مَشْرُوعُ الشَّرْقِ الأَوْسَطِ الكَبِيرِ

وَتَدَاعِيَاتُهُ السِّيَاسِيَّةُ وَالاقْتِصَادِيَّةُ وَالتَّرْبَوِيَّةُ

أ. د. عبد الرحمن عبد الرحمن النقيب



دار السلام
للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة

مشروع

الشرق الأوسط

الكبير

الطبعة الأولى
١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م

بطاقة فهرسة
فهرسة أثناء النشر إعداد الهيئة المصرية العامة لدار الكتب والوثائق القومية - إدارة الشؤون الفنية

النقيب ، عبد الرحمن عبد الرحمن .
مشروع الشرق الأوسط الكبير وتداعياته السياسية والاقتصادية والتربوية / إعداد عبد الرحمن عبد الرحمن النقيب ؛ تحرير باكينام الشرقاوي... [إلخ] . - ط ١ - القاهرة : دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة ، ٢٠٠٩م .
٣٠٤ ص ؛ ٢٤ سم .
تدمك ٧ ٨٣٢ ٣٤٢ ٩٧٧ ٩٧٨
١ - الصهيونية .
٢ - الشرق الأوسط - تاريخ .
أ - الشرقاوي ، باكينام (محرر).
ب - العنوان . ٩٥٦,٩٠١

دار السلام
للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة
ش.م.م
تأسست الدار عام ١٩٧٣م وحصلت على جائزة أفضل ناشر للتراث لثلاثة أعوام متتالية ١٩٩٩م ، ٢٠٠٠م ، ٢٠٠١م هي عشر الجائزة تتويجًا لعقد ثالث مضى في صناعة النشر

جمهورية مصر العربية - القاهرة - الإسكندرية
الإدارة : القاهرة : ١٩ شارع عمر لطفي موازٍ لشارع عباس العقاد خلف مكتب مصر للطيران عند الحديقة الدولية وأمام مسجد الشهيد عمرو الشربيني - مدينة نصر
هاتف : ٢٢٧٠٤٢٨٠ - ٢٢٧٤١٥٧٨ (٢٠٢ +) فاكس : ٢٢٧٤١٧٥٠ (٢٠٢ +)
المكتبة : فرع الأزهر : ١٢٠ شارع الأزهر الرئيسي - هاتف : ٢٥٩٣٢٨٢٠ (٢٠٢ +)
المكتبة : فرع مدينة نصر : ١ شارع الحسن بن علي متفرع من شارع علي أمين امتداد شارع مصطفى النحاس - مدينة نصر - هاتف : ٢٤٠٥٤٦٤٢ (٢٠٢ +)
المكتبة : فرع الإسكندرية : ١٢٧ شارع الإسكندر الأكبر - الشاطبي بجوار جمعية الشبان المسلمين
هاتف : ٥٩٣٢٢٠٥ فاكس : ٥٩٣٢٢٠٤ (٢٠٣ +)
بريديًا : القاهرة : ص.ب ١٦١ الغورية - الرمز البريدي ١١٦٣٩
البريد الإلكتروني : info@dar-alsalam.com
موقعنا على الإنترنت : www.dar-alsalam.com

بسم الله الرحمن الرحيم



فهرس المحتويات

***

تَقْدِيم



لست أرى مخططًا أكثر خطورة على وجودنا العربي والإسلامي من مشروع الشرق الأوسط الكبير سواء بأبعاده السياسية أم الاقتصادية أم التربوية؛ لما يستهدفه هذا المشروع من القضاء على وحدة الأمة العربية والإسلامية والحيلولة دون نهوضها، أو نجاح أي مشروع لوحدتها أو تقوية التعاون بين دولها وشعوبها، ولما يمتلكه هذا المشروع من أدوات القوة والقهر السياسي والاقتصادي والثقافي الذي يستطيع به أن ينفذ الكثير من أهدافه.

ولعل ما حدث ويحدث في العراق وأفغانستان وفلسطين والسودان من استخدام غطرسة القوة تارة والقوة اللينة تارة أخرى - ما يؤكد على خطورة هذا المشروع وضرورة الوعي بجميع أبعاده وبذل كل جهد ممكن للوقوف أمام تحقيق هذا المشروع لمخططاته الخطرة على الأمة العربية والإسلامية بصفة خاصة، وعلى العالم الإنساني كله إذا قدر لهذا المشروع أن يحقق أهدافه المنشودة.

ولا تأتي خطورة هذا المشروع من أن أوربا تقف بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية بكل ما تملك من قوة قاهرة وراء هذا المشروع، وإنما تأتي الخطورة من عدم الوعي الكافي بأبعاد هذا المشروع وأهدافه في تحطيم وحدة العالم العربي والإسلامي، ونهب خيراته، والقضاء على هويته الحضارية العربية والإسلامية وتحويله إلى مجرد أسواق استهلاكية لأفكار وأشياء الغرب، مع التخلي عن الدور الرسالي لأمتنا العربية والإسلامية نحو نشر رسالة الحق والعدل وكرامة الإنسان.

وشعورًا منَّا بخطورة هذا المشروع كان اللقاء بين كُتَّاب هذا الكتاب الأربعة، وكان الاتفاق على ضرورة تناول الأبعاد المختلفة لهذا المشروع في محاولة لإظهار تلك الأبعاد؛ فتناول الأخ الفاضل د. سيد فرج أستاذ اللغة العربية والدراسات الإسلامية المتفرغ بكلية التربية جامعة المنصورة: الأطماع الأمريكية والصهيونية في المنطقة العربية

واستيلاد شرق أوسط جديد؛ أوضح فيه جذور هذا المشروع، وكيف أنه مشروع قديم له جذوره التاريخية ومبرراته البرجماتية المادية التي تحركها دوافع السيطرة على مقدرات الشعوب، والهيمنة على شعوبها سياسيًا واقتصاديًا وثقافيًا، وكيف أن تلك الدوافع هي التي تحرك أمريكا وإسرائيل لفرض الهيمنة على عالمنا العربي والإسلامي.

أما الدكتورة باكينام الشرقاوي الأستاذ المساعد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة فقد كشفت الأبعاد السياسية لهذا المشروع، والذي يستهدف بالدرجة الأولى إضعاف روح الوحدة العربية التي تمثل النواة الصلبة لأمة إسلامية فاعلة يمكنها أن تحمل المشروع الإسلامي الحضاري من جديد من خلال تقوية الكيان الصهيوني من ناحية، وإضعاف جميع عناصر الوحدة والتقارب بين دول العالم العربي والإسلامي، من ناحية أخرى بجوار التصدي لكل محاولات التقدم التكنولوجي وإفراغها من مضمونها الحضاري العربي والإسلامي.

بينما عرض الزميل مصطفى دسوقي كسبه - المدير التنفيذي لمركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر - قراءة اقتصادية لمشروع الشرق الأوسط الكبير والذي يحول دون إقامة سوق عربية أو إسلامية مشتركة لكي يربط اقتصاديات العالم العربي والإسلامي بالتبعية الاقتصادية للغرب، وخاصة أمريكا وإسرائيل، وبدلًا من التعاون العربي والإسلامي في مجال الاقتصاد تكون الهيمنة الأمريكية والإسرائيلية على هياكل الاقتصاد في عالمنا العربي والإسلامي؛ مما يحول دون نهضة اقتصادية حقيقية، ومن ثَمَّ إقامة سوق عربية أو إسلامية واحدة.

ومن خلال دراستين لي: الأولى بعنوان « كليات التربية وتحديات الشرق الأوسط الكبير »، والثانية بعنوان « منظور إسلامي لتربية الطفل في ظل تحديات الشرق الأوسط الكبير » - حاولت أن أظهر الأخطار التربوية التي يحملها هذا المشروع على تربية الإنسان العربي والمسلم، وكيف يمكن أن نربي طفلنا العربي والمسلم في ضوء تلك التحديات.

والذي أحب أن ألفت النظر إليه في تلك المقدمة أن هذا المشروع بكل إمكاناته الهائلة لا يمكن أن ينجح إلا في ظل وجود الوعي الكامل لدينا بأبعاد هذا المشروع، وفي ظل إيماننا الكامل برسالتنا الحضارية الإسلامية الإنسانية، وأن العامل الثقافي والتربوي

يظل من أهم أدواتنا لمواجهة هذا المشروع. إن الميدان التربوي هو الميدان الذي تدور فيه أعتى معارك مشروع الشرق الأوسط الكبير، ولقد حشدت أمريكا الكثير من البرامج المشتركة بينها وبين مصر في إطار هذا المشروع الخطير، منها مشروع جوائز الامتياز الدراسي، ومشروع المدارس التنافسية، وبرنامج تطوير التعليم، وبرنامج الكتاب القومي للمدارس، وغيرها من البرامج التي تنال التعليم المصري.

وعلى سبيل المثال؛ فإن برنامج الكتاب القومي للمدارس والذي يهدف إلى توفير كتب ذات جودة عالية، ومظهر جذاب لتكون في متناول أيدي أطفال وشباب مصر لنحو (٣٩.٠٠٠) مدرسة حكومية بجميع المراحل، وفي جميع محافظات مصر من أجل بناء جيل يحب القراءة - مثل هذا البرنامج الذي يتستر تحت ستار « الكتاب القومي » وستار « بناء جيل محب للقراءة » يضع شروطًا لاختيار كتب المشروع منها: ألا تحتوي آيات قرآنية أو أحاديث نبوية أو روح إسلامية، وألا تحمل روح العداء لأمريكا وإسرائيل أو روح البعث الحضاري الإسلامي بأعلامه ورموزه.

وهي - لتنفيذ المشروع - قد اختارت بعض كبار أساتذة التربية المصريين للإشراف على تحقيق تلك الشروط، وهؤلاء اختاروا بعض تلاميذهم أو معارفهم لتنفيذ ذلك، كما اختاروا بعض المكتبات لإمداد المشروع بهذه الكتب المستوفية للشروط، وأغدق المال على الجميع لتحقيق الأهداف الحقيقية لمشروع الشرق الأوسط الكبير؛ وهو تخريب العقل العربي الإسلامي، والمساهمة في إيجاد أجيال التبعية السياسية والاقتصادية والتربوية للغرب وعلى رأسها أمريكا.

من هنا كانت دعوتنا من خلال هذا الكتاب إلى أهمية الوعي بأبعاد مشروع الشرق الأوسط الكبير، وأهمية التصدي لجميع أبعاده السياسية والاقتصادية والتربوية بمزيد من الدراسة والبحث لجميع تلك الأبعاد وكيفية مواجهتها مواجهة علمية حاسمة، وإظهار خطأ جميع المشاركين والمتعاونين في تنفيذ تلك المشروعات التي تدور في إطار هذا المشروع.

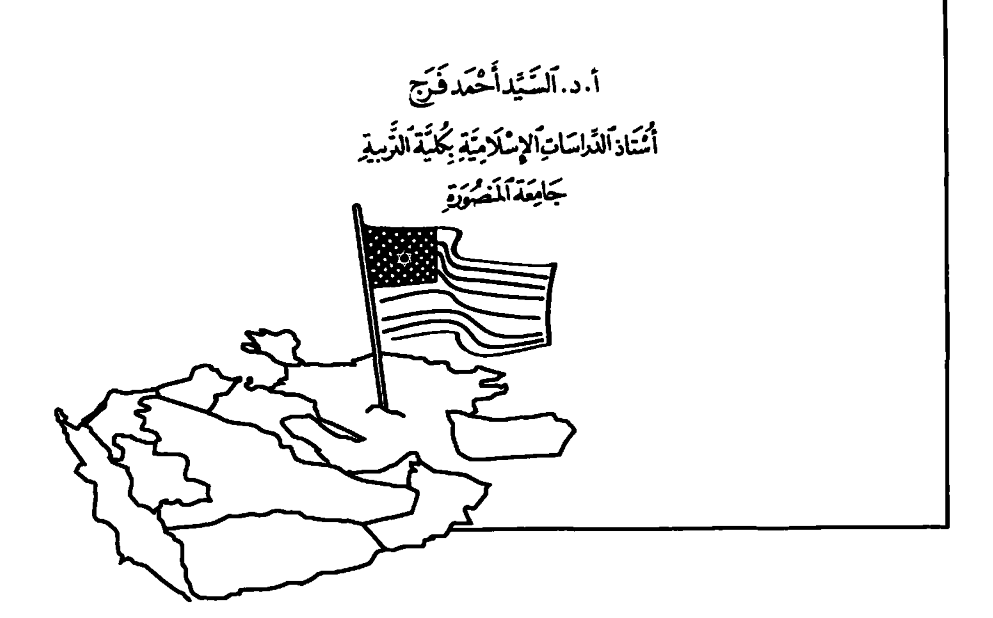
أ. د. عَبْدُ ٱلرَّحْمَٰنِ عَبْدُ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلنَّقِيب

أُسْتَاذُ أُصُولِ ٱلتَّرْبِيَةِ بِجَامِعَةِ ٱلْمَنْصُورَة

المنصورة (١/ ٤/ ٢٠٠٩م)

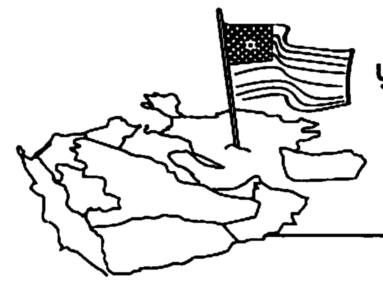
الأطماع الأمريكية والصهيونية
في المنطقة العربية
واستيلاد شرق أوسط جديد

أ.د. السيد أحمد فرج
أستاذ الدراسات الإسلامية بكلية التربية
جامعة المنصورة



الفصل الأول

ثوابت راسخة في العقل الأمريكي



لا يرى العقل الأمريكي البرجماتي الذرائعي بأسًا من أن يطلق الرجل الأمريكي المسلح بأخطر الأسلحة النار على رجل أعزل أو حتى امرأة أو طفل في أي مكان من العالم بذريعة أو بدون ذريعة؛ ما دام قتل هذا الإنسان سيحقق للأمريكيين مصلحة؛ ومن هنا فإن الولايات المتحدة قد حددت الذرائع التي تدفعها إلى التدخل في أي موقع من العالم الذي تعتبره حدود إمبراطوريتها مثل:

١ - حماية حقوق الإنسان بالمفهوم الأمريكي.

٢- ضمان الأمن الأمريكي، والمصالح الأمريكية.

٣- تحقيق السلام الأمريكي pax American.

٤- مكافحة الإرهاب.

٥- حق التدخل الإنساني، ولو كان ضد إرادة الشعوب.

إن الولايات المتحدة - جعلت لنفسها منظومة من القيم الإنسانية تمثل سياج التفكير الأمريكي، أو بمعنى أوضح: سياج الفكر الذي ينظم سير الحركة النفعية لآخر إمبراطوريات التاريخ، في محاولة للسيطرة على العالم؛ من أجل تحقيق مصالح أمريكية خاصة، تسخَّر من أجلها كل القيم الإنسانية.

إن أحدًا لا ينكر أن نهاية المسيرة التي أدت إلى نهاية التاريخ بالمفهوم الأمريكي بدأ من عصر النهضة والحركة الإنسانية، أي التي بدأت كما عبر جارودي « بميلاد حضارة الكم، والعقل النفعي، وديانة الذرائع »[1]، وجعل هذه القيم الإنسانية الثلاث

---

(١) جارودي: أمريكا طليعة الانحطاط، (ص٤١)، تعريب: عمرو زهيري، تقديم: كامل زهيري، دار الشروق، (١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م).

التي أخذت تنمو حتى بلغت غاية ترسخها في العقل الأمريكي - البوصلة الأساسية الموجهة للحياة الأمريكية، وبموجب هذه الحياة التي انتهت الولايات المتحدة إلى الاقتناع بها - صار كل شيء مباح؛ ابتداء من صناعة السلاح الجهنمي المدمر للحضارة الإنسانية، وقد تفوقت فيه الولايات المتحدة على كل شعوب العالم مجتمعة، وسيلة تضمن بها غزو أي موقع في العالم وتدميره تدميرًا شاملًا، ودفع سكانه إلى اليأس قبل التسليم للقوة الغاشمة، وانتهاء بالدعارة التي لم تعد في نظر هؤلاء أمرًا شاذًا؛ بل على العكس تمامًا فقد صارت جزءًا من البناء الشامل لهذا النظام.

ولقد ساعد على أن يصير المجتمع الأمريكي بهذا الشكل - طبيعة تشكيله منذ النواة الأولى التي كمن فيها، وخرج منها.

من المعلوم أن نواة هذا المجتمع تكونت من مغامرين أوربيين من القارة الأوروبية، كانوا خليطًا من شعوب/ أنجلو ساكسونية/ لاتينية. ربما كانوا أشتاتًا متباينين مختلفين عندما كانوا بأوروبا، ولكنهم الآن صاروا مواطنين في وطن واحد، وأصحاب مصلحة واحدة، وكان واجبًا عليهم أن يتفقوا على مبادئ أساسية تجمعهم لكي يتسنى لهم تحقيق النجاح المادي الذي جلبهم إلى الأرض الجديدة (الأرض الموعودة) وترك الأرض التي نسلوا منها؛ أرض أوروبا القارة العجوز.

كانت المبادئ الأساسية التي جمعتهم، هي نفسها الرابطة التي ربطتهم بما يجب أن يلتفوا حوله، بما يشبه الرابطة التي تربط مجموعة من الرجال المستثمرين للمال في أية مؤسسة إنتاجية تجارية استرباحية، أي الروابط التي ربطت هؤلاء القادمين المغامرين من أجل تحقيق النجاح المادي في الأرض الموعودة - كانت هناك روابط تعاقدية - بعقد اجتماعي، لا عقد تراحمي، وليظل ضامنًا لبقائه، ظل المتعاقدون ممسكين بالمبادئ الأساسية التي كونت القاعدة الأساسية للبناء الاجتماعي في هذا المجتمع الجديد، ومادام هذا المجتمع يحقق من النجاح المادي والتجاري ما يجعل أفراده وحدة متماسكة تشارك في عملية الإنماء والنتاج والاستهلاك وتنمية المعيشة؛ فهو باق.

ولقد طغت هذه المبادئ الأساسية التي قامت عليها عناصر هذا المجتمع بهذه

الصورة على المبادئ الثقافية والدينية - والفنون والتاريخ وغير ذلك؛ فهذه أمور تؤثر في الفرد كشخصية منفردة، ولكن لا أهمية لها في ربط المجتمع برباط ديني مقدس واحد، وإن كان للدين في هذا المجتمع دور ما فهو تبرير المذابح التي تحل بالآخرين عند الحاجة إلى غطاء ديني يبرر إحداثها.

دخل الأوروبيون (الأرض الموعودة) وبها مواطنون أصليون:

وأصبح الأوروبيون المستوطنون في مواجهة المواطنين الأصليين، وكان من الممكن أن يتعايشوا، ولكن الأوروبيين المقامرين، بيتوا النية لإبادة المواطنين الأصليين، وكان من الممكن أن يقتسموا معهم الأرض، ولكنهم أبوا إلا أن تكون الأرض كلها لهم، فهي أرض خصبة وفيرة بالذهب الخام، ويمكن زراعتها بالمحاصيل حيث تدر المساحات الشاسعة أفضل المحاصيل الزراعية، فضلًا عن أن تربى عليها الماشية. إنها أرض غنية بكل شيء، وفوق كل ذلك فإنها (أرض موعودة) من رب البروتستانت الطهوريين. وهيهات أن يقبل المقامر بالقليل مادام يتحقق له الكسب الوفير ولو لم يكن مشروعًا.

لقد دخل هؤلاء المقامرون من شرق القارة الأمريكية الشمالية، ولم يجعلوا لدولتهم حدودًا حتى وصلوا أقصى الغرب الأمريكي، ولكي تكون لهم الأرض وحدهم وجدوا الذرائع وكل وسائل التبرير لإبادة السكان الأصليين، وهم ما أسموهم بالهنود الحمر، وتم لهم ما أرادوا، ومن يومها فقدوا قلوبهم، ولم يعد لهم إلا عقل ذرائعي يزين لهم حب القتل، وغسل أنفسهم بدماء الآخرين.

كان أغلب هؤلاء المهاجرين من البروتستانت الإنجليز الذين تسموا بـ: Puritans= المتطهرين - وهم أساتذة الحاخامات الدمويين - فيما بعد.

وكان دور هؤلاء الطهوريين هو تحريض المقامرين الأوروبيين على إبادة السكان الأصليين بغطاء ديني من التوراة، ولقد قال فيهم جارودي: « لقد قدم المتطهرون من الإنجليز الأوائل إلى الولايات المتحدة، حاملين معهم العقيدة الأكثر دموية في تاريخ البشرية، ومسلحين بفكرة (الشعب المختار) مقتنعين بفكرة الإبادة، وكأنها حسب روايتهم أوامر إلهية، كانوا يستولون على أراضي الأهالي الأصليين طبقًا لتعاليم يهوا

(إله الحرب) في (العهد القديم) هذا الإله الذي أمر (شعبه المختار) بإبادة السكان القدامى في أرض كنعان واغتصاب أرضهم »[1].

وهكذا كان يستند شعب مقامر - على اللّـه = يهوا - فيأمره بالإبادة المقدسة للهنود أهالي الأرض الأصليين، كما جاء في سفر التثنية (٢٠/ ١٥ - ٢١).

وصارت الولايات المتحدة دولة مستقلة لأول مرة، وأعلنت استقلالها في ٤ من يونيو سنة (١٧٧٦م)، وجاء في إعلان الاستقلال: لقد خلق اللّـه الناس جميعًا متساوين، ومنحهم حقوقًا لا تقبل التنازل عنها مثل الحياة والحرية والبحث عن السعادة، والناس هنا هم الذين أبادوا السكان الأصليين واستولوا على الأرض واستوطنوها، ولكن ياله من إعلان مغلف بالنفاق، فقد استجلبوا الزنوج من القارة الإفريقية، ونقلوهم إلى الأرض الجديدة مصفدين في الأصفاد، بطرق غير أخلاقية، فكان يموت أغلبهم قبل الوصول إلى (الأرض الموعودة) ويباع القليل المتبقي منهم بيع السائمة؛ ليكونوا عبيدًا يعملون في مزارع البيض ومصانعهم، ولا يزالوا حتى الآن في الولايات المتحدة بعد أن أعلنوا أنهم أحرار، يعيشون في مستويات تحت خط الفقر، يتسلى بهم البيض، فمنهم الآن أعظم رياضيي ألعاب القوى الأمريكية، وأبطال لعبة الملاكمة؛ اللعبة الدموية التي يتسلى بها الأمريكيون، وهم كذلك أبطال كرة السلة؛ اللعبة المحببة للأمريكيين، غير أنهم يعاملون معاملة المواطنين من الدرجة الأدنى. لقد سار تاريخ الولايات المتحدة بعد الاستقلال على الوجه التالي:

١- أزاح (بنيامين فرانكلين) الملقب (بأبي الأمة الأمريكية) السكان الأصليين ليجعل كل الأرض الأمريكية (لشعبه) بحسب تعاليم سفر التثنية.

٢- أمر (جورج واشنطن) سنة (١٧٧٩ م) بتدمير ما بقي من حضارة الهنود الحمر.

٣- كان (جون كوينسي آدمز) يرى ضرورة امتلاك كل أمريكا الشمالية؛ لأن ذلك هو قانون الطبيعة الذي ينحني أمام القوة.

٤- حدد الرئيس (مونرو) في (٢/ ١٢/ ١٩٢٣م) حدود النفوذ الأوروبي والنفوذ

---

(١) جارودي: أمريكا طليعة الانحطاط، (ص ٤٩).

الأمريكي فقال: للأوروبيين القارة القديمة، وللأمريكيين القارة الجديدة، وهو ما عرف (بمبدأ مونرو).

لكن هذه الحدود ألغيت - وصار العالم كله للأمريكيين - وكانت البداية أن أخذت من المكسيك ولايات: تكساس وأريزونا ونيو مكسيكو، وضمت إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

٥- كان (ودرو ولسون) يرى ضرورة تلقين كل شعب مستعمر: أسس النظام وضبط النفس، والتدريب على احترام القانون والطاعة.

وكان يرى أن التجارة لا تعرف حدودًا قومية، وأن العالم كله سوق تجاري واحد؛ ولذلك يتحتم السيطرة عليه، ورفع علم الولايات المتحدة عليه، ولو أدى ذلك إلى تدمير سيادة الأمم التي تتصدى لها.

وكان (ولسون) أول من احتل أراضي المكسيك وهايتي والدومنيكان، ويضعها في قبضة رجال التجارة الأمريكيين.

ومع ذلك كانوا يروجون له بطرق غير أخلاقية أنه صاحب إعلان حق الشعوب في تقرير المصير.

والآن فإن الولايات المتحدة تمتلك حوالى نصف ثروة العالم وعدد سكانها ٦,٣٪ من سكان العالم، ولكنها تعمل دائمًا على تطوير نظام العالم؛ ليتسنى لها الحفاظ بهذه المكانة التي حققتها.

الولايات المتحدة تحدد خصومها:

كانت الولايات المتحدة - بعد أن أبادت الهنود الحمر سكان القارة الأصليين - بعد أن استقرت حدودها من المحيط إلى المحيط، حددت موقفها المبدئي من العالم، وهو أن للأوروبيين قارتهم العجوز وما يتبعها من مستعمرات في قارتي آسيا وأفريقيا، ونفوذ في قارة أستراليا الجديدة، وأن للأمريكيين: أمريكا الشمالية ونفوذ في أمريكا الجنوبية ولم تكن تخشى أن يضيع نفوذها في تلك الأخيرة، عندما كانت مستعمرات أسبانية وبرتغالية، فقد كانت ترى أن دور كل من أسبانيا والبرتغال لا يعدو أن يكون

دور حراسة للقارة الجنوبية إلى أن يحين وقت تسلمها للولايات المتحدة، فتسيطر عليها بنفوذها منفردة.

هكذا ظل التفكير الأمريكي حتى حانت فرصة نقل النفوذ والسيطرة للولايات المتحدة. لكن لما صارت الولايات المتحدة قوة لا يمكن تجاهلها، ويعمل لها ألف حساب في المجالات الدولية بدأت تصوب النظر خارج حدود الأمريكتين إلى أوروبا وما بعد أوروبا. هذا في الوقت الذي كانت تقسم فيه إنجلترا وفرنسا مناطق النفوذ فيما بينهما، وكانت روسيا تجهز لمرحلة جديدة في تاريخها؛ مرحلة انتقال من القيصرية الإقطاعية إلى الثورة الاشتراكية والتطلع إلى نشر مبادئها الموروثة من (ماركس وإنجلز) يسعى بها ثوار يتقدمهم ثائر يدعى (لينين).

كان التنافس بين الأوروبيين على اقتسام غنائمهم في الشرق، وظهور البلاشفة في روسيا، والفاشيين في إيطاليا، والنازيين في ألمانيا قد أشعل القارة الأوروبية، وتباينت فيها المذاهب الفكرية والسياسية والفوضوية، والثقافية بصفة عامة، وبلغت الدارونية الاجتماعية ذروتها، وظهرت أكثر ما ظهرت في تقسيمات الأعراق بين الأوروبيين من جهة وغيرهم من السلالات الشرقية من جهة، ثم بين الأوروبيين بعضهم البعض من جهة أخرى، فمن زعم بأنه جرماني/ آري تيتوني سكسوني لاتيني أو قوقازي، أو حتى غجري، أو مزيج من تتري - تسلل إلى شرق أوروبا، فاختلط بالجنس السلافي الذي لا يرقى في الأصل إلى الجنس الآري.

وفي الثلاثينيات من القرن العشرين أجج هتلر هذه النزعة العرقية بمجرد أن وصل إلى الحكم، فاشتعلت أوروبا، ودخلت حروبًا مدمرة أنهكت قواها. وبينما كانت الحرب التي راح ضحيتها ثلاثون مليونًا من البشر منهم سبعة عشر مليونًا من السوفييت، وسبعة ملايين من الألمان فضلًا عن تدمير المدن، وتعطيل المصانع، وتوقف النتاج - كانت الولايات المتحدة تتقدم بخطى سريعة نحو التنمية البشرية والصناعة والزراعة والتجارة، ثم أعطتها اليابان التي ضربت (بيرل هاربر) المبرر الأقوى لدخول حرب المنهكين، حرب كل أطرافها يعانون من الضعف بعد حربين عالميتين.

ولأن الولايات المتحدة صارت طرفًا في الحرب منذ اعتداء الطيران الياباني على

القاعدة البحرية الأمريكية في (بيرل هاربور) في ديسمبر سنة (١٩٤١م)، ولأن الولايات المتحدة كانت الطرف الذي ظل بعافيته من بين كل الأطراف المتحاربة - فقد وافقتها الظروف لكي تكون الطرف الأقوى؛ لأنه بجانب قوتها التي ظلت تحتفظ بها، كانت الطرف الأكثر نفيرًا والأغنى والأكثر نتاجًا في مصانع الحرب ومصانع السلم على السواء؛ ومن ثم كان الرئيس (روزفلت) هو المفاوض الأقوى على تقسيم الغنائم، كما كان المحاور الأقوى في حواره مع (ستالين) الذي يمثل القوة الشيوعية في العالم. وقد جعل هذا الحوار المواجهة قائمة بين طرفين كانا رفيقي سلاح حتى نهاية الحرب سنة (١٩٤٥م)، وصارا بعدها عدوين لدودين؛ أحدهما يمثل (الرأسمالية الديمقراطية الحرة)، والثاني يمثل (الاشتراكية) التي تسعى لضمان العدالة الاجتماعية للفقراء. ولكل منهما بريق يأخذ بالقلوب والأبصار.

كان كل طرف يسعى لتنظيم أمور العالم بعد الحرب على هوى مذهبه السياسي، لكن شتان بين حال كل من الطرفين؛ فروسيا فقدت سبعة عشر مليونًا من شبابها، وكانت لا تزال دولة تسعى إلى التنمية، في ذات الوقت كانت الولايات المتحدة تمتلك نصف ثروات العالم، وحققت تقدمًا في مجالات الصناعات المدنية والحربية والمال، وفقدت من شبابها زهاء ربع المليون، وهو العدد الذي يمكن أن تفقده دولة عدد سكانها أقل من عدد سكان الولايات المتحدة في حوادث عادية كل سنة. ولهذه الأسباب كانت الولايات المتحدة تمثل الكيان الأقوى بين كل دول العالم عقب الحرب العالمية الثانية؛ ومن ثم فقد عقدت النية على تنظيم أمور العلاقات الدولية بما يحقق لها الحفاظ على أن تظل لها المكانة المتقدمة على كل دول العالم.

كانت الإمبراطوريتان الإنجليزية والفرنسية في أفول، وكانت شمسها قد بدأت في المغيب، وكانت أسطورة (هتلر) قد تلاشت، وسكت ضجيج (موسليني) وتحطمت آمال اليابان في أن تكون دولة عظمى بعد أن ألقت عليها الولايات المتحدة قنبلتي (هيروشيما ونجازاكي)، وكانت الصين - ذلك التنين الضخم - لا يزال مغيبًا بالأفيون، والهند تحت الاستعمار البريطاني، ولم يعد أمام الولايات المتحدة من خصم يجب مقاومته غير الاتحاد السوفيتي.

رأت الولايات المتحدة أنه يتحتم وجود خصم يحرك طموحاتها، ويمد أطماعها بالطاقة، أي تنصيب عدو شامل، واختارت الاتحاد السوفيتي ليكون هذا العدو، وحولته إلى شيطان، وأطلقت على الاتحاد السوفيتي (إمبراطورية الشر) التي تهدد المصالح الأمريكية في كل مكان بالعالم، ورأت وجوب الدفاع عن مصالحها في كل مكان من العالم. بل إن الولايات المتحدة رأت أن وجود الاتحاد السوفيتي يعد أكبر تهديد لها. وقد تجلت حقيقة الصراع بينهما في الحرب الباردة منذ أن انتهت الحرب العالمية الثانية، وكان يزداد كلما ازدادت قوة النظام الاشتراكي في روسيا، وإعلان التوجهات الاشتراكية الثورية في الدول الفقيرة.

ولقد تحددت أهداف الصراع من قبل الولايات المتحدة في الخطاب السياسي للولايات المتحدة لمجلس الأمن القومي سنة (١٩٦٨) في الفقرة التالية:

« إن الصراع بين قوى النور وقوى الظلام لا يهدد دولتنا (الولايات المتحدة) فقط؛ لكن يهدد أيضًا الحضارة ذاتها، والهجمة على مؤسسات العالم الحر أصبحت عالمية، وتفرض علينا باعتراضها لمصالحنا الخاصة مسؤولية ممارسة القيادة العالمية »، وهكذا نصَّبت الولايات المتحدة نفسها قيِّمًا على العالم.

ولقد ساوق هذا التوجه من قبل الإدارة الحاكمة، تجهيز كامل للشعب الأمريكي لكي يتقبل هذا التوجه، فعملت الإدارة الحاكمة على احتواء كل أجهزة الإعلام احتواءً كاملًا، لكي تجعل الأفكار الحكومية الرسمية أفكارًا متقبلة، أي تدجين الرأي العام من أجل أن يقبل رأي الحكومة بدون أدنى معارضة، وأطلقت الديمقراطية الأمريكية العنان للجميع مثل:

١- حرية الصحافة، والإذاعة، والتليفزيون، والأفلام، وغيرها من أجهزة الإعلام إن وجدت؛ لأنها تعبر عن رأي عام مقبول بذاته، وبدون أية ضغوط من أجهزة الدولة الرسمية؛ لأنها من جهتها لا تقول ما يخالف رأي الدولة.

٢- سار هذا التوجه بخط مستقيم محكم ومستمر، لوجود قوى محكمة موظفة لكي تدفعه إلى الأمام باستمرار، وهذه القوى كان في طليعتها رجال الأعمال والمال أصحاب

النفوذ القوي في المجتمع الأمريكي، ورجال صناعة، كل هؤلاء محاطون بعلماء في العلوم السياسية والإعلام، والعلاقات العامة التي تجعل القاعدة الشعبية ذات صوت حر مسموع، لكنه صوت لا ينشز عن صوت النظام العام.

إنه تجهيز لصوت الموافقة من قبل الشعب الراضي عن قرار قادته الذين هم في كل الأحوال أصحاب حكمة وبصيرة.

هذا ما حصل في الداخل في الولايات المتحدة، فماذا حدث في الخارج؟

قسمت الشعوب إلى شعوب معادية تتبع معسكر الشر، وشعوب أخرى هي الأولى بالرعاية، واتبعت فيها الطرق الآتية:

١- تستخدم الولايات المتحدة الحوافز - إلى جانب ضغوط سياسية أخرى - لإقناع الشعوب لتغيير سلوكها تجاه السياسة الأمريكية.

٢- إذا لم تستجب الدول للحوافز الأمريكية، أو الجوانز في شكل معونات مالية أو عينية، وغير ذلك من الحوافز والجوائز - لا تعدم الإدارة الأمريكية البحث عن الوسائل العديدة المتباينة لاستخدام الجزاءات والعقوبات التي تعطل سلوك النظم التي تثير المشكلات، أي كل ما تراه الولايات المتحدة مخالفًا لسياستها في أي بقعة في العالم.

٣- وتظل الإدارة الأمريكية تمسك بالحوافز والجوائز بيد، وباليد الأخرى العقوبات، وإن أدى الأمر لتدخل عسكري، تخضع له الدولة المخالفة للسياسة الأمريكية، ولو أدى إلى تدمير هذه الدولة المخالفة تدميرًا شاملًا.

٤- إذا خضعت الدولة التي أبدت تمردًا للسياسة الأمريكية، وقدمت أدلة إثبات الطاعة للولايات المتحدة؛ تستخدم ما يسمى بإنهاء العقوبات ورفعها، وتعتبر ذلك من الحوافز الإيجابية التي تقدم لهذه الدولة.

٥- التغاضي عن سلوك بعض الدول ذات النظم الفاسدة التي تخالف سياسة الولايات المتحدة؛ بشرط ضمان عدم تأييد هذه الدول للشيوعية.

وتتمسك الولايات المتحدة بهذه الأفكار مع أنها مكلفة جدًا لها، وأنها ليست مضمونة النتائج؛ ذلك أن القسر الاقتصادي - مع أنه الوسيلة ذات الأهمية الأولى

للسياسة الخارجية - فإن تأثيره في الغالب يعجز عن فرض التغيير السياسي المطلوب في البلد المستهدف، خاصة وقد يكون بلدًا فقيرًا في الغالب؛ فتثير نتائج عكسية مثل تقوية النظم الحاكمة في هذه البلاد.

أما العقوبات العسكرية أي العمل العسكري - وهو أداة أساسية للسياسة الخارجية - فإنه مكلف جدًّا أيضًا، وليس من المؤكد ما إذا كان سيحقق أهدافه أم لن يحققها. فضلًا عن أنه يلحق دمارًا بالبنية التحتية لهذه البلاد، والمدنيين فيها[١]، مثلما حدث في أفغانستان والعراق، وانتهت إمبراطورية الشر الأولى (الاتحاد السوفيتي) سنة (١٩٨٩م).

وعقب انهيار إمبراطورية الشر الأولى، بدأت الولايات المتحدة تبحث عمن تنصبه ليقوم بدور إمبراطورية الشر الثانية، فكان العالم الإسلامي، بل الإسلام نفسه ممثلًا لإمبراطورية الشر الثانية؛ خاصة أن العالم الإسلامي يفتقد لوجود حقوق الإنسان، مما يبرر للولايات المتحدة - الراعية للسلام العالمي بزعمها - الحق في التدخل الإنساني لحماية حقوق المظلومين، وإعلان الحرب كما فعلت في أفغانستان وغيرها، ويقوم المنظرون الأمريكيون بالإعداد لتقبل هذه السياسة من أمثال (برنارد لويس) و (فرنسيس فوكوياما) و (صمويل هنتجتون) و (بول كيندي) وغيرهم.

أولًا: (برنارد لويس) وكتاب: « الإسلام وأزمة العصر »:

عنوان الكتاب الأصلي: أزمة الإسلام The Crisis of Islam ولا يدل هذا العنوان على محتوى الكتاب، كما لاحظ أحمد هيكل مترجمه، الذي رأى أن المؤلف (برنارد لويس) الذي يعد في الولايات المتحدة من أكبر أساتذة الاستشراق، وأحد كبار رواد الدراسات الإسلامية في الغرب - لا يتوخى الحيدة في عرض المسائل؛ إذ إنه - كما يقول المترجم -: « يبتسر من السياق الإسلامي الصحيح أمورًا يتخذها مقدمات يبني عليها استنتاجاته، فتأتي هذه المقدمات خارج سياقها؛ ومن ثم تكون النتائج مبتسرة ».

---

(١) راجع ريتشارد هاش، وميجان أوسوليفان (محرران): العسل والخل، الحوافز والعقوبات والسياسة الخارجية، (ص ١ - ٢)، ترجمة: إسماعيل عبد الحكيم، مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الأولى، (١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م).

إن الذي قاله مترجم الكتاب صيغة مهذبة جدًا لما أراد أن يعبر به عن الحقيقة، وهو أن (برنارد لويس) يتعمد صنع صور بعيدة عن حقيقة الإسلام لتتواءم مع الصياغات الغربية - خاصة الأمريكية منها في التنظير المضاد لمقاصد الإسلام والمسلمين، وبعبارة أدق فهو يريد أن يضع صورة للإسلام في تصور لا علاقة له بالإسلام في كثير من المواقف التي يعبر عنها مشروعه السياسي الذي يسمه بطابع العلمية، والذي يرسخ فيه صورة سلبية للإسلام يتم ترسيخها في العقل الغربي لخدمة سياسة الولايات المتحدة والصهيونية.

و (برنارد لويس) لا يقع في الأخطاء بدون وعي، ولكنه يتعمدها قصدًا من وعيه العرقي اليهودي الإشكنازي، في كل ما يتصل بصناعة القرار الأمريكي، في كل ما يتعلق بالمنطقة العربية، خاصة تلك المحيطة بدولة الكيان الصهيوني. وفي ضوء تنظيراته قام اليمين المحافظ بإدارة (جورج بوش الابن) بصياغة السياسة المعادية للعرب في البيت الأبيض - خاصة لدى (بوش، وديك تشيني، ورامسفيلد، وأشكروفت).

وتدور أفكار (برنارد لويس) حول الإسلام والمسلمين على أساس أن الإسلام دين منغلق على نفسه، يعادي كل الأديان ويعلن رفضه لها، ورفضه لكل الثقافات الأخرى، وأن المسلمين لا يحسنون شيئًا مما قدمته ثقافة الغرب وحضارته وتقدمه لهم، ولا يستوعبون شيئًا من علم الغرب، كما أنهم غير قادرين على الاقتباس من الحضارات التي تفوقت عليهم في مجال التقنية والصناعة، وهم يحقدون على الغرب؛ لأنهم فشلوا فشلًا ذريعًا في اللحاق بمدنية الغرب. وينتهي (برنارد لويس) إلى نتيجة واحدة هي: « أن المسلمين أوغاد بطبعهم، يكرهون الآخر، ويريدون إفناء الغرب واليهود؛ انتقامًا لعجزهم وتخلفهم... وأن الدين الإسلامي جعل الجهاد فريضة على كل مسلم، وأن الجهاد يعني القضاء على غير المسلمين لأنهم كفار »[١].

هذه هي الصورة التي يقدمها (لويس) للمجتمع الأمريكي ليؤهل بها مجتمع الولايات المتحدة لقبول فكرة أن تقوم إدارتهم الحاكمة بضرب الدول الإسلامية دفاعًا

---

(١) د. رؤوف عباس: تقديم ودراسة لكتاب: الإسلام وأزمة العصر، حرب مقدسة وإرهاب غير مقدس، تعريب: أحمد هيكل، (ص ١٥)، مكتبة الأسرة (٢٠٠٤م).

عن أنفسهم وعن القيم العظيمة التي يريدون نشرها بالعالم، ودعم ما يسمى في المفهوم الأمريكي بالحرب ضد الإرهاب، والإسلام العدواني.

و (برنارد لويس) يعلم حقيقة الإسلام، ولكن لأن خدمة الولايات المتحدة والكيان الصهيوني ضالته؛ ابتعد عن الحقيقة التي تؤكد تسامح الإسلام مع كل الأديان والثقافات، وقبول الثقافة الإسلامية للموروث الثقافي لجميع الشعوب التي اختلط بها منذ القرن الهجري الأول، ولولا ذلك التسامح من المسلمين مع غيرهم من أصحاب الديانات والثقافات الأخرى - لما اتسعت دائرة الثقافة الإسلامية لتقبل العلوم والمعارف التي لم يكن يعرفها العرب قبل الإسلام، ولما تقبلت قبولًا حسنًا من قبل المسلمين.

يقدم برنارد لويس العالم الإسلامي على أنه حالة غير قابلة للإصلاح، فيزعم أن المسلمين لا يفهمون الغرب خاصة الولايات المتحدة، ومع هذا الواقع السيئ الذي يعيشه المسلمون؛ فإن الشعوب الإسلامية ينتظرون من الغرب أن يوفر لهم الرخاء الاقتصادي والحرية السياسية، ولكن بحسب رؤيتهم يرون أن الغرب يعمل على عكس ذلك، فلا يفعل؛ بل يساند حكامًا لا يمكن أن يسمحوا بوجود الحرية والرخاء الاقتصادي في بلادهم.

لكن ماذا يفعل الغرب لمثل هذه الشعوب - بحسب رؤية برنارد لويس؟ يقول (لويس): « هناك رؤية واسعة الانتشار مفادها أن هناك فروقًا كبيرة بين العالم الغربي المتقدم، والشعوب الإسلامية؛ لأنها في مرتبة أدنى، وعلى أرضها تتم أشد الانتهاكات للحقوق المدنية، والحريات السياسية، حتى أبسط قواعد الكرامة تنتهك فيها، ويجري إغفالها وتجاهلها، والواقع يؤكد تلك الحقيقة.

« ومؤدى ذلك كله أن هذه الشعوب غير قادرة على إقامة مجتمع ديمقراطي، كما أنها غير معنية بأبسط أصول التعامل الإنساني أو قادرة على الأخذ بها، وليس من شأن الغرب إصلاحهم »[1].

والأكثر خطورة من ذلك: الإعداد من قبل مفكري الغرب لكي يقبل المجتمع الغربي

---

(١) راجع برنارد لويس: الإسلام وأزمة العصر، (ص ١٢٦)، مكتبة الأسرة، (٢٠٠٤م).

فرضية أن كل ما يحدث للمسلمين من عقوبات من حكامهم وتخلفهم يستحقونه. إنه يصور المسلمين على أنهم دمويون بطبيعة تكوينهم العقدي؛ فكل عدوان منهم على غيرهم بحسب رؤية (لويس) حرب مقدسة، (Holly War) ومن هنا تأتي خطورتهم على الغرب وعلى أمته وحضارته وثقافته بزعم (برنارد لويس) وأمثاله من منظري الغرب، في رؤيتهم للإسلام والمسلمين. كل ذلك يعطي الذريعة لمواجهة هذا العدو المتخيل في المسلمين - قبل أن يدمروا حضارة الغرب بزعمهم.

ثانيًا: فوكوياما ونهاية التاريخ:

ليس من نافلة القول أن يقول قائل: إن كتابات المنظرين في الولايات المتحدة تتولى وضع النظام (السياج) المعرفي الذي يجعل النظام الرأسمالي مقبولًا من سائر المواطنين في الداخل أولًا، قبل تعليبه وتغليفه بصفات يقال: إنها إنسانية ثم تصديره للخارج، وهم يهدفون بذلك أن تكون شعوب الأطراف التي تمثل محاور أساسية في قاعدة السيطرة الأمريكية مستعدة لتقبلها، وفي حالة استجابة لها؛ أي تكييف هذه الشعوب وإعدادها لتقبل فكرة الاندماج في حركة ثقافة رأسمالية. فقبول الخصخصة، وشروط صندوق النقد الدولي، والتفاعل مع آليات السوق الحرة، وقبول التغريب وإن تسمى باسم الديمقراطية الغربية، والسلام الأمريكي، ثم قبول أهم آليات السيطرة على الوطن العربي، وهو قبول السلام العبري (Pax Hebrical)؛ على أساس كونه قرين السلام الأمريكي (Pax American)، ثم وضع كل هذه الآليات تحت تبرير سلام العالم، واللحاق بالتقدم العالمي، وحقوق الإنسان - كل ذلك صار من ضروريات تهيئة العالم الإسلامي لتقبل النظام الرأسمالي الجديد.

إن المنظرين الأمريكيين يحاولون تأهيل العقل العربي لقبول نظرية « تزعم أن الرأسمالية مشروعية أزلية، بحيث صارت نظامًا يمثل نهاية التاريخ »[1]، وهو ما أراد أن يقوله فوكوياما في كتاب نهاية التاريخ وخاتم البشر «The End of History and the Last Man» هكذا أراد فرانسيس فوكوياما أن تكون الرأسمالية - أي أن تكون المصالح الأمريكية

---

(١) د. سمير أمين: بحث مناخ العصر رؤية نقدية، (ص ٢١)، ضمن كتاب: العولمة والتحولات المحيطة في الوطن العربي. نشر مركز البحوث، الجمعية العربية لعلم الاجتماع، (١٩٩٩م).

مشروعية أزلية، من أجل تحقيق رغبات المجتمع الإنساني فضلًا عن المجتمعات المحلية، وعلى هذا فمن يقبلها من الشعوب المهمشة فستلقي الولايات المتحدة في فمه بعض فتات الطعام، وإلا فالدمار هو الخيار الثاني، ولا يوجد خيار ثالث.

وهذه الثقافة الرأسمالية = ثقافة السوق برؤية أمريكية، ثقافة برجماتية أداتية ترمي إلى تفعيل البعد النفسي للفرد، فيتفاعل معها ويجد نفسه خاضعًا لها بدون مقاومة، قابلًا لكل متواضعاتها، دون أن يدري بأنه قد يؤدي بنفسه إلى الضياع الثقافي؛ لأن الفرد في هذه الحال يكون مهيأً نفسيًا وسلوكيًا للخضوع لمتطلباتها دونما تفكير في الاعتراض، أو حتى تعديلها بما يتواءم مع نفسه وظروفه الخاصة؛ لأنه في هذه الحال يعيش في حلم الخلاص الفردي من أوضاع بلاده المأساوية، وحلم الصعود الاقتصادي بتحسين أحواله الاجتماعية والمادية، وحلم الصعود السياسي بالتمتع بالحرية السياسية والفردية.

ولا يقف الأمر عند ذلك، فلا يقتصر الأمر عند إحياء هذه الثقافة، وتعميقها في النفس البشرية وتطويرها باستمرار بما يتناسب مع الحالات المحيطة بها، ولكن بالتصدي لمن يعمل على هدمها، أو فضحها أو تعريتها، عند ذلك تكون التهم موجودة وأقسى أنواع العقاب.

وسياسة الإعداد لتقبل هذه الثقافة لا تختص بالاقتصاد والتنمية والسياسة، وما أشبه، لكنها ثقافة ممتدة تتضمن الآداب والفنون الجميلة أيضًا، التي تخضع للمنطق نفسه؛ فإن هذه السياسة ترى ضرورة أن تكرَّس الآداب والفنون لتطويع الإنسان نفسيًا لمواكبة موكب الديمقراطية الرأسمالية الحرة بالمفهوم الأمريكي، يقول فوكوياما: «إن تقاليدنا النفعية في الولايات المتحدة الأمريكية تجعل من الصعب حتى على الفنون الجميلة أن تصبح شكلية محضة؛ ولهذا يجب أن يسعى الفنانون إلى إقناع أنفسهم بأن عليهم مسؤولية تجاه المجتمع، بالإضافة إلى التزامهم بالقيم الجمالية»[1].

وفوكوياما الذي يشارك المنظرين الأمريكيين في رسم سياسة عالم بكل من فيه من البشر – يخشى من عدم نجاح خططهم في بعض المجتمعات التي تحافظ على موروثاتها في

---

(١) فوكوياما: نهاية التاريخ، (ص ٢٧٩)، ترجمة د. حسين أحمد أمين، مركز الأهرام للترجمة والنشر، (١٩٩٣م).

الدين والأخلاق وتراث الماضي، والتقاليد الاجتماعية. وهو ههنا يقصد مجتمع المسلمين.

وكلها أمور - بحسب رأيه - لم تعد متوافقة مع قواعد التفكير الحديثة في الغرب التي انتهت إلى فكرة نهاية التاريخ، يقول فوكوياما: « إن الديموقراطية الحرة تشكل نقطة النهاية في التطور الأيديولوجي للإنسانية، والصورة النهائية لنظام الحكم البشري وبالتالي فهي تمثل (نهاية التاريخ) ».

وفوكوياما يرى أن الديموقراطية الرأسمالية الحرة بالمفهوم الأمريكي أولى بالاتباع من كل الثقافات السابقة في كل الحضارات، فهي التي تحقق للمجتمع البشري ثورة في التقدم العلمي والرفاهية الاجتماعية؛ خاصة أن الولايات المتحدة قد ملكت ناصية العلم، وطرق الاتصال التي جعلت العالم قرية واحدة، وهي قادرة على تجسيد وحدة العالم جغرافيًا وثقافيًا واقتصاديًا[1].

لكن فوكوياما يرى أن شعوب العالم لا تجد ما يمنعها من قبول الأطروحات الأمريكية على أساس أنها أكثر أطروحات الحكم عقلانية، عدا العالم الإسلامي، ويرجع ذلك إلى أحكام مسبقة على أساس أن الإسلام في الفترة الراهنة هو الخصم المنصب للحضارة الغربية، مثل مزاعمه التالية:

١- أن الإسلام رسخ في المسلمين نزعة عرقية ووطنية مبالغًا فيها.

٢- أن الدين الإسلامي بحكم تكوينه يعمل ضد التسامح والسلام.

٣- أن في الدين الإسلامي بريقًا يجذب قلوب المسلمين إليه، فلا يتحولون عنه؛ لأنه يعدهم بجنة الخلد بعد مماتهم.

ويرى فوكوياما في هذه المزاعم التي صورتها خيالات المنظرين الغربيين وهو منهم، أخطارًا على الغرب، ومن هنا فهو يُبيح لأمريكا أن تستخدم القوة مع المسلمين لحماية نفسها من هذه الأخطار.

يقول فوكوياما: « سيكون للديموقراطية مصلحة في حماية نفسها من الأخطار الخارجية، وفي نشر الديمقراطية في الدول التي لا توجد فيها نظم ديموقراطية،

---

(١) راجع فوكوياما: مرجع سابق، (ص ٥٤، ٥٥).

وستطبق الوسائل الواقعية في تعاملها مع هذه الدول، وسيظل استخدام القوة الحكم النهائي في العلاقات بينها »[١].

وهذه الفقرة السابقة تحدث بها فوكوياما، وكأنه يقصد كل الدول التي يمكن أن تستعصي على السياسة الأمريكية، لكن في الحقيقة كان يقصد العالم الإسلامي تحديدًا؛ ومن ثم ففي فصل تالٍ تكلم عن ضرورة أن تكون الديموقراطية حتمية في العالم الإسلامي.

قال فوكوياما: « لا توجد قابلية للنظام الديموقراطي الحر - في العالم الإسلامي - لأن الإسلام يقف عقبة كبيرة في وجه تطبيق الديموقراطية »[٢].

ويقصد بذلك الضوابط الشرعية التي ترفض الممارسات الشاذة للحرية الفردية في الديموقراطية الغربية.

وهكذا وضع فوكوياما المبرر لضرب العالم الإسلامي.

ثالثًا: صمويل هنتنجتون وصدام الحضارات وإعادة صنع النظام العالمي:

The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order

« صمويل هنتنجتون » خبير في علم تدبير الأزمات، هكذا صوره المفكر الأمريكي الفلسطيني الأصل إدوارد سعيد؛ ومن ثم فإنه أراد بكتاب (صدام الحضارات) أن يفزع العالم، خاصة العالم الإسلامي؛ لأنه موجه إليه تحديدًا وتعيينًا، وإن حاول أن يعطيه صيغة كونية.

إنه بهذا الكتاب يروم تطبيع العالم الإسلامي، لكي يقبل فكرة تمايز المدنية الأمريكية ورقيها، وتفوقها على العالم. فبعد أن أعلن أستاذه التنظيري (فرانسيس فوكوياما) توقف التاريخ عندما انتهت إليه الديموقراطية الأمريكية الحرة، وأن (نهاية التاريخ) صارت عند ذلك حتمية، وأنه - على ذلك - يجب أمركة العالم وتحريكه في مجالات السياسة والاقتصاد وبصفة خاصة في الثقافة والإعلام، بما يوافق السياسة الأمريكية - بنى هنتنجتون فكرة كتابه - الأزمة المحدثة - على أساس أن الدين في جميع الثقافات

---

(١) فوكوياما: السابق، (ص ٢٤٤).

(٢) السابق: نفسه، (ص ٣٠٢).

هو المحفز الأول لإحداث الصدام بين شعوب العالم، سواء كان الدين سماويًا (الإسلام - المسيحية - اليهودية) أو وضعيًا (الكونفوشية - البوذية - الهندوكية). ويجزم هنتنجتون بأنه بقدر وعي الجماعة المنتمية إلى دين بذاته، يكون قدر تعصبها، ومن هذه الأطروحة يخرج بالنتيجة التالية: بما أن المسلمين هم أكثر شعوب العالم تمسكًا بدينهم الإسلام، ووعيًا لشريعته وأحكامه؛ فهم أكثر الناس تعصبًا على الأرض، وأشدهم كراهية لغيرهم من الأديان.

لكن هنتنجتون يجزم مرة أخرى بأن « الإسلام وعي دون تماسك »[1] ويسهل ضربه، والفرصة مواتية؛ لأنه إذا لملم أشتاته وتماسك - مع هذا الوعي الذي يكمن في داخله، صار خطرًا على العالم، خاصة العالم المسيحي = الكاثوليكي البروتستانتي = أي العالم الغربي تحديدًا، وقد سبق أن فعل الإسلام ذلك بحسب مقولة برنارد لويس: « إذ جعل الإسلام وجود العالم الغربي موضع شك لمدة ألف عام » ويقصد الألفية التاريخية من القرن السابع إلى السابع عشر الميلادي.

ليس كتاب (هنتنجتون) بالكتاب المفرد في بابه فقد تزامن وتكامل في فكرة العمل؛ من أجل تقبل كل ما تحمله رياح الفكر الأمريكي مثل:

١- نداء الرئيس الأمريكي (بوش الأب) بضرورة إقامة (نظام عالمي جديد) ونتج عنه غزو العراق الأول سنة (١٩٩٠م).

٢- فكرة (نهاية التاريخ) عند حائط الديموقراطية الرأسمالية الأمريكية الحرة في صيف (١٩٨٩م) (لفرانسيس فوكوياما).

٣- مبحث صدام الحضارات في صيف (١٩٩٣م)، ثم إعادة صياغته في كتاب كبير شديد الخطورة بعنوان (صدام الحضارات وإعادة صنع النظام العالمي سنة ١٩٩٦م) وفيه صفة العمد الأمريكي لإعادة صياغة النظام العالمي الجديد، كما يتراءى مع المصالح الأمريكية.

---

(١) صمويل هنتنجتون: صدام الحضارات، (ص ٢٨٤)، ترجمة: طلعت الشايب، (ط ٢)، دار سطور، سنة (١٩٩٩م).

لم تكن هذه الكتب الثلاثة وحدها التي تعبر عن وجهة النظر الأمريكية، لكنها على الأقل تعبر عن الآراء الصادرة عن الفكر الجمعي السائد في الولايات المتحدة عن حتمية إعادة صنع العالم وصياغته بحسب المصالح الأمريكية، وإعداد الرأي العام في كل من الداخل في الولايات المتحدة، وفي الخارج لتقبل هذا الفكر على أنه حتمية تاريخية لا بد منها.

إذن فمادام الصدام مع الإسلام حتمي - بحسب هنتنجتون - وأن الحتمية أن يُواجَه المسلمون قبل أن يتماسكوا؛ فلا بد أن يجد هنتنجتون المبررات التي تسطو بها أمريكا على العالم الإسلامي.

يقول هنتنجتون: إن اللّـه تغلغل في قلوب المسلمين، ولهذا فإن الحضارة الإسلامية ستظل الأكثر تحفزًا للصدام مع الحضارة الغربية، وهي حضارة بزعمه تنفرد بمميزات تقوم على:

١- الفصل بين الدين والدولة، وهذا الفصل يمثل أساس تطور الحرية العقدية والشخصية والسياسية والفردية في الحضارة الغربية.

٢- ترسيخ حكم القانون بين جميع المواطنين، دون النظر إلى الدين أو العرق أو الثقافة، وبذلك ترسخ الأساس القانوني لحماية حقوق الإنسان.

٣- التعددية الاجتماعية، وتقبل الاندماج بين جماعات من أديان متباينة، والتزاوج فيما بينها.

٤- وجود مؤسسات تشريعية نيابية، توفر وسائل التمثيل النيابي والسياسي الحر المنضبط بقوانين تنظمه.

٥- الإعلان عن الحقوق الفردية، وحق الفرد في الاعتقاد والتملك وإبداء الرأي. وقد أعطى ذلك رقيًا للمجتمع المدني.

ويرى (هنتنجتون) افتقار المجتمعات الإسلامية لهذه المميزات التي تتمتع بها المجتمعات الغربية.

ويرى الفكر الأمريكي العام - متمثلًا في هنتنجتون وأقرانه من المُنظرين الأمريكيين -

أن انعدام الأسس التي قام عليها المجتمع الغربي - في المجتمعات الإسلامية من شأنه أن يهدد أمن العالم؛ وهم بذلك يعطون الذريعة لغزو العالم الإسلامي. وتناسى هؤلاء جميعًا، أن تخلف المجتمع الإسلامي عن النهوض شارك الغرب في القسم الأكبر منه؛ بإبعاد المسلمين عمدًا عن الأخذ بتعاليم الإسلام، وتعيين نخب حاكمة تعمل على تنفيذ سياساتهم التي تضاد طموحات شعوبهم. على أية حال فإن هؤلاء المنظرين يقيمون الذرائع التي تتيح لهم غزو بلاد الإسلام، والاستيلاء عليها، أو تدميرها.

على أن هؤلاء المنظرين لا ينسون المطالبة بتضامن كل أعضاء الحضارة الغربية الذين يدينون بالبروتستانتية والكاثوليكية؛ للتضامن مع الولايات المتحدة في مواقفها ضد الإسلام والمسلمين.

ويحفز المنظرون الغربيون لتوحيد موقف ضد الإسلام - خوف أبناء الغرب الدائم من الإسلام، ويبرر أرنولد توينبي Arnold Toynbee خوف الغرب الدائم من الإسلام، بأن الإسلام انتصر على المسيحية منذ مبعثه في جميع الصدامات السابقة التي قامت بين الإسلام والمسيحية الغربية؛ ففي الإسلام - باعترافه -: « قوة جاذبة، جذبت إليه شعوبًا بأكملها بغير صدام عسكري في القرنين الخامس عشر والسادس عشر، وقت أن كانت الأمة الإسلامية ضعيفة عسكريًا واقتصاديًا، لكن جاذبية الإسلام كانت تنتصر على المسيحية الغربية »[1] في كل مواطن الصدام على مدى تاريخ الديانتين.

إن فكرة الصدام لم ينشئها المنظرون الأمريكيون من عدم؛ بل هي كامنة في الضمير الغربي، وتبعثها الآن القوة الأمريكية من كمونها، ولكن بطريقة وحشية هذه المرة، ولا تريد أن تدفع تكلفتها وحدها؛ فقد تكون باهظة الثمن؛ ولهذا أرادت بحسها النفعي (البرجماتي) أن تشرك معها أوروبا، ومن لف لفيفها من الدول العميلة من غير الأوروبيين، وعلى رأسها دولة الكيان الصهيوني، وهي تتعلل في ذلك بعلل؛ في مقدمتها:

١ - تأسيس قواعد تواصل فاعلة بين الولايات المتحدة وأوروبا والكيان الصهيوني

---

(١) انظر: أرنولد توينبي: تاريخ البشرية، (٢/ ٨٣ ، ١٥٦، ١٨٣)، ترجمة: نقولا زيادة، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، (١٩٨٨م).

٢- ضم دول أوروبا الشرقية، ودول البلطيق، وهي الدول التي كانت تكوِّن تحالف حلف (وارسو) الذي كان يقوده الاتحاد السوفيتي إلى الاتحاد الأوروبي، ثم إلى حلف شمال الأطلسي Nato.

٣- تحجيم القوة العسكرية التقليدية وغير التقليدية في العالم الإسلامي، ووقف تطورها حتى تظل عاجزة عن الدفاع عن أراضيها، أو فرض كلمة تسمع في المحافل الدولية.

٤- إمداد دولة الكيان الصهيوني بأحدث الأسلحة الأمريكية، والتغاضي عن امتلاكها للسلاح النووي، حتى تظل القوة العسكرية التي لا تقاوم في المنطقة العربية.

٥- تحييد كبرى الدول الأرثوذكسية في العالم (روسيا)؛ لأن لها مصالح إقليمية رئيسية في المنطقة العربية، وتأمين حدودها الجنوبية مع العالم الإسلامي، واستخدام قواعد الحوافز والعقوبات الأمريكية معها في حالات القبول أو حالات الرفض.

٦- الحفاظ على التفوق العسكري للغرب، وكذا التفوق التقني، ومنع دول العالم الإسلامي من التوصل إلى وسائل التقنية الحديثة، التي توفر لهم سبل التقدم والتفوق مستقبلًا.

٧- صنع أزمات وخلافات بين دول العالم العربي بعضها البعض - مثل مشكلة دارفور في السودان - والبوليزاريو في الجزائر والمغرب، وبين العالم العربي، والعالم الإسلامي (العراق وإيران)، وإحداث فتنة تحت غطاء صدام الحضارات أو حتى حوار الحضارات، مثل الحضارة العربية/ والفارسية/ والتركية/ والكردية/ والعربية/ والطورانية، وكانوا إخوة: مسلمين وعرب وفرس وأتراك وأكراد يظلهم جميعًا الإسلام ويوحدهم حتى حدث تقسيم العالم الإسلامي عقب الحرب العالمية الأولى.

٨- إشاعة ثقافة ما يعرف بالشرق الأوسط الجديد.

٩- مساندة الجماعات المؤيدة للتيارات الثقافية الغربية في داخل العالم الإسلامي تحت أغطية الحرية/ الليبرالية/ وحقوق الإنسان/ وحرية المرأة/ وأهمية وجود المجتمع المدني - والجمعيات المشبوهة مثل: الليونز، وشهود يهوا، والبهائية وأمثالها.

وهناك كتاب تنظيري رابع مهم جدًّا هو: أمريكا والدول المحورية في العالم

USA and the Pivotal States وهذا الكتاب من تأليف ثلاثة منظرين هم: بول كينيدي Paul Kennedy، وروبرت شاس Robert Chase ، وإميلي هل Emily Hill .

وهذا الكتاب يكمل طموحات السابقين من أمثال برنارد لويس، وفوكوياما، وصمويل هنتنجتون، وكلهم يصورون الرؤية التي تريد الإدارة الأمريكية أن تقوم بتنفيذها، سواء بالمكر والخديعة، أو بالحوافز، أو بفرض العقوبات، أو بفرض نظم حكم عميلة خائنة لأوطانها في داخل البلاد التي يراد غزوها وهرسها، ثم إعادة صياغة الحكم فيها على الطريقة الأمريكية.

وبالرجوع إلى هذا الكتاب الأخير (أمريكا والدول المحورية في العالم) وأهمية السيطرة عليها والتحكم فيها، يُرى أن مؤلفي هذا الكتاب رأوا ضرورة هيمنة أمريكا على دول بعينها، وهي: مصر، وأندونيسيا، والهند، وباكستان، وتركيا، والجزائر، والبرازيل، والمكسيك، وجنوب إفريقيا، وأفغانستان، وفلسطين، والمملكة العربية السعودية، والسودان. وهذه الدول الثلاث عشرة منها دول إسلامية عربية، هذا فضلًا عن أن الهند بها أكبر أقلية مسلمة في العالم. والغرب يعي تمامًا دور مسلمي الهند المؤثر الإيجابي ضد الغرب؛ فعندما احتلت إنجلترا الهند في القرن التاسع عشر لم تجد مقاومة حقيقية إلا من مسلمي الهند، ومن هنا رفضت التفاوض معهم، وفاوضت المهاتما غاندي الذي كان يمثل الأغلبية الهندوكية.

وهذه الدول - عدا البرازيل والمكسيك - تمثل محورًا جغرافيًّا أعظم يقع في المنطقة العربية الإسلامية، وليس هذا بالأمر المستغرب؛ فالعالم الإسلامي كان يمثل محور اهتمام الإمبراطوريات الإمبريالية خاصة إنجلترا وفرنسا، وتوابعهما منذ أواخر القرن الثامن عشر، وبعد الحرب العالمية الثانية ازداد هذا الاهتمام من قبل الولايات المتحدة؛ لما يمثله الموقع الجغرافي للعالم الإسلامي من أهمية، فهو الممر الجوي والبحري الأعظم في العالم الذي يربط شرقه وغربه، فضلًا عن أنه يحتوي على أعظم مخازن النفط في باطنه، وأعظم الغذاء على أرضه.

يدعو المنظرون الأمريكيون الأخذ بعين الاعتبار إخضاع هذه الدول المحورية بكل الطرق والأساليب مثل: فرض الصداقة معها بالمفهوم الأمريكي، أو تغييبها، أو

فرض العقوبات عليها؛ بذريعة وحدة الثقافة في العالم، أو أمن العالم... إلخ؛ وبذلك تحددت فكرة أمن الولايات المتحدة من الإقليمية إلى فكرة الدول المحورية، وعليها بنى المنظرون للولايات المتحدة ثلاثة أنواع من التهديدات لأمن الولايات المتحدة وتهديد مصالحها، هي:

١- تهديد أمن أية دولة (مثل دولة الكيان الصهيوني) متحالفة مع الولايات المتحدة يعد تهديدًا لأمن الولايات المتحدة نفسها.

٢- الوقوف أمام أية دولة غير صديقة تسعى لامتلاك السلاح النووي، مثل: باكستان، وإيران؛ لأن ذلك يهدد مصالح الولايات المتحدة في دول المحور هذه، خاصة إيران التي تمتلك مخزونًا يأتي بعد مخزون السعودية من البترول، ولأنها تستطيع أن تسيطر بقوتها على مسارات نفط الخليج وانتقالاته إذا صادمتها الولايات المتحدة.

٣- تقديم الدعم العسكري والاقتصادي لدولة الكيان الصهيوني، ودعم مشروعها النووي، لتكون قادرة في كل الأحوال وجميع الأوقات على حماية المصالح الأمريكية في المنطقة، كما تكون قادرة على ردع أية قوة تفكر في المساس بهذه المصالح.

٤- تهديد دول المحور بأسلحة أخرى لا تقل ضراوة عن السلاح النووي، وهي نشر تجارة المخدرات؛ ففي الثلاث سنوات الأخيرة زاد تصدير أفغانستان من مخدر الأفيون ٣٠٠٪، وأصبحت أفغانستان - تحت الاحتلال الأمريكي - الدولة الأولى لتصدير الأفيون في العالم.

٥- نشر الجريمة المنظمة في هذه الدول، ودعم صناعة الإرهاب، واستخدامها في ذات الوقت ذرائع لضرب العالم الإسلامي، واتهام المسلمين بالإرهاب.

٦- تهديد البيئة بالتلوث، وبالجراثيم مثل: جريمة نشر أنفلونزا الطيور بين الدول الفقيرة، التي لا تحصل على بروتين الفقراء (الدجاج والأسماك) بسهولة.

٧- نشر ثقافة قبول الآخر العدو - والامتثال للدعة والترهل والتخاذل، وعدم القدرة على مقاومة الشرور التي تهدد الأوطان، ونشر أفكار التضليل تحت غطاء من تسميات حركية براقة تصيغها الولايات المتحدة.

٨- إدخال تغييرات ولو بالقوة لبنية المجتمعات العربية خاصة بما يؤمن المصالح الأمريكية تحت مظلة الأسواق الحرة، والمنظمات المدنية غير الحكومية، ونشر ثقافة تحرر المرأة المبتذل، والتعليم المفتوح، وتغيير المفاهيم الدينية السائدة في التربية والتعليم.

٩- زعم القيام بدور إيجابي في قضية الصراع العربي/ الإسرائيلى الذي حولته إلى صراع إسرائيلي فلسطيني، فأماتت القضية، وتركت دولة الكيان الصهيوني تجتاح أراضي الفلسطينيين ومزارعهم وبيوتهم، وتقتل من تقتل وتعتقل من تعتقل بحماية أمريكية، وعجز عربي مذل من الحكومات العربية.

وأخيرًا فقد عجزت شعوب الأمة العربية/ الإسلامية عن مواجهة العدو؛ بل صارت لا تعرف كيف تواجهه، هذا فضلًا عن معاناة بعض هذه الشعوب في بحثها عن قوت يومها الضروري، الذي ألهاها عن الإحساس بحاجتها إلى الحرية وافتقادها إلى الكرامة.

هذا من ناحية ومن ناحية أخرى، فإن أية مقاومة عربية للاحتلال الصهيوني يفسرها الأمريكيون الحكام والمنظرون على السواء على أنها أعمال إرهابية، فحركة حماس التي اختارها الشعب الفلسطيني في أهم انتخابات شرعية صحيحة في العالم العربي يرونها حكومة إرهابية؛ لأنها تقاوم الاحتلال الصهيوني الغاشم. ومن المؤسف أن تسكت النخب العربية عن مقاومة هذا الزعم، كل ذلك بجانب سياسة الهيمنة التي تتبعها الولايات المتحدة في كل المجالات الدولية مثل:

١- تهميش دور الأمم المتحدة، وجعلها أداة لإصدار القرارات التي تتفق مع المصالح الأمريكية غير الشرعية، واستخدام حق النقض ضد أي قرار لا يتفق مع هذه المصالح أو مصالح دولة الكيان الصهيوني الغاشمة.

٢- فرض احتكار الحوافز والعقوبات؛ فقد رسمت نفسها مهيمنًا على العالم يمتلك وحده سلطة فرض الحوافز والعقوبات.

٣- هي التي تصدر قوانين الشرعية الدولية، وتملك حق مقاومة الإرهاب التي تزعم أنه صادر من العالم الإسلامي.

٤- منع أي تغيير سياسي أو ثقافي أو اجتماعي أو تنموي أو تربوي يتم في العالم بدون أن توافق عليه، أو ترى أنه يتعارض مع مصلحتها، أو ما تسميه أمنها القومي.

٥- هدم جميع المؤسسات الإسلامية أياً كانت مقاصدها الإيجابية في العالم الإسلامي، باعتبارها مؤسسات لفكر الإرهاب، الذي يمثل الخطر الأكبر أمام طموحاتها غير الشرعية في العالم الإسلامي.

٦- منع دول النفط العربية من إقامة مشروعات تنموية إيجابية تنهض بدولها وشعوبها في مجالات التقدم العلمي والاقتصادي والتربوي.

٧- الدعم المطلق لدولة الكيان الصهيوني خاصة في المجالات العسكرية والاقتصادية، ودفع الطموح الصهيوني لضرب القوى العربية والإسلامية، التي تراها العيون الأمريكية غير متعاونة معها.

٨- نشر فرية (الشرق الأوسط الجديد) الذي يهدف إلى تقسيم الدول العربية التي قسمت من قبل بموجب معاهدة سايكس/ بيكو الإنجليزية الفرنسية إلى دويلات أقل مساحة، وأضعف قوة؛ لتكون أشبه بالمعازل لا بالدول.

٩- دعم سياسة التمزيق العربي الإسلامي على أساس عرقي وطائفي مثل: العربي/ والطوراني، والكردي، والفارسي. ومثل التمزيق السني/ الشيعي.

وهذه بلدان كان يضمها الإسلام ويحتويها، فالإسلام هو الذي حفز صلاح الدين الأيوبي الكردي الأصل، وسيف الدين قطز الأفغاني الأصل، والظاهر بيبرس وقلاوون - وهم ليسوا من العرب - للدفاع عن العالم العربي تحت راية الإسلام ورفع شعار وإسلاماه ضد الصليبيين والتتار.

إن رسالة المسلم يجب أن تكون لمصلحة الإسلام، دون مذهبية قد تدعم الاحتلال، وتساعد على توطينه، ودون عرقية، قد تهدم البناء كله.

إن التكامل الديني أفضل من الدعوة المذهبية، التي أعملها الأمريكيون والصهاينة لتضليل المواطن العربي المسلم.

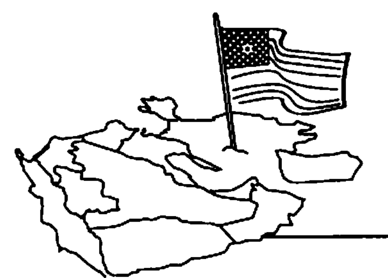
إن وعي المسلم بالإسلام هو الذي أفشل الولايات المتحدة في أفغانستان والعراق،

وأفشل الكيان الصهيوني في جنوب لبنان. وهذا يؤكد أن الرجوع لفهم الإسلام فهماً وسطيًّا أفضل من فخاخ صدام الحضارات، أو الحوار الحضاري وتضليلاته التي تروم جعل العرب/ والمسلمين بقرة حلوب للأمريكيين والصهاينة.

* * *

الفصل الثاني

قراءة في سفر يشوع



تبين من سرد الفصل الأول كيف يفكر الفرد الأمريكي، وما الذرائع التي تحرك رغبته في الاستيلاء على العالم، وقد يعجب المتأمل لتوحد العقل الصهيوني مع العقل الأمريكي؛ فكلاهما يريد أن يستولي على عالم لا تخوم له، وكلاهما يفكر بنفس الطريقة إزاء الآخرين، والفرق بينهما فقط في القدرة على تحويل العالم المتخيل إلى عالم الواقع.

ليس من المستغرب أن تقتصر القراءة في الكتاب المقدس على قراءة سفر يشوع الذي يحرض على إبادة غير اليهود؛ فهناك أسفار أخرى تحرض على إبادة غير اليهود أو معاملتهم معاملة عنصرية باعتبارهم شعوبًا لا ترقى عرقيًا إلى العرق اليهودي، ولكن من المناسب أن تكون القراءة الظرفية في سفر يشوع؛ ذلك لأنه أكثر أسفار التوراة دموية، ولقوة التأثير الذي تركه هذا السفر في التصور الأمريكي، ثم التصور الصهيوني فيما يجب أن تكون عليه العلاقة بالآخر أي بغير الأمريكي، وبغير الصهيوني.

سفر يشوع هو السفر السادس من كتاب اليهود المقدس، فما مدى تأثيره في الأمريكيين، وهم مسيحيون وليسوا يهودًا؛ الأمريكيون - في الأغلب - من أصول بروتستانتية، وهم منذ (مارتن لوثر) يعتمدون الكتاب المقدس كله بعهديه القديم والحديث، ومن البروتستانت خرج الطهوريون (Puritans) وهم أشد رجال المذهب البروتستانتية تعصبًا، ومن غلاة هؤلاء كان المهاجرون إلى الأرض الموعودة الجديدة (أمريكا) الذين لم يؤمنوا بالحدود للأرض التي استوطنوها من شرق الولايات المتحدة، حتى انتهوا إلى غرب القارة على حساب مواطنين أصليين أبادوهم وهم الهنود الحمر، وكان مثلهم الأعلى في حرب الإبادة للسكان الأصليين، واستيطان أرضهم، سفر يشوع الذي جعل إبادة الأغيار مقدسة؛ لأن سفر التوراة السادس، سفر يشوع

جعل يشوع يبيد كل الكنعانيين أصحاب الأرض، ويستولي على أرضهم ليستوطن بها العبرانيون[١] بأمر الرب كما يرى سفر يشوع، ومن أمر الرب أخذت صفة التقديس؛ ومن ثم فإن هجرة المهاجرين البروتستانت من إنجلترا إلى أمريكا أشبه بهجرة موسى عليه السلام من مصر إلى أرض كنعان، ومع أن موسى عليه السلام قد مات في صحراء سيناء؛ فإن الرب بحسب التوراة أمر فتاه « يشوع » أن يعبر بالعبرانيين سيناء ويدخل أرض كنعان، كما أمر اللّـه الطهوريين البروتستانت أن يعبروا المحيط إلى الأرض الجديدة الموعودة، وكما أمر الرب يشوع – هكذا قالت التوراة – أن يبيد أريحا بكل من فيها وما فيها، أمر الرب الطهوريين أن يبيدوا الهنود الحمر.

لكن الفرق أن الإبادة التي حدثت على يد يشوع كذبها كثير من مؤرخي التوراة، أما إبادة الطهوريين للسكان الأصليين الأمريكيين فهي حقيقة مؤكدة بشواهدها، فكأنهم تمثلوا بإبادة معنوية ذريعة للقيام بإبادة حقيقية على أرض الواقع، وفي قلب التاريخ.

وعلى نفس الطريق حذا آل صهيون حذو الطهوريين حذو النعل بالنعل في القرن التاسع عشر؛ فعملوا على إبادة الفلسطينيين، والاستيلاء على أرضهم لتكون وطنًا لهم، وساعدهم الغرب على ذلك.

بدءًا من الإصحاح الأول في سفر يشوع: الرب يأمر يشوع بغزو أريحا، وهذا معناه أن يشوع لم يقم بغزو أريحا لهوى في نفسه كما تروي التوراة؛ ولكن تنفيذًا لتعاليم الرب، وبهذا أعطت التوراة صفة القداسة لهذا الغزو للأرض التي وهبها اللّـه لشعبه المختار.

الغزو مقدس، والأرض مقدسة، والشعب المختار مقدس؛ والنتيجة أن تكون الإبادة مقدسة. كل ذلك التقديس بحسب التوراة، يقول الرب ليشوع: « الآن قم اعبر هذا الأردن أنت وكل هذا الشعب إلى الأرض التي أنا معطيها لهم أي لبني إسرائيل ».

ولم يحدد سفر يشوع حدودًا ولا تخومًا للأرض التي يعطيها الرب لبني إسرائيل كما لم يحدد الطهوريون الأرض التي احتلوها من أرض أمريكا، يقول سفر يشوع: « كل موضع تدوسه بطون أقدامكم لكم أعطيته، كما كلمت موسى: من البرية ولبنان، هذا

(١) استخدم ههنا لفظ العبرانيين؛ لأنهم لم يكونوا تسموا باليهود بعد.

إلى النهر الكبير نهر الفرات، جميع أرض الحثِّيين، وإلى البحر الكبير نحو مغرب الشمس يكون تخمكم »[١].

الأرض المقدسة - لأنها منحة الرب إلى الشعب المقدس - يدخل فيها: أرض مصر التي بدأت الهجرة منها من شرق الوجه البحري وسيناء، والأردن، ولبنان، وفلسطين، وشمال الجزيرة العربية، والعراق.

تلك هي تخوم الأرض الممنوحة، وغزوها والاستيلاء عليها، وإبادة من فيها وتوطين الشعب المختار فيها أمر يحتمه سفر يشوع؛ لأن ذلك يكون تنفيذًا لإرادة الرب؛ ومن أجل ذلك فإن رب إسرائيل يبيح لهم قتل من يقف في سبيل إمضاء أمره وإرادته.

ويقول سفر يشوع: « إن اللَّـه عاهد موسى - ويعاهد يشوع على منحهم هذه الأرض، يقول الرب: « كما كنت مع موسى أكون معك، لا أهملك ولا أتركك، تشدد وتشجع؛ لأنك أنت تقسم لهذا الشعب الأرض التي حلفت لآبائهم أن أعطيهم ».

إنما كن متشددًا، وتشجع جدًّا؛ لكي تتحفظ للعمل حسب كل الشريعة التي أمرك بها موسى عبدي، لا تمل عنها يمينًا ولا شمالًا لكي تُفلح حيثما تذهب.

لا يبرح سفر هذه الشريعة من فمك، بل تلهج فيه نهارًا وليلًا لكي تتحفظ للعمل حسب كل ما هو مكتوب فيه؛ لأنك حينئذ تفلح.

أما أمرتك تشدد وتشجع لا ترهب ولا ترتعب؛ لأن الرب إلهك معك حيثما تذهب» [٢].

« وقال يشوع للشعب: تقدسوا لأن الرب يعمل غدًا في وسطكم عجائب، وقال يشوع للكهنة: احملوا تابوت العهد واعبروا أمام الشعب، فحملوا تابوت العهد، وساروا أمام الشعب »[٣].

وهذا الأمر التوراتي هو ما يفعله الحاخامات في جيش الكيان الصهيوني في كل حروبهم من سنة (١٩٤٨م) إلى الآن، خاصة حاخام القوات المسلحة الذي يرافق

---

(١) سفر يشوع (١/ ٢).

(٢) سفر يشوع (١ / ٥ - ٩).

(٣) سفر يشوع (٦ / ١٦).

الجنود في الحرب؛ لكي يحضهم على قتال غير اليهود وإبادتهم حتى ولو كانوا نساءً وشيوخًا وأطفالًا ومرضى وعجزة.

وهم يستخدمون في غزوهم الجواسيس، وإذا استدعى الأمر أن يستعينوا بالزواني من النساء؛ مادام ذلك يحقق لهم مصلحة من أعدائهم، هكذا رسمت لهم التوراة الطريق؛ إذ بدأت بالزانية راحاب، وللزانية راحاب قصة في سفر يشوع، فهي زانية (قديسة) لأنها خبأت جاسوسين بعث بهما يشوع من أجل أن يستطلعوا طريق الغزو، حتى إذا جاء يوم دخول أريحا قال يشوع لشعبه: « الرب قد أعطاكم المدينة ».

فتكون المدينة وكل ما فيها محرمًا للرب. راحاب الزانية فقط تحيا هي وكل من معها (أهلها) في البيت؛ لأنها خبأت المرسلَيْن اللذين أرسلناهما.

كل الفضة والذهب وآنية النحاس والحديد تكون قدسًا للرب وتدخل في خزانة الرب.

وحرموا كل ما في المدينة من رجل وامرأة، من طفل وشيخ، حتى البقر والغنم والحمير بحد السيف.

وأحرقوا المدينة (أريحا) بالنار مع كل ما بها، إنما الفضة والذهب وآنية النحاس والحديد جعلوها في خزانة بيت الرب.

واستحيا يشوع راحاب الزانية:

وحلف يشوع أمام الرب قائلًا: ملعون قدام الرب الذي يقوم ويبني هذه المدينة (أريحا).

المدينة التي تحتل تكون منحة الرب لبني إسرائيل، هكذا قال سفر يشوع، وكل الأسلاب تكون قدسًا للرب، بعد إحراق المدينة وإبادة كل من فيها بسلاح السيف، لا ينجو من ذلك الأطفال والنساء – حتى الحيوان، وهذا ما يفعله جيش الكيان الصهيوني في كل حروبهم مع العرب، والأمثلة كثيرة:

– أطفال دير ياسين، كفر قاسم، وغيرها من القرى الفلسطينية التي أحرقت وأبيد أهلها وانمحت معالمها.

- أطفال مدرسة بحر البقر بالشرقية بمصر.

- أطفال غزة ونسائها، وأطفال الضفة الغربية ونسائها.

- أطفال لبنان في مروحين وقانا وغيرها من البلدات اللبنانية في حرب يوليو/ تموز (٢٠٠٦م).

وكانوا قد أخذوا فتوى من حاخام الجيش الصهيوني بحل قتل النساء والأطفال والشيوخ والعجزة؛ لأنهم غير يهود، وكانوا يأتون بأطفالهم ليكتبوا على الصواريخ والقنابل التي تلقى على العرب في لبنان: هذه هدية من أطفال (إسرائيل) إلى أطفال غزة ولبنان.

وكما فعل يشوع (بأريحا) فعل بـ (عاي) كما تقص التوراة:

« فقال الرب ليشوع: لا تخف ولا ترتعب خذ معك جميع رجال الحرب.

فتفعل بعاي وملكها كما فعلت بأريحا وملكها. غير أن غنيمتها وبهائمها تنهبونها لنفوسكم..

فكان جميع الذين سقطوا في ذلك اليوم من رجال ونساء اثني عشر ألفًا، جميع أهل عاي... جميع سكان عاي.

لكن البهائم وغنيمة تلك المدينة نهبها (إسرائيل) لأنفسهم حسب قول الرب الذي أمر به يشوع، وأحرق يشوع عاي »[1].

ولا يعلم أحد لماذا جعل الرب غنائم أريحا لنفسه - وجعل غنائم عاي ليشوع ورجاله؛ مع أن الحال في المدينتين كانت واحدة؛ إبادة كل من فيهما من الرجال والنساء، وتدميرهما تدميرًا شاملًا، ثم حرقهما.

نقض العهد:

وفي أثناء تخريب يشوع للأرض التي يدخلها، الأرض التي يسكنها غير شعب يشوع في الأردن ولبنان، وأرض فلسطين، وهم: الحِثّيون والأموريون، والكنعانيون، والفرزّيون، واليبوسيون - جاءه سكان جِبْعون.

« فعمل يشوع لهم صلحًا، وقطع لهم عهدًا »[2].

---

(١) سفر يشوع (٨/ ٢٥ - ٢٧).

(٢) سفر يشوع (٩/ ١٦).

لكن رؤساء جيش يشوع أصروا على نقض هذا العهد؛ لأن سكان جعبون سيساكنونهم في الأرض التي يحتلها جيش يشوع، وهم في تكوينهم العنصري لا يقبلون أن يساكنهم أحد في أرض يحتلونها بالقوة، وانتهى الأمر بعد جدال إلى أن يجعلوا منهم عبيدًا لهم.

« وجعلهم يشوع محتطبي حطب، ومستقي ماء للجماعة ولمذبح الرب »[١] والاستعباد ههنا لإرضاء الرب ليكون مقدسًا.

ولقد سبق سفر التثنية (٢٠/ ١٠ – ١٥) سفر يشوع في وضع قاعدة معاملة غير اليهود، يقول سفر التثنية:

« حين تقرب من مدينة لكي تحاربها استدعها إلى الصلح؛ فإن أجابتك إلى الصلح، وفتحت لك؛ فكل الشعب الموجود فيها يكون لك للتسخير، ويستعبد لك. وإن لم تساعدك، بل عملت معك حربًا فحاصرها. وإذا دفعها الرب إلهك إلى يدك فاضرب جميع ذكورها بحد السيف، وأما النساء والأطفال والبهائم وكل ما في المدينة، كل غنيمتها، فتغتنمها لنفسك. وتأكل غنيمة أعدائك التي أعطاك الرب إلهك، هكذا تفعل بجميع المدن البعيدة منك جدًّا التي ليست من مدن هؤلاء الأمم هنا. وأما مدن هؤلاء الشعوب التي يعطيك الرب إلهك نصيبًا فلا تستبق منها نسمة ما، بل تحرقها تحريماً: الحثيين، والأموريين، والكنعانيين، والفرزيين، والحوِّيين واليبوسيين كما أمرك الرب إلهك ».

فبأمر الرب التوراتي تحرق المدن التي يعطيها الرب لهم بكل من فيها، وما فيها. وأما المدن البعيدة فتستعبد لهم، هكذا أمر رب التوراة اليهود أن يفعلوا بالناس.

ولأن اللّـه عز شأنه لا يأمر بذلك، فتلك أمانيهم في كل الشعوب ما دامت غير يهودية؛ الأمر الذي جاء في سفر التثنية بإبادة الحيثيين والأموريين والكنعانيين والفرزيين والحويين واليبوسيين، وكلهم من الأمم العربية التي خرجت من الجزيرة العربية وسكنت أرض فلسطين، تباد بحيث لا يبقى منهم نسمة واحدة.

ثم تستعبد المدن القريبة التي هي الآن من الدول المحيطة: مصر وسوريا ولبنان والأردن وشمال الجزيرة العربية.

---

(١) سفر يشوع (٩/ ٢٧).

ثم بعد ما جاء في سفر التثنية يتكرر الأمر نفسه في سفر يشوع، وفعل يشوع - بحسب رواية التوراة - الإحراق والإبادة الكاملة.

ولذلك فعل يشوع بالمدن الجنوبية ما فعله بأريحا؛ وهي: لِبْنة، ولخيش، وعجلون، وحبرون، ودبير كما أمر الرب.

« فضرب يشوع كل أرض الجبل، والجنوب، والسهل والسفوح، وكل ملوكها، لم يبق شاردًا، بل حرم كل نسمة كما أمر الرب إله إسرائيل.

فضربهم يشوع من قادش برْنيع إلى غزة وجميع أرض جوشِن إلى جبعون، وأخذ يشوع جميع أولئك الملوك وأرضهم دفعة واحدة »[١].

كذلك فعل يشوع بالمدن الشمالية: حاصور، ويوباب، وشمرون، وأكشاف، وغيرهم في الجبل والسهل بأمر الرب.

« وكل غنيمة تلك المدن والبهائم نهبها بنو إسرائيل لأنفسهم، أما الرجال فضربوهم جميعًا بحد السيف حتى أبادوهم لم يبقوا نسمة، كما أمر الرب »[٢].

« فأخذ يشوع كل الأرض، حسب كل ما كلم به الرب موسى. وأعطاها يشوع ملكًا لإسرائيل حسب فرقهم وأسباطهم، واستراحت الأرض من الخراب »[٣].

لكن يشوع مع كل أعمال التخريب والحرق والإبادة التي ارتكبها بحق شعوب كانت آمنة في مساكنها، لكي تستوطنها بنو إسرائيل لم يحقق الحلم كله، فشاخ وكانت هناك أراضٍ لم تمتلك بعد كما بين سفر يشوع في الإصحاح الثالث عشر.

« وشاخ يشوع، فقال له الرب: أنت قد شخت... وقد بقيت أرض كثيرة جدًّا للامتلاك »[٤].

« كل دائرة الفلسطينيين... والأرض التي أمام مصر إلى تخم عفرون شمالًا. والكنعانيين وكل لبنان »[٥].

---

(١) سفر يشوع (١٠/ ٤٠ - ٤٢).
(٢) سفر يشوع (١١/ ١٤، ١٥).
(٣) سفر يشوع (١١/ ٢٣).
(٤) سفر يشوع (١٣/ ١).
(٥) سفر يشوع (١٣/ ٢، ٥).

وأعطيت هذه الأرض بعد تقسيمها لأسباط بني إسرائيل الاثني عشر... بأمر الرب.

« فأعطى الرب إسرائيل جميع الأرض التي أقسم أن يعطيها لآبائهم فامتلكوها وسكنوا بها.

فأراحهم الرب حواليهم حسب كل ما أقسم لآبائهم، ولم يقف قدامهم رجل من جميع أعدائهم، بل دفع الرب جميع أعدائهم بأيديهم.

لم تسقط كلمة من جميع الكلام الصالح الذي كلم به الرب بيت إسرائيل»[١].

ولما شاخ يشوع بن نون أوجب عليهم ألا يخالطوا شعوبًا أخرى، وإن يفعلوا يغضب عليهم الرب ويهلكهم؛ قال يشوع:

« ولكن إذا رجعتم ولصقتم ببقية الشعوب وصاهرتموهم ودخلتم إليهم، وهم إليكم. فاعلموا يقينًا أن الرب إلهكم لا يعود يطرد أولئك الشعوب من أمامكم، فيكونوا لكم فخًا وشركًا، وسوطًا على جوانبكم، وشوكًا في أعينكم حتى تبيدوا عن تلك الأرض الصالحة التي أعطاكم إياها الرب إلهكم »[٢].

ويرى كثير من الدارسين أن سفر يشوع من وضع كتبة التوراة؛ لأن يشوع بن نون كان فتى موسى الذي سار ببني إسرائيل في صحراء سيناء بعد موت موسى عليه السلام وعلى سنته، ولم يكن موسى الذي بعثه الله تعالى لهداية فرعون وملأه بالذي يربي فتاه « يشوع » على الإجرام وأعمال القتل والإبادة، ولكنهم ألصقوا كل الأعمال الإجرامية والتخريبية، والقتل والإفناء التي زعموا أنها من فعل يشوع ليشوع؛ لأسباب يمكن إيجازها في:

الحالة النفسية التي كان عليها اليهود في الأسر البابلي، أثناء كتابة التوراة؛ فقد كانوا يحلمون بأن تتحقق لهم قوة لا تقاوم، تحقق لهم الاستيلاء على أرض كنعان واستيطانها، بعد إبادة من فيها، وتعطي اليهود الذين يأتون بعد رخصة إبادة غير اليهود إن قدروا عليهم، واغتصاب أرضهم وأموالهم كما فعلوا مع الفلسطينيين، وهذا الرأي يؤيده

---

(١) سفر يشوع (١٢/ ٤٣، ٤٥).

(٢) سفر يشوع (٢٣/ ١٢، ١٣).

عالم من بني جلدتهم (سيجموند فرويد) عالم النفس اليهودي الشهير الذي رأى أن الدوافع التي جعلت اليهود يعبثون بنص التوراة الأصلي بالتحريف والزيادة خاصة سفر يشوع - دوافع نفسية مرضية أصابت اليهود بسبب القلق الدائم الذي عاشوه في المنفى في الأسر البابلي، فانعكس ذلك على أمانيهم وهم يكتبون التوراة، خاصة كتابة (عزرا ونحميا) في القرن الخامس قبل الميلاد. وهي الكتابة التي ظلت تقرأ إلى اليوم.

ويؤكد فرويد أن النص في صورته الحالية تنازعته قوتان متعارضتان:

الأولى: إبراز أهداف النص بما يتواءم مع رغبات اليهود النفسية.

الثانية: وجوب تقديس النص من قبل اليهود، بغض النظر عما إذا كانت تفاصيل النصوص التوراتية تتفق فيما بينهما أم تتناقض؛ ولهذا فهم يغضون النظر عن كثير من النصوص التي تتكرر بدون مبرر، أو تتضاد ويظهر فيها التناقض الواضح أو يبدو أنها في غير مكانها الصحيح.

ومن أدلة الاختلاق والتدليس في كتابة التوراة أنهم كتبوا أن يهوا هو إله الآباء الأولين: إبراهيم وإسحق ويعقوب. مع أن هؤلاء لم يعرفوا ديانة يهوا ولكنهم كانوا قد هاجروا من موطنهم الأصلي (بين الرافدين) إلى أرض كنعان قبل ظهور ديانة يهوا. ولكن إدخالهم في هذه الديانة، يهدف إلى إعطاء دليل على أن الآباء الأوائل ليسوا غرباء عن أرض كنعان، أرض الكنعانيين سكانها الأصليين[١].

لكن اليهود في سفر يشوع صوروا يشوع فتى موسى على أنه سفاك دماء، مخرب أرض، قاتل للبشر والحيوان، مدمر للشجر والحجر. وكانوا بتصويرهم لأنبيائهم على أنهم سفاكو دماء - يريدون تربية الناشئة على حب قتل غير اليهود - خاصة العرب أصحاب الأرض الأصليين - تلك الأرض التي اغتصبوها وأبادوا سكانها الأصليين. وبذلك يهيئون ناشئتهم على الاقتداء بسفر يشوع.

ولقد نقل جارودي عن عالم اللاهوت الفرنسي الأب (ديفو) أن سفر يشوع مختلق

---

(١) راجع: محمد العزب موسى: موسى مصريًا، (ص٦٧ - ٦٨)، نظرية فرويد في التاريخ اليهودي، سلسلة المكتبة الثقافية، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، (رقم ٢٢٧).

لا أساس له، ولكنهم اقتدوا به ليبرروا - بأمر الرب بحسب التوراة - أهداف اليهود في نهب أرض غيرهم وسلبها، فضلًا عن أنه يبين غل اليهود النفسي إزاء غير اليهود، وحبهم الغريزي لإراقة دماء غير اليهود وتدمير أراضيهم ومساكنهم.

لقد نقش سفر يشوع صور القتل في عقل اليهود، وفي بواطنهم؛ حتى صاروا مستعدين بدون تردد للقيام به في أي وقت يقدرون فيه عليه. كما فعلوا حديثًا في دير ياسين وكفر قاسم، وصابرا وشاتيلا، وبحر البقر، ومروحين، وقانا، وغيرها. غير عابئين بمن يقتلون نساءً كانوا أم أطفالًا أو شيوخًا من غير محاربيهم؛ فهم يتلذذون بسفك الدماء، أية دماء.

وفي التوراة تظهر روح قومية ضيقة، خاصة في سفر يشوع، سفر المذابح والحرق والتخريب، كما تظهر في سفري (عزرا ونحميا) سفري التفرقة العنصرية. والصهيونية السياسية المعاصرة تقوم على قراءة انتقائية لهذه الأسفار، التي تبرر سياستهم التسلطية العدوانية؛ لتبدو وكأنها قدرهم بأمر الرب.

وفي مدارسهم في فلسطين المحتلة تمتلئ كتب التلاميذ بشواهد من أسفار يشوع وعزرا ونحميا، لتقوي في ناشئتهم الروح العنصرية القومية والعسكرية وكراهية العرب. وهم في عرضهم لسفر يشوع، وعرض إبادته - كما وصف - للكنعانيين أهل الأرض الأصليين أمام تلاميذهم - يملؤون صدورهم بكراهية العرب، وحب الانتقام منهم وإبادتهم، ومع أن الدارسين المتعمقين في الدراسات اللاهوتية في الغرب يؤكدون اختلاق سفر يشوع وعدم صحته؛ فإن حقن ناشئتهم منذ نعومة أظفارهم بأن يشوع أباد الكنعانيين وأرضهم وكل ما كان فيها وأحرقها بأمر إلهي - ينمي التعصب في تلاميذهم، كما ينمي الرغبة عندهم في إبادة العرب[١].

وفي الجانب العربي يطالب الأمريكيون الحكومات العربية المتحالفة معهم بمحو آيات الجهاد من كتب التلاميذ المسلمين الدراسية، وكذا محو الأحاديث الشريفة التي تحض على الجهاد في سبيل اللـه، وأن يضعوا بدلًا منها دروسًا في الأخلاق تحض

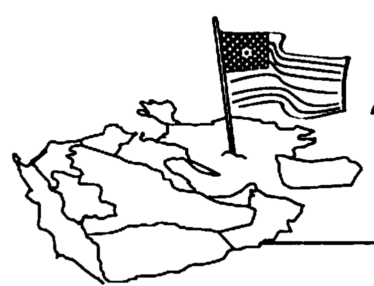
---

(١) راجع جارودي: ملف إسرائيل (ص١٣٠)، دار الشروق، ط٢، سنة (١٤٠٤ - ١٩٨٤م)، وماجد عرسان الكيلاني، التحدي الصهيوني في مناهج التعليم، (ص٩٢)، الأردن، (١٣٩٢ - ١٩٧٢م).

على التسامح وقبول الآخر. مع أنهم يعلمون أن الإسلام يدعو إلى التسامح وقبول الناس جميعًا باختلاف طوائفهم وأديانهم وألوانهم؛ ماداموا لم يناصبوا المسلمين العداء ولم يعتدوا عليهم، قال تعالى: ﴿ لَا يَنْهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ لَمْ يُقَٰتِلُوكُمْ فِى ٱلدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَٰرِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوٓا۟ إِلَيْهِمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ﴿٨﴾ إِنَّمَا يَنْهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ قَٰتَلُوكُمْ فِى ٱلدِّينِ وَأَخْرَجُوكُم مِّن دِيَٰرِكُمْ وَظَٰهَرُوا۟ عَلَىٰٓ إِخْرَاجِكُمْ أَن تَوَلَّوْهُمْ ۚ وَمَن يَتَوَلَّهُمْ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴾ [الممتحنة: ٨، ٩].

وهؤلاء هم اليهود الذين قاتلوا عرب فلسطين وأخرجوهم من ديارهم وظاهروا على إخراجهم.

* * *



الفصل الثالث

الرئيس بوش الثاني والأصولية المسيحية بالولايات المتحدة

عندما يتكلم إنسان مسيحي عن الأصولية المسيحية فهو يعني التطرف المسيحي وغلوَّه Fundamentalism في الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا يعني وجود مسيحيين متشددين في مقابل مسيحيين معتدلين، أو في مواجهة طرف ثالث لا يمكن تجاهله في المجتمع الغربي وهم العلمانيون.

ويرى الأصوليون الأمريكيون الذين لا تنحسر أصوليتهم عند التشدد الديني؛ بل تمتد إلى مفهوم أصولي عرقي أيضًا؛ فهم يرون أن الولايات المتحدة هي بلد (الواسب) (البروتستانت الأنجلو ساكسون البيض) White Angelo Saxon Protestant، ففي كلمة الواسب تكمن عرقية - وطائفية - عقدية أصولية.

والأصولية البروتستانتية هي الأصولية المسيطرة في المجتمع الأمريكي، وإن كانت هذه السيطرة لا تنفي وجود أصولية كاثوليكية بقدر ما تتعاون معها في بعض الأحيان.

وتشغل الأصولية الأمريكية البروتستانتية الدارسين من العرب؛ خاصة بعد قيام الكيان الصهيوني في قلب العالم العربي، وارتباطه بتنظيرات الأصولية الأمريكية، منذ منتصف القرن العشرين، تلك التنظيرات التي أصبحت تسيطر على الدارسين بفاعلية أشد منذ العقد الأخير من القرن الماضي مع بروز نظرية النظام العالمي الجديد في عهد الرئيس الأمريكي (جورج بوش الأب) وغزو العراق الأول، بعد حرب إيران/ العراق، والعراق الكويت، ثم ازدياد الانشغال بها في غرة القرن الحادي والعشرين عندما تولى (جورج بوش الابن) رياسة الولايات المتحدة، واعتناقه للأصولية البروتستانتية، وانضمامه إلى أكثر طوائفها غلوًّا؛ طائفة من ولدوا من جديد، أو المحافظين الجدد.

ويربط الدارسون بين الأصولية الأمريكية الغالية، وسياسة دعم عقدي لوجود الكيان الصهيوني على أرض فلسطين التاريخية، على أساس افتراض صحة عقيدة الطهوريين من أن وجود اليهود بهذه الأرض يعجل بنزول المسيح عليه السلام ؛ حيث يقود اليهود - بعد أن يهديهم، وجموع المسيحيين لتنصير العالم، ويرتبط هذا الاعتقاد باعتقاد آخر اهتم به المحافظون الجدد، وهو غزو العراق؛ لاعتقادهم بحدوث حرب مقدسة على أرض الفرات، تلك الأرض التي شهدت ميلاد التاريخ البشري؛ إذ حدث فيها طوفان نوح عليه السلام، الذي أفرز تاريخ البشر وغير البشر.

وهذه الأفكار - أو تلك الأساطير التي يتخيلها (المحافظون الجدد) ما تفتأ أن تتحول إلى أهداف تحقق المصالح القومية الأمريكية، وهذه الأفكار لا تكاد تفارق العقل الأمريكي؛ فقد عملت السياسة الأمريكية الخارجية بمعاونة السياسة العسكرية، على أن تضعها في عالم الواقع، لكن على استحياء، حتى جاءت أحداث الحادي عشر من سبتمبر (٢٠٠١م) لتكون الذريعة إلى التمكن من عقل رئيس أحمق هو (جورج بوش الثاني) لينفذ أهدافها بدون استحياء تحت غطاء أفكار هي أشبه بحرب طواحين الهواء باسم (حرب الإرهاب الإسلامي) الكوني.

إن الأصولية المسيحية الأمريكية تدفع الولايات المتحدة إلى حرب قد تعوق حركة التاريخ وتؤذن بنهاية العالم.

وتتحالف الأصولية المسيحية في الولايات المتحدة، مع الأصولية الصهيونية، وتتخذ دعائمها من التوراة وليس من الإنجيل؛ لذلك فإن الرؤى الدينية التي تسيطر عليها مصدرها العهد القديم، وهذه الرؤى في التيار المسيحي البروتستانتي منذ (مارتن لوثر) مؤسس هذا المذهب في المسيحية، ودعوته لكل من يدخل في مذهبه إلى قراءة متأنية لكل الكتاب المقدس بعهديه القديم والحديث جميعًا؛ ليكون هاديًا له في كل أعماله التعبدية والمقاصدية.

إن الأصولية الطهورية البروتستانتية ليست جديدة على الثقافة المتمكنة في العقل الأمريكي؛ فهي قديمة بقدم ولوج البروتستانتيين الأوائل للأرض الأمريكية وهم الذين رأوا في أنفسهم (شعب اللّـه المختار) وأنهم جاؤوا ليكوّنوا (مدينة اللّـه) التي

يجب أن يستلهم العالم نورها لتنويره، ولقد أسست هذه الأصولية دعائم قامت عليها السياسة الأمريكية في الداخل والخارج منذ الدخول في (مدينة اللّـه) مثل:

١- أن الشعب الأمريكي هو شعب اللّـه المختار ، مثله مثل الشعب التوراتي، كما نصت عليه التوراة في حق (الشعب المختار) الذي يحل له أن يبيد غيره من الشعوب.

٢- تكريس فكرة الاستثناء الأمريكي التي تدعمها الفكرة السابقة.

٣- أن (للواسب) الحق الأعلى في فرض مشيئتهم، على من يشاركونهم الأرض من الأعراق الأخرى، والديانات الأخرى؛ ومن ثم فإنهم يرون أن حروب الإبادة لغير الواسب، واستعبادهم أمر طبيعي، كما فعلوا مع أصحاب الأرض الأصليين الذين أبادوهم عن بكرة أبيهم، وكما فعلوا مع الزنوج الذين استجلبوهم عبيدًا لإصلاح الأرض المغتصبة وزراعتها، وكما يفعلون من تفرقة عنصرية ودينية الآن في الطوائف، وأصحاب الديانات التي ينظرون إليهم على أنهم الأدنى عرقًا ومعتقدًا؛ مع أنهم يشاركونهم الأرض والمواطنة، وهناك منظرون يهيئون العقل الأمريكي لقبول هذه الأفكار على أنها واقع يجب الإيمان به، ويأتي في مقدمتهم المنظر الأمريكي الرسمي للحكومة الأمريكية (صمويل هنتنجتون) مؤلف كتاب « من نحن؟ » وقد صدر هذا الكتاب في سنة (٢٠٠٤م) أي في وقت بلغت فيه سياسة المحافظين الجدد بقيادة (جورج بوش الثاني) ذروة غلوها، وتدور الفكرة المحورية لهذا الكتاب حول: ما هي الهوية الأمريكية المثلى؟ والجواب: هي الهوية المؤسسة على الثقافة الأنجلو ساكسون/ البروتستانتية (الواسب) الجامعة التي يجب أن يتمسك بها كل الأمريكيين.

وتقوم فكرة الكتاب الأساسية على استبعاد من لا يؤمن بقيم (الواسب)، ورفض الاعتراف بهم إن لم يؤمنوا بقيمهم، ولكن أخطر ما في هذا الكتاب الترويج لفكرة أن حروب الولايات المتحدة في الخارج في أفغانستان، والعراق، وفلسطين، ولبنان، والصومال، والسودان هي الضمان الوحيد لعدم انهيار إمبراطورية الولايات المتحدة. وهذه حروب تتم على الأرض بجانب حروب نفسية باردة قد تنشأ في سوريا وإيران، وأماكن أخرى من العالم العربي/ الإسلامي.

وللناظر أن يدقق: لماذا تشن الولايات المتحدة هذه الحروب على بلاد تدين بدين

الإسلام في العالم الإسلامي، فضلًا عن الحرب التى أعلنها الرئيس (جورج بوش الثاني) على ما تخيله من ضرورة القضاء على الإرهاب الإسلامي في أية أرض في العالم بأسره؟! إن هذا يؤكد أن الولايات المتحدة نصبت الإسلام عدوًّا ظرفيًّا لها، وتعمل من أجل إبادة المسلمين.

البذور الأولى للأصولية الأمريكية:

بعد اكتشاف القارة الأمريكية، كانت طائفة الطهوريين البروتستانت التي هاجرت من إنجلترا إلى الأرض الجديدة التي اعتبرتها أرض الميعاد - أهم الطوائف المكونة لسكان الأرض الجديدة.

كان هؤلاء المهاجرون الذين أطلقوا على أنفسهم Pilgrims أي الحجاج - وهي تسمية ذات مدلول ديني - متحمسين للحياة في الأرض الجديدة، بعد أن فروا من إنجلترا بسبب تعرضهم لأشد أنواع القمع؛ ذلك لأنهم في الأرض الجديدة سيتمكنون من ممارسة عباداتهم دون قيد.

كان هؤلاء الطهوريون (البيورتان) متعصبين لعقيدتهم الطهورية، كما كانت لهم فضائل كثيرة مثل: الالتزام بالجدية في العمل، والأمانة، والنزاهة، وحب الأسرة والتعليم. ولقد ساهمت هذه الفضائل في تشكيل الشخصية الأمريكية. ونتج عن هذه الجذور (البيوريتانية) أساس توجه ديني غالٍ سائد في العالم الجديد.

يبدأ الإرث الأصولي البيوريتاني رسميًّا في سنة (١٦٢٠م) فيما عرف بـ (ميثاق مايفلاور) Mayflower Compact على أساس أنه « قاعدة عمل لما يجب أن تكون عليه أمريكا من حيث الخضوع لقانون الرب، ولأولئك الذين يخضعهم الرب بإلهامه »[1].

كان الأصوليون الأوائل يرون أن أمريكا قامت لتكون أمة مسيحية، ولا يزال أحفادهم الذين يمثلون ٦٥٪ من الشعب الأمريكي الآن يتمسكون بهذه الفكرة، وأن

---

(١) كمبرلي بلاكر - مشاركه ومحرره - أصول التطرف (اليمين المسيحي في أمريكا (ص ٦١) مكتبة الأسرة سنة (٢٠٠٦م)، سلسلة الفكر، وميثاق مايفلاور: هو الميثاق الذي وقعه ٤١ مهاجرًا بروتستانتيًّا ركبوا البارجة مايفلاور إلى الأرض الجديدة، وكانوا من (البيورتانز) الذين عرفوا بالالتزام الديني المتشدد، والخوف من الوقوع في الخطيئة).

نصف هؤلاء على الأقل لا يطرحون فكرة الأمة المسيحية على أنها خيار، بل شرط مفروض لا بد من قبوله.

بلغت حركة الأصوليين ذروة نشاطها في أربعينيات القرن الثامن عشر، ولكن يبدو أن أثر حركة التنوير في أوربا قد انتقل إلى أمريكا عبر المحيط؛ ففقدت هذه الحركة كثيرًا من بريقها وسرعة انتشارها، خاصة أن الآباء المؤسسين الذين قاوموا الاستعمار الإنجليزي، ووضعوا أول دستور أمريكي سنة (١٧٧٨م) - كانت لهم رؤى عقلانية تنويرية.

لكن الأصولية نهضت من جديد في الجنوب والغرب الأمريكيين، وكانت أكثر وعيًا بهويتها الدينية، واقترابًا من تحقيق الحلم بجعل كل سكان أمريكا: أمة مسيحية.

وفي منتصف القرن التاسع عشر أعلن (دارون) سنة (١٨٥٩م) عن نظريته في أصل الأنواع؛ مما زاد من أعداد الذين يطالبون بسيادة العلم على الدين؛ فبرزت فئات مسيحية لا ترى ضيرًا من نقد الكتاب المقدس، الذي كتب - كما قالوا - بواسطة كثير من المؤلفين على توالي العصور. لكن الأصوليين خاصة الأمريكيين تمسكوا باعتقادهم في عصمة الكتاب المقدس بعهديه القديم والحديث؛ لأن كل كلمة في الكتاب المقدس من عند الرب.

وفي سنة (١٨٧١م) خرج (دارون) على العالم الغربي بكتاب آخر هو «أصل الإنسان» زعم فيه أن الإنسان شأنه شأن أي نوع من المخلوقات، قد نتج من ارتقاء مخلوقات أخرى من الأحياء تختلف في أصولها كثيرًا عنه، وكانت ردة الفعل من قبل الأصوليين أن مثل مؤلفات (دارون) قصد بها بعض الأشرار تضليل المسيحيين الأتقياء، كما كانت هذه المؤلفات أكبر حافز لصحوة دينية كبرى (Great Awakening) نتج عنها بعث جديد للأصولية الأمريكية في سنة (١٩٠٩م) طلبت من المسيحيين أن يقبلوا الكتاب المقدس؛ لأنه موحى به من اللـه، لا يأتيه الباطل، ومعصوم من الخطأ »[1].

وفي سنة (١٩١٠م) أصدرت الحركة الأصولية سلسلة الأصول المتضمنة خمس نقاط هي أركان الأصولية، وهذه الأركان هي:

١- الكتاب المقدس موحى به حرفيًا.

---

(١) راجع المرجع السابق، (ص ٦٩).

٢- المسيح مولود لعذراء.

وثمة تأكيد على هذا الركن الثاني؛ لأنه ليس كل مسيحيي الغرب يؤمنون بذلك.

٣- آلام المسيح تكفر خطايا البشر.

٤- بعث المسيح جسديًا بعد موته.

٥- ضرورة الإيمان بالمجيء الثاني للمسيح.

وفي سنة (١٩٤٢م) شُكلت:

(الجمعية الوطنية الإيفانجليلكانية The National Association of Evaugelicans) كثمرة من ثمار الأصولية التي تؤمن بتحول الشخصية، وهي الجمعية التي عرفت فيما بعد بحركة الميلاد الثاني، أو الميلاد من جديد، وهم مثل جميع الأصوليين البروتستانت « يؤمنون بأن الكتاب المقدس بعهديه (التوراة والإنجيل) صحيح، ويؤكدون على قرب (نهاية الزمن) وعلى اقتراب المجيء الثاني للمسيح » (بفلسطين حيث يجب تجميع اليهود لكي ينزل إليهم المسيح لكي يهديهم، ويضمهم لجيشه الذي ينصر به العالم).

وهؤلاء الأصوليون لا يقبلون أن يدار حوار أو جدل حول ما يعتنقون؛ لأنهم - باعتقادهم وحدهم - هم الذين يمتلكون الحقيقة، التي تجلت لهم من لدن رب مهيمن يصرف أمور العالم، وينتصر لأولئك الذين لا يتطرق الشك إليهم فيما يؤمنون.

ويؤمن الأصوليون بوجوب التنصير Evangelizing لإنقاذ الناس من الخطيئة الموصلة إلى الجحيم الأبدي، ويؤمنون بقرب نهاية العالم، وقرب المجيء الثاني للمسيح، كما يؤمنون بأن من (ولدوا من جديد) سيدخلون الجنة.

ويحظى القسس الأصوليون بالقرب من رؤساء الولايات المتحدة في الخمسين سنة الأخيرة، ويأتي في مقدمة هؤلاء القس (بيلي جراهام) الذي يعتقد ملايين الأمريكيين أنهم نالوا الخلاص على يديه، خاصة الرئيس (جورج بوش الثاني) عضو جماعة (من ولدوا من جديد) وهو مثل كل الأصوليين في هذه الجماعة يؤمن بهجرة إلى السماء للأحياء والأموات (المولودين من جديد). لكن هؤلاء الأصوليين بالرغم من إيمانهم بالعمل الجاد، والإيمان بالمسيحية؛ إلا أنهم يتخلقون بالتسلطية، وهم يطالبون المقربين

منهم بالطاعة العمياء، وعدم إثارة حوار لا يتفق مع مآربهم، وهناك مقولة مشهورة يقولها مخالفوهم هي: لا يمكن للمرء أن يكون أصوليًّا، دون أن يكون تسلطيًّا[1].

ولقد بلغت هذه التوجهات الأصولية بالولايات المتحدة حدًّا يجعلها تهدد الديمقراطية، خاصة في السنوات الأخيرة؛ إذ سيطر الأصوليون على الحزب الجمهوري، والرئيس (جورج بوش الثاني).

ويؤكد الرئيس (جورج بوش الثاني) أنه لم يجد للحياة معنى، إلا بعد أن صار (مولودًا ثانيًا) وهو تعبير محبب إليه.

ولقد نشط (بوش الثاني) في جمع حكومة كل أعضائها من الأصوليين، وفي مقدمتهم (جون أشكروفت) المدعي العام الأمريكي، الذي يستخدم مكتبه الحكومي في بعض الأحيان في إقامة الصلوات، وتدريس الكتاب المقدس، وليس (جون أشكروفت) وحده من الأصوليين الأكثر تعصبًا في حكومة جورج بوش الابن، فثمة تسلطيين آخرين في أعلى المستويات الحكومية يسعون لإعداد الأصولية، التي يشار إليها الآن بأسماء: اليمين الجديد، أو اليمين المسيحي، أو اليمين الديني. وهي أسماء صارت مألوفة في السنوات الأخيرة، وعلى رأسها (دونالد مانسفيلد) وزير الحرب الأمريكي.

الأصولية في داخل الولايات المتحدة وخارجها:

يحاول الأصوليون الأمريكيون بعث التفرقة العرقية بين الأعراق استنادًا على أسس من الكتاب المقدس، ففي سفر التكوين جاء النص التالي:

« وكان بنو نوح الذين خرجوا من الفلك: ساما، وحاما، ويافث. وحام هو أبو كنعان، هؤلاء الثلاثة هم بنو نوح، ومن هؤلاء تشعبت كل الأرض.

وابتدأ نوح يكون فلاحًا، وغرس كرمًا، وشرب من الخمر فسكر، وتعرى داخل خبائه. فأبصر حام أبو كنعان عورة أبيه، وأخبر إخوته خارجًا. فأخذ سام ويافث الرداء ووضعاه على أكتافهما ومشيا إلى الوراء، وسترا عورة أبيهما ووجهاهما إلى الوراء، فلم يبصرا عورة أبيهما.

---

(١) راجع المرجع السابق، (ص ٧٠) وما بعدها.

فلما استيقظ نوح من خمره علم ما فعل به ابنه الصغير، فقال: ملعون كنعان عبد العبيد يكون لإخوته. وقال: مبارك الرب إله سام، وليكن كنعان عبدًا لهم. ليفتح اللّـه ليافث فيسكن في مساكن سام، وليكن كنعان عبدًا لهم »[١].

ومع أن الرواية التي وردت في سفر التكوين كتبت من أجل إثبات تفضيل الرب بني سام (أبي كل بني عابر) على حام (أبي كنعان) لأن كنعان كان صاحب الأرض التي دخلها عليهم العبرانيون، وزاحموهم عليها، وأرادوا اغتصابها منهم، فكتب كتبة التوراة ذلك؛ ليكون ذريعة لاغتصاب الأرض. غير أن اليهود زعموا بعد ذلك صحة تفريق اللّـه تفريقًا عنصريًا بين أبناء نوح أبي البشر بعد آدم عليهما السلام - وحاشا للّـه تعالى أن يفعل ذلك. وورث الأصوليون إرث التوراتيين، وآمنوا بأن الكتاب المقدس شرع العبودية، فإن لم تكن العبودية فلتكن التفرقة العنصرية بين عناصر البشر.

كانت عبودية الزنوج على أشد ما تكون في الولايات المتحدة، خاصة على يد البروتستانت الطهوريين الأوائل؛ فقد قالوا: إن اللّـه شرعها في الكتاب المقدس، وحاولوا أن يبرهنوا على صحة مشروعيتها، فقالوا: إن العبيد السود من جنس أدنى، لكن من واجب الطهوريين البيض المتمسكين بنص الكتاب المقدس رعايتهم، والمحافظة عليهم لمصلحة أمريكا، بتسخيرهم في حقول البيض ومصانعهم.

وجاءت نظرية دارون في (أصل الأنواع) في منتصف القرن التاسع عشر لتقوي من أهمية هذا الادعاء.

ومع أن الحرب الأمريكية بين الشماليين والجنوبيين حررت الزنوج في سنة (١٨٦٥م)، فقد برز في سنة (١٨٦٧م) شعار لدى البيض في الولايات المتحدة يؤكد أن « البيض المتدينين هم شعب اللّـه المختار، ولعل تنظيم (كوكلوكس كان) الإرهابي قام لإرهاب السود ومن يدافعون عنهم، وقد طغى نفوذ هذه الحركة (المنظمة) في الفترة ما بين سنة (١٨٩٩م)، وسنة (١٩١٨م) فقد شنقت (٣٢٢٤) رجلًا وامرأة وطفلًا أغلبهم من السود، وبعض البيض الذين دافعوا عنهم »[٢].

---

(١) سفر التكوين، إصحاح (٩/ ٢٠ - ٢٧).

(٢) راجع: أصول التطرف، اليمين المسيحي في أمريكا، (ص ٢٠٧ ، ٢٠٨).

إن استخدام رواية التوراة لقصة نوح وأولاده الثلاثة لم تكن من أباطيل اليهود وحدهم، ولكنها استمرت تنشر العنصرية في أمريكا بواسطة الأصوليين الطهوريين، وكان من الأمور المستغربة أن يعلو صوتها في القرن العشرين على يد الأصوليين الجدد، الذين استشرى أمرهم مع بداية القرن الحادي والعشرين؛ إذ تزايد شرها، وبعد أن كانت تقصد التمايز بين البيض والسود في داخل المجتمع الأمريكي، تحولت أهدافها إلى رغبة دينية في استعباد الأعراق الأخرى؛ ذلك لأن الاستعباد نظام بناه اللّـه - بحسب رواية الكتاب المقدس (التوراة) - وشرعه ليحقق مصالح البشر؛ لأن اللّـه أراد أن تتفاضل الأعراق وتنفصل.

لقد خلق اللّـه البشر بحسب رؤيتهم، وجعل بينهم حدودًا جغرافية تحددها الجبال والبحار كما تحددها الأعراق واللغات والثقافات. ولم تكن قصة نوح وأولاده - بحسب هذه الفكرة - إلا نواة لما يجب أن تكون عليه الشعوب - شعب اللّه المختار من جهة - وشعوب تقوم على خدمته، كما قرر نوح أبو البشر.

والأصوليون الأمريكيون وفي طليعتهم الرئيس (جورج بوش الثاني) يؤمنون بأنهم هم وحدهم المؤمنون الطهوريون المسيحيون الحقيقيون، وبما أنهم يرون في المسيحية أنها الدين الحقيقي الذي يقبله اللّـه؛ فهم يرون في أنفسهم أنهم المؤمنون الحقيقيون في العالم، بنبوءة التوراة بحسب اعتقادهم، ولقد نالت هذه الرؤية رواجًا بين الأصوليين الجدد، بل لعل تأثيرها في بعض الأوساط الجامعية التي تقوم بنشر هذه الأفكار خاصة جامعة (بوب جونز) التي حصل منها النائب العام الأمريكي الأصولي (جون أشكروفت) الذي دأب على تفسير القوانين تفسيرًا انتقائيًا بحسب رؤية الكتاب المقدس - على الدكتوراه الفخرية في مايو سنة (١٩٩٩م).

وهذه الجامعة تعد الجامعة المفضلة لدى المسيحيين المحافظين بالولايات المتحدة، وفيها تخرج كثير من السياسيين الأمريكيين، أو حصلوا منها على شهادات شرفية، وهم الذين يباركهم الرئيس (جورج بوش الثاني) ويضمهم إلى موكبه.

وكل هؤلاء الأصوليين يمجدون إعمال القوة المسلحة في خصومهم، كما يمجدون الحرب، ويرغبون دائمًا في امتلاك أكبر الأسلحة وأخطرها؛ من أجل أن يسيطروا بها على العالم.

فرية الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١:

لم يكن الأصوليون الجدد في حكومة الولايات المتحدة الأمريكية في حاجة إلى الحادي عشر من سبتمبر لكي يشعلوا الحرب على الإسلام؛ لأن الحرب على الإسلام كانت قد شنت من قبل ذلك بعقدين أو يزيد، لكن أحداث ذلك اليوم الأسود في تاريخ أمريكا، التي لا يعلم أحد حتى الآن من الذي أحدثها - حملت مع نيرانها المبررات والذرائع لتوجيه ضربات قاصمة إلى بلاد الإسلام والمسلمين.

لقد استغل الأصوليون الجدد، الذين عرفوا بالمحافظين الجدد هذه الأحداث ليعلنوا الحرب على ما رأوا فيه العدو الأكبر على مصالحهم وحضارتهم؛ وهو الإسلام، ولم يتردد الرئيس (جورج بوش الثاني) - وهو بمثابة البابا البروتستانتي للمحافظين الجدد - في أن يبعث (حربًا صليبية جديدة) على من سماهم (المسلمين الفاشست) (والعبارات والتسميات له).

كان (جورج بوش الثاني) يدعو إلى ضرورة قيام يمين ديني جذري يستوحي قراراته من اللّـه، خاصة فيما يتعلق بالإسلام، ينبث من الأصولية الجديدة إلى أنحاء العالم، ويتوجه صوب بلاد المسلمين، فلا يتركها في راحة أو استقرار، وكانت البداية في أفغانستان. ولنا ههنا وقفة؛ فهي القطر الإسلامي الذي قام فيه الجهاد الإسلامي ضد الاتحاد السوفيتي (الملحد)، وكانت الولايات المتحدة - بواسطة أعوانها في العالم الإسلامي كله - تجمع المجاهدين وتدربهم وتسلحهم، وتدفعهم دفعًا نحو أفغانستان التي هي جزء من بلاد الإسلام؛ لكي تطهره من (الكفار المحتلين) بحسب التعبير السياسي الأمريكي، وكان ذلك بداية نهاية الاتحاد السوفيتي والحكومات الموالية له في أوربا الشرقية.

لكن الولايات المتحدة - بعد طرد الاتحاد السوفيتي من أفغانستان - التمست خطورة عليها في هؤلاء العائدين من أفغانستان، فبادرت بضرب المجاهدين بعد أن أطلقت عليهم صفة الإرهاب؛ لتكون ذريعة إلى القضاء عليهم.

وبعد أفغانستان ثنت باحتلال العراق بمبررات: تصفية النظام السياسي الظالم للرئيس صدام حسين؛ مع أنه لم يكن النظام السياسي الظالم الوحيد في العالم العربي،

والقضاء على أسلحة التدمير الشامل التي تسلح بها العراق؛ ولم تكن هناك ثمة أسلحة تدمير شامل، ونشر الديمقراطية. وكانت النتيجة أن قامت آلات الحرب الأمريكية بتدمير الأخضر واليابس في العراق، وكذلك إبادة البشر والشجر وكل شيء، ولم تحقق أي إصلاح في العراق؛ بل أفسدت كل شيء.

ثم إن إدارة الحكومة بالولايات المتحدة لم تترك بقية العالم الإسلامي مستقرًا، حتى في البلاد التي ترتبط معها بصداقة ظاهرة؛ فهي لا تكف عن بث سياسة التجويع فيها، والسلب الثقافي والتنموي والتعليمي؛ لتظل هذه البلاد عالقة بركب التخلف. ناهيك عن حصار الشعب الفلسطيني وتجويعه، وضرب فصائله بعضها ببعض لتمزيق وحدتهم، واختلاق الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والطائفية في أقطار عربية إسلامية مثل: السودان والصومال ولبنان وغيرها.

إن ما قام به الرئيس (جورج بوش الثاني) من إعلان الحرب على بلاد الإسلام كان عملًا منهجيًا من الرئيس، وممن أحاطوا به من متشددي الأصوليين الجدد منذ يوم دخلوا البيت الأبيض - مقر الحكم - في يناير سنة (٢٠٠٠)، يوم قدَّم الرئيس مبادرته الأولى التي أطلق عليها: (المبادرة المؤسسة على الإيمان) وكأنه يقدم خطة منهجية لأعمال حكومة دينية، من أهم أعمالها مواجهة الإسلام الخصم الماثل أمام أمريكا بعد انهيار عدوها القديم الاتحاد السوفيتي، وتقديم العون والمؤازرة للكيان الصهيوني؛ باعتبار ذلك أمرًا من السماء، ورد في التوراة، ولقد توَّج الرئيس (جورج بوش الثاني) هذا التوجه الأمريكي الذي يضمن أمن الكيان الصهيوني بفلسطين، ويضمن تفوقًا مطلقًا لهذا الكيان على جميع البلاد العربية الإسلامية - بتشريع يوجب معاقبة المعادين للسامية في العالم، ولم يكن يعني إلا العالم العربي الإسلامي؛ حيث تزعم كل من الولايات المتحدة والكيان الصهيوني أن معدلات معاداة السامية فيه أكثر ارتفاعًا منها في أي بلد آخر في العالم.

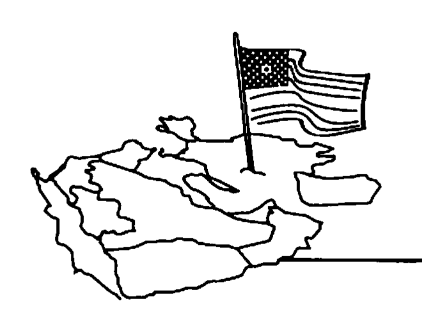
وسواء انبعثت أفكار بوش من بؤرة (هوس ديني) أو فهم خاطئ لنصوص توراتية، أو من منبع فكر أحادي أمريكي، أي إفراز ثقافة أمريكية واحدية متسلطة، تمثل ثقافة الأقوى الأوحد في العالم - فإن هذه الثقافة التي يعتقدها الرئيس (بوش الثاني)

ويؤمن بها تفرض بالقوة النمط الفكري الأحادي التسلطي على غير الأمريكيين، وعلى المسلمين بوجه خاص، وتتمثل خطورته في مجالات الأمن العسكري والسياسي والثقافي والتنموي والاقتصادي والتعليمي، بل في كل المجالات؛ بحيث لا تترك لهم إمكانات التفكير في إبداعاتهم، وفي أحلامهم وتخيلاتهم وتمنياتهم.

* * *

الفصل الرابع

حرب أمريكية صليبية على المسلمين في القرن ٢١



عندما أعلن (جورج بوش الثاني) رئيس أمريكا الحرب الصليبية على الإسلام والمسلمين لم يكن هازلًا، ولم تخرج الكلمات من فمه عفو الخاطر، لكنه كان قاصدًا متعمدًا لكل كلمة نطق بها.

كانت تصريحات (جورج بوش الثاني) للمرة الأولى في الحادي عشر من سبتمبر (٢٠٠١م) السنة الأولى التي اعتلى فيها سدة الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية، ثم توالت هذه التصريحات التي كان يستخدم فيها مصطلحات الإسلام الفاشستي، والمسلمون الفاشست، وهي مصطلحات كفيلة بأن تلقي الرعب والغضب، والكراهية على الإسلام والمسلمين.

هذا ما بدا للعيان، ولكن ما خفي كان أعظم، فقد برز عقب تصريحات (جورج بوش) صور من الكراهية تصب جم غضبها على الإسلام والمسلمين، وفي مقدمتها تصريحات البابا (بيندكتوس السادس عشر). الأمر ههنا يستوجب وقفة تفكر وتأمل؛ ذلك أن (جورج بوش الثاني) يمثل أعظم قوة زمنية علمانية على الأرض التي يسكنها البشر، وهي الولايات المتحدة الأمريكية، في ذات الوقت الذي يمثل البابا (بيندكتوس السادس عشر) أعظم سلطة كهنوتية في الغرب المسيحي الكاثوليكي الذي يسيطر سكانه على سياسات العالم؛ وهذا يعني أن إعلان العداء الغربي للإسلام والمسلمين، عداء ممنهج متفق عليه في الغرب من القوى الزمنية والكهنوتية على السواء.

إن القوة الغربية العسكرية احتلت أفغانستان والعراق، وكلفت فرق الموت والدمار فيهما بالقتل والحرق بدون تمييز، وأشعلت الفتن في أماكن أخرى من العالم

بأيديها، وبأيدي عملائها في فلسطين ولبنان والسودان والصومال وأماكن كثيرة من العالم الإسلامي المقصود بذاته.

وها هي قوات الكيان الصهيوني تأكل الأرض الفلسطينية قطعة قطعة، وتحاصر عرب فلسطين في قطاع غزة والضفة وتحاربهم بالسلاح والتجويع، وإثارة الفتن بين الفصائل فتحول الإخوة الأوفياء لقضيتهم إلى إخوة أعداء يتحاربون ويتركون أهدافهم النضالية.

لكن كيف سارت حرب الغضب على المسلمين من قبل (بوش) قائدها الزمني العلماني (Lacos)، والبابا (بيندكتوس السادس عشر) قائدها اللاهوتي (Claros). ومما لا شك فيه، أن الحملة الصليبية اللاهوتية، وما يدعمها من إعلام مرئي ومسموع، ثم التأييد لها ودعوة الحكومات الغربية؛ لكي تقوم بحملات عسكرية وحرب على الإسلام والمسلمين - لَتُبيِّن حقيقة الحرب الإرهابية على بلاد الإسلام.

إذن كيف بدأ الإرهاب الصليبي الغربي بقيادة الولايات المتحدة على الإسلام والمسلمين في القرن الحادي والعشرين؛ هذا مع العلم بأن البداية كانت في العقدين الأخيرين من القرن العشرين في الولايات المتحدة في كتابات (لويس بارنار) وآخرين.

في يوم الحادي عشر من سبتمبر سنة (٢٠٠١م) عقب ضرب البرجين التجاريين الشهيرين، قال الرئيس (جورج بوش الثاني) - الذي لم يكن قد مضى عليه سنة واحدة في الحكم -: « لقد بدأت الحرب الصليبية من جديد » مع أنه لم يتيقن لأحد أن المسلمين هم الذين كانوا وراء ضرب البرجين التجاريين، ثم قامت الحرب الصليبية العسكرية بالفعل، وتم احتلال أفغانستان بقوات أمريكية/ أوروبية من دول تدين بالديانتين البروتستانتية/ والكاثوليكية، تحت اسم ما عرف بقوات حلف شمال الأطلسي NATO وهي القوات نفسها التي قامت باحتلال العراق في سنة (٢٠٠٣م) وهي القوات التي قامت بتهديد السودان والصومال وفلسطين، وحصارهم حصار تجويع، وفي حالة فلسطين - وهي حالة خاصة - فإن الحصار والقتل والتجويع يتم بآليات أمريكية وأيدٍ صهيونية. ولا تزال الحرب الصليبية العسكرية مستمرة.

أما الحرب الصليبية الإعلامية فهي وإن تأخرت قليلًا عن الحرب الصليبية

العسكرية إلا أنها منذ بدأت في الدانمارك في شهر سبتمبر (٢٠٠٥م) وهو الشهر الذي رسم من قبل الغرب؛ لكي يكون شهر شؤم على المسلمين. ففي ذلك الوقت بدأت أجهزة الإعلام الغربي تبث نيران سخطها على المسلمين في وسائلها، وكانت البداية الظاهرة في صحف الدانمارك التي نشرت صورًا هزلية تستخف بنبي الإسلام ﷺ.

ولقد أغضبت هذه الصور المسلمين، ومنهم الذين يعيشون في الدانمارك؛ فأعلنوا عن غضبهم بمسيرة سلمية تعبر عن رفضهم لإهانة نبيهم ﷺ، فجوبهوا باستخفاف واستهزاء، ثم أكدت دول أوربية أخرى تعضيدها لصحف الدانمارك مثل النرويج، وفرنسا، وألمانيا، وبريطانيا، وتشيكيا؛ فقامت بنشر الصور نفسها في صحف بلادها، تعبيرًا عن تضامنها مع صحافة الدانمارك بزعم أنها لم تفعل سوى التعبير عن حرية النشر التي تعد من أهم آليات الديمقراطية الغربية.

الذي يجب أن يعرف فلا يخطئه العقل أن نشر هذه الصور لم يأت عن طريق الخطأ أو سهوًا؛ فقد خرج آلاف الدانماركيين في الشوارع في (١/ ٢/ ٢٠٠٦م) بمظاهرة مهيبة أطلقوا عليها مظاهرة كراهية الإسلام، وأحرقوا فيها القرآن الكريم كتاب المسلمين المقدس؛ ليؤكدوا بغضهم وكراهيتهم للإسلام ونبي الإسلام، ثم إنهم بهذه المظاهرة أثبتوا أن ما نشر في الصحف لم يكن مجرد زلة من فئة في المجتمع الدانماركي، بل كانت تعبيرًا عما ينفثه القلب الدانماركي والأوروبي من بغض للإسلام ونبي الإسلام.

وأزعج هذا التصرف جميع المسلمين في كل بلاد الإسلام، ونهض الأزهر الشريف يتقدمه شيخه فضيلة الإمام الأكبر شيخ الجامع الأزهر الذي أرسل إلى (بابا الفاتيكان) رسالة عن طريق سفير دولة الفاتيكان بالقاهرة يطلب فيها رأيه، في الصور المسيئة لنبي الإسلام ﷺ، ويطلب منه عقد جلسات حوار حول هذه الأمور، وانتظر فضيلته رد البابا شهورًا طويلة، ولكنه لم يرد على رسالته قط.

فماذا يفهم من ذلك غير مباركة البابا نشر هذه الصور المسيئة، أو على الأقل عدم استنكاره نشرها[1] .

---

(١) راجع كلام فضيلة د. محمد سيد طنطاوي شيخ الأزهر، بهدية مجلة الأزهر لشهر ذي القعدة (١٤٢٧هـ)، (ص ٧٠).

وليس هذا بمستغرب فالبابا من أصل ألماني؛ من ألمانيا البلد التي أنجبت النازي والنازية.

القضية باختصار ليست مرتبطة بحرية الغرب، أو قيم الحرية فيه - كما يزعمون - بل تتعلق بكراهيتهم للإسلام، والدليل على ذلك أن هذه الحرية المزعومة تصاب بالعجز القهري والشلل الكامل، كلما أثير زيف إقامة محرقة اليهود (الشواه = الهلوكست)؛ لأنه عند ذلك يقف فوق هذه الحرية المزعومة قانون معاداة السامية في كل بلاد الغرب، كذلك سيظهر فورًا قانون (جيسو) الرهيب المروع، ذلك القانون القمعي الذي صدر في فرنسا في ١٣ يوليو سنة (١٩٩٠م) الذي يعاقب كل من يذكر الصهيونية بسوء ويبين عورتها، أو يشكك في وجود المحرقة النازية، أو يشكك في عدد اليهود الذين أحرقوا بها، ولا تزال قضية محاكمة المفكر الفرنسي الشهير (روجيه جارودي) عالقة بالأذهان منذ أن أصدر كتاب: الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية في سنة (١٩٩٧م) بفرنسا، وقال فيه: إن اليهود بالغوا في أعداد اليهود الذين قضوا في المحرقة، وأن عددهم كان ما بين ثلاثمائة ألف، إلى أربعمائة ألف يهودي، باتفاق مع المنظمة الصهيونية التي وافقت النازي في التخلص من اليهود الذين لا يُحتاج إليهم في إقامة دولة صهيونية بفلسطين، هذا إضافة إلى أن هناك أضعاف هذا العدد من الروس والبولنديين والغجر الأوروبيين قد شملتهم المحرقة التي بسببها حكم على الفلسطينيين أن يدفعوا ثمن موت الضمير النازي والضمير الأوروبي. ولأن جارودي تكلم في ذلك وقال كلمة حق؛ فقد تمت محاكمته بموجب قانون جيسو - فابيو القمعي الفرنسي.

ثم هل تستطيع تلك الحرية المزعومة التي يطلقون عليها حرية التعبير التي تمثل أهم قيم الديمقراطية في الغرب أن تصور تمثال كونفشيوس الذي يقدسه الصينيون بسوء، أو تمثال بوذا، أو حتى بقرة يقدسها الهنادكة؛ إذن لقام أكثر من ملياري نفس من الصينيين والهنود واليابانيين بتدمير الاقتصاد الغربي، ولتصدوا لكل ما هو غربي في العالم كله، وعند ذلك ستقف الحرية التي يزعمون أنها سمة الديموقراطية الغربية مكتوفة الأيدي، وسيقف الغرب كله بحضارته ومدنيته صفًا واحدًا يلتمس رضا هذه الدول، مبديًا الندم وطالبًا المغفرة.

الغرب والعداء القديم للإسلام:

القضية ليست مجرد صور سَفِلة نشرت في صحافة تصف نفسها بالحرة، لكنها تتمحور في حقد صليبي غربي موروث على الإسلام الذي - كما يعتقد بعض مفكري الغرب - أنه هدد الحضارة الغربية « وكاد يجعل وجودها موضع شك لمدة ألف سنة » وهذه العبارة رددها الكاتب الأمريكي اليهودي (الاستراتيجي) المتخصص بالشؤون الإسلامية (لويس برنار) وهو من أكبر الكتاب الأمريكيين حقدًا على الإسلام، وحبًّا للصهيونية.

إن العداء الغربي للإسلام بدأ من العصور الوسطى، وظل ينمو في الوعي الغربي على مر العصور، ولا يزال (دانتي Dante) الشاعر الإيطالي الأشهر، الذي شارك جده في الحروب الصليبية على بلاد المسلمين مقاتلًا، ومؤلف الملحمة الشعرية الشهيرة (الكوميديا الإلهية Divina Commedia) التي يعدها الغرب أعظم الأعمال الشعرية في العصور الوسطى التي تتكون فصولها من (النار، والمطهر، والفردوس) والذي يهمنا من هذا العمل الشعري موضع الإسلام والمسلمين فيه. لقد وضع (دانتي) المسلمين في درك من دركات الجحيم، ولم يضع محمدًا ﷺ في هذا الدرك، بل وضعه في درك الهاوية، وهو درك المزيفين الدينيين، والمنافقين السياسيين، ولا يوجد في (نار دانتي) درك أسفل منه، إلا درك إبليس.

وكان دانتي يزعم أن كل من جاء ذكرهم في هذا العمل الشعري الموصوف بالإلهي من مدح أو نقد لسلطات دينية، أو زمنية، أو لشخصيات تاريخية، كان بإرادة اللّه، وهذا يعني أن تصوير (دانتي) لعذاب من وضعهم في دركات النار كان بإرادة اللّه عز شأنه.

الإساءة متعمدة وليست سهوًا أو خطأ:

في مساء الخميس (٢/ ٢/ ٢٠٠٦م) أطلت مقدمة زاوية (البيت بيتك) بالتليفزيون المصري لتعلن أنها استضافت سفير حكومة الدانمارك بالقاهرة ليعلن عن موقف حكومته من الأزمة التي سببتها الرسوم (السَّفِلة) وأطل السفير على المشاهدين، وظن الناس أنه جاء يقدم اعتذارًا عن إهانة رسول الإسلام ﷺ، ولكنه فاجأ المشاهدين بقوله: « إنه جاء لينقل اعتذار رئيس وزراء الدانمارك عن الآلام التي سببتها الإهانة للمسلمين، لا عن نشر الرسوم؛ لأن الاعتذار عن نشر الرسوم يضاد القيم الديمقراطية

في الغرب، وقيم حرية الصحافة في بلاده. وبدا الأمر وكأن صاحب السعادة السفير جاء ليستخف بالمسلمين بكلام مفرغ من المعنى، ومفرغ من أي مضمون أخلاقي، مع أنه صادر عن مسؤول، يمثل حكومة بلاده في مصر التي هي أمة كبرى ودولة من أكبر دول الإسلام. لكن يبقى أن يفهم من إطلالة السفير بالتليفزيون المصري بهذه الصورة - أن الدانمارك شعبًا وحكومة على قلب رجل واحد في نظرتهم إلى الإسلام ونبي الإسلام، ومثل هؤلاء كل الغرب، بل إن الخطب عند غير الدانمارك من الغرب أكبر؛ فإن الدانمارك - في الغرب - ليست إلا دويلة صغيرة، ولكن الخطورة تأتي من دول مثل الولايات المتحدة وإنجلترا وفرنسا وألمانيا وغيرها، فعندهم عشرات القنوات التي تهاجم الإسلام بدون انقطاع.

إن القضية ليست بعض صور فحسب، إنها وثيقة الصلة بحروب الغرب على الإسلام بدءًا من الحروب الصليبية، وانتهاء بإبادة الفلسطينيين واغتصاب أرضهم، وكذلك بإبادة الأفغان والعراقيين وغيرهم من الشعوب العربية الإسلامية.

ولنتفهم ماذا قال (جورج بوش الثاني) في يوم الحادي عشر من سبتمبر؛ قال: إن الحرب الصليبية بدأت من جديد، وقال أيضًا: من ليس معنا فهو مع الإرهاب، أي مع المسلمين، ثم رفع شعار: لكي تدخل الجنة يجب أن تكون مسيحيًّا. وتبعه وزير العدل الأمريكي (جون أشكروفت) فقال: إن إله المسلمين يحرضهم على الإرهاب وكان يقصد عمليات المقاومة الفلسطينية الاستشهادية ضد القوات الصهيونية المعتدية.

هل تدرون كيف يفسر الرئيس (بوش) أحداث العالم تفسيرًا دينيًّا؟ إنه يبدأ يومه بقراءة صفحات من الكتاب المقدس، أو كتاب للقس الأصولي (أزوالد شامبرز) الذي مات بمصر سنة (١٩١٧م)، حيث كان يعظ الجنود البريطانيين، ويحفزهم على الاستيلاء على فلسطين والقدس الشريف.

إن كثيرًا من العرب والمسلمين لا يدرون شيئًا عما يدور في رؤوس كثير من المنظِّرين الغربيين، الذين يرون أن الإسلام هو الدين الوحيد الذي بات خطرًا على الغرب.

وبجانب هؤلاء المنظرين، رجال الدين البروتستانتي المتعصبين أمثال: القس (بات روبرتسون) والقس (جيري فالويل) الملقب بأهم أصدقاء إسرائيل، و (بيلي جراهام)

وغيرهم، إنهم يزرعون الكراهية في عقل الإنسان الغربي للإسلام، ويرسخون في وعيه بأن الإسلام لا يزيد عن كونه خدعة كبرى مزيفة عن بعض التعاليم اليهودية، وأن القرآن سرقة دقيقة من كتابهم المقدس، وأن نبي الإسلام كان قاتلًا وإرهابيًا.

إن كل هؤلاء الذين جاء ذكرهم لا زالوا أحياء يلصقون بالإسلام والمسلمين أحط الصفات، وهذا يؤكد أن المسألة ليست مجرد صور تسيء للنبي الكريم بقدر ما هي حملة صليبية جديدة، وحرب شاملة على الإسلام والمسلمين.

بوش الثاني وبيندكتوس السادس عشر يقودان الحرب الشاملة على الإسلام:

في سنة (٢٠٠٦م) وصف (الإمبراطور جورج بوش الثاني) الإسلام بالفاشية، ووصف المسلمين بالفاشست، وهي الصفة التي كان يلصقها الغرب بأعدائه من الغربيين (ألمانيا وإيطاليا) في الحرب العالمية الثانية، ولكن هتلر وموسليني قد قضى أمرهما، ثم صارت ألمانيا وإيطاليا ضمن الحلف الغربي NATO الذي تتزعمه الولايات المتحدة، ولم يعد هناك مبرر أو حاجة لوصفهما بالفاشستية أو النازية، فألصق بوش هذه الصفات بالإسلام، وتبعه (طوني بلير) تابعه المخلص رئيس وزراء إنجلترا.

لم يكن ما قام به (بوش وبلير) مجرد مراوغات سياسية، فقد باركها (بابا الفاتيكان بيندكتوس السادس عشر) في ١١ سبتمبر (٢٠٠٦م) يوم أن أعلن في محاضرة علنية أن نبي الإسلام كان داعية للعنف والشر، وأن الإسلام انتشر بحد السيف.

كان هذا الإعلان من (بابا الفاتيكان) الراعي لأكبر طائفة مسيحية في العالم بما احتواه من افتراء على الإسلام ونبيه أكبر دعم ومساندة من أكبر سلطة دينية مسيحية في العالم، لأكبر سلطة زمنية عسكرية عرفها التاريخ البشري بقيادة (الإمبراطور جورج بوش الثاني)؛ لكي يعجل بتدمير بلاد العالم الإسلامي وإبادة المسلمين.

ومثل هذا التأييد لا يجب أن يمر هكذا بدون تأمل؛ فالمتكلم والمحرض هو (البابا) الراعي الديني لأكبر كتلة مسيحية على الأرض المسكونة، فضلًا عن أن التصريح جاء في وقت اشتعل فيه الصراع العربي/ الصهيوني، والصراع الإسلامي/ الصليبي، وإعلان (بوش الثاني) حربًا كونية على ما أسماه الإرهاب الإسلامي الفاشستي في العالم.

كان البابا يحاضر في جامعة (ريجنسبرج) الألمانية بموضوع لا علاقة له بالإسلام ونبيه، كان موضوع المحاضرة: العلاقة بين العقيدة الدينية والعقلانية. وفيها نعى ابتعاد الحضارة الغربية عن الدين، وإزاحة العقل الغربي منذ عصر التنوير لمباحث الدين. واللّـه إنه أراد باختصار أن يقول: إن العقلانية التجريبية لا يجب أن تقتصر على الفكر التجريبي، بل يجب أن تتسع فتقبل دراسة اللاهوت التي لا يجب أن تنحصر في الجانب التاريخي فقط، بل يجب أن تتسع فتقبل دراسة اللاهوت البحث العقلاني في أصول الاعتقاد؛ ذلك لأن العقلانية التي تضع مسائل الدين واللّه في مرتبة متدنية لا تملك إمكانية الحوار مع القيم الحضارية.

إذن لم يكن مجال المحاضرة: كيف انتشر الإسلام؟!:

لكن البابا أدخل - بدون مناسبة وبقصد - فقرة زعم أنها منقولة، نقلها الأستاذ الجامعي (تيودر خوري) من جامعة مونستر، وهي في الأصل فقرة من نقاش دار بين القيصر البيزنطي (مانويل باليولوجوس الثاني) وبين أحد المثقفين الفرس (يقصد المسلمين) بأنقرة في شتاء سنة (١٣٩١م) وفيه يأتي ذكر الجهاد.. « ومن المؤكد أنه كان يعرف أن الآية رقم (٢٥٦) من سورة البقرة: ﴿ لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِ ﴾ وهي إحدى السور المتقدمة (في النزول) وقت أن كان محمد نفسه مهددًا وبلا سلطان، ولكن في السور المتأخرة التي تناولت تشريعات الجهاد. يقول القيصر: « أرني الجديد الذي أتى به محمد، لن تجد إلا كل ما هو سيئ مثل: أنه أوجب نشر الاعتقاد الذي يعلمه بحد السيف ».

ويمكن الوقوف على تهافت ما ادعاه البابا من وجوه:

أولها: أن مقام الكلام لم يكن في ماهية الجهاد في الإسلام.

ثانيها: أن الإسلام لم يدع إلى مبارزة المخالفين بالسيف إلا بشروط بينتها كتب التشريع، وبأحكام بينتها كتب الفقه.

ثالثًا: أن النبي ﷺ عندما نزل قوله تعالى: ﴿ لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِۖ قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشۡدُ مِنَ ٱلۡغَيِّۚ فَمَن يَكۡفُرۡ بِٱلطَّٰغُوتِ وَيُؤۡمِنۢ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱسۡتَمۡسَكَ بِٱلۡعُرۡوَةِ ٱلۡوُثۡقَىٰ لَا ٱنفِصَامَ لَهَاۗ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ [البقرة: ٢٥٦] لم يكن ضعيفًا، أو مهددًا، أو بدون سلطة. بل كان قويًا مؤسسًا لدولة لها شأن عاصمتها المدينة.

ولقد ذكر المفسرون في سبب نزول هذه الآية أن رجلًا من المدينة دخل في الإسلام، وكان له ولدان غير مسلمين، فقال للرسول ﷺ: إني أريد أن أكرههما على الدخول في الإسلام، فنزلت هذه الآية. وهذا خصوص السبب في نزولها، ثم صارت قاعدة عامة في حرية الاعتقاد في الإسلام؛ لأنه لا إكراه في الاعتقاد الذي لا يأتي بمؤمنين صادقين، لأن الإكراه يأتي بمنافقين كذابين.

أما الجهاد بمعنى قتال العدو، فلا يأمر به الإسلام إلا عند الاعتداء على المسلمين والبغي عليهْم، أو لدفع ظلم من عدو ظاهر. وإن السلام هو الأصل في شريعة الإسلام لا القتال، وقد تكون الحرب ضرورة تقدر بقدر أسبابها؛ بحيث تكون الخيار الأخير الملزم، وكون البابا قد أتى بهذا النص كشاهد لا محل له في محاضرته - إنما يؤكد أنه أراد دسه في كلامه، وهو راض عنه.

فإذا أضيف إلى ما سبق توقيت البابا لهذا الكلام في محاضرته؛ وهو التوقيت الذي ساوق الحملة النكراء في صحف أوروبا، وأجهزة إعلامها الرسمية وغير الرسمية من هجوم منهجي مقصود على الإسلام ونبيه، وفوق كل هذا الحملة المنهجية التي يقودها (جورج بوش) - كل ذلك يؤكد تحريض (البابا بيندكتوس السادس عشر) على حملة صليبية غربية يقودها (الإمبراطور جورج بوش الثاني) على الإسلام في ذكرى سبتمبر المشؤوم.

والذي يؤكد توافق خطة (البابا والإمبراطور) أن (٩٠) تسعين منظمة إسلامية في أنحاء العالم برياسة الإمام الأكبر محمد سيد طنطاوي شيخ الجامع الأزهر - أعلنت رفضها لأكاذيب (البابا) وطالبته بتقديم اعتذار واضح وصريح عن إساءاته إلى الإسلام ونبيه، ولكنه لم يفعل، فأكد تعمده لما بدر منه في حق الإسلام ونبيه ﷺ.

وفي يوم الأحد (١٨/ ٩/ ٢٠٠٦م) أعلن سماحة الشيخ يوسف القرضاوي بقناة الجزيرة - بصفته رئيسًا للاتحاد العالمي لعلماء المسلمين - استنكاره لكلام البابا المنقول عن نص لإمبراطور بيزنطي في القرن الرابع عشر الميلادي، وأن بعثه في القرن الحادي والعشرين أي: بعد سبعة قرون لكي يكون ذريعة لحملة إبادة جديدة للمسلمين

في القرن الحادي والعشرين يقودها (الإمبراطور جورج بوش الثاني) - ليؤكد سوء نية البابا عن عمد إزاء المسلمين.

لقد كانت تصريحات (البابا بيندكتوس السادس عشر) و (الإمبراطور جورج بوش الثاني) بمثابة الشرارة التي أشعلت نار الحقد والكراهية على الإسلام في كل بلاد الغرب الصليبي، فلقد بدأت تنبعث من الولايات المتحدة ثم فشت العدوى في إنجلترا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وغيرها من بلدان أوروبا تنفث حقدها وكراهيتها على الإسلام، وعلى سبيل المثال؛ فقد دخل وزير داخلية إنجلترا في وزارة (طوني بلير) أحد المساجد بلندن في ذات يوم من أيام سبتمبر (٢٠٠٦م) بعد تصريحات البابا بأيام، وخطب في المسلمين قائلًا: أطالب الآباء المسلمين أن يراقبوا تصرفات أبنائهم وسلوكهم حتى لا يفقدوهم إلى الأبد. وأضاف: أقول ذلك؛ لأن الإسلام المتشدد يدفعهم إلى فعل الأعمال الشريرة.

ولقد علق الدكتور عزام التميمي مدير معهد الفكر الإسلامي السياسي والإعلامي بلندن على كلامه بقناة الجزيرة قائلًا: « إن هذا الرجل دائم توجيه الاتهامات للإسلام والمسلمين، بل تلفيقها، إنه هو و « بلير » لم يكتفيا بدعم خطط (بوش) في أفغانستان، والعراق، وفلسطين، ولبنان، ولكنهما يريدان أن ينشأ ناشئة المسلمين دون أن يعرفوا شيئًا عن حقيقة الجهاد في الإسلام، أو يحسوا بآلام إخوانهم المسلمين الذين يعانون من ظلم الغرب في أماكن كثيرة من العالم. إن تصريحات البابا الأخيرة كانت دعمًا لاستمرار الأفكار الخاطئة عن الإسلام، وتحريضًا للغرب على حربه.

إن الذي يؤكد سرعة انتشار الأفكار المناهضة للإسلام من (الفاتيكان) إلى البيت الأبيض الذي يدير منه (الإمبراطور جورج بوش الثاني) آلة الحرب على الإسلام، ثم إلى مقر الحكومة البريطانية، ثم إلى أروقة الأدب والفكر والفلسفة في الغرب - ما صدر عن الفيلسوف الفرنسي (روبير) - فقد نشر مقالًا في صحيفة (لوفيجارو) الفرنسية في يوم (٢٠/ ٩/ ٢٠٠٦م) يسيء فيه إلى الإسلام ونبيه، ويسخر من شعائر عبادات المسلمين، خاصة شعائر الحج، ويزعم في مقاله أن الإسلام دين يدعو إلى العنف، ويصف النبي ﷺ بأنه قاطع طريق، وأن دين الإسلام الذي جاء به دين عنف.

وفي فبراير سنة (٢٠٠٧م) ينشر (جيرت فلدرز) - عضو المجلس التشريعي (البرلمان) الهولندي - رئيس حزب الحرية في هولندا - عبر الصحف اليهودية مقالًا مطالبًا المسلمين في هولندا بتمزيق نصف القرآن، والتخلي عن العمل به إذا ما أرادوا العيش في هولندا، زاعمًا أن القرآن يحتوي على أشياء مروعة تمثل تهديدًا خطيرًا لبلاده. وقال أيضًا: « لو أن رسول الإسلام عاد للحياة مرة أخرى لدفعته لأن يهرب بجلده من هذه البلاد »[1].

ألا يؤكد كل ذلك الموقف الغربي العدائي الصريح للإسلام، كما يؤكد حقيقة الهجمة الصليبية المنهجية الشاملة على الإسلام والمسلمين؟!

وفي يناير سنة (٢٠٠٧م) زار مصر زائر شر أمريكي هو (روبرت ساتلوف) المدير التنفيذي لمركز واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، وهي مؤسسة أمريكية من المؤسسات شديدة التعصب للمصالح الصهيونية، شديدة التعصب ضد بلاد المسلمين ومصالحهم.

وكان من الأمور التي أثارها بمصر « حق امتلاك الكيان الصهيوني للأسلحة النووية بدعوى أنها تفتقر للأمن وسط جزيرة إرهاب عربية إسلامية » وفي الوقت نفسه أخذ يحرض ضد امتلاك إيران لهذه الأسلحة، كما يحرض على إيقاف مشروعها النووي؛ لأن فيه - كما يزعم - تهديدًا لأمن الكيان الصهيوني.

ثم إن مزاعمه لم تقف عند ذلك، بل أخذ يطالب الدول العربية بتدريس المحرقة النازية (الهلوكست) التي يدعي اليهود أن الحكومة النازية ارتكبتها ضد اليهود، وهي الخطيئة النازية التي ارتكبها النازي ضد اليهود والروس والبولنديين والغجر الأوروبيين، وكل من قدر عليه من الأعراق، لكن الصهيونية بمعاونة أمريكا استغلتها لصالحها وحصلت بها على مليارات الماركات الألمانية تحت بند المسؤولية التاريخية.

والأعجب من أمر الترهات التي نسجت حول المحرقة أن (روبرت ساتلوف) يدعي أن العالم العربي يتحمل جزءًا من مسؤولية المحرقة؛ لأنه سمح لقوات ألمانية أن تحارب على أرض مصر، ويتغابى عن حقيقة مهمة، وهي أن مصر كانت في ذلك الوقت

---

(١) أخبار اليوم (٦ صفر ١٤٢٨هـ - ٢٤/ ٢/ ٢٠٠٧م)، (ص ٢٧).

محتلة بقوات عسكرية بريطانية، وهذا الباحث الأمريكي الذي يمثل السياسة الأمريكية يعلم أن المحرقة مع كل التحفظات حولها كانت في أوروبا، واستمرت عدة شهور، لكن ماذا يقول عن محارق اليهود للفلسطينيين التي بدأت في أواخر النصف الأول من القرن العشرين ولا تزال مستمرة. ومع ذلك فهو يريد أن نفتح مدارسنا وجامعاتنا ومراكز بحوثنا لترويج ادعاءات اليهود الكاذبة المبالغ فيها حول (الهلوكست) لنتعاطف معها.

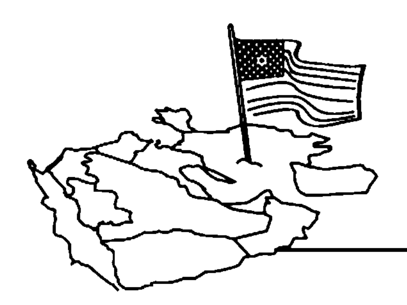
إن دولة الكيان الصهيوني لا تزال مستمرة في عملية ابتلاع فلسطين، وإخفاء معالم القدس الشريف، وحفائرها تحت المسجد الأقصى وحوله تؤكد ذلك.

ألا يؤكد ذلك كله حقيقة الحرب الأمريكية/ الصهيونية على الإسلام والمسلمين؟!

***

الفصل الخامس

السلام بالمفهوم الأمريكوصهيوني



قبل الحديث عن أي موضوع يتعلق بالقضية الفلسطينية في مراحلها الأخيرة، لا بد أن نعترف بأن الانتفاضة هي التي حركت كل الأطراف العربية الفلسطينية من جهة، والأمريكية الصهيونية من الجهة الأخرى؛ فالانتفاضة الفلسطينية هي أهم نقاط التحول في السياسة المتعلقة بالشأن الفلسطيني بصفة خاصة بعد ركون طويل دام أربعين سنة من إعلان قيام الدولة الصهيونية في سنة (١٩٤٨م) ثم سقوط كل أرض فلسطين تحت الاحتلال الصهيوني سنة (١٩٦٧م)، ثم قيام الانتفاضة في سنة (١٩٨٧م).

كانت الانتفاضة أقوى تعبير عن رفض الاحتلال، فهي التي عبرت عما اعتمل في الضمير الفلسطيني لسكان الأرض المحتلة، وعما حدث من تغيير نفسي وسياسي للسكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة بصفة خاصة.

كاد الزمن أن يتوقف إزاء تحرك القضية الفلسطينية، فلم تعد هناك آليات تحركها؛ ذلك أن الفلسطينيين الممثلين في منظمة التحرير الفلسطينية لم يعد بقدرتهم أن يفعلوا شيئًا إلا إلقاء البيانات، أما القاهرة عاصمة أكبر خصوم الكيان الصهيوني فقد دخلت في معاهدة سلام مع الصهاينة، وبذلك أخلت ساحة المقاومة العربية من أهم جيوشها، وبدأ الاتحاد السوفيتي الذي كان يقدم مساعدات قليلة جدًّا للفلسطينيين - دعائية في الغالب - يضعف ثم ينكسر، وأصبحت أمريكا بين يوم وليلة فارس الساحة العالمية الوحيد. خاصة في المنطقة العربية، بعد أن أبعدت مصر عن طريق مقاومة الاحتلال الصهيوني، وبعد أن أفرغت المنطقة العربية من أي نفوذ للاتحاد السوفيتي على يد الرئيس السادات، وصارت المنطقة كلها منطقة مفتوحة خاضعة للنفوذ الأمريكي، منحة

خالصة للولايات المتحدة، لا يعوق انتشارها فيها أحد، وأصبحت المنطقة العربية من وجهة النظر الصهيونية معدة لاستيلاد شرق أوسط جديد، مروَّض وخاضع للسيطرة الأمريكية.

كانت بذرة الانتفاضة كامنة في الأرض الفلسطينية منذ الاحتلال اليهودي لها، وإعلان دولة اليهودية في سنة (١٩٤٨م)، وظل هذا الكمون كامنًا في الأرض طويلًا تغذيه صدمات الاحتلال وتعسف سلطاته العسكرية بالسكان، وغياب المنقذ الخارجي، سواء من الجيران العرب، أو من القوى الدولية التي تدعي - خاصة عن طريق إعلامها القوي - أنها تدعم السلام، وتعمل من أجل تعميم حقوق الإنسان.

وفي خضم هذه الساحة المضطربة، ولد جيل جديد كانت جذوره كامنة في رحم الأرض المحتلة، نشأ هذا الجيل الجديد يحمل أفكارًا جديدة مغايرة لأفكار جميع من يعالجون القضية، سواء كانوا مخلصين، ولكنهم عاجزون سلبيون، أو كانوا من غير المخلصين الذين يزايدون إعلاميًا فقط لأهداف سياسية تجني ثمارًا من وراء الزعم بدعم القضية.

كان الجيل الجديد أكثر قلقًا؛ لأنه لم ير إلا الاحتلال جاسمًا على صدره، وكان هذا الجيل الجديد يحمل أفكارًا جديدة لا تقبل المساومة، وكانت الظروف مهيأة للصدام مع الإجراءات القمعية التي يقوم بها جنود الاحتلال يوميًا، وفي آتون الحرمان من كافة الحقوق المدنية. بدأ هذا الجيل الجديد يتمرد، وفشل جنود الاحتلال في كبح جماحه الذي بدأ يعبر عن عدائه الشديد للاحتلال، بل إن مشاعر التمرد على المحتلين أخذت حرارتها تزداد، ويزيد احتقانها لكي تنفجر بثورة ما في أي وقت، خاصة وأن أبناء هذا الجيل الجديد الذين تقل أعمارهم عن العشرين عامًا - قد صار مصيرهم بأيديهم، وشعورهم بعزتهم بالأرض يجعلهم يصرون على الحصول على استقلال الأرض.

وهكذا قامت الانتفاضة في ديسمبر (١٩٨٧م) بأيدي هؤلاء الذين أحيوا الأمل في فلسطينيّ الأرض المحتلة، وأكدوا أن التمرد ضد الاحتلال لا مفر منه، وأن فلسطين يجب أن تبعث وتحيا من جديد، وأنه لا سبيل إلى تحقيق ذلك إلا بالمقاومة المتواصلة طويلة الأمد، ولو بإلقاء حجر على جندي محتل، ولقد ساعد هؤلاء الفتية ظهور قوى جديدة من بين السكان تساندهم وتعضدهم بالإضراب عن دفع الضرائب والعصيان

المدني، والإضراب عن العمل في مصانع العدو ومنشآته؛ مما أدى إلى تزلزل اقتصاده واهتزاز كيانه، وجعله يعيش في قلق لا ينتهي.

وتحررت الأرض من سكونها، وشملها الشعور بأهمية الحركة، وعدم جدوى الرفض السياسي السلبي، وأرغمت الحكومة الصهيونية على أن تسارع بالتفاوض، أو بتقديم ما سمي (بمبادرة السلام الإسرائيلي)؛ ذلك لأن الفلسطينيين في الأرض المحتلة أصبحوا أسياد أنفسهم وأنهم قادرون على صنع مصيرهم بأنفسهم.

ومع أن الانتفاضة عندما قامت لم يكن لها علاقة بمنظمة التحرير الفلسطينية، إلا أنها حركت المنظمة، وجعلت لقيادتها سببًا وراء التحركات السياسية التي قام بها عرفات بعد ذلك مع أطراف أمريكية وقبول إعلان دولة فلسطينية في المنفى، وإعلان قبول قراري الأمم المتحدة (٢٤٢، ٣٣٨) لأول مرة.

وبدأت المبادرات من أجل تحقيق سلام فلسطيني/ صهيوني من جهة الولايات المتحدة ودولة (إسرائيل) وهو الأمر الذي لم يعتده العرب من قبل، وسواء كانت هذه المبادرات خادعة أو مراوغة أو خبيثة، أو صادقة؛ فإنها عبرت في كل الأحوال عن القلق الأمريكي/ الصهيوني بسبب إصرار الفلسطينيين على عدم التخلي عن أرضهم، وعن إعلان دولتهم المستقلة.

ونشطت السياسة الأمريكية بطرق خفية مع العرب من جهة خاصة مصر والأردن مع منظمة التحرير الفلسطينية خاصة عرفات.

وكانت النتائج: أن أعلن الملك حسين ملك الأردن في يوليو (١٩٨٨م) بصورة رسمية عن قطع الروابط الإدارية مع الضفة الغربية، وعن أنه لا حق للأردن في تمثيلها؛ ومن ثم فلم يعد له الحق في المطالبة بها كجزء من المملكة الأردنية، ولم يفاجئ قرار الملك حسين الفلسطينيين؛ فقد كان الفلسطينيون بالضفة أنفسهم منذ اندلاع الانتفاضة - لا يشعرون بالانتماء لأية دولة إلا لأرض فلسطين.

وكان إعلان الملك حسين في يوليو (١٩٨٨م) عن فك الارتباط بالضفة الغربية قد تمّ بتنسيق أمريكي/ عربي دليل ذلك أن القمة العربية في يوليو (١٩٨٨م) أي في

الشهر نفسه قررت مسؤولية عرفات ومنظمة التحرير الفلسطينية - عن تمثيل الشعب الفلسطيني، ومسؤولية التصرف في الأموال العربية التي يمنحها العرب للفلسطينيين، وليس لأية جهة أخرى.

- ومن النتائج السياسية أيضًا أن شعور أهل الضفة - بعد أن كفت دولة الأردن يدها عنها - بفلسطينية الضفة الغربية لنهر الأردن أخذ يزداد، وبأنها مع قطاع غزة يمكن أن يكوِّنا نواة الدولة الفلسطينية المستقلة، التي تعتمد في خلاصها من الاحتلال على نفسها، لا على الإنقاذ الآتي من خارج الأرض.

- ومن النتائج أيضًا قبول الدولة الصهيونية برغم أنفها بالأمر الواقع على الأرض، وبداية نهاية الإحساس بأنها الدولة التي لا تقهر في المنطقة. فضلًا عن بداية نهاية حلمها الطويل بدولة (إسرائيل الكبرى)، أرض التوراة التاريخية، كما يزعمون، أو تزعم توراتهم من النيل إلى الفرات.

- ومن النتائج أيضًا ما حدث في ديسمبر (١٩٨٨م) أن قبلت منظمة التحرير الفلسطينية بقيادة ياسر عرفات بقراري الأمم المتحدة (٢٤٢، ٣٣٨) وفيهما اعتراف ضمني بدولة (إسرائيل) وحقها في الوجود في حدود آمنة. كما اعترفت المنظمة بقرار الأمم المتحدة رقم (١٨١) لسنة (١٩٤٧م) بإقامة دولتين إحداهما عربية، والأخرى يهودية على أرض فلسطين.

لكن اعتراف عرفات ومنظمته لم يلق موافقة كل الفصائل الفلسطينية، فمنظمتا الجهاد الإسلامي وحركة المقاومة الإسلامية (حماس) لم تعترفا بالدولة (الإسرائيلية) إلى اليوم؛ ذلك لأن هاتين المنظمتين ذاتي المذهبية الإسلامية تطمحان في تحرير أرض فلسطين بكامل ترابها؛ لأن فلسطين ملك إسلامي، وتراث إسلامي.

ولكن بعد الجهود الأمريكية التي سبقت المبادرة - ومنها وقف الانتفاضة الأولى، كما اشترطت (إسرائيل) يطرح السؤال التالي: أيمكن القول بأن مبادرة السلام المزعومة ستحقق دويلة فلسطينية في الضفة والقطاع، أم أن غاية ما سيحصل عليه الفلسطينيون مجرد معزلين للفلسطينيين الذين يعيشون في الضفة والقطاع؟ هذا أو ذاك ستظهره المبادرة المزعومة.

في الحقيقة إن الإدارة الأمريكية لا تفكر في منح سلام ما للفلسطينيين، والشيء نفسه ينطبق على حكام الكيان الصهيوني، ولكل من الطرفين ذرائعه ومبرراته، ولكن قد تحدث متغيرات في مواقف الشعوب التي تسعى لنيل حقوقها في الحرية والاستقلال، وبطبيعة الحال فإن ذلك ما لم تسلم به القوى الاستعمارية المتمكنة في الأرض التي يراد تحريرها، وعند ذلك فإن هذه القوى تلجأ إلى المراوغة والخديعة.

بيان ذلك أن قوى الاستعمار الغربي مكنت يهودًا من أشتات الأصول والأعراق، والأراضي - من الاستيطان بفلسطين بعد قتل كثير من أهلهم، بل إبادتهم، وترحيل كثير منهم بالقوة خارج الأرض التي امتلكوها واستوطنوها منذ آلاف السنين. ولكن الذين تمسكوا بالأرض فلم يبرحوها، وهم أنفسهم الذين نجوا من الإبادة، وربما كانوا الفئة الأضعف من تلك التي قاومت وأبيدت، وهم الذين باتوا مستضعفين في الأرض المحتلة، ثم أصبحوا أقوياء يطالبون بحقهم في الحياة والحرية، ويطالبون بحق عودة اللاجئين الذين رحلوا، كما يطالبون بالأرض التي اغتصبت منهم. وهؤلاء لم يكونوا يملكون سلاحًا يعيدون به الأرض والأهل، فأخذوا ينبشون الأرض ويأخذون منها أحجارًا يقذفون بها في وجوه المغتصبين، فنزلت عليهم الحجارة كأنها حجارة من سجيل.

وهذا ما أقلق الأمريكيين والصهاينة على السواء؛ لأن القذف بالحجارة كان إيذانًا بيقظة شعب، وهو ما عرف بانتفاضة أطفال الحجارة في ديسمبر من سنة (١٩٨٧م) التي استمرت ثلاث سنوات حتى سنة (١٩٨٩م) زلزلت الكيان الصهيوني سياسيًا واقتصاديًا.

ولقد أدى ذلك إلى ضرورة التنسيق بين الإدارة الأمريكية، وحكومة الكيان الصهيوني، على أن ينتهي هذا التنسيق من خلال قنوات رسمية بمبادرة سلام بين الفلسطينيين واليهود في الأرض المحتلة.

وسارت وقائع التنسيق لإنجاز ما سمي بمبادرة سلام إسرائيلية - بين الإدارة الأمريكية، ويهودا الأرض العربية المحتلة على الوجه التالي:

أولًا: تقدم يتسحاق شمير بما عرف بخطة التسوية السياسية في الرابع عشر من مايو (١٩٨٩م) وقد أقرتها الحكومة بأكثرية ٢٠ صوتًا، ومعارضة ٦ من الوزراء، وكان نص وثيقة خطة التسوية هو:

- مبادئ عامة:

١- تعرض هذه الوثيقة أسس المبادرة السياسية للحكومة (الإسرائيلية) التي تعالج مسار السلام، وإنهاء حالة الحرب مع الدول العربية، والحل لعرب يهودا والسامرة (الضفة الغربية) وقطاع غزة، والسلام مع الأردن، وحل مشكلة سكان مخيمات اللاجئين في يهودا والسامرة، وقطاع غزة.

٢- تشتمل الوثيقة على:

أ- المبادئ التي تقوم المبادرة على أساسها.

ب- تفاصيل الإجراءات المتعلقة بتطبيقها.

جـ- التطرق إلى موضوع الانتخابات التي يجري الحديث عنها، وستناقش على انفراد التفاصيل الإضافية المتعلقة بالانتخابات، وكذلك موضوعات أخرى من المبادرة.

- افتراضات أساسية:

٣- تقوم المبادرة على افتراض وجود إجماع وطني في شأنها على قاعدة الخطوط الأساسية لحكومة إسرائيل بما فيها النقاط التالية:

أ- تتطلع (إسرائيل) إلى السلام، وإلى استمرار المسار السياسي، عن طريق مفاوضات مباشرة بحسب مبادئ اتفاق كامب ديفيد، بين حكومة الكيان الصهيوني والسادات، برعاية الرئيس الأمريكي جيمي كارتر.

ب- تعارض إسرائيل إقامة دولة فلسطينية إضافية في قطاع غزة، والمنطقة الواقعة بين (إسرائيل) والأردن.

جـ- لن تتفاوض (إسرائيل) مع م. ت. ف = منظمة التحرير الفلسطينية.

د- لن يطرأ تغيير على وضع يهودا والسامرة وقطاع غزة، إلا بما ينسجم والخطوط الأساسية للحكومة.

ولم تقتصر الوثيقة على ذلك، بل كانت هناك موضوعات أخرى مثل:

١- أهمية أن يكون السلام بين مصر وإسرائيل القائم على أساس اتفاق كامب ديفيد، حجر الزاوية في توسيع دائرة السلام في المنطقة.

٢- من أجل تشجيع مسار مفاوضات السلام، تقترح إسرائيل انتخابات حرة بين العرب الفلسطينيين سكان يهودا والسامرة وقطاع غزة، ومن المنتخبين سيتم اختيار هيئة تمثيلية لإجراء مفاوضات في شأن فترة انتقالية من الحكم الذاتي.

٣- تقوم المبادرة على أساس مرحلتين:

أ- فترة انتقالية لاتفاق مرحلي.

ب- مرحلة حل دائم.

وتستمر الفترة الانتقالية خمسة أعوام.

٤- تشتمل الأطراف المشاركة في المفاوضات بشأن المرحلة الأولى (الإنفاق المرحلي) على (إسرائيل) والهيئة التمثيلية المنتخبة من العرب الفلسطينيين، سكان يهودا، والسامرة، وقطاع غزة.

وهم أنفسهم من الطرفين يمثلون الأطراف المشاركة في مفاوضات المرحلة الثانية التي يجب أن تحظى بموافقة الأطراف كافة، العمل والليكود من جهة وفلسطين والأردن من جهة (بند ٢٠).

٥- يمنح السكان العرب الفلسطينيون سلطة الحكم الذاتي في إدارة شؤون حياتهم اليومية خلال المرحلة الانتقالية على أن تظل (إسرائيل مسؤولة عن الأرض والعلاقات الخارجية).

٦- في فترة التحضير والتنفيذ يوقف العنف في يهودا والسامرة وقطاع غزة، أي توقف الانتفاضة، وأية مقاومة.

٧- فور انتخاب الهيئة التمثيلية من العرب الفلسطينيين من سكان يهودا والسامرة، وقطاع غزة - تجرى معها مفاوضات في شأن الاتفاق المؤقت الخاص بالفترة الانتقالية التي ستستمر خمسة أعوام، وفي هذه المفاوضات تحدد الأطراف جميع الموضوعات المتعلقة بفحوى الحكم الذاتي والترتيبات الضرورية من أجل تطبيقه[١].

---

(١) نص هذه الوثيقة نشر بصحيفة هارتس في (١٥/ ٥/ ١٩٨٩م) وصحيفة دافار في اليوم نفسه وصحيفة بريد القدس Jersusalim Post في اليوم نفسه. وهو النص الرسمي الذي وزعته القيادة الإسرائيلية في=

- وهناك ملاحظات على هذه الوثيقة التي أطلق عليها مبادرة السلام الإسرائيلية هي:

١- أن الأرض التي يكون التفاوض عليها ومع سكانها هي يهودا والسامرة (الضفة الغربية، وقطاع غزة فقط) لمنحها حكمًا ذاتيًا فقط، دون التمكين من إقامة دولة فلسطينية مستقلة عليها.

٢- أن يتم انتخاب فلسطينيّ الضفة والقطاع فقط؛ فلا يحق لأهل القدس الشرقية - مثلًا - المشاركة في هذه الانتخابات - والذين يتم انتخابهم هم الذين يمثلون الطرف الفلسطيني في مفاوضات ما سمي بالسلام، مع التأكيد على استبعاد منظمة التحرير الفلسطينية التي تضم سائر الفصائل الفلسطينية؛ لأن من بينها فصائل لا تعترف بحق إسرائيل في الوجود.

٣- أن تكون مفاوضات - كامب ديفيد - هي حجر الزاوية لمفاوضات منح الفلسطينيين الحكم الذاتي، على أن تظل الضفة الغربية، وقطاع غزة خاضعين لمتطلبات الأمن الصهيوني. وكذا المستوطنات اليهودية التي ستظل قائمة في الضفة والقطاع.

٤- أن تتوقف الانتفاضة، ولقد وضعت السياسة الصهيونية هذا البند في وثيقة ما أسمته مبادرة السلام؛ ليكون الذريعة المعدة لإفشال المفاوضات كلما أرادت إفشالها.

٥- مع أن السياسة الصهيونية هي التي اشترطت قيام انتخابات ديمقراطية حرة في الضفة والقطاع، إلا أنها بيتت النية لما قد يحدث لاستخدام ورقة الانتخابات مستقوية بالولايات المتحدة لتعطيل عملية السلام، على أساس أن الانتخابات جاءت بأناس ذوي نزعات إرهابية إلى الحكم، وهو ما لا يتفق مع السياسة الأمريكية التي تشن حربًا كونية على الإرهاب فيما تزعم.

- والذي يؤكد وجود جرثومة الخديعة والمراوغة في وثيقة ما سمي بمبادرة السلام أن (يتسحاق شامير) رئيس وزراء الكيان الصهيوني في وقت إصدارها، كان رئيس حزب الليكود - أعلن بعد ستة أسابيع من إصدار الوثيقة أمام اللجنة المركزية لليكود

=واشنطن ونشرته مجلة الدراسات الفلسطينية Journal of Palestine Studies العدد ٧٣ خريف (١٩٨٩م) (صفحة ٣٢)، ولقد نقلنا مبادئ عامة، وافتراضات أساسية بنصها والباقي ملخصًا من مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ١ شتاء (١٩٩٠م)، (ص ١٦٤ - ١٦٦).

في الخامس من يوليو (١٩٨٩م) البنود التالية:

١- إن خطوة كهذه ستدفع السلام الذي نريده إلى الأمام، وتضاف إلى المزيد من الانتصارات في النزاعات السياسية مع خصومنا.

٢- إننا بهذه المبادرة سنقضي على أسلوب العنف اليومي، لقد أضاف العرب أسلوبًا جديدًا لمحاربة (إسرائيل) أسلوب العنف اليومي، الذي تنخرط فيه النساء مع الأولاد، وإن هذه المبادرة هي أفضل ردة فعل سياسي لوضع حد للعنف اليومي، وإعادة إرساء النظام.

٣- إن بنود المبادرة لا تختلف في جوهرها عن اتفاق كامب ديفيد، فإن القدس ليست جزءًا من المبادرة، فالقدس عاصمة الدولة الأبدية.

٤- لن تكون هناك دولة عربية فلسطينية في الضفة والقطاع على الإطلاق، سنعطيهم فقط حكمًا ذاتيًا، في إطار إدارة ذاتية.

٥- كل يهودي يريد الاستيطان في أي مكان في أرض (إسرائيل) ومنها الضفة والقطاع - يستطيع أن يفعل، وسيتمتع بدعم حكومة (إسرائيل) وحمايتها.

٦- إن المبادرة السلمية تقوم على أساس إمساك (إسرائيل) بزمام المسائل الأمنية في الضفة والقطاع، وسيُمكن أي يهودي من حرية الاستيطان في هذه الأماكن.

٧- إن المبادرة لن توقف الخطوط الأساسية للحكومة التي تقضي بضمان وجود المستعمرات وتطويرها، وإنشاء مستعمرات إضافية؛ لأن الاستيطان سيستمر.

ثم ألقى شمير: بنص قرار اللجنة المركزية لليكود الصادر في (٥/ ٧/ ١٩٨٩م) وهو: تقر اللجنة المركزية لحزب الليكود (الحاكم) البيان السياسي لرئيس الحكومة المبادئ الواردة فيه مثل:

١- استمرار عملية السلام بموجب اتفاق كامب ديفيد، ومبادئ الحكومة السلمية.

٢- عدم اشتراك عرب القدس الشرقية في الانتخابات.

٣- القضاء على الإرهاب والعنف (بقصد وقف الانتفاضة) قبل بدء المفاوضات مع العرب.

٤- استمرار الاستيطان في يهودا والسامرة وغزة.

٥- لن تكون هناك سيادة أجنبية على أي جزء من أرض إسرائيل.

٦- لن تقوم دولة فلسطينية في أرض إسرائيل.

٧- لن تجرى مفاوضات، مع منظمات الإرهاب (يقصد) منظمة التحرير الفلسطينية[1].

ولكي يكمل التنسيق بين الحكومة الصهيونية، وحكومة الولايات المتحدة، فقد تقدم (٩٥) خمس وتسعون عضوًا من أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي في يونيو (١٩٨٩م) لوزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر تعبيرًا عن تأييدهم لمبادرة السلام (الإسرائيلية) قائلين:

« إننا على يقين من أن عرض (إسرائيل) صادق، وبعيد الأثر، وأن للولايات المتحدة دورًا حيويًا تؤديه في إقناع الآخرين بحسنات الخطة الإسرائيلية ».

ينبغي للولايات المتحدة أن تؤيد ذلك تأييدًا كاملًا في الواقع وبصورة ظاهرة للعيان « ولا ريب في أن ردة فعل الإدارة الأمريكية على الخطة سيكون لها تأثير عظيم في ردة الفعل العربية، ونحن نحتكم بقوة وعلانية على تأييد مبادرة السلام الإسرائيلية »[2].

والحقيقة فإن المبادرة المزعومة لم تكن مبادرة صهيونية فقط، فقد سبق ياسر عرفات في ديسمبر سنة (١٩٨٨م) عن منظمة التحرير الفلسطينية أن أعلن قبل المبادرة بخمسة أشهر الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود ونبذ الإرهاب، وقبول قراري الأمم المتحدة رقمي (٢٤٢، ٣٢٨)، ولا يدري أحد من هي القوى العظمى التي كانت تضغط على عرفات لكي يقدم على ما أقدم عليه بدون مقابل، وهل هي قوى ضغط أمريكية، أم عربية، أم هما معًا؟

فعرفات قدم مبادرة التنازلات في ديسمبر سنة (١٩٨٨م).

وشمير تقدم بمبادرة بدون تنازلات في (١٤/ ٥/ ١٩٨٩م).

---

(١) نشرت في صحيفة بديعوت أحرونوت في (٦/ ٧/ ١٩٨٩م)، ومجلة الدراسات الفلسطينية العدد ٧٣، خريف سنة (١٩٨٩م)، (ص ٣٥)، ونقلناه عن مجلة الدراسات الفلسطينية العدد رقم ١، شتاء (١٩٩٠م)، (ص ١٧٠).

(٢) المرجع السابق نفسه، (ص ١٧٠ ، ١٧١).

وقدم مجلس الشيوخ الأمريكي في يونيو (١٩٨٩م) رسالة يحث فيها الإدارة الأمريكية على أن تقوم بإقناع الحكومات العربية بالعمل بموجبها.

وفي الوقت نفسه تقدم مجلس الشيوخ الأمريكي في سبتمبر (١٩٨٩م) يحث الإدارة الأمريكية على عدم تقديم أية تنازلات للفلسطينيين؛ لأن ذلك يشكك في جدية السياسة الأمريكية المناهضة للإرهاب الفلسطيني[1].

وإذا كان ما سبق ذكره هو نهاية ما انتهى إليه فكر الإدارتين الصهيونية والأمريكية فيما عرف بمبادرة السلام (الإسرائيلية) فقد سبق ذلك إعداد وتنسيق صهيوني/ أمريكي قبل الإعلان عنها. وهنا يطرح سؤال: ما الذي حرك الإدارتين الصهيونية/ الأمريكية لإعداد هذه المبادرة؟ لا يوجد إجابة على هذا السؤال إلا قول واحد، وهو انتفاضة صبية الحجارة الذين ولدوا جميعًا في آتون الاحتلال وصهروا فيه.

كانت كل المحاولات السياسية من قبل الحكومات العربية قد فشلت في تحريك الحالة الراكدة التي انتهت إليها القضية الفلسطينية، وكان على الأرض المحتلة ذاتها أن تنتفض؛ فانتفضت بواسطة أصحاب السواعد التي لم تقو بعد، والتي لا تستطيع حمل شيء تقاوم به جنود الاحتلال؛ إلا أن تنبش الأرض وتستخرج منها قطعًا من الحجارة ترمي بها دبابات المحتل الغاصب، ويضع اللّـه في الحجارة ما لا يضعه في الدبابة، ألم تهزم هذه الحجارة أفيال النجاشي وجيوشه التي بغت احتلال الكعبة عام الفيل؟!

تحركت الأرض الفلسطينية المحتلة، وأصبحت ذات حراك لا يهدأ، عجزت أمامه كل وسائل القمع (الإسرائيلية) المتطورة؛ لأنها لم تتعود على مواجهة هذا السلاح الجديد الذي يخرج من الأرض، فيقذف وجوه الصهاينة.

كان الصبية فرحين، وهم يحاصرون الجنود الصهاينة المحميين بدباباتهم ومدرعاتهم، وكان آباؤهم وأمهاتهم أكثر فرحًا، فقد انطلق مع مقذوفات الحجارة إحساسًا داخليًا بأنهم موجودون، وشعر الرأي العام الدولي بأن ثمة ساحة نصبت فيها معركة ما بين صبية الحجارة، وجنود الاحتلال، وأن أقل ما يرجى منها تذكرة العالم بأن هناك شعبًا يقاوم، هو الشعب الفلسطيني العربي الذي يبعث من جديد.

---

(١) المرجع السابق نفسه (ص ١٧١ ، ١٧٢).

وفي الساحة العربية، كان هناك إحساس الشعوب بأنهم يعيشون في تيه السياسة السوفيتية التي تؤذن بالأفول، والسياسة الأمريكية التي تسلبهم كل شيء ولا تكاد تعطيهم شيئًا، وأنهم لا يملكون أهدافًا محددة يواجهون بها الأهداف الأمريكية الصهيونية.

لم تستطع دول النفط أن تقدم لفلسطين المنكوبة شيئًا ذا بال:

حتى الدول النفطية فبدلًا من أن يكون النفط ورقة ضغط بأيديهم بدت في حالات كثيرة ورقة ضغط عليهم، فمن يكتشف، ومن يستخرج، ومن يصفي، ومن يسوق ويبيع، ومن يوزع العائد؟ إنها حقًا عملية معقدة يمسك الأمريكيون بكل خيوطها.

لقد أيقظت قذائف الحجارة كل القوى في الداخل والخارج:

وأبرزت الانتفاضة أهمية مواجهة الولايات المتحدة من جهة، وأهمية فرض عدم الشعور بالأمان للكيان الصهيوني مهما امتلك من سلاح متطور، مهما ساعدته الولايات المتحدة من جهة أخرى، والأهم من ذلك ضرورة إشعار كلٍّ بالكيان الصهيوني بأن المستقبل لن يكون لهم.

كذلك شجعت الانتفاضة الفلسطينيين في الداخل على العصيان المدني، وصنعت فيهم قدرة فائقة على مقاطعة أجهزة الاحتلال، والامتناع عن دفع الضرائب، هذا بجانب ما تسببه الانتفاضة يوميًا من خسائر مالية للكيان الصهيوني، وانشغال بالحرب اليومية عن خطط التنمية.

ولقد كان بجانب صبية الحجارة، بيانات مكتوبة تطلق مع قذائف الحجارة، وتلك البيانات بمثابة سلاح مكتوب يحرك السكان في المناطق ويحرضهم على الإضرابات في الشوارع والأزقة والميادين، ويرسم الحركة اليومية للفلسطينيين رغم الضغوط العسكرية التي تمارسها القوات الصهيونية، ورغم العقوبات الاقتصادية. أما من هؤلاء الذين يحركون الشارع فهم: القيادة الوطنية - وحركة المقاومة الإسلامية (حماس)، وحركة الجهاد الإسلامي، وكلها خرجت من الأرض من الداخل. ولقد استطاع هؤلاء أن يحركوا الأرض الفلسطينية المحتلة، ويخرجوا قضيتهم من منازل النسيان والأوهام، إلى أرض الواقع.

كل هذا أحدث تغييرًا سلبيًا خطيرًا في خطط الاحتلال؛ ومن ثم بدأ سعيهم بمعاونة الإدارة الأمريكية لإحداث تغيير - لمصلحة الاحتلال - فكانت خديعة مبادرة (السلام الإسرائيلية) تلك المبادرة التي لن تحقق في الواقع للفلسطينيين استقلالًا حقيقيًا على الأرض.

ومع ذلك فقد قبل ياسر عرفات وأصحابه بعد مفاوضات مع ممثلين للإدارة الأمريكية في ديسمبر (١٩٨٨م) هذا الطرح قبل المبادرة بتسعة أشهر اعتقادًا منهم، بأن تشكيل سلطة مسؤولة في الضفة والقطاع تحكم حكمًا ذاتيًا - وإن كانت منقوصة الإرادة - ستسهل قيام مؤتمر دولي تبدأ منه مسيرات الفلسطينيين نحو الاستقلال، وتطبع شرعيته أمام المجتمع الدولي، وربما غاب عن نخب الفلسطينيين أن ذلك من شأنه تغييب الدور الشعبي للانتفاضة، وتحويله إلى سلطة تخضع لتعليمات الإدارة الصهيونية.

خطة سير المبادرة:

١- بداية حوار أمريكي فلسطيني في نوفمبر سنة (١٩٨٨م).

٢- في يناير سنة (١٩٨٩م) تقدم إسحاق رابين وزير الدفاع الصهيوني بمبادرة شخصية من أجل إعطاء نخب من الفلسطينيين في الضفة والقطاع دورًا سياسيًا مهمًا، بإجراء انتخابات فيهما - من فريق ياسر عرفات؛ على أن يشرف على هذه الانتخابات مسؤولون من سلطات الاحتلال، والإدارة الأمريكية.

٣- بعد ذلك تقدمت حكومة شمير بالمبادرة في (١٤/ ٥/ ١٩٨٩م) بالنصوص السابقة الذكر.

كان حجر الزاوية في المبادرة، أنه لا ذكر للقدس بشقيها الغربي والشرقي؛ فهما معًا يكونان مدينة واحدة، هي العاصمة الأبدية لدولة الكيان الصهيوني، ولا ذكر لعودة اللاجئين، ولا لإقامة دولة فلسطينية، ولو كان ذلك على أرض الضفة الغربية، وقطاع غزة، أو أدنى جزء من التراب الفلسطيني، على أن يظل الوضع القائم في الضفة والقطاع على ما هو عليه، أي يظل معزل عربي/ فلسطيني لسكانه يدار ذاتيًا، ويكون خاضعًا للإدارة اليهودية. وبذلك لا يحصل الفلسطينيون على شيء ذي بال، اللهم إلا

إدارة ذاتية تخضع لحكم الاحتلال، وتدار بإرادته؛ أي معزل فلسطيني خاضع لسلطة الاحتلال الصهيوني.

ومن ناحية أخرى فإن السلام بين مصر (وإسرائيل) يكون حجر الزاوية في أي مبادرة سلام بين العرب والكيان الصهيوني، والمقصود بذلك توسيع دائرة السلام والتطبيع لمصلحة الكيان الصهيوني وتعزيزه في مقابل:

١- إجراء انتخابات حرة في الأرض المحتلة (في الضفة والقطاع).

٢- بعد ثلاث سنوات من الحكم الذاتي، تبدأ المفاوضات من أجل الحل الدائم، تناقش فيها جميع الخيارات المقترحة في شأن حل متفق عليه، وتحقيق السلام بين الأردن و (إسرائيل) بدون التحدث في شأن القدس وعودة اللاجئين.

وهذا البند الأخير بند شديد الغموض ومراوغ؛ فما هي تلك الخيارات التي يمتلكها طرف ضعيف بدون سيادة؛ مع أن هذا البند يضمن حلًا دائمًا مع الأردن، وتطبيع العلاقات معها. وهو مكسب جديد وكبير، يضاف للمكاسب التي تجنيها الصهيونية في كل جولة حرب، وكل جولة مفاوضات مع أطراف عربية.

إن رقم (٢٠) وهو البند الأخير في مبادرة السلام يتضمن جملة: إن الحل الدائم يجب أن يحظى بموافقة الأطراف كافة، والمقصود منه إعطاء حق النقض لأي حزب في الكيان الصهيوني بنقض المبادرة وهدمها إذا لم تحقق أهداف يهود.

كما أن فترة مفاوضات الحل الدائم لم تتحدد زمنيًا، وتستطيع الإدارة الأمريكية والسياسة الصهيونية تمديدها إلى ما لا نهاية، وفي هذه الأثناء يتواصل تهويد أرض فلسطين بكاملها، وضم منطقة القدس الشرقية إلى نصفها الغربي، وتكثيف الاستيطان. يتم كل ذلك في جو هادئ من قبل دول الجوار خاصة مصر والأردن، وتوقيف الانتفاضة، ونقل الصراع العربي/ الصهيوني إلى صراع فلسطيني/ فلسطيني، وصراع عربي/ عربي.

حقيقة الدور الأمريكي في المبادرة:

مع أن المبادرة أطلق عليها مبادرة السلام الإسرائيلية، إلا أنها كانت بشراكة أمريكية

فعلية؛ فمنذ أن بدأت الحكومة (الإسرائيلية) تصوت عليها. كان هناك وفد أمريكي برياسة (دينس روس) مدير إدارة التخطيط المركزي في وزارة الخارجية الأمريكية في غرفة مجاورة لمجلس الوزراء الإسرائيلي ينتظر قرار الحكومة، لكي يقوم بعمل أمريكي فوري بموجبه.

كانت الحكومة الأمريكية منذ بداية الانتفاضة - الثورة الفلسطينية الشاملة في الأرض المحتلة - تعمل من أجل احتواء الانتفاضة. وكلفت (والت كلباريوس) السفير الأمريكي المتجول في المنطقة العربية بالاتصال بشخصيات عربية، وفلسطينية مؤثرة لإيقاف الانتفاضة، ثم أطلقت الإدارة الأمريكية: مشروع (شولتس) للتسوية السياسية. وهو (جورج شولتس) وزير الخارجية الأمريكية آنذاك، ولقد كثفت لجنة مشروع (شولتس) جهودها في البلاد العربية، ومن أجلها عقدت لقاءات قمة مع الاتحاد السوفيتي الذي كان لا يزال له بعض النفوذ في بعض الدول العربية: في قمة موسكو مايو (١٩٨٨م)، أي قبل المبادرة بسنة كاملة.

ومع أن مشروع (شولتس) قد ووجه بتصعيد الانتفاضة التي استخدمت الرصاص في قتل جندي صهيوني لأول مرة في مارس (١٩٨٩م)، حتى لقد قيل في الصحف الصهيونية: إن المشروع مات، لكنه لم يدفن بعد (هارتس في ٢٠/ ٣/ ١٩٨٩م) فإن الإدارة الأمريكية لم تفقد الأمل في إحيائها.

بعد ذلك بدأت الولايات المتحدة وإسرائيل البحث عمن أسمتهم فلسطينيين (براجماتيين) انتفاعيين، وفي هذه الأثناء كانت الإدارة الأمريكية تشاغل الفلسطينيين بإيقاف الانتفاضة، وساعدت الأردن على تهيئة الجو لتفعيل السياسة الأمريكية؛ إذ قررت فك الارتباط بالضفة الغربية، وكانت منظمة التحرير الفلسطينية قد غيرت من بعض مواقفها في مؤتمر الجزائر.

وفي أبريل (١٩٨٩م) في سياق النشاط الأمريكي المكثف جرت محادثات منفصلة مع كل من الرئيس المصري، وملك الأردن، ثم اجتمع شمير بواشنطن (بجورج بوش الأب) وتبلورت المباحثات وكان من أهم نتائجها:

١- يجب البدء بمفاوضات مبكرة قدر الإمكان، ويمكن أن يكون الشركاء: مصر، والأردن، وفلسطين و (إسرائيل).

٢- يمكن أن يعين الممثلون الفلسطينيون من خلال اتفاق، أو أن يتم اختيارهم بانتخاب.

وكان ثمة اتفاق بين كل من الأمريكيين (والإسرائيليين) على تحقيق الأمن (لإسرائيل) وأكد الأمريكيون على أنهم لا يريدون قيام دولة فلسطينية مستقلة؛ لأن قيام دولة فلسطينية ستكون مصدرًا لعدم الاستقرار في المنطقة (عال همشمار في ١٤/ ٤/ ١٩٨٩م) وأن تظل القدس عاصمة موحدة للدولة الإسرائيلية.

وقامت الولايات المتحدة بتسويق خطة المبادرة لدى العرب المعنيين بها، ولقد أعلنوا جميعًا قبولها مع بعض التحفظات والشروط.

وهكذا نجحت الولايات المتحدة في إخراج دولة الكيان الصهيوني من عزلتها الدولية، وأظهرتها بمظهر الدولة الداعية إلى السلام في وسط محيط من الأعداء العرب.

كما نجحت في القضاء على الانتفاضة في سنة (١٩٨٩م).

ونجحت في تعميم كامب ديفيد الذي رفضه العرب من قبل[١].

ثم لم يجنِ منها الفلسطينيون والعرب شيئًا.

وليت العرب يفقهون ما تسعى إليه السياسة الأمريكية/ الصهيونية؛ ذلك أن السياسة الأمريكوصهيونية حتى وقت تقديم المبادرة، تجاهلت قضية احتلال جنوب لبنان، من مزارع شبعا حتى النهر الليطاني، وكانت قد احتلته في سنة (١٩٨٢م) بذريعة الانتقام لمقتل مسؤول صهيوني بلندن، وكذلك تجاهلت احتلال الجولان السوري.

ولكن في هذه الأثناء كانت المقاومة اللبنانية قد نشطت في جنوب لبنان، وألحقت جراحًا وآلامًا وقلاقل لجيش الاحتلال الصهيوني في الجنوب، ودفعته للفرار المذل ليلًا في مايو سنة (٢٠٠٠م) من جنوب لبنان، ولكنه استمر يحتل مزارع شبعا اللبنانية التي ستنطلق منها شرارة حرب ١٢ من تموز سنة (٢٠٠٦م).

---

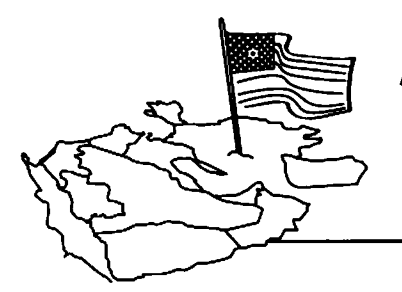
(١) راجع بحث: مبادرة السلام الإسرائيلية، مضمونها: محطات إقرارها والدور الأمريكي فيها، مجلة الدراسة الفلسطينية (ص ١٨٤ - ٢٠٤) شتاء (١٩٩٠م).

لكن من جهة أخرى فقد مضى على ما سمي بمبادرة السلام (الإسرائيلية) برعاية الولايات المتحدة الأمريكية (١٨) ثمانية عشر عامًا دون أن يحصل الفلسطينيون على شيء على الإطلاق، مقابل اعترافهم بدولة الكيان الصهيوني وحقها في الوجود - في حدود آمنة !

* * *

الفصل السادس

حرب تموز وسقوط الأقنعة



ما الأسباب المباشرة لحرب تموز؟!

تقول أمريكا ودولة الكيان الصهيوني: إن هذه الحرب قامت من أجل أمور جلل هي:

١- استعادة جنديين صهيونيين اختطفهما مقاتلو حزب اللّه في الحادي عشر من تموز (يوليو) سنة (٢٠٠٦م).

٢- القضاء على مقاتلي حزب اللّه الذين يتمركزون في جنوب لبنان فيما بين أراضي شبعا اللبنانية المحتلة بقوات صهيونية - إلى جنوب نهر الليطاني، ويهددون أمن الكيان الصهيوني.

٣- مساعدة تكتل ١٤ آذار اللبناني، وهو تجمع طائفي موالٍ للسياسة الأمريكية من كل الطوائف اللبنانية المسلمة السنية، والمسيحية المارونية والكاثوليكية والأرثوذكسية، والدروز وطوائف أخرى تجمعت كلها لتطالب بنزع سلاح حزب اللّه الشيعي، وعزل الرئيس إميل لحود رئيس جمهورية لبنان الماروني الموالي لسوريا والمتضامن مع المسلمين الشيعة، وتطبيق قرار مجلس الأمن رقم (١٥٥٩) الذي يطالب بنزع سلاح حزب اللّه، وإخراجه من جنوب لبنان المتاخم لحدود دولة الكيان الصهيوني، والذي جعل من وجوده قاعدة إقلاق للكيان الصهيوني.

ولكن تبدو الحقيقة - فيما يؤكده واقع الأحداث - غير ذلك.

وكثير من الشعوب العربية يفهمون مدى عبث الولايات المتحدة، وربيبتها دولة الكيان الصهيوني بأوضاع المنطقة العربية لإضعافها، وجعلها بصفة مستمرة خاضعة للسيطرة الأمريكية.

إن الحقيقة التي يجب أن يعيها كل عربي، هي أن الأحداث في المنطقة العربية لم تعد تسير لمصلحة الكيان الصهيوني، ففضلًا عن أن مبادرة (شمير) بتنسيق مع الإدارة الأمريكية لم تحقق أهدافها، فقد تهورت السياسة الصهيونية ممثلة في (شارون) الذي كان خارج حكومة (باراك) ومعه جماعات من قواته المسلحة بدخول المسجد الأقصى في ٢٨ سبتمبر (٢٠٠٠م) ليعيثوا فيه الفساد بذهنية أهمية فرض القوة على العرب الفلسطينيين، بعد أن انهارت هيبتها بالفرار المذل ليلًا من لبنان في مايو سنة (٢٠٠٠م)، أي قبل شهور من اقتحام المسجد الأقصى؛ فكانت النتيجة الحتمية أن هبت الانتفاضة الثانية بصورة أكثر ضراوة؛ لأنها لم تقف عند إلقاء الحجارة، كما كان في الانتفاضة الأولى التي لم يجرب فيها الرصاص إلا مرة واحدة قتل فيها جندي صهيوني واحد؛ لأن تطورًا مهمًّا شديد التأثير في مسيرة حركة المقاومة الفلسطينية قد بدأ في الانتفاضة الثانية.

العمليات الاستشهادية سواء داخل الأرض الفلسطينية المحتلة في سنة (١٩٤٨م) أو التي احتلت في سنة (١٩٦٧م) من مقاتلي فتح وحماس، والجهاد الإسلامي - أقلقت الصهاينة، ومع أن المقاومة الفلسطينية لم يكن لديها القدرة على الوقوف أمام جيش الاحتلال وردعه، إلا أنها أدخلته في مرحلة قتال جديدة لم يتعود عليها، وجعلت منه جيشًا يحارب كل يوم على ساحة قتال جديدة، هي ساحة الأرض المحتلة، وهو الجيش الذي تعود على الحروب الخاطفة السريعة التي يحقق بها الانتصار السريع خارج الأرض المحتلة، ثم يعود لمزاولة حياته الطبيعية، هذا فضلًا عن أن المقاومة انتقلت إلى مرحلة مهمة بالمواجهة واستخدام السلاح، وهو أمر في حد ذاته بالغ الأهمية؛ لأن جيش الاحتلال وجد مقاتلين يواجهونه من داخل الأرض المحتلة لا من خارجها بسلاح فتاك لأول مرة.

هذا فيما يتعلق بالجانب الصهيوني الذي بات يتحسر؛ لأن حربًا شنوها بأحدث الأسلحة الأمريكية التي تحتوي على اليورانيوم المخصب، والتي كلفتهم خمسة مليارات دولار - لم تحقق أهدافها في جنوب لبنان.

أما ما يتعلق بالجانب الأمريكي؛ فقد كان أيضًا يريد أن يعيد هيبته في المنطقة العربية، بعد أن ضاعت في مناطق أخرى من العالم.في أفغانستان والعراق، وفي مفاوضات وقف

تركيز اليورانيوم الإيراني. وبعد موت القضية الفلسطينية، وجمود السياسة العربية، وبعد كل هذه الإخفاقات - أرادت الإدارة الأمريكية أن تستبق بضرب لبنان ضربة اعتقدت وقت أن فكرت فيها أنها ستكون مؤكدة النجاح؛ وهي اجتياح لبنان بقوات صهيونية وبأسلحة أمريكية في سويعات.

وهكذا بدأت الفكرة في العقل الأمريكي الصهيوني، قبل أن تبدأ حرب تموز في يوم الأربعاء ١٢ من تموز (يوليو) (٢٠٠٦م)، بإعلان من كل من أمريكا ودولة الكيان الصهيوني بأن من مصلحة أمن العالم إعادة تنظيم المنطقة، وإعادة صياغة التحالفات الإقليمية في المنطقة العربية (التي أطلقوا عليها اسم الشرق الأوسط) وعزل الأنظمة العربية التي لا تتوافق مع السياسة الأمريكية المهيمنة.

كانت حرب تموز حربًا بعناوين أمريكية أطلقتها (كوندوليزارايس) وزيرة خارجية (جورج بوش الابن). كأنها أرادت أن تدفع عجلة الحرب الأمريكية التي غرست في الأوحال في أفغانستان والعراق، ثم لم تنزع من الأوحال بعد، إلى طريق قد يبدو معبدًا لسير السياسة الأمريكية في المنطقة العربية.

وفي ذات الوقت أصيبت الأنظمة العربية التي تقف على تلال من الرمال المتحركة، وتخشى الغرق في دوامات هذه الرمال في أي وقت وتتوقعه بالحيرة، وحاولت هذه الأنظمة أن تضبط مواقفها ببوصلة الولايات المتحدة؛ فنصحتها الولايات المتحدة بأن تسارع بإعلان أن ما قام به حزب اللّـه مغامرة غير محسوبة، وأن هذا التصرف الأهوج الذي انتهى بخطف الجنديين يتنافى مع كل الأسس العقلانية.

وصدّقت هذه الحكومات أنه لا حل لهذا الإشكال إلا بإعلان القول الأمريكي الفصل، وأعلنت النصيحة الأمريكية، وكانت حكومة الولايات المتحدة وحكومة الكيان الصهيوني وكثير من الحكومات العربية على إيمان راسخ بأن لبنان تورطت في حرب مع عدو لا يرحم، وستكون النتيجة الحتمية اجتياح لبنان كله في خلال سويعات قليلة.

اختلاط الأوراق والأفكار:

لم يكن للعرب خطة قومية أو سياسية أو اقتصادية منذ أن دخلت في أحلاف مع

الولايات المتحدة، كما أنهم لا يملكون خطة تنموية محددة؛ لا في التنمية البشرية، ولا في الاقتصاد، ولا في الثقافة، ولا في المعالجة السياسية، وهكذا في كل المجالات. هم يتخبطون، ولا يثقون في بعضهم البعض، بل لجأ بعضهم إلى علاقات مع الولايات المتحدة ومعها تابعتها دولة الكيان الصهيوني، ورأت أن هذه العلاقات أكثر جدوى من العلاقات العربية/ العربية في ذات الوقت فإن إيران منذ سنة (١٩٧٩م) تخطط لأن تكون قوة عظمى ليس في المنطقة العربية وغرب آسيا فحسب؛ بل في العالم، ولا تعبأ بالتهديدات الأمريكية والأوربية، وتصمم على أن تمتلك السلاح النووي، وتزعم أنه لأهداف سلمية، ولكن أحدًا ممن تملك السلاح النووي قبل إيران لم يقصره على الأهداف السلمية؛ بل جعله لكل الأغراض، وهذا ما يجعل المراقب يتشكك في نوايا الجمهورية الإسلامية، وقد تحدث الكارثة لو أنها رأت أن تستخدمه في المد الشيعي في العالم العربي، خاصةفي دول الخليج.

وقد يطرح ههنا سؤال هو: ما صلة حرب ٢١ من تموز بإيران؟

لقد أرادت الولايات المتحدة أن تجس السلاح الإيراني وتعجم عوده كما يقول المثل العربي لترى مدى قوته قبل أن تفرض عقوبات عسكرية على إيران؛ لأنها تعلم أن حزب اللّـه اللبناني إن فرضت عليه الحرب، سيحارب بسلاح إيراني. ولعل هذا السبب كان أحد الأسباب التي تذرعت بها الولايات المتحدة لدفع ربيبتها الصهيونية لاجتياح لبنان.

إذًا فإن حالة إيران كانت من أهم الأسباب الداعية لهذه الحرب:

أمريكا تحارب هذه المرة بقوات صهيونية - عن عمد - ليس لتوفير قوتها، ولكن لتظل ربيبتها تتمتع بكامل عافيتها الحربية، إن دولة الكيان الصهيوني = المشروع الاستثماري الذي يراهن عليه الغرب الإمبريالي المتمثل الآن في الولايات المتحدة، تراهن به على ضرب المقاومة الفلسطينية واللبنانية التي تضعهما الولايات المتحدة مع الإرهاب الإسلامي، كما تستخدم هذا الكيان في ضرب الأنظمة العربية التي لا تخضع للحلف الأمريكي، أو تساعد المقاومة الإسلامية التي تسعى من أجل الاستقلال.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن الولايات المتحدة تقوم بضرب موقع عربي من حين لآخر لتكرس ثقافة الهزيمة في الشعب العربي.

ولا يشعر الرئيس (جورج بوش الثاني) وهو يأمر القوات الصهيونية الأشد نازية بمواصلة ضرب الأطفال والنساء وتدمير كل المؤسسات الخاصة بالمياه والإنارة والمدارس والمستشفيات، فضلًا عن المساجد والكنائس، والعالم الغربي كله يتفرج ويكتفي بإظهار مواقف مواساة إعلامية فقط، وإعلان حزنه على قتل الأطفال الأبرياء ذرًّا للرماد في العيون؛ ذلك لأنهم ينظرون إلى المسلمين وكأنهم مجرد غبار بشري، لا جنس من البشر له حق الحياة في الأرض.

يااللّٰه: إن العرب يذبحون قرابين على مذبح المصالح الأمريكية الصهيونية.

وإن هذه الحرب تؤكد رغبة السطوة الأمريكية، فيما عبرت عنه وزيرة الخارجية الأمريكية (كوندوليزارايس) بقولها : هذه الحرب هي ولادة (شرق أوسط جديد). وكانت سعيدة وهي تردد قولها هذا؛ لأنها كانت تعتقد أن سير الحرب سيكون لصالحهم.

إن (الشرق الأوسط الجديد) الذي تعنيه الإدارة الأمريكية هو:

١- تمزيق الدول العربية إلى دويلات صغيرة في مساحة الأرض وعدد السكان؛ بحيث تكون كيانات ضعيفة أو ديمقراطيات تطبيعية.

٢- فرض هيمنة كاملة على هذه الدويلات بعد تمزيقها، أي هيمنة تستهدف المنطقة كلها.

٣- تصفية القضية الفلسطينية نهائيًّا، وجعلها مجرد سطور تكتب في كتب التاريخ.

٤- ضرب الدول العربية دولة دولة - ومنها لبنان وسوريا - أو إدخالها تحت السيطرة الأمريكية الطوعية، قبل القضاء عليها وعلى حكامها؛ فتجارب الماضي تؤكد أن كل الحكام الذين يمالئون القوى الدولية العظمى المتسلطة تكون نهايتهم أسوأ من غيرهم بيد هذه القوى؛ شاه إيران مثالًا، والأمثلة غيره كثيرة : عبد الناصر، والسادات، وياسر عرفات، وصدام.

٥- (الشرق الأوسط الجديد) معناه مزيد من التنازلات للولايات المتحدة؛ ذلك لأن العقل الأمريكي لا يقبل إلا كل التنازلات لا بعضها.

٦- العمل على أن تظل دولة الكيان الصهيوني - القوة الوحيدة في المنطقة المسيطرة عليها سياسيًا واقتصاديًا وعسكريًا لمصلحة الولايات المتحدة.

والذي يريده الأمريكيون والصهاينة في المنطقة العربية ليس له حدود؛ لأن الذي يسيطر على المنطقة العربية يسيطر على ٧٠٪ من ثروات العالم النفطية.

والأمريكيون والصهيونيون لا يخفون مآربهم فيما أسموه (الشرق الأوسط الجديد)، قالوا: سيكون الشرق الأوسط الجديد بخبرات صهيونية وذكاء صهيوني، وبخامات وسواعد عربية، لكنهم لم يقولوا: لمصلحة الولايات المتحدة، والكيان الصهيوني، وبدون مقابل للعرب إلا الفتات الذي يقع من على المائدة الأمريكوصهيونية.

كيف بدأت حرب تموز وكيف انتهت؟

هناك معتقلون لبنانيون في السجون الصهيونية على رأسهم من مضى على اعتقاله أكثر من ثلاثين سنة، سمير القنطار على سبيل المثال، ولم يفك أسرهم إلى الآن.

وكانت دولة الكيان الصهيوني دائمة العبث بلبنان، تلك الدولة الضعيفة عسكريًا التي تأوي عددًا ليس بالقليل من اللاجئين الفلسطينيين، ومن هنا أصيبت دولة الكيان الصهيوني بالدوار، فالفلسطينيون يأملون بالعودة دائمًا، ويرجون فرصة تتيح لهم العودة إلى وطنهم فلسطين، فلم لا تستمر جيوش الصهيونية في ضربهم وإبعادهم؟! وهي بذلك تحقق هدفين هما : ضرب المقاومة الفلسطينية، وإرهاب العرب بصفة مستمرة.

وكانت الجيوش الصهيونية قد اجتاحت لبنان واحتلت جزءًا من جنوبه لمدة ثماني عشرة سنة، ثم اضطروا للخروج من لبنان في مايو سنة (٢٠٠٠م).

كانت المقاومة اللبنانية قليلة العدد تتدرب تدريبًا جادًا منذ أن انسحبت القوات الصهيونية مرغمة من جنوب لبنان؛ لأن هؤلاء اللبنانيين يعرفون سوء النية التي انطوت عليها النفسية اليهودية، وأنهم سيفكرون بالعودة متى سمحت لهم الظروف بذلك، أو عندما تحتاج السياسة الأمريكية إلى تذكير العرب بضعفهم.

ولكن في ذات الوقت الذي أعلنت فيه دولة الكيان الصهيوني الحرب على المقاومة عقب عملية خطف الجنديين، بادر حاخامات يهود في الكيان الصهيوني بإصدار فتوى

بجواز قتل المدنيين من النساء والأطفال والشيوخ والعجزة؛ لأنهم غير يهود. وجاء معلموهم في الوقت نفسه بأطفال يهود وطلبوا منهم أن يكتبوا على الصواريخ الفتاكة: هدية من أطفال يهود إلى الأطفال العرب. وبرزت على سطح النفس الصهيونية ثقافة (سفر يشوع) بكل ما تحمل من شغف بسفك الدماء، وذبح غير اليهود وتمزيقهم وإبادتهم؛ لأن رب يهود يأمرهم بذلك، ويقول لهم : إن بقاءكم يكمن في إبادة العرب.

وكان السلاح الأمريكي يتدفق على الجيش الصهيوني من القواعد الأمريكية القريبة. وكان الجيش الصهيوني يتكون من أربعين ألف جندي يحارب بطائرات (F16) الأمريكية وطائرات الاستطلاع التي تسبق الإغارة، والضرب فتحدد مواضع الضرب بدقة، وكان مزودًا بالقنابل الفراغية الذكية التي تتبع الهدف، والقنابل الانشطارية العنقودية المحرمة دوليًا والقنابل المسمارية وذات الغازات، والقنابل الفسفورية الحارقة، تضرب كل إنسان، وكل حيوان، وكل جماد - كما يأمر (سفر يشوع) بإبادة كل شيء.

وأخذ الجيش الصهيوني يدمر الجسور والطرق حتى قطع أوصال الدولة اللبنانية كلها، ودمر مخازن النفط، ومحطات الإنارة والمياه، ومخازن الغلال، والبيوت الآهلة بساكنيها ليلقي الرعب في قلوب اللبنانيين.

وكانت الحرب تمر أيامًا ثقيلة على قلب اليهود، فقد ناءت على صدورهم بكلكلها، حرب لم تعرفها دولة الكيان الصهيوني من قبل في حروبها مع العرب في سنة (١٩٤٨م)، وسنة (١٩٥٦م)، وسنة (١٩٦٧م)، وسنة (١٩٧٣م)، وسنة (١٩٨٢م)؛ فقد تعود الجيش الصهيوني أن يخرج ويضرب ويدمر، ويعود إلى الأرض المحتلة دون أن يصاب بسوء، لقد تعود أن يدخل حروبًا بدون خسائر، ولكن الأمر مختلف هذه المرة.

كانت الحرب هذه المرة (حرب جحر الضب)؛ إذ إن الضب بإيحاء من خالقه ﷻ يضع بيته أو جحره تحت الأرض، ويجعل له أكثر من مدخل، وأكثر من مخرج، فإذا أغلق عليه أحدها دخل أو خرج من آخر. وكانت طريقة الحرب الجديدة المستوحاة من حركة الضب غائبة عن ذهن الجيش الصهيوني الذي طالما زعم أنه صاحب اليد الطولى التي تمتد حيث يريد، فلا يقهر. لكن هذا الزعم خاب هذه المرة أمام المقاومة

اللبنانية؛ فقد دمرت صواريخ المقاومة اللبنانية أهم المدن الصناعية في الكيان الصهيوني (حيفا)، وعطلت أهم صناعاتهم، وألجأت أكثر من ثلث السكان اليهود إلى الملاجئ، وكان ذلك شيئًا قاتلا لنفوسهم؛ فقد مات كثير منهم بصدمات نفسية وعصبية، وليس بآلات الحرب والدمار، كتلك التي وجهوها إلى صدور أهل لبنان الآمنين.

وأجلوا كل سكان (كريات شمونة) إلا من العسكريين الذين استمر فيهم القتل فتمردوا على قادتهم، وأخليت المستعمرات إخلاءً كاملًا لأول مرة، إنها مستعمرات غير أبدية، أسست على الباطل، ويجب ألّا تستمر.

ولأول مرة أحس سكان الكيان الصهيوني بأنهم مهددون وغير آمنين، وأن الموت يتهددهم لأول مرة منذ إقامة الكيان الصهيوني. أما الذين جرؤوا على وطيء الأرض اللبنانية في جنوب لبنان - فقد كان المقاومون يخرجون إليهم من جحورهم وهم لا يرونهم فيقضون عليهم؛ كان المقاوم يعرف متى يخرج ليضرب ثم يختفي، وارتفع عدد الخسائر في أرواح العسكريين الصهاينة.

وأخفت الحكومة الصهيونية خسائرها في الجنود وفي تدمير المصانع وتعطيلها، وتوقف العمل في كل القطاعات التي قدرت خسائرها بـ (٣٠) ثلاثين مليار دولار.

وارتفعت الأصوات الصهيونية تطالب بوقف الحرب، ولكن بوش (أبو لهب) وامرأته (كوندوليزا) حمالة الحطب رفضا وقف إطلاق النار؛ لأن الحرب لم تحقق الهدف الأمريكي بعد.

لقد كانت أمريكا تريد من هذه الحرب استيلاد (شرق أوسط جديد) أي تقسيم العالم العربي إلى معازل صغيرة، مثل المعازل التي صنعها هتلر لليهود في أثناء الحرب العالمية الثانية خاصة (جيتو وارسو) أرادت الولايات المتحدة أن تهيمن على دول عربية صغيرة مقسمة، فلا تبقى بالمنطقة العربية دولة كبرى، إلا دولة الكيان الصهيوني لتكون ضامنة لسير السياسة كما تريدها أمريكا في المنطقة العربية، وأمريكا في ذات الوقت ضامنة ألا تتمرد عليها ربيبتها؛ فهي التي تمكن وجودها وتمدها بالسلاح وبالطعام، وقادرة على أن تمنع عنها هذا وذاك؛ ومن ثم إضعافها في أي وقت إذا عجزت الدولة الصهيونية عن تحقيق الأهداف الأمريكية في المنطقة.

بدأت دولة الكيان الصهيوني الحرب بفرض شروط باتت لا تريد التنازل عنها، في مقدمتها:

١- إعادة الجنديين الأسيرين، بدون قيد أو شرط.

٢- نزع سلاح حزب اللّه، والقضاء عليه.

وإلا فإن الثمن الباهظ الذي ستدفعه لبنان، هو تدمير البنية التحتية في لبنان تدميرًا شاملًا.

ولكن بعدما يزيد عن شهر من القتال الذي استمر ثلاثًا وثلاثين يومًا، كانت دولة الكيان الصهيوني تتوسل إلى أسيادها الأمريكان لكي يمكنوها من الخروج من المستنقع الذي وقعت فيه. وقد تحطم كبرياؤها تمامًا في يوم الجمعة (١١/ ٨/ ٢٠٠٦ م).

وتحطمت أسطورة الدولة التي زعموا أنها لا تقهر، بعد أن مرغت المقاومة اللبنانية أنفها في الوحل، وبعد أن أصيبت بالخسائر التالية:

- العديد من الجنود في أرض المعركة.

- تمرد جنود تم استدعاؤهم للحرب، ورفضوا الدخول فيها.

- تحطيم طائرتين من طراز (F16) وهي أهم الطائرات المقاتلة في العالم.

- تحطمت طائرتا استطلاع بدون طيار، كانتا تصوران المواقع اللبنانية قبل الإغارة عليها وضربها.

- تحطمت ست مروحيات من طراز (أباتشي).

- تدمير بارجتان حربيتان مزودتان بنظام حماية ضد الصواريخ.

- تدمير زورق واحد حربي.

- تدمير (١٢٠) مائة وعشرين دبابة (مركابا) وهي دبابات طالما فاخر بها العدو الصهيوني وازدهى، وكتب عنها في أدبياته العسكرية، ووصفها بالقلعة المتحركة الضامنة لأمان من بها.

- قتلت المقاومة اللبنانية وَهْم التفوق الصهيوني على كل الأمة العربية، كما قتلوا في الوقت نفسه فكرة (استيلاد شرق أوسط جديد) يوافق رؤية أمريكا.

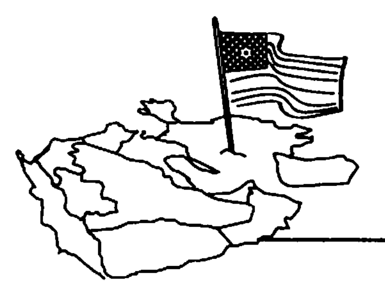
- وفى المقابل ولدت المقاومة مولودًا جديدًا - صحوة عربية في مواجهة الصلف الأمريكي الصهيوني؛ لأن ما شهدته الأرض في جنوب لبنان كذب فرية التبشير الذي بشرت به (كوندوليزارايس) بميلاد (شرق أوسط جديد).

المقاومة العربية في لبنان تنضم لشقيقتها في العراق وفلسطين؛ لتعبر عن صحوة عربية إسلامية، تشهد بداية النهاية للكيان الصهيوني.

* * *

الفصل السابع

الشرق الأوسط الجديد والسلاح النووي الإيراني



قرنان لا ينفكان في التفكير الأمريكي للسيطرة على العالم العربي والهيمنة عليه، بإضعاف الأول، والقضاء على الثاني.

وفكرة (الشرق الأوسط الجديد) ليست وليدة الساعة؛ فقد بدأ التفكير فيها في أوائل الثمانينيات من القرن العشرين. وكذلك بدأ التفكير الإيراني في تملك السلاح النووي في الزمن نفسه.

في أوائل سنة (١٩٨٢م) نشر (عوديد ينون) المدير السابق بوزارة خارجية الكيان الصهيوني تصورًا صهيونيًا لما يجب أن يكون عليه (الشرق الأوسط الجديد) وهي التسمية التي يريد الغرب تسمية المنطقة العربية الإسلامية بها.

نشر (عوديد ينون) تصوره لأول مرة في مجلة (كيفونيم = نظرية) وهي مجلة تصدر عن المنظمة الصهيونية بالقدس.

ثم عاد هذا التصور يظهر في كتاب شمعون بيريز (الشرق الأوسط) الذي نشرته صحيفة الشرق الأوسط السعودية في سنة (١٩٩٣م) أي في النصف الأول من تسعينيات القرن العشرين – أي بعد تصور (عوديد ينون) بعقد أو يزيد قليلًا.

ومشروع (ينون) يغلب عليه التقسيم السياسي الجغرافي الطائفي للمنطقة العربية؛ بحيث تكون دويلات صغيرة ضعيفة تشبه المعازل التي صنعها النازيون لليهود في أثناء الحرب العالمية الثانية – مثل (جيتو وارسو) الشهير الذي كان يخضع خضوعًا تامًّا للسيطرة النازية في كل شيء؛ إذ كان اليهود فيه لا يزيدون عن كونهم أدوات نتاج لصناعات صغيرة يتحكم فيها النازيون مقابل أثمان ضئيلة بخسة، وبعض الطعام.

والكيان الصهيوني الآن بعد أن أفاد من الدروس القاسية المذلة التي تعلمها من التجربة النازية بيد هتلر، يريد أن يطبقها على العرب.

أما مشروع الشرق الأوسط لـ (شمعون بيريز) فهو مكمل لمشروع (عوديد ينون) لأن مشروع (ينون) جغرافي سياسي، ومشروع (شمعون بيريز) اقتصادي يطبق على مناطق النفوذ الضعيفة المطبعة، ويمكن أن يتلخص فيما زعم (شمعون بيريز) في أنه سيحقق ازدهارًا اقتصاديًا بالمنطقة؛ لأن المنطقة ستفيد من العبقرية العقلية اليهودية، بالتضامن مع العالم العربي (بعد تدجينه) الغني بالخامات، والأيدي العاملة. وذلك كذب بطبيعة الحال؛ لأن الصهاينة بمعاهدة (الكويز) مع مصر - بضغوط أمريكية إذا اعتبرناها داخلة في مشروع (بيريز للشرق الأوسط) - حققت الربح المطلق لليهود، والخسارة المطلقة لمصر، وذلك ما بينه البرلماني المصري البدري فرغلي بمقال بصحيفة الدستور (ص ٢٥) الصادرة يوم (٢٣/ ٨/ ٢٠٠٦ م)، وهذا مجرد مثال من أمثلة كثيرة يطرحها البدري فرغلي يقول:

« الكويز اتفاقية بين الأردن/ ومصر/ و (إسرائيل) قبلتها مصر بشروط مجحفة - بضغط أمريكي من أهم شروطها ما يلي:

١- تلزم الاتفاقية مصر بأن تستورد ١٢.٥٪ من لوازم التصنيع التي تحتاج إليها من دولة الكيان الصهيوني.

٢- تقوم مصر بخياطة ملابس القوات المسلحة الصهيونية على الوجه التالي:

اللون الأخضر الزيتوني: ملابس جيش الدفاع.

اللون الأسود: لون ملابس القوات الخاصة.

اللون المموه: للقوات الجوية والبحرية.

أي أن الخطة أن يقوم البورسعيدي المصري العربي بخياطة البدل التي يلبسها الجندي الصهيوني ليقتل بها العرب لا يفرق في ذلك بين مجاهدين ومدنيين.

أما قماش هذه الملابس، فهو مصنع بمصانع الولايات المتحدة، ويقف دور مصر عند كونهم (ترزية) الجيش الصهيوني؛ لأن أجورهم رخيصة.

أما مشروع شرق التفريعة، فهو ليس مشروعًا قوميًا؛ ولكنه مجرد ميناء قامت مصر ببنائه من أقوات أبنائها وسواعدهم، وأهدته لشركة يهودية صهيونية بدون مقابل.

ولم ينس البدري فرغلي أن يذكر أن إدارة الشركة قامت بفصل عامل مصري كان يعمل بها؛ لأنها اكتشفت أن اسمه (العربي)، وهو الاسم الذي تبغضه دولة الكيان الصهيوني.

نرجع إلى تصور الشرق الأوسط بعيون (عوديد ينون) و (بوش) أبي لهب، وامرأته (كوندوليزا) حمالة الحطب.

يبدأ (ينون) تصوره بقوله: إن العالم العربي الإسلامي بأقلياته العرقية، وفئاته الداخلية قابل للهدم بدرجة تثير الدهشة.

و (ينون) يزعم بحسب تصوره أن العالم العربي الإسلامي مكون من مجموعات عرقية ومذهبية ودينية مفككة؛ ولهذا فإنه لا يشكل تهديدًا ما لدولة (إسرائيل) في المدى القصير الذي يمتلك فيه العالم العربي الإسلامي قوة عسكرية، تقصر عن إدراك القوة العسكرية للدولة العبرية، أما في المدى البعيد فإن العالم العربي الإسلامي سيكون أكثر تمزقًا وضعفًا، وأعجز من أن يحدث تهديدًا ما للدولة العبرية بزعمه.

العالم العربي الإسلامي لن يتمكن من البقاء ضمن إطاره الحالى في المناطق المحيطة بدولة إسرائيل؛ لأنه ستطرأ إليه تحولات حقيقية، إنه بنية هشة تشبه بيتًا مؤقتًا من الورق أشاده أجانب هم: فرنسا وبريطانيا؛ بموجب معاهدة (سايكس/ بيكو)في العقد الثاني من القرن العشرين. وقسموه إلى (١٩) دولة تتألف من مجموعات من الأقليات، والفئات العرقية المتخاصمة؛ بحيث تواجه كل دولة عربية إسلامية اليوم التهدم الاجتماعي العرقي من الداخل.

هكذا تحدث (ينون) وهو يمهد لتصوره:

العالم العربي الإسلامي كان أمة واحدة قوية، ولما دب فيها الضعف وبلغ أقصاه في القرن التاسع عشر، بادرت القوات الغربية – ممثلة في إنجلترا وفرنسا اللتين كانتا تتزعمان الغرب في ذلك الحين – إلى تقسيم الأمة الإسلامية إلى دويلات فيما سمي

بمعاهدة (سايكس / بيكو) وهما وزيرا الخارجية البريطاني والفرنسي، اللذان قاما بتمزيق العالم العربي الإسلامي على الورق، قبل أن تقوم حكومتيهما بتمزيقه إلى (١٩) دولة على أرض الواقع.

إذن أمة عربية واحدة صارت (١٩) تسع عشرة دولة:

والآن يريد الأمريكيون تقسيم الدول العربية الإسلامية التسع عشرة إلى الأعداد المضاعفة لهذا العدد إن قدروا عليه.

ويرى (عوديد ينون) أن الفرصة مواتية ويجب ألا تضيع من أيديهم؛ خاصة وأن العالم العربي الإسلامي الآن يعاني من ضعف وتمزق أكثر مما كان عليه في بداية العشرينيات من القرن الماضي، وهو الآن أشد عداوة وأحقادًا في داخله؛ مما يعجل من تهدمه، هكذا تحدث (عوديد ينون).

ويوجز (عوديد ينون) عوامل التمزق، وعوامل الاستجابة له فيما يلي:

١ - العالم العربي يسكن أراضي من إفريقيا - وهم الغالبية العظمى منه - وآخرون أقل عددًا يسكنون آسيا.

٢- يتألف المغرب العربي من خليط من العرب - ومن البربر غير العرب، وكل من الصنفين يعتز بعرقيته وقوميته، ويختصم بها مع الآخر، خاصة في الجزائر التي لا تتوقف فيها المنازعات بين العرب بلغتهم العربية، والبربر الذين يطالبون بإحياء لغتهم (الإمازيغية) والاعتراف بها لغة رسمية للدولة بجانب العربية.

٣- النزاع الدائر بين المغرب والجزائر على الصحراء التي كانت تحتلها أسبانيا وهي مشكلة (البلوزاريو).

٤- النضال الإسلامي في مواجهة العلمانية بتونس.

٥- يعاني القطر السوداني من التمزق؛ في الجنوب وفي الغرب (دارفور)، فضلًا عن الخلافات الداخلية في الشرق والشمال.

٦- مصر ذات الأغلبية المسلمة السنية مهددة من أقلية تستقوي بالأمريكيين.

٧- وسوريا ولبنان تهددهما الحروب الأهلية؛ فلبنان يتكون من أديان وطوائف

ومذاهب: سنة وشيعة، ومارون وكاثوليك وأرثوذكس ودروز، وكل هذه الطوائف ستمزقها الصراعات الداخلية.

وفي سوريا نظام حاكم (يمثل ٧ ٪ فقط من السكان) ولكنه مذل بنظامه العسكري القوي للأكثرية السنية، لكن - مع ذلك - فإن النظام العسكري القوي الذي يحكم سوريا لن يمنع القلاقل الداخلية، ولن يمنع الاحتقان الشعبي السني من أن ينفجر في أي وقت.

٨- وحال العراق لا يختلف عن غيره (يقصد عراق عهد صدام)؛ فالأقلية السنية هي التي تحكم الأغلبية الشيعية، وهناك أقلية كبيرة تتمثل في أكراد الشمال، وإن الذي يحافظ على وحدة العراق حتى الآن النظام الصدامي العسكري القمعي وموارد النفط، ولكن الثورة الإيرانية لن تتركهم في حالهم؛ خاصة وأن بذور الصراع الداخلي موجودة، وأن نظام الخميني سينتصر للشيعة.

٩- أما بقية دول الخليج فهي أكثر الدول العربية الإسلامية هشاشة، وكلها تقف على الرمال المتحركة، ولا يقيمها إلى الآن غير النفط.

والمملكة العربية السعودية، وهي أكبر هذه النظم، التي ترى في نفسها راعية النظام السني في العالم - لا تقدر على تحويل شيعة المنطقة الشرقية إلى المذهب السني. فهم يمثلون قوة كبيرة تتمركز في الدمام والإحساء والقطيف وغيرها من مدن وقرى المنطقة الشرقية، وهم أغنياء يحتكرون تجارة الذهب. وأصبحت لهم كلمة قوية وصوتًا أعلى، بعد نجاح الثورة في إيران منذ سنة (١٩٧٩م).

١٠- وفي الكويت يشكل الكويتيون ربع السكان فقط، والأغلبية من السكان والمستوطنين من الشيعة، ولكن الذين يحكمون من السنة.

١١- وفي البحرين تشكل الشيعة الأغلبية لكنهم مستبعدون عن السلطة.

١٢- وكذلك الحال في الإمارات؛ فأغلبية السكان شيعة مبعدة عن سلطة الحكم.

١٣- وفي عمان يسيطر المذهب الإباضي، ولكنها لا تخلو من سكان من الشيعة.

١٤- أما اليمن فالأغلبية على المذهب الزيدي (الشيعي) وفي منطقة حضرموت يغلب على أهلها المذهب السني، ولكن توجد أيضًا أقلية شيعية.

١٥- أما الأردن فإن (عوديد ينون) يراه فلسطين، أو هكذا يجب أن يكون، يعني: يعترف به دولة للفلسطينيين، على أن تؤول كل فلسطين للصهاينة.

وتقوم خطة إضعاف هذه الدول على الوجه التالي:

١- إضعاف الجيوش العربية الإسلامية، خاصة في الدول التي تحكمها الأقلية من أبناء شعوبها ببث روح التمرد فيها، كأن يتمرد الأغلبية الشيعية في العراق على الأقلية السنية الحاكمة، وبث روح التمرد في الأكثرية السنية المحكومة في سوريا لكي تثور على الأقلية العلوية التي تحكم. وهكذا.

٢- بث روح الثورة بإظهار الفجوة الكبرى في مستوى المعيشة بين الأقلية الثرية، والأكثرية الهائلة من الفقراء، خاصة في مصر ودول المغرب.

ويركز (عوديد ينون) على الشعب المصري أكثر من غيره، فمصر من دول الجوار مع الدولة الصهيونية، وهي أقوى الدول العربية في حروبها معها على الإطلاق، وتفكيكها وبث الفتن فيها وإضعافها - يكون دائمًا في مصلحة الكيان الصهيوني.

يقول (ينون): « أما مصر فإنها في أسوأ حال؛ حيث يعيش الملايين من أهلها على حافة الجوع، ونصف سكانها عاطلون عن العمل ودون مأوى، وتعاني الدولة من حال إفلاس دائمة، وتعتمد حكومتها اعتمادًا كليًا على مساعدات خارجية أمريكية ».

٣- إظهار حقيقة القوة العسكرية السعودية، فمع وجود الأسلحة المتقدمة المكدسة بالمخازن؛ فلا يوجد بالسعودية جيش يستطيع أن يحمي النظام الحاكم نفسه، ناهيك عن أنه لا يستطيع أن يقف أمام أية أخطار يمكن أن تهدده من الخارج.

٤- ويدعو (ينون) دولة الكيان الصهيوني إلى الحفاظ على كل الأراضي العربية التي احتلتها في سنة (١٩٦٧م) لكي تستطيع أن تحقق كل أهدافها القومية، وتطرد كل الفلسطينيين الموجودين بفلسطين من قبل سنة (١٩٤٨م)، وتقوم كذلك بطرد كل سكان قطاع غزة/ والضفة إلى الأردن، حتى يمكن تهويد فلسطين.

٥- ولأن الدولة الصهيونية ستخضع لتحولات العصر - كما يقول (ينون) - فإنها ستحتاج إلى موارد الطاقة؛ ولذلك فإن استعادة سيناء بمواردها الحالية والكامنة يشكل هدفًا سياسيًّا أساسيًّا. وليكن إنجاز ذلك عند أول ذريعة لاحتلال سيناء، خاصة وأن

قوة مصر انخفضت كثيرًا عن ذي قبل، وأصبحت على شفا أزمة اقتصادية، ومن ثم يجب الإعداد لتفكيكها إلى:

- دولة مسلمة في الشمال.
- دولة قبطية مسيحية في الصعيد.
- دولة نوبية في أقصى الجنوب.

٦- لبنان الآن مقسمة، لا توجد فيها سلطة مركزية، بل أربع سلطات في الواقع:

- دولة مسيحية في الشمال يدعمها السوريون.
- منطقة في الشرق تسيطر عليها سوريا بشكل مباشر.
- في الوسط منطقة مسيحية تحت سيطرة الكتائب.
- في الجنوب حتى نهر الليطاني، يسيطر عليها الشيعة، ويساكنهم فلسطينيون.

٧- يقول (ينون): « وتفسخ سوريا والعراق إلى مناطق متميزة عرقيًا أو دينيًا؛ هدف (إسرائيل) الرئيسي ».

٨- وتفكك سوريا على الوجه التالي:

- دويلة علوية في الساحل.
- دويلة سنية في منطقة حلب ودمشق.
- دويلة للدروز في الجولان وحوران وشمال الأردن.

٩- تفكك العراق إلى ثلاث دول:

- دولة في الشمال للأكراد حول الموصل.
- دولة سنية في الوسط حول بغداد.
- دولة شيعية في الجنوب حول البصرة.

١٠- وتفكك السعودية أمر حتمي؛ لأن الانشقاقات الداخلية ستؤدي إلى الانهيار الحتمي في ضوء البنية السياسية الحالية.

وتهويد الكيان الصهيوني ضرورة الوجود له، وتوزيع السكان هدف أساسي،

وإلا فلن يكون لنا - بلسان ينون - وجود ضمن أية حدود.. ولا يجب أن نكون مثل الصليبيين الذي خسروا هذه البلاد، ورحلوا عنها بعد أن استوطنوها قرنين ونصف قرن.

ويختم (عوديد ينون) تصوره بقوله:

« إن وجودنا في البلاد نفسها ثابت، ولا توجد أية قوة قادرة على إزاحتنا من هنا، لا جبرًا ولا غدرًا (يقصد أسلوب السادات الذي استعاد سيناء) وبالرغم من صعوبات سياسة (السلام) الخاطئة، ومشكلة عرب فلسطين والأراضي - نستطيع معالجة هذه المشكلة على نحو فعال في المستقبل المنظور ».

ولما لم يكن المجال دراسة تصور (عوديد ينون) لما يطلق عليه (الشرق الأوسط الجديد) أو (الشرق الأوسط الكبير) أو أية صفة يصفون بها المنطقة العربية الإسلامية، فلن نعلق على هذا التصور. فقد أردنا فقط نقل ما انطوت عليه بواطنهم، أو تصورهم للشرق الأوسط المقصود، الذي يراد أن يكون عليه في الواقع الجغرافي العربي، لكي يكون هشًّا تذروه الرياح، أو يكون طوع المصالح الأمريكية في الوقت نفسه.

- غير أن ما يمكن أن نخرج به من تصورات (عوديد ينون) و (شمعون بيريز) وهي تصورات (بوش = أبو لهب) و (كونداليزا = حمالة الحطب) ما يلي:

١- إعادة رسم المنطقة العربية بحسب ما تراه أمريكا و (إسرائيل) على غير ما كان على يدي إنجلترا وفرنسا بمعاهدة (سايكس/ بيكو). فهذا التقسيم القديم لم يعد متوافقًا مع السياسة الأمريكية؛ فهم يريدونه (شرقًا أوسط جديدًا) مقطعًا طوع أمر الإدارة الأمريكية وإرادتها.

٢- القضاء على كل أنواع المقاومة الإسلامية؛ سواء كانت سنية كما هي بفلسطين والعراق وأفغانستان، أو شيعية كما هي بلبنان؛ لأن المقاومة الإسلامية لا تنخدع بترغيب الاستعمار، أو ترهيبه؛ ومن ثم تظل شوكة في عينيه.

٣- حجب امتلاك الطاقة النووية عن أية دولة بالمنطقة العربية الإسلامية لكي تظل دولة الكيان الصهيوني الدولة الوحيدة بالمنطقة التي تمتلك الطاقة النووية؛ سواء كانت عسكرية لإخضاع المنطقة وتركيعها، أو سلمية لأنها ستساعد على امتلاك وسائل التقنية التي توصل إلى نتائج فائقة في التنمية.

ولا تمانع القوى الأمريكية والصهيونية أن يقوم (شرق أوسط جديد) على الدماء العربية، وعلى بث الفوضى، والدمار داخل الوطن العربي، والمثال ماثل أمام الجميع في العراق الآن بعد تصور (عوديد ينون) بربع قرن من الزمان.

إن المشروعات الأمريكية، بأي اسم تسمت (شرق أوسط) أو غيره - ما هي إلا مقدمات لكوارث تحل بالوطن العربي؛ ذلك لأن هذه المشروعات الأمريكية تعمل على تجريد الوطن العربي من هويته، كما تجرده من عروبته، ولقد مزق الاحتلال الأمريكي العراق، ولا يغيب عن أحد أن الأمريكيين ضد الإسلام نفسه سواء كان إسلامًا سنيًّا، أم شيعيًّا.

٤- العمل على توسيع الفجوة بين الحكام والمحكومين في الوطن العربي؛ لتظل الأنظمة الحاكمة ضد شعوبها، وليظل الانفصال بينهم قائم على الدوام، فتضعف الحكومات وتصاب الشعوب بالإحباط والخذلان والتبلد.

٥- الأمريكيون يتدخلون في العالم العربي بذريعة إقامة الديمقراطية، واللّـه يعلم أنهم كاذبون، فقد قامت انتخابات حرة في فلسطين فازت بها حماس، واعترف العالم كله بأنها كانت انتخابات حرة على أسس صحيحة، ولكن لأن حماس تطالب بحقها في الأرض الفلسطينية - اعتبرتها الولايات المتحدة حركة إرهابية، وعطلت كل أنشطتها وجوعت الشعب الفلسطيني كله؛ لأنه انتخب حماس، واختار منها حكومة له.

إنهم يريدون ديمقراطية بقيم أمريكية، ومفاهيم أمريكية. كما أن أمريكا لا تريد حلًّا للقضية الفلسطينية؛ لأن وجود القضية الفلسطينية مشكلة بدون حلٍّ - يعطي الذرائع للولايات المتحدة للتدخل الدائم بالمنطقة لاستغلال خيراتها خاصة النفطية.

٦- تقسيم الدول العربية الحالية، إلى دويلات صغيرة، لا تسمح فيها بإقامة أنظمة حرة، بل أنظمة ضعيفة تطبيعية، ومقرات لقواعد أمريكية عسكرية في المنطقة.

٧- ينعت (بوش) ووزير دفاعه (رامسفيلد) الإسلام (بالفاشية) ويصفون المسلمين (بالفاشست). ألا إنهم هم (الفاشست) الذين دمروا الشعوب العربية الإسلامية، بدون جريرة، وبذرائع واهية وهمية، بأخلاق (فاشستية) ونازية.

٨- إن سياسة (بوش ورامسفيلد) تقوم على أفكار فاشية مثل أفكار موسوليني،

ونازية مثل أفكار هتلر؛ لأن السياسة الفاشية والنازية تقوم على ادعاء التفوق العرقي، وهو ما يحرك المحافظين الجدد في الولايات المتحدة الذين لا يقلون في منازعهم عن منازع الفاشيين والنازيين.

الإسلام دين المساواة بين الأعراق، جاء رحمة للعالمين، يقول نبيه ﷺ: « لا فضل لعربي على عجمي إلا بالتقوى ».

العمل هو ميزان الحكم - في الإسلام - على أي إنسان - بالإحسان أو الإساءة إنما يكون ذلك بعمله وتقواه، لا بسبب اللون أو العرق.

٩- إن الفاشستي النازي هو (بوش ورامسفيلد) الذي استحل دماء الناس في أفغانستان، والعراق، وفلسطين، ولبنان، والسودان، والصومال، وفي أماكن كثيرة من العالم.

بوش أعلن بعد (١١/ ٩ / ٢٠٠١ م) قوله: « من ليس معنا، فهو ضدنا ويستحق القتل » أليس هذا هو عين الفاشستية، والمعنى الحقيقي للنازية؟!

إن بوش يحقق تاريخ أمريكا الذي بدأ بإبادة السكان الأصليين من الهنود الحمر بسلاح أجداده، وهو الآن يريد أن يكمل دور إمبراطورية الشر في إبادة الشعوب خارج أرض إمبراطوريته؛ لأنها تملك القوة المهيمنة على العالم.

١٠- إن ما لا يفهمه (بوش) هو أن الإمبراطوريات إذا لم تقم على العدل وإحقاق الحق - كان مآلها الانهيار والفناء، وذلك ما حذر منه (بريزيجنسكي) مستشار الأمن القومي الأسبق للرئيس الأمريكي الذي شارك في تفكيك الاتحاد السوفيتي السابق. ومثله لا يرسل الكلام إرسالًا؛ بل يزنه يقول بريزيجنسكي: « إن سياسة المحافظين الجدد ستنهي الوجود الأمريكي بالمنطقة العربية؛ لأنها سياسة هوجاء تقوم فقط على التدمير وسفك الدماء »، فضلًا عن أن هناك أصوات داخل إدارة بوش ترى أن خيارات بوش، ليست هي الحل الأمثل في كثير من الأحيان، إن هناك ثمة غباء أمريكي.

السياسة الأمريكية جعلت المنطقة العربية جزءًا من جهنم؛ ذلك لأن سفك الدماء البريئة، وبث الفوضى في كل شيء، وزرع الأنظمة الفاسدة التي تقابل الطغيان الأمريكي بالنفاق، كل ذلك حوَّل المنطقة العربية إلى جهنم.

١١- يبدو أن (بوش) فقد عقله، بعد أن أحاطته المشاكل الآتية:

أ- بدء انهيار إمبراطورية الشر الأمريكية.

ب- صعود الصين كقوة عسكرية وسياسية واقتصادية عظمى تسيطر على جنوب شرق آسيا، وتهدد المصالح الأمريكية في آسيا، إن لم يكن في العالم بعد آسيا.

جـ- انتشار المخدرات بشكل وبائي في الشباب الأمريكي، وانتشار العنف والاغتصاب والسرقة.

د- فشو الإرهاب الداخلي داخل الولايات المتحدة، حيث يوجد زهاء (٣٠٠) ثلاثمائة ميليشيا مسلحة بأسلحة متطورة، قادرة على التحرك ضد الدولة في أي وقت وقادرة على إحداث القلاقل.

هـ- فشل حكومة بوش فيما أسموه حرب الإرهاب، وعلى رأسه تنظيم القاعدة؛ فلا يزال (ابن لادن) يسرح ويمرح كما يريد، وكما لا تريد السياسة الأمريكية.

التقدم النووي الإيراني:

كما تقدم القول فإن استيلاد (شرق أوسط جديد) بحسب التصور الأمريكي الصهيوني - تزامن مع التقدم النووي الإيراني، ورغبة إيران في امتلاك السلاح النووي. وبمعنى أوضح تريد الولايات المتحدة إضعاف دويلات المنطقة بعد التقسيم المتصور؛ فتتحول إلى جثث هامدة لا حياة فيها، ثم تتفرغ لضرب إيران التي تتصور أمريكا أنها تتقوى لتكون قوة عظمى فتطرد نفوذ أمريكا من المنطقة.

منذ أن بدأت إرهاصات الثورة الإسلامية الإيرانية بقيادة آية اللّه الخوميني - بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تنظر بعين الارتياب لما يمكن أن يحدث في إيران في الفترة التالية عقب نجاح الثورة.

كان أول الخسائر التي تنتظر الولايات المتحدة سقوط عرش الشاه رضا بهلوي رجل أمريكا الأول في المنطقة العربية الإسلامية، ومعنى أن يسقط الشاه، سقوط معايير كثيرة كانت تعول عليها الولايات المتحدة في المنطقة.

عقب نجاح الثورة الإسلامية في سنة (١٩٧٩م) بدأت التداعيات تتراكم تبعًا

للمتغيرات السياسية في إيران وعلاقاتها بدول الجوار (العراق مثلًا)؛ ذلك أن العراق كانت ترى أنها أقوى دول المنطقة العربية، وأن النظام الإيراني الجديد، سيغير موازين القوى في المنطقة؛ مما أدى إلى حرب السنوات الثماني التي خسرتها كل من العراق وإيران، فقد خرجت كل منهما منها خاسرة خائرة.

ولم تكن الولايات المتحدة بأقل خشية من النظام الإيراني الجديد؛ نظرًا لصرامته واستعداده لمواجهة أي خصوم دوليين أو إقليميين، في حالة اعتراض تقدمه في مسيرته الثورية.

كانت كل أطراف الأزمة تعمل بجد من أجل حماية مصالحها:

وبدأت الولايات المتحدة بتحريك الأزمة، ثم كان الحصار الذي فرضه مجموعة من الطلاب الإيرانيين الثوريين الإسلاميين على السفارة الأمريكية، وحبس من فيها لمدة سنة وعدة أشهر مبررًا للتدخل الأمريكي العملي. لكن السياسة النفعية العملية (البرجماتية) التي تحرك الولايات المتحدة الأمريكية - هدفت إلى أن تصل إلى أهدافها في الحالة الإيرانية بأقل تكلفة، إن لم يكن بدون تكلفة؛ ومن ثم فقد أعطت العراق - صديقها في الظاهر، وهدفها المنتظر في الباطن - الإذن بضرب إيران، وأوهمت الرئيس صدام حسين (الذي له من اسمه نصيب في سلوكه) بأنها ستقف بجانبه حتى آخر طلقة في حربه على إيران. وصدَّق صدام، ودخل في حرب لا تبقي ولا تذر؛ فأنهكت القوتين العراقية والإيرانية، وأجهزت عليهما، وفكرت الولايات المتحدة بمن تضحي منهما أولًا، ولما كانت العراق أكثر جهوزية للذبح، فقد تم ذبحها أولًا، قبل أن تتفرغ للضحية الثانية.

وتراكمت المتغيرات، وإيران ليست كالعراق؛ فشعب إيران عرف بعناده وصلابته، وثقافته العامة والدينية التي تجعل الشيعة الاثنى عشرية طوع أمر الإمام، الذي يستطيع أن يوحدهم بخطاب واحد، ويحركهم بعبارة واحدة.

كان تفكير الإيرانيين بأن تصبح إيران قوة عظمى قد بدأ مع نجاح الثورة الإسلامية، ولكن حرب صدام عليهم عطل تنفيذ مخططهم عقدًا من الزمان أو يزيد، وفي سنة (١٩٩٤م) بدأت مرحلة شك عند الأمريكيين وأحلافهم من الدول الأوربية في نوايا إيران بامتلاك السلاح النووي، بل رأوا أن الإيرانيين بدؤوا العمل الفعلي في مجال

امتلاكه، ثم شهدت الفترة من (١٩٩٥م - ٢٠٠٢ م) الاتهام الصريح لإيران بأنها تعمل بجدية من أجل امتلاك السلاح النووي.

كانت الولايات المتحدة في ذلك الحين قد اتخذت من أحداث ١١ سبتمبر (٢٠٠١م) ذريعة لضرب العالم الإسلامي الذي يهدد الغرب - خاصة الولايات المتحدة، وعليه فقد احتلت قواتها العسكرية أفغانستان، ثم بدأت تتجه وجهة أخرى في قلب المنطقة العربية الإسلامية نحو العراق، الذي أجهزت عليه واحتلته في أبريل سنة (٢٠٠٣م) ثم تفرغت لخلق المشاكل لإيران بذريعتين:

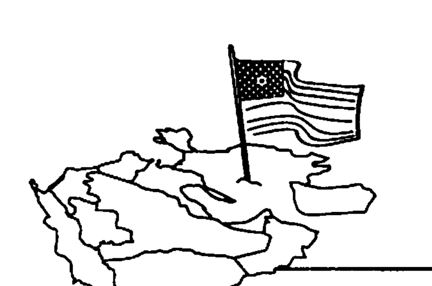
أولاهما: أنها دولة تساعد النظم الإرهابية العربية مثل النظام السوري الذي يرفض سياسة الولايات المتحدة، كما يرفض التطبيع مع الكيان الصهيوني، ومثل المقاومة الفلسطينية الإسلامية في فلسطين (حماس)؛ لأن أمريكا تنظر لهذه النظم وحركات المقاومة الإسلامية نظرة ارتياب، وترى أنها منظمات إرهابية بالدرجة الأولى تعمل على تهديد مصالح أمريكا وأمنها.

الثانية: أنها تحاول امتلاك السلاح النووي، وهذا من شأنه أن تتحول إيران إلى قوة عظمى تهدد مصالح الولايات المتحدة النفطية في الخليج، كما تهدد وجود الكيان الصهيوني، أهم حليف للولايات المتحدة في العالم، وقد تتجاوز ذلك فتفرض قوتها على دول الخليج.

***

الفصل الثامن

تداعيات حرب ١٢ تموز



إن تداعيات حرب ١٢ تموز يمكن إيجازها فيما يلي:

لم تعد الشعوب العربية ترى في الآلة العسكرية الصهيونية الآلة التي يمكن أن تلقي فيهم الفزع، أو تلقي في قلوبهم الروع والرعب.

ويوضع في الحسبان ههنا أن مهمة وجود الكيان الصهيوني في المنطقة العربية وقيمته الاستراتيجية قد تراجعت، وفي الوقت نفسه، فقد حدثت متغيرات مهمة في المنطقة - في تركيا وإيران - وفي الرأي العام في الشعوب العربية، وهذه المتغيرات لا تستطيع الولايات المتحدة (البراجماتية) أن تتجاهلها، أو تسقطها من حساباتها.

كما أن الولايات المتحدة باتت متأكدة تمامًا من أن بروز دور جماعات المقاومة الإسلامية، التي تنعتها الولايات المتحدة بالإرهابية - سببه دعمها للكيان الصهيوني بدون حدود. كما أنها تتأكد يومًا بعد يوم أن هذا الدعم يعبئ الشعوب الإسلامية ضدها، ويسبب لها خسائر فادحة في الاقتصاد المستنزف في عمليات عسكرية غير متحققة الأهداف، فضلًا عن خسائرها في الأرواح.

ولقد أظهرت الأحداث منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وغلبة النفوذ الأمريكي في قيادة الإمبريالية الغربية - أن الولايات المتحدة فشلت فشلًا ذريعًا في تطبيع الدول العربية والإسلامية لسياستها، وفشلت في قتل إرادة المقاومة في فلسطين وأفغانستان والعراق، وأخيرًا في لبنان.

يضاف إلى ما سبق فساد الداخل في الكيان الصهيوني الضعيف ذي البنية الهشة تحت ضغط التفرقة العنصرية، فمواطنو الكيان الصهيوني ينقسمون إلى: يهود درجة أولى (اشكناز) أوربيين، ويهود درجة ثالثة (سفارديم) في مستويات المعيشة والإسكان

والتعليم والوظائف العامة، ووظائف النخب في الإدارة الحاكمة وقيادة الجيش.

إذن فإن الصراع الصهيوني/ الصهيوني داخل الأرض المحتلة، ووجود الفجوات الاجتماعية المذهلة - يصنع الأزمات، وإن هذه الأزمات تقض مضاجع منظري السياسة الصهيونية ليل نهار، فمع أنهم حققوا وجود دولة؛ فإن هذا الوجود بات مهددًا من الداخل، كما أنه بات مهددًا من الخارج، وتعاني هذه الدولة الآن من احتقان في الداخل؛ لأنها فشلت في أن تكون دولة طبيعية، مثل سائر الدول التي تضمن الأمن والأمان لمواطنيها؛ خاصة بعد أن اقتحمت صواريخ المقاومة اللبنانية مضاجعهم، وهم يشعرون الآن بأن وجودهم بدأ يضمر ويأخذ في التلاشي. لقد فشلوا في صياغة دستور دائم حتى الآن، وفشلوا في إيجاد تعريف نهائي لمن هو اليهودي.

والآن جعلت حرب لبنان قوتهم العسكرية، وكانت الشيء الوحيد الذي طالما اعتقدوا أنه يعصمهم من الزلل يتزعزع.

ولو أن العرب والمسلمين اتحدوا؛ لقدروا على إعادة أرضهم السليبة التي لم يعد كلب الحراسة الصهيوني الذي أعده الاستعمار الغربي وجهزه لحراستها - قادرًا على حراستها.

الإقرار بالهزيمة:

حاول الذين انتقدوا اختطاف الجنديين الصهيونيين من معسكرهم الحصين، وأطلقوا على هذه العملية: المغامرة غير المحسوبة، وغير المسؤولة - التقليل من أهمية انتصار المقاومة اللبنانية، كما حاولوا التقليل من قيمة الخسائر في الجيش الصهيوني، وتجاهلوا مصرع عشرات الصهاينة على أرض القتال وإصابة الآلاف، في قلب الكيان الصهيوني، بإطلاق آلاف الصواريخ في عمق كيانهم، ردًّا على تدمير البنية التحتية لدولة لبنان وقتل الأطفال بها. وتجاهلوا كذلك مجزرة الميركابا = الدبابة القلعة، كما أسماها صانعوها، التي جعل منها مجاهدو المقاومة اللبنانية أداة للسخرية من الغرور الصهيوني الكاذب. وتسببوا في أن دولة كوريا الجنوبية تلغي عقودها لشراء عشرات منها، وتجاهلوا إخلاء مساكنهم بعد إجلاء مليونين من قاطنيها، وتوطينهم في ملاجئ لأول مرة في تاريخهم، الأمر الذي جعل (٢٠٠٠٠) عشرين ألفًا من مستوطني الكيان الصهيوني يتقدمون بطلبات رسمية للهجرة النهائية.

قالوا وفعلوا وتجاهلوا لكي يقللوا من أهمية نصر المقاومة اللبنانية، لكن ماذا يقول هؤلاء وقد أقر خصم الحرب نفسه بالهزيمة؟!

قال (موفاز) القائد العام الأسبق للجيش الصهيوني في حكومة (أرائيل شارون): « دعنا نعترف بأننا هزمنا ».

وتلك عبارة جامعة لما انتهت إليه المعارك بين أهل الحق وأهل الضلال، وتلخص مقالات السخرية من الجيش الذي لم يكن يقهر ثم قهر - في الصحف (الإسرائيلية) في العبارات الآتية:

١- بعد أسبوع واحد من بدء القتال بدا في الأفق أن الحرب ستكون أيامها طويلة على دولة الكيان الصهيوني - إن لم تكن أيامًا سوداء - قال المحلل العسكري لصحيفة هاآرتس (زئيف شيف): « إن هذه الدولة بنيت على ثقة المواطنين في جيشهم، فإذا اهتزت هذه الثقة؛ فإن المواطنين لن يتركوا المستوطنات فحسب، بل سيتركون (إسرائيل) نفسها ويرحلوا، كما رحل السياح عن حيفا ».

وصدق توقعه، فقد هم (٢٠٠٠٠) عشرون ألفًا من مستوطنيهم وقدموا طلبات بالهجرة إلى الأبد.

وكان كل الكتاب الأكاديميين والسياسيين في الكيان الصهيوني قد أيدوا الحرب في أول يوم، ولكن بعد عدة أيام طالب عقلاؤهم أن ينسحب الجيش بعد أن أضاف - بحسب قولهم إلى سمعته اللاأخلاقية - خسارة عسكرية فادحة.

٢- وفي يوم سقطت صواريخ المقاومة اللبنانية على مستوطنة كفر جلعادي، وقتلت من الجنود الصهاينة، قال (ابن كسبيت) في صحيفة معاريف في (٩/ ٨/ ٢٠٠٦ م): « هذا هو اليوم الأسود في هذه الحرب، التي تحولت من عملية عسكرية إلى عقدة.. إذ ركعت (إسرائيل) على ركبتيها، إنها استسلمت لصواريخ المقاومة اللبنانية، وبدا أن دمها سيكون أكثر، وأن العد التنازلي سيبدأ ».

٣- وقال (ناحوم برنيع) في صحيفة (بديعوت أحرونوت) في (١٠/ ٨/ ٢٠٠٦م) في مقال واقعي يصور الحقيقة المرة في نفوسهم: « ينبغي للمرء أن يرى لكي يفهم. إن في كل بيت دخله جنودنا (في جنوب لبنان) وجدوا وسائل قتالية، حتى في مزارع الموز

وجدوا مئات من منظومات الصواريخ المتنقلة، والهاون، وأدوات إطلاق الصواريخ المضادة للدروع، وعبوات ألغام مزروعة في المنطقة، وهذا يذكرنا بالأفلام المتحركة (توم وجيري) (توم) القط القوي المتحفز، و (جيري) الفأر الضعيف الذكي، وفي كل المناوشات بينهما، كان الفأر (جيري) الذكي هو المنتصر ».

٤- ويضيف محرر (هاآرتس) في (٩/ ٨/ ٢٠٠٦ م) الحالة التي وصلت إليها مستوطنة صهيونية تسمى (روتي) تقول (روتي): « نحن نعيش مثل الكلاب في الملاجئ دون حمامات، ودون حاجيات » ثم تضيف (روتي): « الدولة لم تهتم بسكان (كريات شمونة) نحن نموت في الملاجئ من الحر، ولا نجد حمامات للاستحمام، دخلت الدولة في الحرب، دون أن تعد مستوطنيها لذلك، ودون أن تفكر في أحوالهم، وهذه مسألة مقززة، ومثيرة للغثيان ».

٥- من أهم المقالات التي عبرت عن واقع هذه الحرب مقال: يجب على أولمرت أن يرحل لعضو الكنيست (أرييه ألداد) نشر في يوم الخميس (١٠/ ٩/ ٢٠٠٦ م) في صحيفة (هاآرتس) ومما جاء فيه:

أ- « بعد ست سنوات من انسحابنا من الأرض اللبنانية في (٢٥/ ٥/ ٢٠٠٦م) وتنازلنا عن قطعة غالية من أراضينا، هاجمت المقاومة اللبنانية (إسرائيل) واختطفت جنديين، وأطلقت آلاف الصواريخ على شمال (إسرائيل)، ومع ذلك حازت المقاومة على اعتراف دولي، ودخلت منطقة (شبعا) حيز المفاوضات ».

ب- لقد سخرنا من قبل من قوة (اليونيفيل) وكنا نرفض وجودها، ولكن في النهاية قبلنا بوجود هذه القوات كحارس على وقف إطلاق النار، ولو كانت قواتنا قد وصلت إلى نهر الليطاني منذ البداية، لم نكن لنقبل اتفاقًا مخزيًا مثل هذا.

جـ- إن حزب اللّـه هو الصف المتقدم لإيران، وهزيمتنا كشفت لإيران مدى ضعفنا، وأننا لا نملك قدرة عسكرية على منعها من امتلاك أسلحة نووية، لقد بدت قواتنا في الحرب كطائر جريح لا يستطيع أن يقاوم من يسعى لافتراسه.

د- يجب إقالة (أولمرت) و (بيرتس) و (حالوتس) من مناصبهم، ويجب عليهم دفع ثمن الفشل، ونحن - لضمان استمرار وجودنا في معركة مصيرية لا تحتمل الخسارة

يجب تغيير القيادة قبل فوات الأوان؛ لأن الثمن سيكون القضاء على (إسرائيل) نهائيًا.

كما أن الهزيمة في هذه الحرب يجب أن تعلمنا درسًا مهمًا للمستقبل: أن نغير لغة تعاملنا - لغة القوة والعنف - مع جيراننا، ويجب أن نقول لأمريكا أيضًا: يجب ألّا تدفعينا لمزيد من المغامرات.

« إذن أمريكا هي التي تدفع (إسرائيل) إلى المغامرات غير المحسوبة، فتفعل وليس حزب اللَّه » فمنذ سنة (١٩٤٨م) ونحن نحارب العرب، فلم نحرز انتصارًا حاسمًا، سوى في حرب سنة (١٩٦٧م) ، ولكن بعد ست سنوات خسرنا حرب سنة (١٩٧٣م)، ومع ذلك لم تفهم (إسرائيل) أن قتل الآلاف من المدنيين - كما فعلنا في لبنان ليس إلا جريمة بشعة، ولقد روجنا إلى تحقيق انتصار على الفلسطينيين، لكن كيف كان الحصاد؟ هل ردع الفلسطينيون؛ هل تنازل الفلسطينيون عن حلمهم بالعيش أحرارًا في وطنهم؟

فشل الجيش (الإسرائيلي) أمام حزب اللَّه لا يعد هزيمة مصيرية، ولكن يجب أن نعترف بأن حزب اللَّه تعمد برغبته أن تكون خسائرنا في المدنيين قليلة، تعمد أن يفعل ذلك في إطار منهج سياسي سديد.

لقد أدركنا الآن أن قوة الجيش (الإسرائيلي) أقل بكثير مما رووه عنه لنا، ومنذ هذه اللحظة فإن الردع سيمارس علينا، بعد أن كنا نحن الذين نمارسه؛ ولهذا يجب علينا من الآن أن نفكر مليًا قبل أن نخوض مغامرة عسكرية خطيرة أخرى.

ويجب ألا تحاول الحكومة التي خسرت هذه الحرب أن تستعيد كرامة جيشها المفقودة بالاعتداء على الفلسطينيين المدنيين في نابلس وغزة.

٦- وأذكركم في النهاية بأننا لم ننتصر في الحرب على لبنان.

وأذكّر (أولمرت) و (بيرتس) و (ليفني) بأن المسؤولية أكبر منهم، وأنهم لا يقدرون على تحملها.

وأذكركم جميعًا: أن الجميع في حكومتكم أطلقوا تنهيدة الشعور بالارتياح، عندما بدأ مجلس الأمن ببحث وقف إطلاق النار.

وأخيرًا أذكركم بالأسى الذي أصاب (أولمرت) بالغم عندما هاتفته

(كونداليزارايس) قائلة له: عزيزي إني آسفة، فهذا أفضل ما استطعنا (الولايات المتحدة) أن نحصل عليه لكم في الوضع الحالي.

خاتمة:

كانت حرب ١٢ يوليو/ تموز علامة بارزة دالة على الأطماع الأمريكية في المنطقة العربية، وإرادة تقسيمها إلى دويلات صغيرة هشة مطاوعة للنفوذ الأمريكي.

لم يكن أسر جنديين صهيونيين سببًا في إشعال حرب شاملة من الجو والبر والبحر بأسلحة تدمير شامل أمريكية على لبنان. كما زعم (بوش الثاني) و (ألمرت)؛ فقد سبق في أثناء حكم (أرائيل شارون) الأشد عتوًّا - أن تم تبادل أسرى يهود بأسرى من المقاومة اللبنانية دون أن تعلن حرب على لبنان.

إذن فما السبب الرئيسي لهذه الحرب على لبنان؟ والحروب التي سبقتها على العالم العربي والإسلامي سواء كانت بجيوش صهيونية، أو بجيوش أمريكية؟

إن هناك حملة غربية شاملة تقودها الولايات المتحدة على كل ما هو إسلامي أو عربي. فالإسلام وُصِفَ من قِبَلْ (بوش الثاني) بالإسلام الفاشستي كما وصف بأنه العدو الحقيقي للحضارة الغربية.

المقاومة اللبنانية تقوم على قاعدة إسلامية، فلماذا لا يباد رجالها خاصة وأن الذريعة لذلك قد وجدت، وهي أسر جنديين صهيونيين بعد اختطافهم من معسكرهم في مزارع شبعا اللبنانية في ١١ تموز/ يوليو سنة (٢٠٠٦م)؟

كانت نية الحرب والهجوم على لبنان مبيتة، وقد أعدوا لها كل أسلحة التدمير الشامل وأربعين ألف مقاتل تم تعبئتهم عسكريًّا وفنيًّا ومعنويًّا قبل شن الحرب على لبنان بعدة أشهر، إلى أن يجدوا الذريعة لشن الحرب، وهذا ما أكده الخبراء العسكريون؛ لأن دولة مهما كانت قوتها لا تستطيع أن تجهز جيشًا لحرب شاملة في يوم واحد. وهكذا أشعلت دولة الكيان الصهيوني الحرب على لبنان في يوم ١٢ تموز/ يوليو (٢٠٠٦م).

وكانت هذه الحرب بإرادة أمريكية، وسلاح أمريكي من أحدث ما أنتجته المصانع الأمريكية، وبجنود صهاينة أرغمتهم الولايات المتحدة وحكومة (إيهود أولمرت) على خوضها.

ولا يفوتنا ههنا أن نؤكد على شيء مهم، وهو: ليس معنى القول بأن هذه الحرب فرضت على الكيان الصهيوني أن الكيان الصهيوني يريد سلامًا مع العرب، لكن أردنا فقط أن نقول: إن الدولة الصهيونية لم تكن استعدت استعدادا ذاتيًّا لخوضها، قبل أن تفرض عليها فرضًا من قبل الإدارة الأمريكية.

وكانت دوافع الولايات المتحدة من هذه الحرب تعويض الفشل والخلل الذي أصيبت به في سنيها الأخيرة في العالم العربي والإسلامي، فقد فشلت فشلًا ذريعًا في أفغانستان، فهي لم تحقق استقرارًا لقواتها فيها، ولم تقدر على القضاء على قوات المقاومين المسلمين من طالبان، ولم تحقق شيئًا في حربها على ما أسمته تنظيم القاعدة الإرهابي، وكأنه تنظيم من الأشباح تتسع دائرته يومًا بعد يوم حتى أقلق مضجع الإدارة الأمريكية غير الحصيفة.

أما في العراق فإن الولايات المتحدة منذ أن احتلت العراق بأكثر من مائة وخمسين ألف جندي تحرسهم الأسلحة الجهنمية، مدعومين بمئات من الجواسيس المجلوبين من الكيان الصهيوني، وأغلبهم من أصول عراقية أي يهود عراقيين، للمساعدة في تخريب العراق، لم تستطع أن توقف أمواج الموت اليومي في العراق.

كما أن السياسة الأمريكية الغاشمة لم تحقق مآربها بما أحدثته من فتن سياسية وأزمات اقتصادية في السودان والصومال وفلسطين، وأماكن كثيرة من العالم العربي الإسلامي.

يضاف إلى ما تقدم فشل المفاوضات التي تحركها الولايات المتحدة حول المشروع النووي الإيراني؛ لأن إيران تصر على إحراز تقدم فيه لكي تصبح قوة عظمى في المنطقة، وهذا من شأنه أن يضعف تحكم الولايات المتحدة في المنطقة العربية الإسلامية، وهي المنطقة التي تقع جغرافيًّا في مركز العالم وتتحكم في طرقه الجوية والبحرية، كما أن بها أكثر من نصف خيرات العالم من المحاصيل الغذائية فضلًا عن ثلثي نفط العالم.

إن هناك حربًا على الإسلام في الذهنية الأمريكية، التي ترى ضرورة إجرائها في أرض الواقع. الإسلام الذي اجتمع عليه: الإدارة الأمريكية بقيادة (بوش الثاني) وجمهرة من مفكرين وعلماء أصوليين، ومن محافظين جدد ليصوروه بالخصم الألد للحضارة الغربية.

إن الولايات المتحدة الأمريكية في حربها على الإسلام تجيِّش له كل أنواع العملاء، كما تقوم بشراء ضمائر الحكام كما فعلت في العراق وأفغانستان على وجه الخصوص.

ويسبق الهجوم الأمريكي - عادة - شعارات تحرير تزعم أن القوات الأمريكية تعمل من أجل إقامة نظم ديمقراطية عادلة في العالم، أو منع انتشار الأسلحة النووية، ونشر السلام وتحقيق حقوق الإنسان. ولكن الحقيقة غير ذلك؛ فالاحتلال الأمريكي يهدف فقط إلى تمكين سيطرته على الأرض المعبأة بالنفط الذي يكوّن المصدر الأول للطاقة في العالم. كما تهدف إلى تسويد الدولار على كل عملات النقد في العالم، ودعم حرب المراكز المالية العظمى التي تمثلها الولايات المتحدة وتقودها، مع إدخال الشعوب العربية الإسلامية غير القادرة على ولوج حرب تحديات رؤوس الأموال المتحركة المعولمة في دوامات الاقتصاد المعولم، فلا تجني إلا الضياع والخسران في حرب اقتصادية شرسة تديرها الولايات المتحدة (بالرموت) وفق قوانينها وأحكامها. وتكون النتيجة الحتمية عن هذه الحرب: فرض الموت والرعب على العرب غير المؤهلين لخوض هذا الصراع العولمي الرهيب، أو على الأقل تهميشهم إذا أرادت أمريكا أن تكون بهم رحيمة، في خضم ما يعرف بـ (الشرق الأوسط الجديد)!!

إذن فما دور الكيان الصهيوني؟

الذي يهم الكيان الصهيوني أن يحصل على بعض المكاسب مما تجنيه الولايات المتحدة من مكاسب في المنطقة العربية الإسلامية، ويمكن إيجازها فيما يلي:

أولًا: ترى دولة الكيان الصهيوني أن أرض فلسطين المحتلة لم تعد تستوعب سكانها، وترى حتمية حدوث انفجار سكاني كبير، وأن اليهود الذين يحتلون أرض فلسطين سيصبحون ناسًا بدون أرض (No Men.s Land)؛ ولذلك فهم يسعون بمساعدات أمريكية مستمرة إلى التوسع في الأرض، ومن هنا نشأت فكرة (استيلاد شرق أوسط جديد) وسواء كانت هذه الفكرة من ابتكار (عوديد ينون) أو (شيمون بيريز) أو (بوش وكونداليزارايس) فإنهم جميعًا يعملون بدأب من أجل تنفيذها.

ثانيًا: خطة الاستيلاء على الأرض العربية، خطة توراتية؛ ومن ثم فهي في عقيدتهم الدينية تتم بأمر إلهي، وكان (ابن جوريون) أول صهيوني يضعها في الإطار العملي منذ سنة (١٩٤٨م)؛ فقد كان يرى الاحتفاظ بكل شبر من الأرض يتم الاستيلاء عليه من العرب إرضاء للرب.

ثالثًا: أخذ المسيحيون الصهاينة الأمريكيون يعضدون هذه الفكرة، خاصة في الآونة الأخيرة في عهد المحافظين الجدد، ويقترحون على الصهاينة الذين يحتلون أرض فلسطين بتكليف رسمي من الحكومة الأمريكية أن يقوموا بعمل خطة عن مستقبل (الكيان الصهيوني) فيما يعرف بالشرق الأوسط الجديد في خلال السنوات من سنة (١٩٩٥م) إلى سنة (٢٠٢٠م)، وبالفعل فقد كلّف (٢٥٠) خبيرًا صهيونيًا في جميع المجالات للعمل على:

١- تفتيت الدول العربية وتهميشها، وخلق فراغ كبير بين كل دولة وأخرى من هذه الدول، بإيجاد فجوات نوعية لمصلحة دولة الكيان الصهيوني والولايات المتحدة.

٢- العمل - بعد إضعاف الدول العربية - على أن تكون دولة الكيان الصهيوني هي دولة المركز في المنطقة العربية الإسلامية التي سيصبح اسمها (الشرق الأوسط الجديد)؛ بحيث تكون الدولة الأقوى القادرة - بمخيلتهم - على تحريك الأمور في المنطقة بحسب ما تريد الولايات المتحدة.

رابعًا: إذا توصلت الولايات المتحدة، ودولة الكيان الصهيوني إلى أهدافهما في المنطقة العربية الإسلامية، تكون دولة الكيان الصهيوني قد حققت حلمها التوراتي من النيل إلى الفرات، أما الفائدة التي ستعود على الولايات المتحدة بعد (ميلاد الشرق الأوسط الجديد)، فهي أن يكون الكيان الصهيوني وكيلًا دائمًا قويًا، قوي في المنطقة للولايات المتحدة ينفذ لها كل مآربها وأهدافها بأقل تكلفة.

خامسًا: دولتا الولايات المتحدة والكيان الصهيوني يخططان من أجل السيطرة على العالم العربي من أجل التحكم في منابع النفط، ومن أجل التحكم في حركة التنقل الدولي بين شرق العالم وغربه.

إنهم يريدون فرض سيطرة كاملة على الأرض، وعلى خيراتها، وكان ذلك أهم أسباب الحرب على لبنان، والسعي لتهويد فلسطين.

الواجب الحتمي على العرب:

نقول للعرب: استيقظوا وأفيقوا فأنتم كما قال اللّـه فيكم: ﴿ ٱلْأَعْلَوْنَ ﴾، بالاعتماد

على اللّـه، وبتوحيد الصف، وبذل أقصى الجهد لإقامة مجتمع عربي قوي عسكريًا ومدنيًا. خاصة وأنكم تملكون العقول العلمية التي أضاءت العالم منذ العصور الوسطى، ولا تزال تضيئه.

أيها العرب لتعلموا أنكم مؤهلون لإحداث قفزة حضارية عظمى، فما الذي يمنعكم من فعلها؟ وما الذي يرهبكم؟ لتعلموا بيقين أن الدولة الصهيونية تهابكم، وسوف تفكر ألف مرة إذا أرادت أن تعتدي على أية أرض عربية، كما أن الولايات المتحدة ليست قادرة على كل شيء، ولن تستمر على قوتها أبد الدهر، ولا تنسوا أنه على أيديكم انتهت الإمبراطوريات: الإنجليزية، والفرنسية، والاتحاد السوفيتي. لقد حاولت هذه الإمبراطوريات الثلاث احتلال أرضكم، والاستيلاء على خيراتكم، وشاهدتم نهاياتهم. وستشهدون نهاية الإمبراطورية الأمريكية بإذن اللّـه - بأيديكم، بشرط أن تبعثوا الوعي بحضارتكم الإسلامية الزاهرة. وأن تسدوا الفراغ السياسي والأمني والاقتصادي والعسكري بمنطقتكم العربية.

أشياء أخرى تناولها البحث:

استطاعت المقاومة اللبنانية، والمقاومة الفلسطينية أن تخزي الولايات المتحدة، تقهر جيش الكيان الصهيوني، وكان لهذا النصر ميزات هي:

١- ثقة العرب جميعًا بأن جيش دولة الكيان الصهيوني يمكن هزيمته.

٢- أن هذه الحرب (على لبنان، وعلى المقاومة الفلسطينية) رفعت من منسوب الوعي لدى المواطن العربي.

٣- أن هذه الحرب دفعت جيش الكيان الصهيوني إلى اليأس، وإشعاره بأن بداية نهايته قد دنت، وأن أرض فلسطين المغتصبة ستعود لأصحابها يومًا ما بإذن اللّـه.

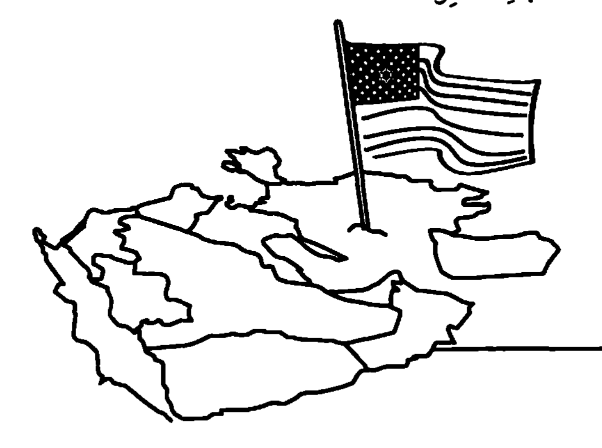
***

الأبعاد السياسية لمشروع الشرق الأوسط الكبير « الجديد »

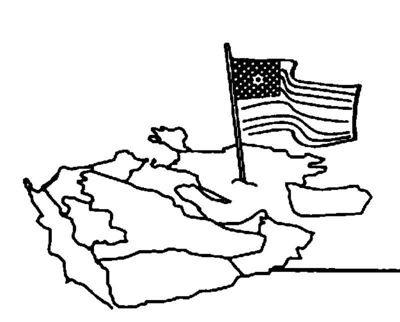
د. باكينام الشرقاوي

أستاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية

جامعة القاهرة



الأبعاد السياسية لمشروع الشرق الأوسط الكبير « الجديد »



ليس تدخل القوى الخارجية في داخل الدول الإسلامية بالشيء الجديد، بل هو ميراث طويل من التفاعل الإيجابي في أحيان نادرة ومن مساعي الاختراق والسيطرة في معظم الأحوال الأخرى. ولم تؤدِ أحداث ١١ سبتمبر إلى تغيير مسار التدخل الغربي بقدر ما أدت إلى تكثيفه، وتوسيع أبعاده وأدواته لتتكامل في منظومة تأثير واحدة تشمل أبعادًا سياسية وأمنية وعسكرية واقتصادية وثقافية ومجتمعية. وترتبط مختلف هذه الأبعاد ببعضها البعض في حلقات متصلة متكاملة ومتسقة فيما بينها وبين ما تستهدفه. وقد تطورت أبعاد وأدوات السياسة الخارجية الأمريكية؛ فبالإضافة إلى تطوير الأداة العسكرية لتتخطى رد الفعل إلى ما سمي بالحرب الاستباقية، تم الارتكان إلى القوة اللينة والصلبة معًا لتحقيق المصالح الأمريكية. وغطت مبادرة الشرق الأوسط الكبير هذه الأبعاد العسكرية والسياسية والاقتصادية والمجتمعية والثقافية. كما اتسعت القوى المستهدفة لتضم كلًّا من الحكومات والمجتمعات في العالم الإسلامي معًا. وتكاملت المواقف وطريقة التعامل الأمريكية مع قضايا المنطقة المهمة مثل: غزو العراق، الحرب على لبنان، الصراع العربي الإسرائيلي، قضية دارفور وجنوب السودان، الملف النووي الإيراني وما تسميه إدارة بوش بالحرب على الإرهاب لتنفيذ الاستراتيجية الأمريكية وحماية أجندتها في الشرق الأوسط.

لا ترتبط الأبعاد السياسية لمشروع الشرق الأوسط الكبير بمضمون المشروع ذاته ومحاوره المعلنة فقط؛ بل الأهم بمستوى الأسباب الداعية لتبنيه والأهداف والنتائج المتحققة حال تطبيقه أو حتى مجرد إعلانه، بل يؤثر هذا المستوى الأخير على شكل صياغة المشروع وطرق تنفيذه ومحاور التركيز ونقاط التجاهل به.

ولتغطية الأبعاد السياسية لمشروع الشرق الأوسط الكبير - لا بد من استعراض أكثر من مستوى للتحليل، جميعها متداخلة ومتفاعلة في حركية مستمرة.

أولًا: أسباب تبني مثل هذه المبادرات والمستهدف الحقيقي من رفعها (مستوى الأسباب والأهداف).

ثانيًا: مضمون ومحتوى المبادرات الأمريكية العديدة للإصلاح السياسي وعلى رأسها مبادرة الشرق الأوسط الكبير(مستوى الفكر والاستراتيجية)، فقد مثلت قضية الإصلاح السياسي ركيزة المبادرات الأمريكية، وهي القضية التي استثمرها الخارج لتمكينه من التعامل مع الداخل العربي - خاصة اللعب مع النظم الحاكمة العربية. وفي إطار هذا المستوى يتم التطرق للرؤية الأمريكية للإصلاح السياسي: حدوده وأدوات تحقيقه ومدى سرعة تحقيقه ودرجة مصداقية الالتزام به كمحدد في السياسات الأمريكية الموجهة إلى المنطقة.

ثالثًا: التوجهات الأمريكية تجاه القضايا الإقليمية المثارة (مستوى القضايا)؛ حيث تؤثر المبادرات الأمريكية على العلاقات الإقليمية - الإقليمية في محاولة لخلق ساحة إقليمية أكثر توائمًا مع المصالح الأمريكية، بل لعله من الأجدر القول: إن استهداف الداخل العربي بمقولات الإصلاح السياسي إنما يخدم في المقام الأول أهدافًا أمريكية إقليمية تسعى لتغيير خريطة المنطقة سياسيًا واقتصاديًا وثقافيًا وعسكريًا بشكل يربطها ويدمجها مع القطب الأمريكي والحضارة الغربية. وستعالج هذه الورقة هذه المستويات الثلاث في محاولة لاستجلاء كثير من المقولات السائدة حول الأطروحة الأمريكية المسماه بالشرق الأوسط الكبير (أو الجديد وفق أحدث التصريحات الأمريكية).

مقدمة: العلاقة بين الخارجي والداخلي:

لم تتداخل فقط العلاقة بين الداخل والخارج وتتعمق في ظل العولمة، بل ازدادت وطأة الخارجي على الداخلي في ظل نظام الآحادية القطبية الذي ما زلنا نحيا آثاره حتى يومنا هذا.

يسعى القطب الأمريكي إلى حماية النمط الأحادي الحالي لتوزيع القوة دوليًا ويعمل

على استمراره، فالهدف الأمريكي هو منع أي قوة دولية كبرى من الصعود (أكثر مما ينبغي أو بشكل يهدد آحادية القوة الدولية). تعددت - منذ التسعينيات - الوثائق الدالة على المشروع الأمريكي الساعي للهيمنة: « مشروع الإمبراطورية الأمريكية »، وظهرت آخرها وثيقة استراتيجية الأمن القومي الأمريكي في مارس (٢٠٠٦م)، والتي دعت إلى ضرورة العمل على منع أي قوة من الإضرار بمصالح الولايات المتحدة. وبسبب مواردها المتنوعة للطاقة وموقعها الاستراتيجي، تكتسب منطقة الشرق الأوسط الكبير أهمية دالة وحيوية في داخل الاستراتيجية الأمريكية الكونية. وفي ظل الآحادية القطبية الأمريكية - يعيش العالم مرحلة إعادة رسم خرائطه من منظور قواه الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة. وتصبح منطقة الشرق الأوسط - لكونها تحتكر أهم مصادر النفط داخل دوائرها العديدة: الخليج وآسيا الوسطى - مرتكزًا إقليميًا مهمًا في التأثير على شكل التوازنات الدولية في المستقبل. وتكتسب المنطقة ثقلًا استراتيجيًا إضافيًا بسبب اقترابها جغرافيًا من الصين والهند وروسيا - الدول الكبرى خارج المعسكر الغربي - والمؤهلة لأن تلعب دورًا موازنًا على الساحة الدولية مستقبليًا، والتي قد تدفع التفاعلات الدولية في اتجاه التعددية القطبية. وانطلاقًا من هذه الدلالة الاستراتيجية المهمة للعالم الإسلامي ظهر رأي أكد على أن الهدف الأول للحرب على العراق ليس ضرب وتفتيت الدولة الصناعية الأولى في المنطقة فقط؛ ولكن الأهم السيطرة على النفط حتى لا ينفذ إلى يد الصين. وفي هذا السياق، تكتسب الاتفاقية الجديدة المزمع تطبيقها بين الصين والسعودية حول بناء مخزون استراتيجي نفطي داخل الصين - أهمية واضحة.

ومن ناحية أخرى، أضحى من الضروري الانتباه إلى أهمية العامل الديني في العلاقات الدولية، وهو المتغير الذي توارى لفترة طويلة خلف تأثير الاتجاه الوضعي. ويعد خطاب المحافظين الجدد وتأثيرهم على السياسة الخارجية الأمريكية من أبرز الدلائل على ضرورة التحول إلى المتغيرات الدينية (والثقافية بشكل عام) عند النظر إلى محددات السياسة الدولية، فالقارئ للوثائق والتقارير المعبرة عن الاستراتيجية الأمريكية يجدها أصبحت مليئة بالمصطلحات الدينية للتعبير عن الصراعات الدولية

مثل كشمير والقدس وغيرها. لقد حلت إيران كأحد محاور الشر - والمحور الوحيد في المواجهة الآن - في الفكر الأمريكي، وارتبط ذلك بإحلال الإسلام السياسي « الراديكالي » محل الأيدولوجيات الاشتراكية والنازية والشيوعية التي توالت كعدو رئيسي مستهدف في الوعي الغربي ومستدعى لعدائه حتى انتهاء الحرب الباردة.

وفي مقابل المساعي الأمريكية الحثيثة لاستمرار الأوضاع الدولية السائدة التي هي في النهاية تعكس التفوق الأمريكي وهيمنة الحضارة الأمريكية ماديًا وثقافيًا - تتواصل أيضًا جهود القوى الدولية سواء في أوروبا أو الصين أو الهند أو روسيا من أجل تدعيم المكانة وكسب النفوذ؛ فالنظرة إلى التاريخ باعتباره قد انتهى عند تحول الولايات المتحدة إلى القوة الأولى (بل والوحيدة) القادرة على الفعل تسود فقط لدى كثير من القادة في عالمنا العربي والإسلامي. حيث يرتكز رهان معظم حكام المسلمين والعرب على الدور الأمريكي دون سواه، وذلك في ظل إدراك يختزل خريطة القوى الدولية في قطب أوحد، بل تستمر سلسلة الاختزالات بالتركيز فقط على إدارة الرئيس بوش وأحيانًا على الرئيس ذاته باعتباره ممثلًا للولايات المتحدة بمفرده ومتحكمًا فيها. بينما العالم غربه وشرقه تسوده توجهات أخرى ونشاطات متعددة وطموحات متباينة من الضروري استغلالها لدرأ مخاطر احتكار الولايات الأمريكية للتأثير على الساحة الإسلامية عامة والعربية خاصة والسيطرة على مقدراتها.

خلال العقود الماضية انتقد الكثيرون غياب الرؤية الاستراتيجية المستقبلية بعيدة المدى عن واضعي السياسة الخارجية الأمريكية خاصة بعد الحرب الباردة وعدم وضوح من هو العدو القادم. وقدم المحافظون الجدد هذه الرؤية عندما فرضوا هيمنتهم السياسية في واشنطن. تقوم رؤيتهم الأيديولوجية على أساس أن العالم الجديد منطقة خطرة، وعلى الولايات المتحدة القيام بدور الشرطي لمواجهة الأزمات الدولية. كما تفضل أن تتصرف الولايات المتحدة بمفردها سعيًا لفرض هيمنتها الكاملة على العالم في مواجهة منافسيها، وحتى ضد الأوروبيين. وتصبح النتيجة هي إقصاء الولايات المتحدة لمعظم القوى العالمية التي ترفض الإذعان لهيمنتها[١]. وينطبق الأمر بالطبع على

---

(١) غراهام فولر، « إلى متى تدوم الإمبراطورية الأمريكية في الشرق الأوسط؟ »، (٧/ ٥/ ٢٠٠٦ م)، =

القوى الإقليمية المناوئة في العالم الإسلامي حيث لا تتقبل خطة المحافظين الجدد أي أثر للاستقلال العربي الإسلامي، أو أي معارضة للأجندة الإسرائيلية[١].

وفي هذا الإطار تشكل مفهوم الشرق الأوسط الكبير ثم الجديد في ظل نظام دولي آحادي القطبية، تبلغ المحددات الدولية فيه ذروة التأثير المباشر والكبير على النظم الفرعية الإقليمية، تفرض فيه قيودًا أكثر على الفاعلين الإقليميين خاصة الباحثين منهم عن دور إقليمي قوي. وفي هذا السياق، تزداد وطأة المخططات والأهداف الأمريكية على العالم الإسلامي، وتصبح مبادرات مثل مبادرة الشرق الأوسط الكبير وما تحمله من مشاريع سياسية ذات دلالة أوضح وتحمل تهديدات أكثر خطورة.

أولًا: مشروع الشرق الأوسط الكبير.. فكر واحد ومبادرات عدة:

في ظل تعدد المبادرات الغربية عامة والأمريكية خاصة الداعية لإصلاح منطقة الشرق الأوسط - يمكن الانطلاق من ملاحظة أساسية وهي تبني الولايات المتحدة لمفهوم شامل للإصلاح تتعدد أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتتداخل في التأثير، حيث يبدو المشروع الأمريكي للإصلاح كحزمة من السياسات المترابطة في جميع المناحي المختلفة. لكن ما هي الأبعاد السياسية للإصلاح؛ وما مدى أهميتها؟ وأين موقعها في تراتبية الأبعاد الأخرى؟ وإذا ما ارتبطت في مجملها بالإصلاح السياسي ونشر الديموقراطية فما هو تعريف هذا الإصلاح سياسيًا والمقصود منه؟ وما هي المصالح المرتبطة بتحقيقه - أو بمعنى آخر الأهداف السياسية المتحققة للولايات المتحدة منه؟ وما هي نوعية الأدوات المستخدمة للوصول إليه؟ وما هو مدى وسرعة الإصلاحات السياسية المطلوبة؟ جميعها أسئلة مهمة، بالإجابة عليها يمكن تحديد ماهية الأبعاد السياسية لمشروع الشرق الأوسط الكبير وغيرها من المبادرات الأخرى التي تعددت مسمياتها وإن تشابهت في مضمونها.

أمام التفكك (العربي - العربي)، و(العربي - الإسلامي) اكتسب مفهوم الشرق

=http://www.aljazeera.net/NR/exeres/A6C924B7-6676-418F-9498-156BF27C9F1E.htm.

(١) عبد الوهاب المسيري، « الشرق الأوسط الجديد في التصور الأمريكي الصهيوني »، (٢/ ١١/ ٢٠٠٦م)، http://www.aljazeera.net/NR/exeres/0E10D906-BD78-4C7D-AC01-9BF4CE201FE4htm.

الأوسط الكبير دلالات جوهرية؛ أهمها أن الغرب - بالرغم من التباينات الإسلامية البينية - يرى حدودًا طبيعية لهذه المنطقة ترتبط ليس بالتضاريس الجغرافية؛ بقدر ما ترتبط بالحدود الحضارية والتي تضم في طياتها المسلمين، وأن أي حديث عن تعاون اقتصادي أو أمن إقليمى حقيقيين لا بد أن يستند إلى منطقة العالم الإسلامي الملقبة « بالشرق الأوسط الكبير» كمجال للحركة. فقد تعامل الخارج مع منطقة الشرق الأوسط الكبير ككتلة كبيرة واحدة في مشاكلها وفي استهدافها بنفس السياسات، وذلك على أساس أنه لا يمكن التغاضي استراتيجيًا عن أهمية المحيط الإسلامي للمنطقة العربية. فقد أدركت الولايات المتحدة ما نتجاهله نحن كمسلمين وعرب في ظل مزاجية التجزئة التي يحياها حكام العالم الإسلامي.

وتعددت المبادرات الأمريكية: الشرق الأوسط للشراكة التي أعلنها وزير الخارجية الأمريكي في تلك الآونة كولن باول في (٢٠٠٢م)، ثم الشرق الأوسط الكبير التي أعلنها لفترة وجيزة الرئيس الأمريكي بوش في (٢٠٠٤م) وتم تعديلها سريعًا في شكل مبادرة أمريكية - أوروبية وهي مبادرة الشرق الأوسط الأكبر وشمال إفريقيا، والتي أطلقت خلال اجتماع الثمانية الكبار the G -8 في يونيو (٢٠٠٤م) وأعيد تسميتها بالشراكة من أجل التطور والمستقبل المشترك مع منطقة الشرق الأوسط الأكبر وشمال إفريقيا، ثم أخيرًا طالعتنا وزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزارايس في (٢٠٠٦م) بما أسمته الشرق الأوسط الجديد.

وأمام تعدد المبادرات الأمريكية (والغربية عمومًا) على الساحة خلال السنوات السابقة، جاءت مبادرة الشرق الأوسط للشراكة في (٢٠٠٢م) كأكثر المبادرات إثارة للجدل، ومثلت بداية الإثارة الحقيقية لإشكالية التدخل الخارجي لنشر الديموقراطية في العالم الإسلامي. وقد قامت هذه المبادرة على ثلاثة أعمدة رئيسية: الاقتصادي، والسياسي، والتعليمي؛ وذلك من أجل تطوير الديموقراطية في الشرق الأوسط. واعتبرها كولن باول دعامة أساسية لتحقيق أهداف السياسة الأمريكية في المنطقة، وهي: « الانتصار في الحرب على الإرهاب، فك تسليح العراق، وإنهاء الصراع العربي الإسرائيلى ». وفي هذه المبادرة احتوى البعد السياسي على عناصر مهمة مثل تمكين

المجتمع المدني وتوسيع المشاركة السياسية وإعلاء أصوات المرأة[١]. وقد قامت على مبدأ المشاركة؛ مما يعني ضرورة أن تنصت الإدارة الأمريكية لأفكار، نصائح، نقد والاقتراحات الآتية من المنطقة، وهو الأمر الذي يبدو « فعلًا غير طبيعي بالنسبة للمسؤولين الأمريكيين »، كما جاء على لسان أحدهم[٢].

وقد مثلت مبادرة الشرق الأوسط الأوسع وشمال إفريقيا بشكل أو بآخر انتصارًا للولايات المتحدة، باعتبارها نسخة معدلة من المبادرة الأمريكية للشرق الأوسط الكبير. وقد تراجعت الولايات المتحدة عن المبادرة الأصلية عندما قوبلت بالرفض من الحكومات العربية والتشكك من الدول الأوروبية؛ حيث تعارضت مع جهود الأخيرة طويلة المدى لتوجيه الإصلاح الاقتصادي أولًا (والسياسي بدرجة أقل) في منطقة البحر المتوسط[٣]. وفي هذا الإطار، يجب النظر إلى التغيير الديموقراطي كعنصر واحد فقط من أجندة أوسع للمنطقة بجانب « إعادة بناء العراق، تحقيق رؤية الرئيس الأمريكي حول قيام دولتين: إسرائيلية وفلسطينية وتحديث الاقتصاديات العربية ». فَوَفْقًا لما جاء على لسان كثير من المسؤولين الأمريكيين لا يمكن للولايات المتحدة أن تعمل على تحقيق هدف مع تجاهل الأهداف الأخرى؛ حيث أعلن الرئيس بوش أن الولايات المتحدة مصممة على متابعة هذه الأهداف بالمشاركة مع قيادات وشعوب المنطقة[٤]. (وهي الأبعاد التي سيتم تناولها في الجزأين الثاني والثالث بتفصيل أكبر).

ولا تظهر اختلافات كبرى بين المبادرات العديدة في هذا الشأن، فاستكمالًا لنفس النهج دعت بالمثل مبادرة الشرق الأوسط الأكبر وشمال إفريقيا الدول الثمانية الكبرى إلى « إطلاق استجابة متعاونة لتطوير الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي

---

(١) « Powel launches Middle East Partnership Initiative », Whashing ton File, December 12 2002: 8-10, www.usinfo.state.gov/cqi-bin/washfil/display.

(٢) William J. Burns opcit http://www.islam-democracy.org/4th-Annual- Conference-Burns-address.asp.

(٣) Roberto Aliboni, « L Europe et la mediterrane: perceptions, interets et politiques » Europes et Mondes Musulmans: un dialogue complex, Editions Grip Bruxelles 2004, p44.

(٤) William J. Burns,opcit http://www.islam-democracy.org/4th-Annual-Conference-Burns-address.asp.

في المنطقة » وأن تبدأ « مشاركة طويلة الأجل مع زعماء الإصلاح في الشرق الأوسط الأكبر »، كما لا تقدم جديدًا فيما يخص توصياتها مثل تمويل برامج محو الأمية، تدريب النواب البرلمانيين وتوفير المساعدة التقنية لتبني سياسات استثمارية وتجارية أكثر فعالية، وجميعها أدوات لا تمثل انطلاقة بعيدة عن دعاوى الولايات المتحدة للإصلاح[١]. وغاية ما سعت إلى تقديمه هذه المبادرة هو تقديم المساعدات الفنية لتدريب الكوادر للتحضير لمرحلة ما قبل الانتخابات في الدول العربية ولم تتطرق إلى الحديث عن إشراف على الانتخابات ذاتها أو نتائجها. بل اتجهت بعض الآراء - مثل الدكتور الفرجاني - للإشارة إلى أن قيام الولايات المتحدة بإشراك أوروبا في مبادرات مشتركة موجهة للشرق الأوسط جاء كمحاولة لاحتواء ما اكتسبته الدول الأوروبية - مثل فرنسا وألمانيا - من صدًى إيجابي في الشارع العربي والإسلامي بمعارضتها الغزو الأمريكي للعراق؛ ومن ثم قطع أي احتمال مستقبلي لتضامن هذه الدول مع قوى التغيير في منطقة الشرق الأوسط والتي من المتوقع تبنيها رؤى معادية أو رافضة للسياسات الأمريكية[٢].

ثم أخيرًا ظهر الشرق الأوسط الجديد في تصريحات (رايس) التي اعتبرت الحرب على لبنان بمثابة « آلام وضع شرق أوسط جديد »، ولعل هذه النظرة تعد السبب وراء موقف أمريكي متواطئ مع الحملة العسكرية الإسرائيلية ومتباطئ في السعي لوقف إطلاق النار بين المقاومة اللبنانية وإسرائيل. فقد صرحت بـ « أن هذا شرق أوسط مختلف، إنه شرق أوسط جديد » وربطته بمرحلة عنف شديد[٣]. « إنه شرق أوسط جديد. حان الوقت للقول لمن لا يريدون نمطًا مختلفًا من الشرق الأوسط: إننا سننتصر وإنهم لن ينتصروا ». من الواضح أن إعطاء الضوء الأخضر لإسرائيل لكي تجهز على المقاومة اللبنانية وتقوم بطرده من جنوب لبنان كان أحد أهم خطوات تحقيق الشرق الأوسط الجديد كما تراه رايس، وهو الأمر الذي يستحق تدمير الديموقراطيات العربية

---

(١) Gary C. Gambill, opcit, http ://www.meib.org/articles/0407-me2.htm.

(٢) Gilbert achart "Greater Middle East: the US plan", Le Monde Diplomatique, April 2004, http\\mondediplo.com\2004\04\04world.

(٣) "Rice sees bombs as birth pangs", 22 July 2006 News Arab World, http://english.aljazeera.net/NR/exeres/124EB0C2-1CEE-4EF5-A3F6-048836DD2A59.htm

الناشئة على استحياء والتضحية بمئات الضحايا ومليارات الدولارات لتدمير البنية التحتية[١]. وبالمثل اعتبرت رايس ما تحقق على الساحة العراقية خطوة أساسية لبناء الشرق الأوسط الجديد كما تصورته وبشرت بقدومه؛ فوفق وزيرة الخارجية الأمريكية فإن « صدام حسين كان جزءًا من الشرق الأوسط القديم. وأن العراق الجديد سيكون جزءًا من الشرق الأوسط الجديد وسيكون أكثر أمنًا »[٢]. ومن الملاحظ اختفاء أي حديث عن الإصلاح السياسي أو نشر الديموقراطية في ظل هذا المفهوم الجديد، بل كان التركيز واضحًا على أن مخاض الشرق الأوسط الجديد لن يتم بدون عنف وأنه لا بد من تحمل الثمن الغالي من أجل توفير الأمن بالمقام الأول. ويظل السؤال الأهم أمن من؟ وهكذا في ظل هذه المبادرة يتم إعلاء شأن أدوات القوة الصلبة على حساب القوة اللينة في داخل الاستراتيجية الأمريكية، وبالمثل تراجعت الديكتاتورية كعدو معلن حتى على مستوى الخطابات - فقط - ليحل محلها مبدأ المقاومة الذي أضحى محل هجوم واستنكار مستمر من جميع القيادات الأمريكية، ويقوم المعيار الرئيسي للتصنيف في داخل خريطة بوش الإدراكية (التي لا تستوعب إلا ثنائية بالغة في التبسيط: مع الولايات المتحدة أو ضدها) على التمييز بين نوعين من الدول: المعتدلة والمتطرفة، في المعسكر الأول يتم التغاضي عن غياب الديموقراطية بينما يتم حصار ومحاربة الديموقراطية في المعسكر الثاني.

ثانيًا: الإصلاح السياسي: استهداف انتقائي للداخل الإسلامي:

وبالرغم من تنوع الأبعاد والمجالات المستهدفة بالإصلاح في المبادرات الأمريكية خلال الخمسة أعوام الماضية؛ إلا أن الأبعاد السياسية تظل تحظى بأهمية كبرى، ليس فقط من منطلق أن السياسي بالضرورة يؤثر على كافة مناحي الحياة؛ بل أيضًا لأن محاولات

---

(١) Eugene Robinson, « Condi's war », Washington Post Writers Group, July 31, 2006 San Fransisco Chronide, http://www.sfgate.com/cgi-bin/article.cgi?file=/chronicle/archive/2006/07/31/EDGOBIPTVL1.DTL.

(٢) Sara Wood, « Rice: New Iraq Will Help Stabilize Middle East », USA, American Forces Press Service, Mars 27, 2006, http://www.michnews.com/cgi-bin/artman/exec/view.cgi/269/12263/printer.

التأثير في المسائل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إنما يصب في النهاية في خانة التغيير أو الجمود السياسي، وقد تقود عملية الإصلاح في الأبعاد الأخرى غير السياسية مسار الإصلاح السياسي إما باحتوائه أو تأجيله أو الإسراع به أو حتى تجاهله.

ومن ناحية أخرى، فإنه مع الإدراك والاعتراف بقدم المطالب الداخلية للتغيير منذ أواخر القرن التاسع عشر، وأن الخارج لم يأتِ بشيء جديد حين طالب النظم الحاكمة في العالم الإسلامي بالديموقراطية، إلا أنه لا يمكن إنكار ضعف الضغوط الداخلية والتي لم تقد إلى إصلاح حقيقي حتى الآن. ولذا فبسبب ضعف المجتمعات المسلمة في مواجهة نظمها بدأ الحديث عن جدوى الاستقواء ليس بالخارج بشكل سلبي بقدر ما هو الاحتماء بالمناخ الدولي العام الذي أضحى أقل تسامحًا تجاه الاستبداد وانتهاك حقوق الإنسان بشكل أو بآخر. ويعضد من وجهة النظر هذه أن النخب الحاكمة تخشى الخارج أكثر مما تخشى الداخل، توجه عناية أكبر للضغوط الخارجية عما توجهه للضغوط الداخلية، وتصبح القوى الدولية بذلك أكثر فعالية في التأثير على الحكام من القوى المحلية. ومن هنا نادت بعض الأصوات باستغلال فعالية الخارج على التأثير في النخب الحاكمة إيجابيًا بشكل يخدم عملية الإصلاح في النهاية. وهكذا تكتسب المبادرات الغربية للإصلاح أهمية مضافة في ظل طبيعة المرحلة الحرجة التي تمر بها النظم السياسية في العالم السياسي؛ فنحن أمام حالة خاصة من التناقض الجلي بين القابلية المتعاظمة للاختراق من الخارج من جانب، وبين قوة الدولة داخليًا - خاصة أمنيًا وإعلاميًا - في مواجهة مجتمعاتها (والمقصود هنا هو مفهوم خاص لقوة الدولة يبتعد عن الخبرة الغربية ويعبر عن خصوصية المسرح السياسي في غالبية الدول الإسلامية).

١- المشروع الأمريكي للإصلاح السياسي بين الأسباب والأهداف:

تتعدد المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط الكبير - المسمى الأمريكي للعالم الإسلامي- ما بين تأمين مصادر النفط، وحماية أمن إسرائيل وفتح أسواق مستقرة إلى آخره من مصالح متنوعة اقتصادية واستراتيجية. إلا أن جميع هذه المصالح المتعارف عليها ارتبطت بمظلة جديدة ظهرت بوضوح أكبر عقب أحداث ١١ سبتمبر تسمى

بالحرب ضد الإرهاب. تحول الإرهاب - بالمفهوم الأمريكي - لأن يكون التهديد الأول للأمن القومي الأمريكي. وأضحى العداء موجهًا بالأساس إلى ما تسميه دوائر صنع القرار الأمريكي بالجماعات الإرهابية أو الدول الراعية للإرهاب أو الحائزة أو الساعية لامتلاك أسلحة الدمار الشامل. ودخلت هذه الأطراف دائرة الأعداء لتهديدها في المقام الأول تلك المصالح السالف ذكرها أكثر من كونها تمثل تهديدًا مباشرًا للأمريكيين في داخل وخارج الولايات المتحدة. وفي ظل بزوغ نمط جديد لمفهوم وشكل الأعداء بدأ الحديث عن كيفية المواجهة وليس عن سبب العداء، أو كما أشير في بعض الدوائر الإعلامية الغربية أن السياسة الأمريكية الخارجية بعد أحداث سبتمبر تجيب على أسئلة « كيف » فقط وليس « لماذا »، وهو الأمر الذي يلقي بتبعة الأزمة على الطرف المقابل وهو العالم الإسلامي ويبعد أي مسؤولية عن سياسات الطرف الأمريكي. وانطلقت الولايات المتحدة من افتراض رئيسي أن المشكلة تكمن في المسلمين: ثقافتهم، تخلفهم، حقدهم، أزماتهم الاقتصادية وبيئتهم السياسية المستبدة. ومن هنا أصبح الهدف هو العمل على تغيير واقع المسلمين الذي يوفر بيئة منتجة للإرهابيين من أجل القضاء على الإرهاب من جذوره وأسبابه، وتم استبعاد النظر لهذه الظاهرة كتبعة من تبعات السياسة الخارجية الأمريكية المتحيزة في الشرق الأوسط.

بعد ١١ سبتمبر، احتدم جدل أمريكي داخلي داع إلى مراجعة معاني وأهداف الاستقرار الإقليمى في الشرق الأوسط الذي طالما تشدقت به الإدارات الأمريكية المتعاقبة؛ على اعتبار أن الوضع الإقليمي القائم يحمي المصالح الأمريكية في المنطقة. فقد نشأ نقاش حي في أروقة صنع القرار الأمريكي بين المدافعين عن قيمة الاستقرار وأهميته للمصلحة الأمريكية، وبين الداعين للانتباه إلى أهمية الديموقراطية في تحسين الواقع السياسي الذي يعيشه المسلمون؛ مما يحجم من التهديدات الإرهابية الموجهة للولايات المتحدة، بل اتجه البعض إلى الربط بين الاستقرار والديموقراطية في الشرق الأوسط حيث إن وجود نظم سلطوية سيظل باعثًا رئيسيًا لعدم الاستقرار الإقليمى. ووفق هذا المنطق تصبح الديموقراطية لازمة لمحاربة الإرهاب وتحقيق الاستقرار ولكن بمفهوم إيجابي في آن واحد. وفي هذا السياق بدا اهتمام أمريكي ملحوظ بالديموقراطية في المنطقة

الإسلامية. وانتقل الجدل من المفاضلة بين تدعيم الاستقرار أو نشر الديموقراطية - إلى البحث عن الحد والمدى والوسيلة لتطوير التحول الديموقراطي الخادم للمصلحة الأمريكية في هذه المنطقة.

فأمام تعاظم تهديد الإرهاب من منظور الولايات المتحدة، تعالت الأصوات التي تنادي بترتيب جديد للأولويات الأمريكية تتخطى فيه الديموقراطية مجرد كونها قيمة أو مثالية لأن تكون أداة فعالة لمحاربة الإرهاب من خلال خلق بيئة ديموقراطية قادرة على القضاء على الجذور المسببة للأفعال الإرهابية. باختصار، بدا الاهتمام الأمريكي بالإصلاح السياسي في هذه المنطقة لكونه سبيلًا لتفادي عدم الاستقرار في المنطقة من أجل احتواء الإرهاب. وقامت مبادرة الشرق الأوسط الكبير على ادعاء رئيسي بأن الأفراد المحبطين سياسيًا واقتصاديًا في الشرق الأوسط يهددون المصالح القومية للدول الكبرى (خاصة الثمانية الكبار) من خلال المساهمة في صعود « الإرهاب، الجريمة الدولية، والهجرة غير الشرعية »[1].

فكما صرح وليام بيرنز سكرتير عام شؤون الشرق الأدنى سابقًا أنها ليست مسألة قيم أمريكية أو تدعيم حقوق الإنسان؛ وإنما أيضًا مسألة مصالح أمريكية؛ فالاستقرار ليس ظاهرة استاتيكية - تصبح النظم التي لا تتواءم تدريجيًا مع آمال شعوبها في المشاركة نظمًا هشة وقابلة للاشتعال. ولم تعد منطقة الشرق الأوسط محصنة من هذه الحقيقة أكثر من أي منطقة في العالم. ولم يوافق بيرنز أيضًا على ما يسمى بالاستثناء الإسلامي أو العربي؛ فتوافر تحديات خاصة وفريدة لا يعني أن العرب غير قادرين على التغيير الديموقراطي. فمن المتوقع أن تتباطأ وتيرة الإصلاح لدى بعض النظم بينما لا تجري نظم أخرى محاولات جدية للإصلاح، وهذه النظم ستنضم إلى الدول الفاشلة حول العالم. واتجاه النظم إلى الديموقراطية لا يعني بالضرورة توافق سياساتها مع المطالب الأمريكية، وأعطى مثالًا بالموقف التركي إبان الحرب على العراق. إلا أنه أشار إلى أن

---

(١) Gary C. Gambill, « Jumpstarting Arab Reform: The Bush Administration's Greater Middle East Initiative », Middle East Intel'igence Bulleten, Vol. 6 No. 6-7 june-july 2004. http //www.meib.org/articles/0407_me2.htm.

الإدارة الأمريكية تؤمن بأن دعم الديموقراطية سوف يخدم المصالح الأمريكية طويلة المدى، بينما يقلل على الأقل من المخاطر قصيرة المدى[١].

خلال الحرب على أفغانستان والعراق، بدا هدف «دمقرطة» العالم الإسلامي متوافقًا إلى حد ما مع جهود محاربة الإرهاب، إلا أن الأمر اختلف بوضوح خلال الحرب الإسرائيلية (الأمريكية) على المقاومة في لبنان، واتضح إعلاء هدف القضاء على الإرهاب على أي أهداف أخرى، وحدث نوع من فك الارتباط بين جهود محاربة الإرهاب ومحاولات نشر الديموقراطية (حتى على مستوى الخطاب النظري)؛ فقلّت الحماسة الأمريكية تجاه الديموقراطية، خاصة إذا ما ارتبطت بصعود قوى لا تراها الولايات المتحدة الأمريكية « قوى اعتدال »، حتى وإن جاءت بطريقة ديموقراطية وممثلة لقطاعات مهمة من المجتمعات العربية والإسلامية. ولذا يمكن الحديث عن مرحلة جديدة بزغت بحلول (٢٠٠٥م) أبرزت في كثير من الحالات تناقضًا بين محاربة الإرهاب والجماعات الإرهابية من المنظور الأمريكي من ناحية، ودعم الديموقراطية من ناحية أخرى.

وانتقلنا إلى مرحلة جديدة تختلف فيها عملية الربط الأمريكي بين هدف القضاء على الإرهاب وهدف تدعيم الإصلاحات السياسية (على تنوعها واختلاف مساراتها). وقد اعتبر كثير من المحللين أن فوز حماس في الانتخابات البرلمانية وحصول الإخوان المسلمين على نسبة دالة في الانتخابات التشريعية المصرية بالرغم من المعوقات الكبرى أمامهم - كان بمثابة جرس إنذار ونقطة تحول في الرؤية الأمريكية لمدى توافق التطور الديموقراطي مع المصالح الأمريكية (الإسرائيلية).

يأتي توفير أمن إسرائيل وتأمين إمدادات النفط على رأس الأهداف التي تجتمع عليها الدول الغربية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية. وفي هذا السياق، يصبح احتواء المقاومة سواء للهيمنة الإسرائيلية أو الأمريكية هو المستهدف الأول للتدخل

---

(١) William J. Burns, Democratic Change and American Policy in the Middle East, Center for the Study of Islam and Democracy, Fourth Annual Conference, Washington DC May 16, 2003, http://www.islam - democracy. org/4th -Annual - Conference - Burns -address.asp..

الخارجي من أجل توفير ساحة إقليمية متوافقة مع المصالح والمطالب الغربية بأقل تكلفة وأيسر السبل. ومن هذا المنطلق لا يمكن تصور أن التدخل الخارجي في منطقة الشرق الأوسط يستمر على وتيرة واحدة ويتبع مسارًا واحدًا تجاه جميع الأطراف الإقليمية، ولكن تتباين الضغوط الخارجية على الدول العربية والإسلامية بحسب ما تحميه أو تهدده كل دولة من مصالح. كلما ارتبطت المصلحة بأمن إسرائيل أو أسعار النفط نجد أن الضغوط تتزايد وتتعمق عند المساس بهما وتخفى وتتوارى عندما تصاغ السياسات الإقليمية لضمانهما. ومن هذا المنطلق، تحولت الدعوات « المشروعة » مثل الإصلاح السياسي وحقوق الإنسان لأن تكون أداة (وليس غاية) لتحقيق الأهداف الأساسية الحقيقية للغرب ومدخلًا انتقائيًا للتأثير على الفاعلين الإقليميين.

ومن ناحية أخرى، لا تنفصل حدة وأسلوب التدخل الخارجي الغربي في الدائرة الإسلامية الحضارية عن تداعيات تفجيرات واشنطن ونيويورك، ومن أهمها بروز وصعود نجم المحافظين الجدد؛ حيث سهلت هذه الأحداث من نشر منطقهم وحججهم ومنطلقاتهم في التفكير، فجاء تمكينهم من دوائر صنع القرار الأمريكي أيسر وأوضح وأكثر قبولًا عن ذي قبل. وبدأت انطلاقة أقوى وأكثر مباشرة في السعي لفرض هيمنة أمريكية على العالم وخاصة على منطقة استراتيجية مهمة مثل « الشرق الأوسط الكبير ». وأضحى الإصلاح السياسي مدخلًا مهمًا لتسكين منطقة الشرق الأوسط في إطار استراتيجية كونية ساعية لفرض هيمنة الأقوى: وهو هنا الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة. وتتم السيطرة ليس باستخدام القوة المادية الممثلة أساسًا في الأداة العسكرية؛ وإنما الأهم القوة الرخوة أو اللينة التي فيها يتكيف العالم ويتهيكل وفق منظومة الفكر والقيم الغربية سواء سياسيًا أو اجتماعيًا أو ثقافيًا. وتحولت الديموقراطية الغربية من مجرد قيمة ومثالية غربية مقبولة دوليًا إلى سمة وصفة تسعى الولايات المتحدة ليس لنشرها بقدر استغلالها لإعلان رضاها عن بعض الدول دون الأخرى.

وبالرغم من ضرورة عدم التعامل مع الغرب ككتلة واحدة في جميع الحالات والأوقات؛ إلا أن القوى الغربية في النهاية تعبر عن كيان حضاري متماسك حول رؤى واحدة ومصالح متكاملة في مجملها، بغض النظر عن الاختلافات التي تظهر بين

الحين والآخر ولا تغير من طبيعة التحالف الغربي وتماسكه. وكثيرًا ما انحصر التمايز عبر الأطلسي عند مستوى الأدوات الواجب استخدامها في التدخل في وجه العالم الإسلامي وكيفية ترتيبها من حيث الأهمية والتأثير وتوقيت الدفع بها، لكن لتحقيق أهداف موحدة. حيث يميل الغرب - في النهاية - لتحقيق تكامل أكثر منه تنافس بين قواه. وتتجه الآن كل من الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي إلى توحيد الرؤى والسياسات بشكل أكبر مما كان عليه الوضع إبان الغزو الأمريكي للعراق. ويتضح هذا التناغم الغربي على مستوى الأهداف المراد تحقيقها وغالبية الأدوات المستخدمة لدفع الإصلاحات في الشرق الأوسط عند تناول محتوى المبادرات الأمريكية والأوروبية بالدراسة والتحليل، كما سيأتي في الجزئية القادمة.

٢- الإصلاح السياسي.. مفهومه وأبعاده وأدواته:

عندما يكون الحديث عن الديموقراطية موجهًا للعالم الإسلامي، يكتسب الخطاب الغربي سمات مميزة ومعالم خاصة ومحاور مختلفة للتركيز تجعله يختلف عما هو سائد في الغرب عن الديموقراطية الغربية ذاتها. حيث تختلف النظرة إلى جميع عناصر عملية الإصلاح السياسي: الفاعلون، الأدوات، السرعة والسياق، ولا يتم ربطها بالضرورة بالمعايير المتوقعة والمقبولة في النماذج الغربية. إن الحديث عن إصلاح الآخرين حديث شديد التسييس ويعكس في معظمه الصور النمطية السلبية عن الآخر؛ ولذا لا بد من الانتباه إلى خصوصية وتميز الرؤية الغربية لإصلاح العالم الإسلامي سياسيًا - كما سنرى لاحقًا.

غالبًا ما تقدم القوى الغربية الإصلاحات في شكل حزمة متصلة الحلقات يأتي الإصلاح السياسي فيها كجزء من بين عدة أجزاء في رؤية كلية شاملة. تمتلك القوى الغربية رؤية واضحة حول ما هو المستهدف وكيفية الوصول له، وتتكامل الأدوات والأبعاد المستخدمة لصياغة الداخل ليس فقط سياسيًا واقتصاديًا من أعلى، بل الأهم والأخطر ثقافيًا واجتماعيًا من أسفل، إلا أنه لا بد من إدراك التأثير المتبادل بين الثقافي والاجتماعى وبين السياسي. فكانت الإشارة إلى تطوير أدوات التدخل لتكون بمثابة « حرب العقول والقلوب »؛ فالرؤية الأمريكية التي تأسست عليها مبادرة الشرق

الأوسط الكبير تقوم على مسلَّمة: أن الاستبداد في الدول الإسلامية بيئة حاضنة للإرهاب وأن الثقافة الإسلامية مولدة له. من ثم بدأت مساعي نشر مقولات تدعو للسلام ونبذ التطرف، في حين أن الهدف الأساس منها طرد قيم أخرى متجذرة في الوعي المجتمعي والثقافي للدول الإسلامية ومتعارضة مع مصالح الغرب، ويعتبرها مهددة لأمنه ومشجعة على ما أسماه «بالإرهاب» (مثل مفهوم الجهاد ومبدأ المقاومة). ومن هنا جاءت أولى أهداف التغيير الثقافي لتستهدف إبعاد أو إعادة تفسير الأبعاد الداعمة للمقاومة في الثقافة الإسلامية، وجميعها أهداف وإن بدت ثقافية؛ إلا أنه لا يمكن تجاهل دلالاتها السياسية الخطيرة على العلاقة بين الدول الإسلامية والدول الغربية من ناحية، وعلى العلاقة بين القوى السياسية في داخل العالم الإسلامي من ناحية أخرى.

وبالمثل أيضًا تم الربط بين الأبعاد الاقتصادية والسياسية للإصلاح. ففي ظل الرؤية الأمريكية، من الصعب حدوث إصلاح ديموقراطي بدون تحديث اقتصادي دال وحقيقي؛ ولذا اهتم الرئيس الأمريكي باتخاذ خطوات جادة تجاه إنشاء مناطق تجارة حرة مع دول الشرق الأوسط[1].

وقد قبلت الرؤية الأمريكية بتعدد وتنوع الطرق تجاه الديموقراطية، فليس هناك طريق وحيد أو وصفة واحدة تفي باحتياجات الجميع. لكن تمت الإشارة إلى ثلاث خطوات أساسية مستقاة من تجارب التحول الديموقراطي الناجحة في الغرب وغير الغرب وهي:

أولًا: على الدول العربية أن توسع من الساحة أمام مؤسسات مستقلة للمجتمع المدني والإعلام والجمعيات الأهلية ومنظمات المرأة.

ثانيًا: على الدول العربية تحسين ممارساتهم فيما عرف بالحوكمة أو الحكم الرشيد، وفيه تصبح المهمة الأولى العمل على تدعيم حكم القانون من خلال نظم قضائية مستقلة وأكثر كفاءة وقوات شرطة وسجون أكثر التزامًا بالنواحي القانونية والإنسانية.

---

(١) William J. Burns, opcit, http://www.islam-democracy.org/4th -Annual - Conference - Burns - address.asp.

ثالثًا: تحتاج النظم العربية إلى انتخابات أكثر حرية ونزاهة وإلى إعطاء سلطات أكبر للمؤسسات المنتخبة مثل البرلمانات[1]. فمع الاعتراف بتنوع خصوصيات الدول الإسلامية والتي قد تبرر تنوع برامج الإصلاح السياسي؛ إلا أن هناك أهمية واضحة تعطى لفاعلي المجتمع المدني على اختلافهم.

وقد اتسعت شبكة شركاء الولايات المتحدة في تحقيق الإصلاح السياسي، وتنوعت الأدوات المستخدمة منذ انطلاق المبادرات العديدة التي تهدف إلى إصلاح « الشرق الأوسط الكبير ». فقد توجهت الدول الغربية: الولايات المتحدة والدول الأوروبية إلى إشراك حكومات الدول في منطقة الشرق الأوسط في التفاوض والحوار مع الدول الكبرى بعد أن كانت مبادرات الإصلاح المعلنة في البداية تعلن من طرف واحد غربي بالأساس. كما بدأت الأموال توجه إلى مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص كشركاء خارج الدولة، اكتسب دورهم أهمية كبرى في الآونة الأخيرة كدور مساعد ومهيئ للبيئة المواتية للإصلاح من منظور الغرب. وتستهدف الولايات المتحدة كلًّا من الأفراد ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص، ليس فقط بالدعم المادي؛ بل بالبرامج التدريبية المتنوعة؛ وذلك لسببين:

الأول: أنهم بالفعل « المرتكز الحقيقي للديموقراطية الليبرالية والمحرك الحقيقي للتغيير ».

ثانيًا: استهداف هذه القطاعات المجتمعية (فقط دون الضغط على المؤسسات السياسية) في العالم الإسلامي - يجنب الدول الغربية الحرج والتوتر الذي قد ينجم عن الضغط المباشر على الحكومات غير الديموقراطية؛ لأنها في النهاية حكومات صديقة وحليفة.

فتأثير القاعدة الاجتماعية على التطور الديموقراطي مهم؛ إلا أنه تأثير غير مباشر وطويل الأجل. إن مخاطبة المجتمع المدني بالأساس يحل إشكالية كبرى أمام الإدارة الأمريكية وهي كيفية التعامل مع الأصدقاء غير الديموقراطيين؛ فالعمل على هذا المستوى لا يتطلب ممارسة ضغوط مباشرة وحالّة على النظم الصديقة وفي نفس الوقت تتحسن صورة الولايات المتحدة أمام العالم كداعمة للديموقراطية؛ بل وتتحسن أيضًا

---

(١) Ibid,http://www.islam-democracy.org/4th-Annual-Conference-Burns-address.asp.

مكانتها من خلال تمكين قطاعات (صديقة للغرب وفكره) من المجتمعات الإسلامية، فهي غالبًا ما تنتقي نوعية معينة من هذه التنظيمات غير الحكومية التي تتبنى رؤى غربية بالأساس أو على الأقل لا تحمل أجندة عدائية لواشنطن لتوجه إليها معظم الدعم الغربي. وقد تم بالفعل تبني عدد من البرامج المتنوعة في هذا المجال[١].

واتباعًا لنفس النهج يمكن استخلاص ثلاث نقاط تميزت بها مبادرة الشرق الأوسط الأكبر وشمال إفريقيا:

أولها: اقترحت هذه المبادرة أن تعمل الحكومات الثمانية الكبار بشكل مباشر على تمكين المواطنين العرب عن طريق « التمويل المباشر للمنظمات غير الحكومية التي تعمل في مجال الديموقراطية، حقوق الإنسان، الإعلام، المرأة وغيرها في المنطقة ».

ثانيًا: جعل ترك القيود على الحريات العامة هدفًا رئيسيًا لدبلوماسية الثمانية الكبار.

ثالثًا: تقترح المبادرة آلية لمراقبة التطور، وهنا تم في البداية اقتراح أن يمول الثمانية الكبار منظمة غير حكومية تجمع خبراء قانونيين وإعلاميين من المنطقة لتحرير تقييم سنوي للإصلاح القضائي أو الإصلاح الإعلامي في المنطقة.

وفي النهاية بدلًا من خلق منظمة غير حكومية لمراقبة تطور التقدم، دعت مبادرة الشرق الأوسط الأكبر وشمال إفريقيا إلى تكوين منتدى للمستقبل « Forum for the Future » يقوم على مشاورات فيما بين الحكومات على مستوى اجتماعات وزارية لمناقشة الإصلاح السياسي والاقتصادي ومؤتمرات للحوار بين قادة المجتمع المدني ورجال الأعمال، وبالفعل انعقد أول لقاء في سبتمبر (٢٠٠٤ م)[٢]. وبناء على هذه الانتقادات حدثت بعض التعديلات في الوثيقة النهائية للشرق الأوسط الأوسع. ولكنها في

---

(١) Pakinam El Sharkawy, « Democracy in the Islamic World After September 11th: An Islamic Evaluation of American Perspectives », Christopher Wise & Mounira Soliman = (ed), Developing American Studies at Arab Universities: Resources, Research and Outreach, American Studies Regional Conference, January 24-26, 2004, Fulbright Commision, Cairo, 2004, p70.

(٢) Gary C. Gambill,opcit, http ://www.meib.org/articles/0407-me2.htm.

النهاية استهدفت مؤسسات المجتمع المدنى كفاعلين للتغيير طويل المدى بينما جعلت من حكومات الدول رقباء على عملية الإصلاح والمحددين الأوائل لوتيرته وعمقه.

وفي نفس الوقت لم يظهر اقتراح في سياق المبادرات الغربية المذكورة يخص أي تغيير راديكالي لتطوير الديموقراطية في الشرق الأوسط؛ فعلى سبيل المثال لم تتم التوصية في مبادرة الشرق الأوسط الأكبر وشمال إفريقيا بأن تكافئ الحكومات التي تظهر تقدمًا في الإصلاح السياسي بمنحها مساعدات اقتصادية أكبر (أو معاقبة الدول الرافضة بحظر اقتصادي أو عقوبات اقتصادية). بينما قيل فقط: إنه يجب تشجيع الحكومات على ترك القيود المفروضة على التنظيمات غير الحكومية.

ولم يتم الحديث عن عقد انتخابات حرة أو إطلاق سجناء الرأي، بل فقط المساعدة على تدريب كوادر من المجتمع المدني للتحضير للانتخابات وليس لمراقبتها. كما تكررت الإشارة في هذه الوثيقة إلى أن « الإصلاح الناجح يعتمد على الدول في المنطقة، ولا يجب ولا يمكن فرضه من الخارج ». وبالفعل تشير مبادرة الشرق الأوسط الأكبر وشمال إفريقيا إلى أنه لا يمكن توقع تغيير يحدث للحكومات في المنطقة، ولا يجب قياس عملية الإصلاح في هذه الدول بالمقياس العالمي المتعارف عليه للحريات السياسية والمدنية، « فكل دولة فريدة.. ويجب احترام تنوعهم... إن التزامنا يجب أن يستجيب للظروف المحلية وأن يتأسس على البيئة المحلية.. سيصل كل مجتمع إلى نتائجه الخاصة حول مدى ووتيرة التغيير »[1].

ومن هنا بدا أن هناك قبولًا غربيًا عامًّا بالتبريرات المقدمة من النظم الحاكمة في العالم الإسلامي والعربي لتأخر عملية الإصلاح السياسي الحقيقي واختلاف منطلقاتها عن تلك القيم المقبولة دوليًا والخاصة بمنظومة الليبرالية السياسية. فكانت تلك الإشارات حول الخصوصية هي الحجة الرئيسية لرفض الضغوط الخارجية الداعية لتوسيع الديموقراطية وخط الدفاع الأول للحكام المسلمين عن نظمهم داخليًا.

لا تمثل مبادرة الشرق الأوسط الأوسع الركيزة الأساسية للجهود الأمريكية

---

(١) Gary C. Gambill,opcit, http ://www.meib.org/articles/0407-me2.htm.

الموجهة لإصلاح المنطقة، وإنما ترتكن بالأساس على مبادرة الشرق الأوسط للشراكة للعمل على تطبيق مبادرات ملموسة. فمنذ (٢٠٠٢م) وحتى (٢٠٠٤م) أنفقت مبادرة الشراكة (١٢٩) مليون دولار على مشاريع صغيرة لتطوير قطاع الأعمال الخاص، التغيير السياسي، التغيير التعليمي وحقوق المرأة[1]. في البداية عند إصدار مبادرة الشرق الأوسط للمشاركة في (٢٠٠٢م) بدت بعض الحساسيات تجاه مطالب الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في مشاريع « الحوكمة الجيدة »، وقد أحجمت كثير من التنظيمات غيرالحكومية العربية عن التقدم للمشاركة فيها. أما بعد ذلك، أضحى لمبادرة الشراكة مكاتب فرعية في أبوظبي وتونس وحدثت قفزة في طلبات المنح من الجماعات العربية. وبدأت المبادرة في حقن محتوى سياسي لكثير من هذه المنح، وذلك مثل توجيه الدعم المادي لمساعدة جماعات المجتمع المدني المصري واللبناني خلال انتخابات (٢٠٠٥م). كما زادت نسبة المخصص من ميزانية المبادرة الموجهة للمشاريع الخارجية مثل المؤسسة التعددية الجديدة من أجل المستقبل « the new multilateral Foundation for the Future ». وتتجه المبادرة إلى اتخاذ نهج سياسة التعاون وتطوير استراتيجيات خاصة بكل دولة عربية تقبل المساعدات الثنائية والبرامج المدارة من قبل وكالات فيدرالية أمريكية[2].

هكذا اتجهت القوى الغربية عمومًا والأمريكية خصوصًا إلى تخطي التأكيد على فكرة الديموقراطية من أعلى، واتجهت إلى تبني رؤية شاملة كلية لمفهوم الإصلاح بعيد المدى الذي تدخل في دوائره أبعاد أخرى مهمة وربما أكثر خطورة وهيكلية مثل: تقوية المجتمع المدني، تمكين المرأة، تجديد الخطاب الديني وإصلاح التعليم؛ وجميعها أبعاد لا تمس النظم الحاكمة الحليفة بشكل مباشر وسريع، بقدر ما تهيئ المناخ لتغيير إصلاحي قادم في المستقبل طويل المدى ولا يبتعد في مساره وتحالفاته كثيرًا عن اهتمامات ومصالح

---

(١) Marina Ottaway and Amr Hamzawy, http://www.carnegieendowment.org/files/Marina Outlook Final Dec 04 .pdf.

(٢) Tamara Cofman Wittes, « United States: Progress of the « Freedom Strategy » in the Middle East »,Carnegie endowment, http://www.carnegieendowment.org/files/ Marina Outlook Final Dec04.pdf.

ورؤى الغرب بشكل أو بآخر. وفي هذا السياق، يتوجه الدعم الغربي بالأساس إلى القوى المجتمعية المتقبلة أو المتوافقة مع منظومة القيم الغربية رافعة إياها كمبادئ عالمية لا بد من تبنيها من أجل النهوض بالعالم الإسلامي. وعلى الجانب المقابل - نجد قبولًا من القوى الرسمية في الداخل لهذا التوجه؛ إما من خلال نفي وجود أي تدخلات خارجية مع قوى المجتمع المدني أو وضعها تحت رقابة قانونية صارمة أو تجاهلها إذا ما تماشت مع مصالح النظام. يحقق هذا المسلك الحكومي الانتقائي غرضين في آن واحد: تحسين صورة النظام خارجيًا بدون تهديد حقيقي للاستحواذ على السلطة، وتقديم متنفس لضغوط الداخل وتسكين لمطالبه وترحيل لأزماته.

بعيدًا عن السياسات الفعلية، يمكن استخلاص تسع سمات أساسية غلبت على الخطاب الأمريكي (والأوروبي) الداعي لنشر الديموقراطية في العالم الإسلامي:

أولًا: «إن طريق الديموقراطية طويل» وإن التطبيق لا بد أن يمر بمراحل عدة. وقد هيمنت هذه الحجة عند تبرير ضعف المساندة الأمريكية لتطوير الديموقراطية عقب ١١ سبتمبر؛ حيث تكررت الإشارة إلى أن دعم الديموقراطية هدف طويل المدى.

ثانيًا: التأكيد على ضرورة خلق مجتمع تعددي في البداية قبل تطبيق الديموقراطية بشكل كامل، وهنا يركز الخطاب الأمريكي على الأبعاد الثقافية والتعليمية؛ حيث إن نجاح الديموقراطية يقوم على شعب متعلم وواعٍ.

ثالثًا: ينظر إلى التطور الديموقراطي على أساس أنه عملية تدريجية؛ فالانتخابات لا تصنع دولة ديموقراطية. وقد تجد هذه الحجة صدًى كبيرًا لدى الساسة الأمريكيين؛ لأن معظمهم يعترف بأن إجراء أي انتخابات مفاجئة وسريعة في الدول المسلمة قد يجلب أحزابًا إسلامية للسلطة.

رابعًا: يرى المسؤولون الأمريكيون أن الديموقراطية نتاج محلي ويمكن تشجيعها فقط من الخارج.

خامسًا: تحدث الأمريكيون عن تعدد وتنوع وتميز نماذج الديموقراطية، وفيها تتنوع النظم السياسية في العالم العربي، حيث على النظم أن تتواكب مع البيئة المحلية وقيم المجتمعات المضيفة لها.

سادسًا: يعد الإعلام المسؤول والمستقل أساسًا للتطوير الديموقراطي.

سابعًا: اعتبر دور المرأة محوريًا أيضًا للعمل الديموقراطي.

ثامنًا: كل من الإصلاح السياسي والإصلاح الاقتصادي يقويان من بعضهما البعض.

تاسعًا: أشار الخطاب الرسمي الداعي للديموقراطية إلى أهمية الدور الذي يلعبه الفاعلون غير الحكوميين؛ مثل مجتمعات رجال الأعمال، والتي تملك تأثيرًا إيجابيًا من خلال استثماراتهم وسياساتهم التوظيفية ودعم التعليم والتدريب[١].

٣- المبادرات الأمريكية بين المصداقية والمصالح:

تقدم المبادرات الأمريكية (الأوروبية) الداعية لنشر الديموقراطية في العالم الإسلامي حالة مزاجية عامة تسود الخطابات الغربية، إلا أنها لا تحكم التصريحات اليومية المتتالية التي ترسم رد الفعل الأمريكي للتطورات السياسية المتلاحقة وللمسار المتقطع للإصلاحات السياسية في المنطقة. وكثيرًا ما تأتي هذه التصريحات غير معبرة عن هذا المناخ العام بل تتناقض معه وتبتعد عنه أكثر مما تقترب. وبدا الخطاب الغربي انتقائيًا في تطبيق أهداف المبادرات المعلنة ومتناقضًا في تجاهل كثير من الانتكاسات والتراجعات التي تبنتها النظم الحاكمة في العالم الإسلامي. ويمكن إرجاع هذا الوضع إلى الخوف والتردد الأمريكي تجاه القوى السياسية ذات المرجعية الإسلامية على تنوعها؛ وذلك لعدم حسم سؤال رئيسي كبير إلى أي مدى يمكن التحالف مع هذه الجماعات في المستقبل ومدى ما تمثله من تهديد حقيقى للمصالح الأمريكية؟ ومن هنا أضحت مصداقية المبادرات الأمريكية الداعية للإصلاح في محك خطير بسبب ما قد تمثله الديموقراطية من تهديد حيوي لمصالح استراتيجية أمريكية (وأوروبية أيضًا) في منطقة الشرق الأوسط. وستعمل الورقة البحثية في هذه الجزئية على تفنيد هذا التناقض من خلال التعرض للموقف الأمريكي من الإسلاميين ومدى تأثيره على اتساق الخطاب الأمريكي في عمومه.

---

(١) Richard Haas, "US has responsibility to promote democracy in the Muslim World", Whashington File, December 2002, p9-13, http: //usinfo.state .gov.

أ- الإسلاميون كمحدد مستقل للديموقراطية الأمريكية في العالم الإسلامي: لقد أصبحت « الراديكالية الإسلامية » - خاصة بعد ١١ سبتمبر - أول مصادر التهديد للولايات المتحدة حسب الخطاب الأمريكي الرسمي خاصة المحافظ منه. وبدأت إشكالية كبرى تسيطر على الجدل الداخلي الأمريكي حول تحديد أيهما أولى ويحقق المصالح الأمريكية: إبقاء الوضع القائم والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، أم الدعوة والعمل على نشر الديموقراطية وما يعنيه من تغير توزيع القوة السياسية في المنطقة؛ وذلك انطلاقًا من مقولة أساسية تربط بين الترويج للديموقراطية وبين القضاء على ومكافحة الإرهاب. إلا أن الإشكالية الكبرى في وجه الخيار الأخير هو الارتباط الجلي بين الانتخابات الحرة وفوز الإسلاميين. وتباينت المواقف داخل الإدارة الأمريكية حول كيفية التعامل مع النتائج غير المرغوب فيها للديموقراطية وعلى رأسها احتمال وصول الإسلاميين إلى السلطة عن طريق صندوق الانتخابات؛ وذلك ما بين مدرك لخطورة هذه الأوضاع وضرورة العمل على تجنبها، وبين مؤكد على قدرة الولايات المتحدة كقوة كبرى على استيعاب هذه الجماعات إما بالضغط أو التشجيع على الاعتدال.

بسبب تغير طبيعة العدو وشكله لدى الإدارة الأمريكية، تحولت الجماعات السياسية ذات المرجعية الإسلامية في الشرق الأوسط إلى أن تكون المتغير المستقل في تحديد الموقف الأمريكي من مدى ديموقراطية أي نظام ودرجة الدفع الأمريكي لإصلاحات سياسية حقيقية وحالّة في أي دولة. ولا بد من الإشارة أيضًا إلى معضلة كبرى ما زالت محل جدل واسع في دوائر صنع القرار الأمريكية وهي كيفية التعامل مع الجماعات الإسلامية « المعتدلة » حيث توجه العداء الأمريكي الرسمي والعلني إلى ما سمي بالتشدد أو التطرف الإسلامي. فيأتي السؤال البديهي في البداية: من هم المعتدلون ومن هم المتطرفون؟ ثم ما هي الطريقة المثلى للتعامل معهم؟ وأخيرًا كيف يتم إدراك أدوارهم المحتملة في المستقبل في إطار نظم ديموقراطية يحكمها مبدأ تداول السلطة؟

عند الحديث عن المعتدلين، نجد أن الرئيس بوش قد عرفهم تعريفًا فضفاضًا وغير محدد كأناس تبحث عن السلام، وهذه مقتطفات من حديث بوش تدلل على ذلك:

« في بداية القرن الحادي والعشرين، من الواضح أن العالم منخرط في صراع أيديولوجي كبير؛ بين المتشددين الذين يستخدمون الإرهاب كسلاح لخلق الخوف، والأشخاص المعتدلين الذين يعملون من أجل السلام »... « كثير من الشجعان من الرجال والنساء عقدوا التزامًا للسلام. إلا أن المتشددين في المنطقة ينشرون الكراهية ويحاولون منع هذه الأصوات المعتدلة من الانتصار »[١]. « لقد حسمت أمريكا خيارها: نحن سنقف مع المعتدلين والإصلاحيين »[٢].

لقد تحول السلام إلى غاية في حد ذاته بغض النظر عن التفاصيل أو مدى عدالة التسويات السلمية ومصداقية تطبيقها؛ حيث تم تجاهل أي تداعيات سلبية وخطيرة لسلام مفروض قائم على الهيمنة ولا يلبي مطالب جميع الأطراف المتصارعة. فمع إعلاء قيمة السلام تم تجاهل قيم مهمة مثل العدالة والتوازن بين مصالح جميع الفاعلين. إن تبني تعريف واسع غير محدد للشريك المعتدل يفتح الطريق أمام نهج انتقائي في التعامل مع النظم غير الديموقراطية وتعريف النظم الديموقراطية. المشكلة أنه كلما انتشرت الديموقراطية في العالم العربي زادت فرص أن يصل الإسلاميون للسلطة. وحتى إذا ما التزم هؤلاء الإسلاميون بقواعد الديموقراطية؛ فليس من المتوقع أن يصبحوا حلفاء مقربين للولايات المتحدة ومؤيدين لأهداف سياساتها في المنطقة التي تخدم الدولة الإسرائيلية في المقام الأول.

ومن ناحية أخرى، استمرت المبادرات العديدة الآتية من الغرب في الترويج إلى حماية بعض القوى المجتمعية والسياسية التي تتبنى الرؤية الغربية على إطلاقها. في الوقت الذي تتم فيه محاربة قوى اجتماعية وثقافية وسياسية أخرى حتى وإن كانت تؤدي وظائف حيوية لتحريك وخدمة مجتمعاتها، إلا أنها تلك الحركة التي ترفض مسارها الدول الكبرى؛ لأنها في النهاية تصب في غير مصلحة تمكينها وتفعيل سيطرتها على المنطقة. فعلى سبيل المثال؛ مؤسسات المجتمع المدني إذا ما عملت في إطار إسلامي فهي تدعم الإرهاب فكريًا وماليًا وتتم محاصرتها معنويًا وماديًا. ولا يتم الترحيب

---

(١) http://www.whitehouse.gov/news/releases/2006/09/20060919 - 4.html.

(٢) http://www.whitehouse.gov/news/releases/2006/09/20060919 - 4.html.

بالجماعات السياسية ذات التوجه الإسلامي مثل الإخوان المسلمين مثلًا حتى في سياق ديموقراطي؛ لأنها في النهاية - وفق المنظور الغربي - لا تؤمن بالديموقراطية وإذا وصلت للحكم بطريقة ديموقراطية لن تتنازل عنه حتى وفق إرادة الناخبين. ولا يتسع صدر الإدارة الأمريكية لقناة مثل الجزيرة عندما يشتد نقدها للسياسات الأمريكية بالرغم من دفاع واشنطن المستميت عن حرية الإعلام والتعبير. فهناك انتقائية في الجهات التي يتم دعمها من الغرب حتى لو كانت تدخل في إطار شركاء تدعمهم المبادرات الغربية نظريًا مثل مؤسسات المجتمع المدني من إعلام وقضاء وأحزاب سياسية وجمعيات أهلية ونقابات؛ فالعبرة بالخلفية الأيديولوجية التي تنطلق منها، وليس بطبيعتها كإحدى مؤسسات المجتمع المدني في العالم الإسلامي؛ بل وكأكثرها فعالية وتواصلًا مع الشارع الإسلامي. فصفة الإصلاح والاعتدال تكتسب اعتمادًا على الخطاب المتوافق مع الغرب الذي تتبناه والدعوة لتمكين القيم الثقافية الغربية، وذلك بعيدًا عن سند الوظيفة الحيوية التي تقوم بها أي جماعة في إصلاح المجتمع وإحيائه وتقوية أدائه، وجميعها أمور لازمة لقيام ديموقراطية وتحقيق تنمية حقيقية حتى من منظور الليبرالية الغربية ذاته.

وهكذا، أثرت سلبيًا الحرب ضد الإرهاب على عملية التحول الديموقراطي وأضعفت قطاعًا مهمًا من قطاعات المجتمع المدني. لقد وضعت الولايات المتحدة البنوك والمؤسسات المالية حول العالم تحت المراقبة، لقد عملت مع الحكومات وطالبت بتجميد وإيقاف أموال من اعتبرتهم إرهابيين ومنعتهم من الحصول على الأموال من الحسابات الخارجية. وتكمن المشكلة في أن الأمريكيين هم وحدهم من يقرر أي الجماعات تلقب بالإرهابية. في هذا السياق، عمد الساسة الأمريكيون إلى تحجيم قدرة العديد من مؤسسات المجتمع المدني على الحركة من خلال فرض أشكال قاسية من الرقابة داخل الدول الإسلامية. ودوليًا، أضحت الولايات المتحدة الرقيب الرئيسي. بينما تهدف هذه الإجراءات إلى تدمير مؤسسات التطرف التي تدعم الإرهاب كما تعرفه الولايات المتحدة - تساعد الإدارة الأمريكية المؤسسات المدعومة بالمؤسسات الاجتماعية المعتدلة. وتبقى الإشارة إلى أهمية المتغير الأمني؛ حيث أصبح تقديم البيانات

للمخابرات الأمريكية من أجل محاربة الإرهاب (خاصة عن الجماعات الإرهابية أو الملقبة بالتشدد والتطرف) - أهم معايير توصيف أي دولة مسلمة بالديموقراطية[١].

إبان الحرب على لبنان، تحدثت الإدارة الأمريكية عن شرق أوسط جديد سيطرت عليه فكرة احتواء ومحاربة مبدأ المقاومة بجميع صورها ولدى جميع الأطراف التي ترفع لواءها. وقد رأى البعض أن كلًّا من الرئيس بوش وكونداليزارايس على حق عند الحديث عن شرق أوسط جديد أو مختلف، لكنه لن يكون علمانيًا أو صديقًا للولايات المتحدة؛ فبدلًا من الترحيب بالمسؤولين المنتخبين في الديموقراطيات البازغة، بدأت واشنطن حربًا باردة على الديموقراطيين المسلمين؛ بل واختفت أي ضغوط حقيقية على حلفاء الولايات المتحدة للدمقرطة في (٢٠٠٦م) عقب فترة من الدعوة إلى دعم خطوات تجاه الديموقراطية. وشعر الحكام العرب « بتأسيس وثيقة تأمين جديدة على حياة » في ظل تراجع الغرب أمام قوى الإسلاميين المتصاعدة. ثم تحولت الحرب الباردة ضد الإسلاميين إلى حرب صيد ومواجهة: بدأت أولًا بحماس ثم ضد المقاومة اللبنانية[٢]. وابتعدت أكثر وأكثر الخطابات الأمريكية عن التركيز على دعاوى الإصلاح السياسي أو نشر الديموقراطية.

وقد تراجعت الديموقراطية - في ظل مفهوم الشرق الأوسط الجديد - أمام محاربة الإرهاب بعد أن كانتا تسيران متوازيتين ومتداخلتين في الخطاب الأمريكي. وتحولت جماعات مثل حزب اللّه وحماس بل وأي جماعة سياسية ذات خلفية إسلامية (حتى لو لم تناصب الولايات المتحدة العداء) - إما لأعداء مباشرين، أو أعداء محتملين في المستقبل. وفي المقابل أضحت مجموعة الدول التي تسمى بالدول المعتدلة الحلفاء الأقوى للولايات المتحدة في المنطقة، وتحدثت إدارة بوش عن « أصوات الاعتدال الإسلامي »، ودعت إلى دعم قوى الإسلام المعتدل لما أسمته الديموقراطيات الناشئة في لبنان والعراق. « أريدُ الانخراطَ السعوديَّ في دعم استقرار العراق، أريد الانخراط

---

(١) Pakinam El Sharkwy, opcit, p 69-70.

(٢) Saad Eddin Ibrahim, « The 'New Middle East' Bush Is Resisting », August 23, 2006; Page A15 http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/content/article/2006/08/22/AR2006082200978.html.

السعودي في دعم استقرار لبنان، من خلال الموارد والدعم السياسي » هكذا قالت رايس في جدة [١].

فقد أصبح الشرق الأوسط - وفق الرؤية الأمريكية - ينقسم انقسامًا حادًا ما بين معتدلين ومتشددين بناء على معيار أساسي وهو مدى القرب أو البعد؛ سواء من مبدأ المقاومة للاحتلال الإسرائيلي، أو من مواجهة الهيمنة الأمريكية في المنطقة. ولكسب الحرب على الإرهاب لا يكفي محاربة القاعدة وإسقاط طالبان والاستعانة بالمخابرات في تدعيم الرقابة والحصول على المعلومات، بل لا بد من تغيير المكان الذي تظهر منه الحركات الجهادية. ومن هذا المنطلق تعمل استراتيجية الشرق الأوسط الأكبر، وتكتسب العراق أهميتها من كونها انطلاقة رئيسية في هذا السياق. فلا يمكن تصور شرق أوسط مختلف في ظل وجود صدام حسين وتهديده لأمن المنطقة وجيرانه - كما أكد مرارًا المسؤولون الأمريكيون. « والآن تقدم العراق نموذجًا مهمًا للوحدة الوطنية ولم يعد الشيعة - الأغلبية - مقهورين، ولكيفية تعايش الشيعة مع السنة في الشرق الأوسط؛ فلا بد من تغيير هيكل الشرق الأوسط بخلق بيئة لا تجد فيها هذه القوى المتطرفة هذه القوة الجهادية تمويلًا للإرهاب، المدارس التي تنشر الوحشية والنظم التسلطية التي لا تسمح بمساحة سياسية للقوى المعتدلة حتى تصاغ جميع السياسات في المساجد الراديكالية »[٢]. من الغريب أن تنتقد سلطوية النظم فقط إذا ما وجهت ضد ما تعتبره الولايات المتحدة قوى الاعتدال، كأن تقييد حريات بقية القوى السياسية أمر مشروع بل محمود من منظور الاستراتيجية الأمريكية.

ب- **الخطاب الأمريكي بين التذبذب والانتقائية:** حدث تطور في نهج الإدارة الأمريكية والذي ارتبط بشكل أو بآخر بطبيعة كل مرحلة واختلاف التحديات التي تواجهها الولايات المتحدة؛ وأنسب الطرق التي تراها ملاءمة لتحقيق أهدافها. ومن هنا جاء التمييز بين المبادرات الكلية المعلنة الموجهة للمنطقة ككل وبين الخطابات

---

(١) « Rice embarks on new Mid-East tour », 3 October 2006 bbc news, http://news.bbc.co.uk/2/hi/middle_east/5390808.stm.

(٢) Secretary Condoleezza Rice :Interview With the New York Times Editorial Board, September 25, 2006, New York City, http://www.state.gov/secretary/rm/2006/73105.htm

اليومية الموجهة لحالات ودول بعينها، وبإجراء المقارنة بين الاثنين يتضح قدر واضح من التذبذب والتناقض في الخطاب الأمريكي تجاه قضايا الإصلاح السياسي.

فمن السهل ملاحظة فترات من صعود الاهتمام بقضية الديموقراطية في العالم الإسلامي وفترات أخرى من التجاهل أو تراجع أهمية هذه القضية في الخطاب الأمريكي، كما يمكن ملاحظة قدر كبير من عدم الاتساق وعدم التناغم الداخلي خاصة في إطار رد الفعل أو التقييم لما يجري على أرض الواقع من تطورات سياسية مهمة ومفصلية في العالم الإسلامي. فكثيرًا ما تجيء التصريحات اليومية بعيدًا تمامًا عن دعاوى الغرب الإصلاحية والمصاغة في مبادرات كبرى معلنة بشكل دعائي ومكثف منذ (٢٠٠٢م).

فخلال النصف الثاني من (٢٠٠٣م) وطوال عام (٢٠٠٤م) احتلت قضايا الديموقراطية وحقوق الإنسان قمة أجندة أي لقاءات ثنائية بين الولايات المتحدة والمسؤولين العرب. وأضحى التزام الرئيس الأمريكي بنشر الديموقراطية مفهومًا كأولوية لدى الدبلوماسيين. وبدت الدعوة لدمقرطة العالم العربي أكثر جدية ولها صدى أكبر بالمقارنة بأعوام سابقة[1]. وقد تزايد الاهتمام الأمريكي بالديموقراطية في مرحلة ما بعد غزو العراق خاصة بعد الفشل في العثور على أسلحة دمار شامل في العراق، وهو الحجة الأمريكية الرئيسية للقيام بالغزو بالمخالفة لإرادة غالبية القوى الدولية. فعند المقارنة بين الخطابات الأمريكية عامي (٢٠٠٢م) وبدايات (٢٠٠٣م) وبين ما بعدها - نلاحظ اهتمامًا مفاجئًا بقضية الديموقراطية وتخصيص مساحات أكبر لها في خطابات بوش، أضحى بناء نموذج للديموقراطية في العراق تحتذي به جميع دول المنطقة هو الهدف الأول المثار نظريًا، حتى وصل القول إلى أن « تأسيس عراق حرة في قلب الشرق الأوسط سيكون حدثًا مفصليًا في الثورة الديموقراطية الكونية ». ولكن مع حلول أواخر (٢٠٠٥م) وفوز حماس في انتخابات ديموقراطية في أراضي السلطة الفلسطينية، واستطاعة جماعة الإخوان في مصر الحصول على (٢٠٪) من مقاعد مجلس الشعب المصري - خففت من نبرة الدفاع عن الديموقراطية ودفع الإصلاح السياسي عند غالبية المسؤولين الأمريكيين، بل اتجهوا

---

(١) Tamara Cofman Wittes opcit, http://www.carnegieendowment.org/files/Marina Outlook FinalDec04.pdf.

في كثير من الأحيان إلى غض البصر عن أي إجراءات قمعية أو انتكاسات قامت بها بعض النظم السياسية في العالم الإسلامي (كما سيرد لاحقًا).

ولأن الولايات المتحدة تتسرع النتائج الملموسة - أو بالأحرى الانتصارات الدعائية التي تبرر بها مبادراتها الإصلاحية وتدعي من خلالها مصداقية وجدوى وجدية هذه الدعاوى؛ فإنها بدلًا من تعظيم الضغوط من أجل إجراء تغييرات حقيقية - اتجهت إلى المبالغة في الدلالة السياسية لتغييرات محدودة ولا تقود إلى تغييرات سياسية جذرية مثل تعيين امرأة في منصب مهم أو تعديلات في قانون الأسرة، بل على العكس تدخل مثل هذه الخطوات في مجال التغيير الاجتماعي والثقافي الذي قد لا يحظى بإجماع داخلي.

أمام تصاعد نبرة دعم الديموقراطية في مبادرات الإصلاح وعقب غزو العراق، يمكن ملاحظة خطاب آخر أكثر تسامحًا أو تجاهلًا لكثير من الانتهاكات أو الانتكاسات التي مارستها النظم العربية في مواجهة مسار الإصلاح السياسي، وهو التوجه الذي يحدد في النهاية حدود الدعم وسقف الثمن الذي لا يمكن تحمله من أجل دفع أو مساندة التطور الديموقراطي في هذه المنطقة من العالم خاصة لدى الحكومات الصديقة. فبعد أربع سنوات من إطلاق مبادرة الشرق الأوسط وجدنا ترحيبًا أمريكيًا ببعض الخطوات الإصلاحية الشكلية الخالية من المضمون الحقيقي في بعض الدول العربية. ومن هنا يتضح تأرجح واضح وتناقضات جلية في الخطاب الأمريكي فيما يخص هدف دعم الإصلاح السياسي.

ولتجسيد الرؤية الأمريكية تجاه الديموقراطية في العالم العربي ومواطن التركيز بها وحدود التوقعات فيها - من الأهمية بمكان مراجعة الإصلاحات التي حازت إعجابًا أمريكيًا معلنًا وترحيبًا واضحًا. ونلاحظ أن أغلبيتها (إن لم يكن جميعها) تدور حول إصلاحات اجتماعية وسياسية محدودة وجزئية وغير مؤثرة على المعادلة السياسية الحاكمة للنظم العربية منذ عقود طويلة. ومن هذه الخطوات الإصلاحية التي رحبت بها وأيدتها الإدارة الأمريكية: تصويت المرأة وترشيحها في الانتخابات البحرينية والكويتية، إجراء الانتخابات البرلمانية الأردنية، تأسيس الدستور الجديد في قطر والذي يعطي دورًا محدودًا للبرلمان في النظام الملكي، تعيين المرأة كوزيرة للتعليم،

نمو المجتمع المدني في المغرب وإطلاق السجناء السياسيين وتعويضهم، اقتراح الأمير عبد اللّـه (قبل توليه الحكم السعودي) بعض الإصلاحات الداخلية وكذلك الميثاق العربي لتدعيم المشاركة السياسية والإحياء الاقتصادي ثم إجراء انتخابات محلية[١]، إجراء أول انتخابات رئاسية بين أكثر من مرشح في مصر. إلا أنه من الملاحظ، أن جميع هذه الإجراءات القانونية وإن كانت لها أهميتها على المدى الطويل كخطوات جزئية تدريجية تجاه الإصلاح؛ إلا أنها فيما يخص معيار التغيير السياسي تعد خطوات شكلية لا تحقق نقلة إصلاحية حقيقية في النظام السياسي. وفي المقابل، تجاهلت الإدارة الأمريكية كثيرًا من الإجراءات السلبية المعيقة والتي أفرغت كثيرًا من هذه الخطوات السابق الإشارة إليها من مغزاها الحقيقي، وبدا تركيز أمريكي على الخطاب العربي الرسمي وحده دون النظر لكثير من مآخذ التطبيق على أرض الواقع.

وقد عبرت خطابات بوش في أكثر من موضع عن هذا المنحى من إلقاء الضوء على إصلاحات شكلية أو جزئية دون إدانة أي قيود أو عقبات مقابلة قد تفرضها النظم العربية، فعلى سبيل المثال في خطابه أمام الجمعية العامة في (٢٠٠٦ م) صرح أن « مقعد العراق الآن تحتله حكومة ديموقراطية تحتوي آمال شعب العراق، الذي يمثل اليوم بالرئيس طالباني؛ بهذه التغييرات تم إعطاء أكثر من خمسين مليون شخص صوتًا في هذه الحجرة لأول مرة منذ عقود. بعض التغييرات في الشرق الأوسط تحدث تدريجيًا ولكنها حقيقية؛ أجرت الجزائر أول انتخابات رئاسية تنافسية وظل الجيش محايدًا، وأعلنت الإمارات العربية المتحدة مؤخرًا عن أن نصف عدد أعضاء المجلس الفيدرالي الوطني سيتم اختيارهم عن طريق الانتخابات، الكويت أجرت انتخابات تم السماح فيها للمرأة بالتصويت والترشيح للمنصب لأول مرة، صوت المواطنون في انتخابات محلية بالسعودية وفي انتخابات برلمانية في الأردن والبحرين، وفي انتخابات رئاسية تعددية في اليمن ومصر. هذه خطوات مهمة، وعلى الحكومات أن تستمر في التحرك قدمًا تجاه إصلاحات أخرى تظهر ثقتهم في شعوبهم »[٢].

---

(١) William J. Burns opcit http://www.islam-democracy.org/4th- Annual - Conference-Burns - address.asp.

(٢) President Bush Addresses United Nations General Assembly United Nations,=

ولم يشر الرئيس بوش إلى شكلية كثير من هذه الانتخابات وعدم جدية المنافسة فيها أو تدخل الدولة فيها بشكل أو بآخر بل نفى أي مصداقية لها. كما لم يشر إلى إشكالية عظمى تعانيها الحكومة الديموقراطية - كما تراها الولايات المتحدة - في العراق وهي أزمة الشرعية وعدم تمثيل جميع قوى المجتمع العراقي بشكل توافقي؛ مما أدى إلى تفاقم حالة حرب الكل ضد الكل التي جعلت من المشكلة الأمنية محكًّا خطيرًا يواجه العراق ويعتبر الأولوية الأولى التي يجب معالجتها في البداية. وفي الوقت الذي يتم فيه الترحيب بتعميم مشاركة المرأة السياسية يتم التغاضي عن قيود عربية رسمية تمنع كثيرًا من القوى السياسية من ممارسة حقوقها السياسية بل والمدنية في كثير من الأحيان. كما تسلط الضوء على بعض التعديلات الدستورية في دول الخليج التي لم تفرز تغييرًا يذكر في منظومة الحكم الملكي الوراثي، بل خاطبت معظمها الخارج أكثر مما عبرت عن مطالب محلية داخلية.

إن اعتبار نظام ما نظامًا ديموقراطيًا من عدمه في التصريحات الأمريكية الرسمية- لا يعتمد على معايير موضوعية عامة للتحول الديموقراطي؛ بل هو أمر يرتبط بالأساس بكل دولة على حدة وما تمثله من فرص وقيود أمام السياسة الأمريكية وأهدافها. فالتقييم الأمريكي لمدى وجدية التوجه الديموقراطي في العالم الإسلامي يقوم على اقتراب انتقائي في المقام الأول. فأصبحنا أمام خطابين رئيسيين تتبناهما الإدارة الأمريكية: خطاب أول ويتمثل في الأساس في المبادرات العديدة الخاصة بدعم الديموقراطية في العالم الإسلامي؛ مثل مبادرة الشرق الأوسط الكبير ثم مبادرة الشرق الأوسط الجديد، وفي إطارهما يتركز الحديث بشكل عام عن سبل تطوير الديموقراطية وآلياتها وسرعتها وأسباب الحاجة إليها بشكل عام دونما الإشارة إلى حالات بعينها أو تقييمها إما بالتأييد أو الرفض. أما الخطاب الثاني فهو المتعلق بالأساس بكل نظام على حدة وفيه كثيرًا ما يتم تخطي الأسس والضوابط المتبناة في النوع الأول والتركيز فقط على النواحي الشكلية القانونية والتي لا تحقق تحولًا ديموقراطيًا حقيقيًا وشاملًا، وفيه يتم الترحيب بالتغيير الجزئي أو المجتمعي أو الثقافي التعليمي.

=New York, http://www.whitehouse.gov/news/releases/2006/09/20060919-4.html.

لقد تحالفت دول عربية كبرى مع الولايات المتحدة في حربها ضد الإرهاب، وأضحى التحدي الأكبر أمام الولايات المتحدة هو تحديد كيفية إجراء المقايضة الحتمية بين تطوير الديموقراطية وبين المصالح قصيرة المدى؛ مثل التعاون ضد الإرهاب والمساعدة في استقرار العراق، ودعم عملية السلام في الشرق الأوسط. فاتجه التفكير إلى إعادة هيكلة جزئية؛ لحزمة المساعدات الثنائية، الاتفاقيات التجارية، المناورات العسكرية المشتركة، وغيرها من الأدوات المستخدمة لتدعيم « دمقرطة النظم السياسية » في العالم الإسلامي. ففي السعودية على سبيل المثال ما زالت الولايات المتحدة لا تبدي الإرادة في تعريض مصالح مهمة للخطر؛ من أجل الإصلاح الديموقراطي. وبالمثل في مصر - التي تعد مجالًا حيويًا لاختبار مدى جدية ومصداقية الخطاب الأمريكي المدافع عن الديموقراطية للمنطقة كافة - فقد قامت انتخابات رئاسية متعددة المرشحين لكن في ظل استغلال للقوانين الانتخابية، إفساد للعمليات الرقابية من قبل القضاء، ضرب المتظاهرين ومنع الناخبين من الوصول إلى صناديق الانتخاب؛ فانحصر رد الفعل الأمريكي في تأجيل المفاوضات من أجل إنشاء منطقة تجارة حرة. ولا شك أن مثل هذا التأجيل أرّق الإصلاحيين داخل الحزب الحاكم ونخبة رجال الأعمال، إلا أنه لا يمثل ضغطًا حقيقيًا على النظام؛ ومن هنا قد تضار مصداقية دعوة بوش للديموقراطية في المنطقة[١] والأهم عند الحكام العرب. ففي سياق الحالة المصرية، يمكن استنباط لغة مختلفة متميزة حذرة توجه للحلفاء المقربين؛ ففي ٢١ فبراير (٢٠٠٦م) وبالرغم من حالة الاحتقان السياسي المتزايد داخليًا - أعربت كوندااليزارايس عن وجود تقدم ديموقراطي في مصر، بل وأضافت أنه لا حق للولايات المتحدة أن تكون « متكبرة » في نقاشها حول الديموقراطية، ولكن الديموقراطية ستظل حقًا أساسيًا تخاطبه الولايات المتحدة في حوارها مع الأمم[٢].

أما بالنسبة للقضية الفلسطينية؛ فإن الولايات المتحدة بشكل منفرد أو جماعي من خلال اللجنة الرباعية - دعت لإجراء انتخابات حرة ولكن في نفس الوقت حددت

---

(١) Tamara Cofman Wittes opcit.://www.carnegieendowment.org/files/Marina Outlook Final Dec04.pdf.

(٢) Middle East, US embassy, UK, http://www.usembassy.org.uk/midest.html.

القوى التي من حقها الترشيح للانتخابات البرلمانية وكسبها؛ وذلك بتحديد أن من يريد أن يكون جزءًا من العملية السياسية لا يجب أن ينخرط في أي جماعة مسلحة أو نشاط الميليشيات للتناقض بين هذه الأنشطة والدولة الديموقراطية. فكأن هناك شروطًا مسبقًا للجماعة التي يعترف بها؛ فهي يجب أن « تتخلى عن العنف »، و « تعترف بحق إسرائيل في الوجود ».

ويبزغ التناقض الرئيسي في الدعوة إلى الديموقراطية من جانب وتحديد الحكومة الفلسطينية التي يجب أن تنتصر لكي يتم الاعتراف بها؛ فهو نوع من إملاء الإرادة على الشعب الفلسطيني وسحب حقوقه في الاختيار(١). ولم يقتصر التدخل على فترة ما قبل الانتخابات؛ بل تخطاها لما بعد ذلك بعد فرض العقوبات والمقاطعة على حكومة حماس المنتخبة انتخابًا حرًّا نزيهًا. بل والأخطرُ من ذلك اتهام حماس - بعد فرض عقبات ضخمة أمامها وسلب حقوقها كحكومة شرعية - بأنها غير قادرة على الإيفاء بوعودها للناخب الفلسطيني في مقاومة الفساد وتحسين ظروف معيشة الشعب الفلسطيني، وأنها استمرت في متابعة أجندة متطرفة. واستمر بوش في خطاباته في نبرة إملاء الإرادة بتوجهه بالحديث إلى قادة حماس وحثهم على خدمة مصلحة الشعب الفلسطيني التي هي وفق الإدارة الأمريكية: « ترك الإرهاب، الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود، والعمل من أجل السلام »(٢). وهنا حدد الرئيس بوش تعريفه للمصالح الفلسطينية ولأهداف الحكومة الفلسطينية متناسيًا أن هناك شعبًا قد قال كلمته وحدد اختياراته بشكل مختلف باختياره « حماس » والتي تمثل بالأساس عكس كل ما ذكره بوش، فأهداف بوش لا تمثل وعود حماس للفلسطينيين، على العكس؛ فقد انتخبت حماس بسبب برنامجها الرافض لإسرائيل والداعي لمقاومة الاحتلال الإسرائيلي. وتظل المعضلة الرئيسية قائمة: هل الهدف خدمة إرادة الشعوب - التي هي محور الديموقراطية - أم الإرادة الأمريكية التي هي محور التعريف الأمريكي لكل ما هو ديموقراطي في المنطقة الإسلامية بل في عالم اليوم؟

---

(١) Arjan El Fassed, « EU and US disrupt Palestinian elections », The Electronic Intifada 4 January 2006, http://electronicintifada.net/v2/article4374.shtml.

(٢) President Bush Addresses United Nations General Assembly United Nations, opcit http://www.whitehouse.gov/news/releases/2006/09/20060919-4.html.

وترتبط القضية الفلسطينية أيضًا بإشكالية كبرى وهي العلاقة بين التحرر الوطني وتأسيس دولة مستقلة وبين الديموقراطية، وأيهما أولًا؟ ورأى البعض أنه لا وجوب للتعارض بين الاثنين، ولكن المشكلة الحقيقية الكبرى أمام الولايات المتحدة وإسرائيل تظل في الوضع الشائك الذي يمكن أن يفرزه تفعيل الديموقراطية؛ لأن ذلك يعني تعاظم الرفض لإسرائيل. فقد استفادت الدولة الإسرائيلية زمنًا طويلًا من التحرك وسط نظم غير ديموقراطية وما يتيحه لها ذلك من فرص؛ بل إنها لا تريد ديموقراطية حقيقية عربية، ولا تضع معيار الديموقراطية في التعامل مع القوى الفلسطينية. ولعل ذلك يفسر ما حدث لاحقًا من رفض كبير وإدانة كبرى لحصول حماس على أغلبية برلمانية حتى ولو جاءت بناءً على انتخابات حرة.

أما بالنسبة إلى سوريا، لم تحتل قضية الديموقراطية المكانة الأولى في الانتقادات الأمريكية؛ وإنما تركزت التحفظات على علاقة النظام بما يسمى الإرهاب، فقد تمحور خطاب الرئيس بوش حول انتقاد التحالف مع حماس والمقاومة اللبنانية من أجل خلخلة استقرار المنطقة. وفي هذا الإطار ظهرت دعاوى بوش للنظام السوري إلى إنهاء دعمه للإرهاب والعيش في سلام مع الجيران وتحسين حياة الشعب السوري[١].

في قضية الديموقراطية في العراق، يتضح تعاظم تأثير الدور الأمريكي في تحديد مخرجات النموذج السياسي القادم بمكوناته الثلاث الرئيسية: السياسي (الديموقراطية)، والاقتصادي (الخصخصة وآليات السوق)، والأمني (مكافحة الإرهاب). ولا يقتصر ثقل المتغيرات الخارجية على الطرف الأمريكي؛ بل هناك أدوار مهمة لا غنى عنها لأطراف إقليمية لا بد من إدخالها وإدخال رؤاها ومصالحها في حسابات رسم المستقبل (مثل تركيا وإيران). إلا أن المثل الذي تقدمه العراق حتى الآن لا يخرج عن كونه « طائفية بلا ديموقراطية »، ويعكسها بوضوح الدستور العراقي وثبات معايير التجنيد السياسي التي تتمحور حول الانتماء الطائفي بالأساس للدخول في معادلة الحكم. كما تعددت المآخذ على احترام حقوق الإنسان وتنظيم الانتخابات، ولم يكن الحال أفضل على المستوى الأمني والاقتصادي؛ فالفوضى وحالة « حرب الجميع ضد

---

(١) http://www.whitehouse.gov/news/releases/2006/09/20060919-4.html.

الجميع » ما زالت مستمرة، وأضحى المستثمر الأجنبي (وخاصة الأمريكي) في مكانة متميزة للغاية سمح بها مناخ الفسا: والسعي لتأمين الاحتكارات الأمريكية لقطاعات الاقتصاد العراقي الحيوية، وهو مناخ غير مشجع على الإطلاق لقيام نظام ديموقراطي مستقر وفعال. وكان للأخطاء القاتلة التي ارتكبها الأمريكيون ومنها تسريح الجيش العراقي وإبعاد الأمم المتحدة عن العراق - دور رئيسي في إزكاء مناخ الفوضى. إلا أن الإدارة الأمريكية أصرت على اعتبار الحكومة العراقية حكومة ديموقراطية بغض النظر عن حمامات الدم والفوضى السائدة في ظلها في معظم الأراضي العراقية. وتصر الولايات المتحدة على استخدام العراق كنموذج ديموقراطي يصلح لنشره في المنطقة، وذلك في الوقت الذي يعاني منه العراقيون من التداعيات الخطيرة للتدخل الأمريكي غير المحسوب في الشؤون العراقية؛ وهو الأمر الذي يزيد من عدم مصداقية المشروع الأمريكي للديموقراطية. في النهاية بالرغم من حاجة الولايات المتحدة إلى تسويق العراق كنموذج للديموقراطية في الشرق الأوسط، إلا أن الديموقراطية في حد ذاتها ليست هي هدف الإدارة الأمريكية بل أداة للوصول إلى أهداف أخرى. ويأتي أمن إسرائيل كغاية أولى تخدم فكرة بناء الإمبراطورية الأمريكية وفق منظور المحافظين الجدد، وبالطبع يجب عدم إغفال عامل النفط وأهميته لتحقيق ذلك.

وبسبب التغاضي عن ممارسات الحلفاء غير الديموقراطيين أو هشاشة وضعف وتبعية النظم الديموقراطية « الناشئة » فقدت دعوات الولايات المتحدة للديموقراطية مصداقيتها، وتأثرت بشكل سلبي صورتها أمام الشعوب الإسلامية، واتضح عدم جدية مطالبتها بالديموقراطية أمام حكام المسلمين.

تقوم الإدارة الأمريكية بالتغاضي عن مدى عمق وجدية التغيير الديموقراطي المتحقق داخليًا، كما تستخدم ورقة الإصلاح السياسي كأداة يلوح بها في حالة تعالي أي نبرة استقلالية على صعيد القضايا الخارجية. فدعاوى الإصلاح موجهة في الأساس لضرب أي مقاومة ضد إسرائيل في المنطقة ولتدعيم الهيمنة الأمريكية على الشرق الأوسط. وهذا ينقلنا إلى الأبعاد السياسية الإقليمية للمبادرات الغربية الموجهة للعالم الإسلامي وعلى رأسها مبادرة الشرق الأوسط الكبير الأمريكية.

ثالثًا: الأجندة الأمريكية في المنطقة: الأدوات والقضايا:

عملت الولايات المتحدة على خلق بيئة إقليمية مواتية لمصالحها وغير مناهضة لسياساتها؛ وذلك بالعمل على تكريس الفرقة بين دولها وبين قواها في داخل مجتمعاتها. وفي ذات الوقت تستمر عملية تطويق العالم الإسلامي والسيطرة عليه ومنعه من تصعيد قواه سواء العسكرية وغيرها أو من تحسين الخلل في ميزان القوة مع إسرائيل. وفي مواجهة القضايا الإقليمية الكبرى - اعتمدت الولايات المتحدة على الترويج لمنطق التجزئة والتفتيت والصراع بين الفاعلين المرتبطين بكل قضية سواء داخليًا أو إقليميًا.

وبالرغم من المشاريع الأمريكية لفرض الهيمنة دوليًا، إلا أن المساعي الأمريكية ما زالت تواجه تحديات على المستوى الإقليمي (الإسلامي- العربي). فإقليميًا، تزداد المشاكل التي تواجهها الولايات المتحدة في المنطقة: تصاعد عدم الاستقرار في أفغانستان، تأزم الموقف في العراق حتى باتت التقارير الأمريكية ذاتها تتحدث عن مؤشرات هزيمة سياسية وأمنية واستراتيجية في العراق، وصول حماس إلى الحكومة بعد انتخابات ديموقراطية...

ومن ناحية أخرى، شهدت التحالفات العربية تغيرات واضحة وأبرزها ما أصاب التحالف الرئيسي الذي عد في التسعينيات الركيزة الأساسية للتوازن الإقليمي العربي وقاطرة العمل العربي؛ وهو التحالف المصري السوري السعودي، حيث تفكك بخروج سوريا وتكررت أجواء مناهضة حلف بغداد. وبالمثل تحلل التحالف السوري - اللبناني. بل حتى التحالفات الداخلية شهدت تحولات دالة مثل: التحالفات اللبنانية - اللبنانية التي في سياقها تحالف ميشيل عون مع حزب اللـه والتحالفات العراقية - العراقية حيث أضحى مقتضى الصدر أول المدافعين عن الجعفري وأصبح المجلس الأعلى للثورة الإسلامية من معارضيه. وهكذا بدت سيولة شديدة في العلاقات الإقليمية - الإقليمية والداخلية - الداخلية على السواء. وتقاطعت المصالح الأمريكية مع غيرها الإقليمية بشكل لافت للنظر؛ مما جعل ساحة التفاعلات الإقليمية عرضة لتغيرات راديكالية ومفاجئة ومتغيرة. وقامت إدارة بوش بالمساهمة في خلق أو تدعيم أيٍّ من دواعي التجزئة في المنطقة خالقة بذلك فرصًا أكبر لتوطيد مكانتها الإقليمية ولتشعب شبكة علاقاتها مع فاعلين إقليميين مختلفين سواء كقوى في داخل الدول أو مع نظمها الحاكمة.

يشهد الإقليم تهديدات « فوق تقليدية » تؤثر على جغرافية الإقليم فيما يتصل بعدم الاستقرار على تعريفه، واستخدام القوة العسكرية ضد نظمه السياسية (العراق)، ومحاولة المساس بأسس النظم السياسية القائمة والخروج عن نمط التفاعل المعتاد في الصراع (باستهداف أطراف مثل المقاومة اللبنانية وحماس). كما تؤثر هذه التهديدات غير التقليدية على المجتمعات في المنطقة بظهور مشكلة الأقليات[1] وتأجيج التمايزات الطائفية.

١ - المتغير الطائفي - الإثني كأداة سياسية أمريكية:

تنطلق الاستراتيجيات الغربية تجاه العالم الإسلامي منذ منتصف القرن التاسع عشر من الإيمان بضرورة تقسيم العالم العربي والإسلامي إلى دويلات إثنية ودينية مختلفة، حتى يسهل التحكم فيه. فعالم عربي - إسلامي يتسم بقدر من الترابط والوحدة يمثل ثقلًا استراتيجيًا واقتصاديًا وعسكريًا يضر بالمصالح الغربية. وتعددت محاور الفرقة والانقسام التي يشدد عليها الغرب من وقت لآخر، إلا أن إزكاء لهيب العصبية الطائفية خاصة بين أهل السنة والشيعة - أضحى محورًا رئيسيًا في سياسة الخارج (الأمريكي) لتشتيت وإضعاف الإقليمين (العربي - الإسلامي) بل ولتجزئة الداخل (الوطني - القُطري) في اللحظة التاريخية الحالية التي نعيشها؛ وهو المسلك الذي امتد ليغطي أكثر من دولة - كلما ساعدت الظروف الداخلية على تسهيلها - مثل لبنان والسودان بل وحتى مصر من منطلق اللعب على وتر مسلمين وأقباط. لقد ساد منطق التجزئة ليس فقط في التعامل الأمريكي مع دول المنطقة بل في العمل على نشره وفرضه على رؤى الفاعلين الإقليميين في تفاعلاتهم مع بعضهم البعض. فكثيرًا ما ترتكن الخطابات العربية والإسلامية في تفسير الأحداث وتبرير السياسات إلى ثنائيات متضادة تعبر عن مناخ الانقسام أكثر من المشاركة، ومن هذه الثنائيات: إسلامي/ علماني، إسلامي/ قومي، ديموقراطي/ سلطوي، سني/ شيعي، كردي/ عربي، قومي/ وطني، دول غنية/ فقيرة، دول المشرق العربي/ المغرب عربي.

---

(١) التقرير الاستراتيجي العربي (٢٠٠٥-٢٠٠٦)، كمال حبيب (عرض)، (٢٠/ ٣/ ٢٠٠٧ م)،
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/EDCAA084-D7F8-4A77-A625-007C7112A30E.htm.

فقد تعدت الأهداف الأمريكية مجرد السعي إلى حصر دول المنطقة في مصالح قطرية ضيقة تكرس من الفرقة العربية والإسلامية - إلى البحث عن تجزئة الداخل العربي والإسلامي ذاته إلى قوى متصارعة على أسس تبدو من على السطح مذهبية وطائفية ودينية إلا أنها في الواقع تحمل تسييسًا مكثفًا لهذه البواعث العقدية الثقافية؛ تجعل من الأخيرة أداة لتحقيق مآرب سياسية واستراتيجية في المقام الأول. فمن الملاحظ أنه كلما تصاعدت المقاومة للمشروعات الأمريكية في المنطقة تزايدت ضغوط الولايات المتحدة مستخدمة ورقة الفتنة الطائفية والانقسامات العرقية والمذهبية.

وقد تسربت أفكار عديدة في الآونة الأخيرة تشير بوضوح إلى أن واشنطن تريد إعادة تشكيل حتى الخريطة الجغرافية لدول الشرق الأوسط (الكبير) بشكل يقيم قواعد جديدة، ويعيد تشكيل المنطقة بالشكل الذي ينسجم مع الأهداف الأمريكية، ويكون بديلًا عن الخريطة التي وضعتها القوى الكبرى في مطلع القرن العشرين (بريطانيا وفرنسا). ولم يعد مثل هذا الاحتمال مجرد ضرب من الخيال؛ فالعراق الذي يشكل عمودًا أساسيًّا لاستقرار المنطقة يتجه بشكل متسارع نحو حرب أهلية حسب تقديرات مختلفة، وتزايدت احتمالات تقسيمه. ووفق عدد من السيناريوهات المطروحة لن تأخذ الدولة الشيعية في جنوب العراق وقتًا طويلًا لتستقطب شيعة الخليج ضمن كيانها، وسيكون استقلال أكراد العراق بؤرة لاستقلال بقية الأكراد على حساب تركيا وإيران وسوريا، وتكوين دولة كردية كبرى تكون صديقة للولايات المتحدة وتدين لها بوجودها. وفي يونيو (٢٠٠٦م) نشرت مجلة القوات المسلحة الأمريكية خريطة لمنطقة الشرق الأوسط بعد تقسيمها المفترض، أظهرت المدى غير المحدود للمتغيرات الجغرافية التي تمتد حتى باكستان، ويتضمن غياب دول بالكامل من أبرزها العراق والسعودية؛ لكن المهم هنا هو اعتماد واشنطن على منطق الأقليات والطوائف التي ستتحول إلى كيانات ودول. وحسب الكثير من التكهنات تسعى واشنطن إلى تأسيس شرق أوسط مكون من دول أعراق وطوائف تتضاءل فرص التعايش فيما بينها ويتزايد تسابقها للاعتماد على القوة الأمريكية لدعمها، ولن تعود الولايات المتحدة مضطرة للقتال خارج أراضيها بل ستترك لحلفاء جدد تؤسس لهم دولًا خاصة - مهمة حماية أمنها، وكذلك أمن إسرائيل التي لن يجري استيعابها فقط في

الإقليم الجديد؛ بل ستكون القوة المهيمنة فيه نظرًا لتفوقها التكنولوجي والاقتصادي[١].

وقد تعددت الأصوات الأمريكية - في الأروقة الإعلامية - المروجة لمنطق تجزئة المنطقة على أساس عرقي إثني، ومن بين هذه الآراء فكرة رالف بيترز (ضابط مخابرات أمريكية متقاعد) عما يسميه بالظلم الفادح الذي لحق بالأقليات حين تم تقسيم الشرق الأوسط أوائل القرن العشرين (يقصد اتفاقية سايكس بيكو) مشيرًا إلى هذه الأقليات « بأنها الجماعات أو الشعوب التي خدعت حين تم التقسيم الأول »، ويذكر أهمها: الأكراد، والشيعة العرب. كما أشار أيضًا إلى مسيحيي الشرق الأوسط، والبهائيين، والإسماعيليين، والنقشبنديين. ويرى (بيترز) أن ثمة كراهية شديدة بين الجماعات الدينية والإثنية بالمنطقة تجاه بعضها البعض، وأنه لذلك يجب أن يعاد تقسيم الشرق الأوسط انطلاقًا من تركيبته السكانية غير المتجانسة القائمة على الأديان والمذاهب والقوميات والأقليات، حتى يعود السلام إليه. (والنموذج الكامن هناك هو الدولة الصهيونية القائمة على الدين والقومية وامتزاجهما)[٢]. وهكذا زاد تركيز الخارج في تدخله على إزكاء المتغير الديني والإثني وتضخيمه بشكل يفوق مقتضيات الواقع، وذلك في سعيه لفرض منطق التجزئة والتفتيت سواء في داخل الدول أو فيما بينها.

إذا ما بدأنا الحديث بالمسألة العراقية نجدها قدمت مثالًا حيًّا وواضحًا على تذبذب الأهداف الأمريكية المعلنة لتخفي مصالح كامنة أكثر خطورة وغير معلنة. فالهدف من غزو العراق عسكريًا كان في البداية إسقاط نظام صدام ذي الصلة بتنظيم القاعدة؛ ومن ثم تصبح العراق ساحة مستباحة أخرى - بعد أفغانستان - في إطار ما تسميه الولايات المتحدة الحرب ضد الإرهاب. ثم تغير الهدف لأن يكون القضاء على أسلحة الدمار الشامل التي توافرت أيضًا أدلة (أمريكية) على امتلاكه لها. وعندما سقطت حجة الهدف الثاني مثل الأول، أضحت الغاية المعلنة الجديدة هي خلق نموذج ديموقراطي عراقي

---

(١) لقاء مكي، « عالم ما بعد ١١ سبتمبر: الشرق الأوسط الجديد..اختلاق الفوضى »، (٨/ ٩/ ٢٠٠٦م)، http://www.aljazeera.net/NR/exeres/5C1A293A-81A4-4056-9B56-35F24AF11429frame-less.htm? NRMODE = Published.

(٢) عبد الوهاب المسيري، المرجع السابق، http://www.aljazeera.net/NR/exeres/0E10D906-BD78-4C7D-AC01-9BF4CE201FE4.htm.

يصلح لأن تتبعه المنطقة بأكملها. وأمام كثير من الانتقادات للديموقراطية المطبقة تحت (نيران) الاحتلال الأمريكي - وصلنا إلى الهدف الأمريكي الرابع: توفير الأمن للعراقيين. وكأننا بعد احتلال أربع سنوات وآلاف القتلى من العراقيين ومليارات الدولارات الأمريكية - تقلص الهدف إلى تأمين العراقيين. وجميعها ذرائع واهية تخفي الأهداف الأمريكية الحقيقية التي تتمثل في تمزيق المنطقة والبدء في هذه الخطة بالعراق؛ لكونها الأكثر تأهلًا لذلك، ومن أجل تأمين عملية سيطرة الشركات الأمريكية على النفط العراقي والتي بدأت منذ اليوم الأول الذي وطئت فيه القوات الأمريكية أراضي العراق.

فقد مثلت العراق ساحة رئيسية لمعايشة الأزمات والعنف الناجم عن التمايزات المذهبية والعرقية ما بين سُنَّة وشيعة وأكراد. وبالرغم من الدعاوى الأمريكية المتكررة حول خلق « نظام سياسي ديمقراطي ليبرالي » في العراق حتى لو جاء مفروضًا من فوق (تمامًا كما فعل كمال أتاتورك في تركيا)، ولكنه بات واضحًا أن العراق لا يتحرك في هذا الاتجاه. بل يتحرك من نظام علماني نحو نظام طائفي يعاني من أزمة شرعية هيكلية. فمشروع تصدير الديمقراطية على الدبابات الأمريكية قد فشل. ونموذج العراق أصبح مبعث مخاوف المنطقة بدلًا أن يكون نموذجًا يحتذى به[1]. إن إثارة الطائفية في العراق واحتمالات تقسيمه طائفيًا وعرقيًا - تهدد بإشعال صراع سني شيعي على صعيد العالم الإسلامي يشغل المسلمين بمواجهات داخلية. ومن ناحية أخرى، تتكامل الأدوار المعطاة للأكراد في العراق مع النهج الأمريكي المكرس للعصبية الإثنية؛ فيبدو أن واشنطن تشجع أكراد العراق على النزعة الانفصالية، الأمر الذي سيقود إلى تشكيل دولة كردية كبرى محاربة وقوية تكون عين أمريكا ويدها ضد ما تسميه إرهابًا في المنطقة، بل ولن يضر امتداد الدولة الوليدة أيًا من المصالح الأمريكية؛ حيث ستؤدي إلى مشاكل لسوريا وإيران. أما تركيا فقد تغير شكل العلاقة مع بدء تحولها نحو أوروبا من جانب ونحو الإسلام من جانب آخر[2].

---

(١) ميشيل شحادة، الشرق الأوسط الكبير.. هزيمة للحضارة العربية الإسلامية، (٢٧/ ٢/ ٢٠٠٧ م)،
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/3C17735A-A662-478C-8ED9-7BEFF C3 F858A .htm.

(٢) لقاء مكي، المرجع السابق، http://www.aljazeera.net/NR/exeres/5C1A293A-81A4-4056=

لقد تأسست النظرة الأمريكية لمرحلة ما بعد صدام على معيار طائفي، انعكس بوضوح في الدستور العراقي وأساليب التجنيد السياسي على كافة المستويات المؤسسية بل والتخصيص الاقتصادي أيضًا؛ الأمر الذي أجج من المشاعر الطائفية وكرسها بشكل خطير هادم للوحدة العراقية. وبالفعل بدأت شرارة الخطاب المكرس للطائفية من الأراضي العراقية وامتدت لدول الخليج ولبنان ومصر وغيرها، ومثل هذا المناخ الجديد المنتشر في الرؤى الإقليمية - خاصة الرسمية منها - أهم نجاحات الاستراتيجية الأمريكية حتى هذه اللحظة.

وجاءت لبنان لتقدم مختبرًا آخر للتوازنات الدينية والمذهبية المشدودة منذ عقود عديدة على وتر حساس من المواءمات والتنازلات المتبادلة الدقيقة. وقد أثرت الامتدادات الخارجية للقوى السياسية في الداخل على بلورة الحس الطائفي أكثر، وعقدت من عملية التوافق الداخلي والوصول إلى صيغة سياسية مستقرة وممثلة للجميع بشكل مرضٍ. ففي الوقت الذي وجهت كثير من الأصوات النقد إلى التحالف الإيراني السوري مع المقاومة اللبنانية - لا بد أيضًا من الانتباه إلى الدور الأمريكي والفرنسي أيضًا في تحريك أو دفع قوى ١٤ آذار؛ الأمر الذي ينذر بتدعيم ثنائية حادة في الداخل اللبناني لا يمكن تجاهل أبعادها الخارجية أيضًا. وكثيرًا ما سمحت التركيبة السكانية اللبنانية المتنوعة على المستوى الديني والمذهبي للخارج أن يلعب أدوارًا مختلفة وينشئ تحالفات متغيرة.

ولم تخرج لبنان من نطاق المشروع الأمريكي في المنطقة؛ بل اعتبرها البعض الساحة الثالثة للتدخل الأمريكي العسكري المباشر - بعد أفغانستان والعراق - حتى وإن جاءت بأياد إسرائيلية. تسعى إدارة بوش لتأمين أكثر من مصلحة أمريكية في لبنان: أولها: تحويل لبنان إلى بلد ديموقراطي على الطريقة العراقية، أي يدور في فلك المصالح الأمريكية[1]، ويدفع في ذات الاتجاه تلك النظرة الإسرائيلية الخاصة للبنان على أنه نموذج يسمح بإقامة دولة مسيحية تبتعد أكثر مما تقترب عن محيطها العربي الحضاري.

=-9B56-35F24AF11429,frameless.htm?NRMODE = Published

(١) عبد الوهاب المسيري، المرجع السابق، http://www.aljazeera.net/NR/exeres/0E10D906-BD78 - 4C7D - AC01 - 9BF4CE201FE4.htm

ويتوافق الهدف الأول مع غاية ثانية مهمة وهي: تأمين حدود إسرائيل الشمالية، ليس فقط من المقاومة اللبنانية؛ بل أيضًا من أي « قواعد » متطرفة من المتوقع نزوحها من العراق بعد انسحاب القوات الأمريكية. ومن ناحية ثالثة، تسعى إسرائيل بمساندة أمريكية بالأساس - إلى تكريس الانقسام الداخلي ما بين السني والشيعي؛ ليزداد الداخل اللبناني تفتتًا وتتعقد وتتداخل تحالفاته الداخلية أكثر وأكثر وتنفتح الأبواب أمام الخارج بيسر أكبر. واستثمرت الولايات المتحدة التنوعات الطائفية والدينية وتطابقها مع تباين المواقف السياسية في تكريس لغة الخلافات المذهبية والمطامع القومية في المنطقة.

ولإبراز أهمية الحسابات السياسية وهيمنتها على أي حسابات أخرى طائفية أو مذهبية - يمكن الإشارة إلى تباين القوى الشيعية في العالم الإسلامي من الموقف من النفوذ الأمريكي ومن خطط فرض الهيمنة الأمريكية على المنطقة. فمن الممكن ملاحظة المفارقة الغريبة في موقف الشيعة: إنهم يمنعون « ولادة الشرق الأوسط الجديد » بالقوة في الجنوب اللبناني، بينما يساهمون في خلقه في الجنوب العراقي؛ ولذا يظهر حرج المقاومة اللبنانية حينما يشار إلى دعم طهران المعلن لحزب الحكيم ومليشياته. فالشرق الأوسط الجديد الذي تحدثت عنه كوندليزارايس - ليس سوى شرق أوسط مؤلف من « فدراليات » صغيرة تساهم في خلقها أحزاب شيعية مسلحة في العراق، كما هو الحال مع مشروع عبد العزيز الحكيم لفدراليات شيعية في الوسط والجنوب وبغداد. فالمفارقة المذهلة التي كشفتها الحرب الإسرائيلية على لبنان تتعلق بدور الشيعة في البلدين؛ فهم يلعبون دورين متناقضين بشكل صارخ[1]. وتختلف الرؤية والسياسة الأمريكية اختلافًا بينًا في تعاملها مع الشيعة في كل من العراق ولبنان، ليس على أساس التمايز الطائفي والمذهبي؛ بل بسبب المواقف السياسية في المقام الأول.

وعكس الدعم الأمريكي المطلق للعدوان الإسرائيلي على لبنان سياسة الفوضى الخلاقة التي تبنتها السياسة الأمريكية عقب احتلالها للعراق. ولم يصب العدوان

---

(١) فاضل الربيعي، « الشرق الأوسط الجديد.. هل يساهم الشيعة في ولادته؟ »، (٣/ ٨/ ٢٠٠٦م)، http://www.aljazeera.net/NR/exeres/1584094F-9019-4507-AF80-601BB84D84FE.htm.

الإسرائيلي على لبنان في الاتجاه الذي رغبته أمريكا، وهو تشكيل شرق أوسط جديد منسجم مع المصالح الأمريكية؛ بل بسبب أداء المقاومة البطولي أفرزت هذه الحرب « شرقًا أوسط مقاومًا عربيًا إسلاميًا » أكثر ثقة بالنفس في مواجهة الآلة العسكرية الإسرائيلية وأقل اكتراثًا بقدرة الردع الإسرائيلية التي اتضحت حدود فعاليتها. ومن ثم تزايدت التحديات أمام صانع القرار الأمريكي، فاستنادًا لاستطلاع رأي لمائة من خبراء أمريكيين (نشر في يوليو/ ٢٠٠٦م) - تبين أن السياسات الأمريكية تصب في عكس ما تريد[١].

أما بالنسبة إلى السودان، يمكن ملاحظة تزايد الضغوط الأمريكية عليها في إطار تصعيد قضايا تمس وحدة الأراضي السودانية بدءًا بالجنوب السوداني وانتهاءً بقضية دارفور. وقد أجمع المتخصصون في الشؤون السودانية حول محدودية متغير الدين أمام متغير التهميش الاقتصادي في إثارة القلاقل بين الشمال والجنوب؛ بخلاف ما تركز عليه الخطابات الغربية خاصة الأمريكية منها، وما تبرزه الدوائر الإعلامية في الغرب.

وقد تبنت إدارة بوش نهجًا تصعيديًا تجاه مشكلة دارفور. وأرجع (آندرو ناتسيوس) Andrew Natsios مبعوث الولايات المتحدة إلى السودان - بداية المشكلة إلى ثورة أقلية إثنية في فبراير (٢٠٠٣م) ضد النظام في الخرطوم المهيمن عليه العرب، وبعدها بدأت المواجهة مع القوات الحكومية وميليشيات الجنجاويد، وانتشرت المجاعات[٢]. حيث غالبًا ما تصور التقارير الأمريكية المآسي التي يعيشها سكان دارفور:(٢٠٠) ألف قتيل و (٢,٥) مليون مشرد منذ اندلاع التمرد وقيام الحكومة والميليشيات الحليفة لها باضطهاد شعب دارفور؛ بسبب اختلاف أغلبيته إثنيًا ودينيًا عن العرب.

أحيانا ما تتجه الولايات المتحدة إلى التخفيف من تشددها لإنهاء ما أسمته « بالتطهير العرقي » في دارفور بعد الفشل في الحصول على موافقة الحكومة السودانية على قرار

---

(١) التقرير الاستراتيجي العربي (٢٠٠٥ - ٢٠٠٦ م)، المرجع السابق،
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/EDCAA084-D7F8-4A77-A625-007C7112A30E.htm

(٢) « Blair warns Sudan of tougher actions over Darfur », 2006-11-22 http://www.middle-east-online.com/english/sudan/?id=18426

الأمم المتحدة الذي ترعاه واشنطن والداعي لنشر قوات حفظ السلام في دارفور. وأفصح بوش عن سعيه إلى خطة جديدة في دارفور ترتضيها الحكومة السودانية. وقد تبنى مجلس الأمن قرارًا في يوليو (٢٠٠٦م) يسمح بنشر ٢٠ ألفًا من قوات حفظ السلام؛ لإحلال قوات أخرى ممولة من الاتحاد الإفريقي والتي أخفقت في احتواء العنف. في حين اتجهت السودان إلى رفض قوات الأمم المتحدة ودعت إلى تقوية القوات الإفريقية بالأساس، وهي القوات التي تعتبر الولايات المتحدة أنها واقعة تحت سيطرة السودان. ويقوم النقد الأمريكي للموقف السوداني على حجة رئيسية مفادها: أن رفض قوات الأمم المتحدة يعني أنها ستكون أكفأ في حماية المدنيين؛ ومن هنا لا بد من التصميم على هذا المطلب. بل تعالت بعض الأصوات الأمريكية بالدعوى إلى القيام بعمل عسكري منفرد في دارفور بما فيها فرض الناتو لمنطقة حظر طيران على المنطقة، كوسيلة ضغط فعالة لإجبار السودان على قبول قوات الأمم المتحدة. بينما بدت اقتراحات أخرى بفرض عقوبات على الأفراد ورجال الأعمال المرتبطين بحكومة البشير وتوجيه اتهامات للمسؤولين السودانيين بارتكاب جرائم ضد الإنسانية - وهو ما تم مؤخرًا باتهام أحد الوزراء السودانيين السابقين باقتراف مثل هذه الجرائم. ولكن في المقابل، تقف تداعيات مثل هذه الإجراءات على حلفاء الولايات المتحدة؛ مثل الصين - المستورد الرئيسي للطاقة من السودان - عائقًا رئيسيًّا أمام تفعيل هذا الخيار بشكل كامل ومكثف، خاصة وأن الولايات المتحدة تحتاج جميع حلفائها لمواجهة قضايا أخرى حساسة مثل العراق والملفات النووية في إيران وكوريا الشمالية. ومن ناحية أخرى، تحدث البعض عن تقديم بعض الحوافز للخرطوم لقبول قوات حفظ السلام بما فيها التخفيف من الحظر الأمريكي على السودان[1].

ولم تستثن دول المغرب العربي من المساعي الأمريكية لتكريس الانقسامات الإثنية والدينية؛ فقد عملت الدول الأوروبية المستعمرة من قبل على إثارة النعرات العرقية بين العرب والبربر من خلال تغريب المناهج التربوية، وتبادل البعثات العلمية، والتدخل

---

(١) David Millikin, « Bush concedes to Khartoum in policy shift on Darfur», 2006 -11-02 2006 -11- 02 http://www.middle-east-online.com/english/sudan/?id=18105.

المباشر في سياسات هذه الدول خلال نصف قرن؛ إلا أنها لم تنجح في تغريب المجتمع العربي المسلم في المغرب العربي. ولكن طرأ جديد مع بداية التسعينيات من خلال ما عبر عنه بعض القادة الأفارقة في المغرب العربي حين بدأ التفكير حقيقة في الابتعاد عن المشرق العربي، والتقوقع على الذات وتضخيم القواسم المشتركة بين دول المغرب العربي مقارنة بالقواسم التي تجمعها مع المشرق العربي لتبرير هذا التوجه؛ تحول بعضهم إلى الدعوة لفصل المغرب العربي عن الأمة العربية وانكفائه على قضاياه الداخلية، أو دفعه نحو مصير مجهول عبر الانخراط التام في منظمة « الاتحاد الإفريقي » على أمل أن تصبح هذه المنظمة يومًا على غرار منظمة الاتحاد الأوروبي في تطورها.

وبدت عدة مؤشرات دالة على استهداف الولايات المتحدة لمنطقة المغرب العربي، من أهمها: التقارب الأمني بين بلدان المنطقة وحلف شمال الأطلسي من جهة، الزيارات المكوكية لوزير الدفاع الأمريكي ومدير وكالة المخابرات إلى بلدان المغرب العربي في الآونة الأخيرة، المناورات العسكرية العديدة التي شاركت في بعضها إسرائيل. وتستخدم الإدارة الأمريكية الأدوات الاقتصادية في المقام الأول وتليها علاقات التعاون الأمني والاستخباري عند التعامل مع دول مثل تونس والجزائر والمغرب، لكونها هيكل الاتحاد الذي ترغب في إحيائه. في حين تَعُدُّ كلًّا من ليبيا وموريتانيا من الدول المستهدفة ضمن إطار استراتيجية الحرب على الإرهاب كما تسميها الإدارة الأمريكية[١].

٢- حل الصراع العربي الإسرائيلي..أداة أكثر منه هدفًا:

هل هناك علاقة بين استمرار النظم السياسية السلطوية الغالبة على العالم العربي وبين استمرار الصراع العربي الإسرائيلي بدون حل؟ وبعد أن كان السؤال: لأي مدى استغل الحكام العرب هذا الصراع من أجل تأجيل تأسيس نظم ديموقراطية - أضحى السؤال الرئيس: هل الولايات المتحدة هي التي أضحت مستعدة للتضحية بالديموقراطية التي تبشر بها لمواجهة الإرهاب من أجل تحقيق أمن إسرائيل وفرض سلام إسرائيلي يبعد العرب عن حل عادل لصراعهم معها؟

---

(١) المرجع السابق، http://www.aljazeera.net/NR/exeres/F20B84F3-1C76-43D3-88CA-39 F7725897 C0.htm.

في ظل مبادرات الشرق الأوسط الكبير ثم الجديد، يمكن ملاحظة أن الصراع العربي الإسرائيلي تحول – على الأقل في نظر الجالسين في البيت الأبيض – إلى أداة لتحقيق أهداف أخرى تحتل مرتبة أعلى في أولويات صانع القرار الأمريكي مثل: العراق وملف إيران النووي. فعلى سبيل المثال دار نقاش كبير حول العلاقة بين الدعوة للإصلاح السياسي في المنطقة وبين تراجع أهمية ومكانة الصراع العربي الإسرائيلي في الأجندة الأمريكية، وهو الأمر الذي تم نفيه مرارًا وتكرارًا على لسان بعض المسؤولين الأمريكيين[١]. وقد ربط كثير من المحللين بين تدني مستويات الإنجاز على صعيد الإصلاح السياسي وبين عدم الوصول إلى تسوية سلمية عادلة للصراع العربي الإسرائيلي بسبب الخيارات الأمريكية التي تخفض من المطالبة بالديموقراطية في مقابل تجاهل الصراع الرئيسي في المنطقة: الصراع العربي الإسرائيلي.

ولعل مرجع هذا التراجع في الأولوية لهذه القضية واعتبارها أداة لحسم قضايا أخرى أهم في منظومة المصالح الأمريكية، إنه لم يعد الحفاظ على أمن إسرائيل واستقرارها وعدم السماح بفرض حل سياسي أو عسكري عليها هو الهدف؛ ولكن صار الحرص على ضمان التفوق النوعي لإسرائيل على الدول العربية مجتمعة. ولذا كان التخلي عن فكرة إيجاد حل لمسألة النزاع العربي الإسرائيلي، بل قطع الطريق على أي تسوية سياسية مقبولة واستخدام التفوق الإسرائيلي في سبيل وضع الدول العربية تحت ضغوط عسكرية ومالية وسياسية قوية ودائمة تسهل على واشنطن السيطرة على المنطقة وخدمة مصالحها بأقل كلفة ممكنة.

ومن الجدير بالذكر الإشارة إلى بعض الاختلافات بين الرؤى الأوروبية والأمريكية تجاه وضعية الصراع العربي الإسرائيلي في المنطقة، فقد كان الشركاء الأوروبيون هم من أضافوا إضافة مهمة في وثيقة مبادرة الشرق الأوسط الكبير وشمال إفريقيا وهي: ضرورة تسوية الصراع العربي الإسرائيلي والتي أغفلها الجانب الأمريكي[٢]. ويميز

---

(١) Leon Bruneau, « US defends controversial Mideast reform plans »,5\3\2004.http://www.middle-east-online.com/english/?id=9152http://www.middle-east-online.com/english/?id=9152.

(٢) Roberto Aliboni,« L Europe et la mediterrane: perceptions, interets et politiques »,=

الساسة الأوروبيون - بشكل عام - بين الإرهاب الدولي الذي تتبناه جماعات إرهابية دولية مثل القاعدة، وبين ما سموه بالإرهاب الوطني والذي يرتبط بالقضية الفلسطينية والاحتلال الإسرائيلي، ويرون أن النوع الثاني يحتاج بالأساس إلى حلول سياسية لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي للقضاء عليه. بينما يقوم اقتراب بوش على أن تكون البداية في تشجيع التغييرات[١] داخل المؤسسات السياسية لأعداء إسرائيل وليس في العمل على حل الصراع بشكل متوازن بين الإسرائيليين والعرب وخاصة الفلسطينيين[٢]. فالمشاكل تأتي دومًا من الجانب الفلسطيني - من وجهة النظر الأمريكية - ولا بد من حسمها قبل الحديث عن البدء في أي مفاوضات. وقد قاربت ولاية بوش الثانية على الانتهاء وهو ما زال يدور (عن قصد) حول فكرة خلق سلطة فلسطينية - رئاسة وحكومة - قادرة على الجلوس مع الإسرائيليين وتملك الشرعية اللازمة لذلك، ليس من وجهة نظر الشعب الفلسطيني؛ بل في نظر الدول الغربية.

وقد تبنت إدارة بوش فكرة الدولة الفلسطينية كحل على أساس قيام الدولتين، وذلك بعد فترة طويلة من الاعتراف الأمريكي بالفلسطينيين كشعب فقط وليس كدولة. ولكن جاءت تصريحات بوش حول الدولة الفلسطينية وخطة الطريق مصحوبة بالغزو على العراق؛ الأمر الذي قلل من دلالاتها وصداها لدى الرأي العام العربي. كما لم يتم تناول أي من المسائل المحورية التي تصوغ الحل النهائي مثل مسألة اللاجئين والقدس والمستوطنات والحدود، وتركز الحديث عن إصلاح السلطة الفلسطينية ثم البحث عن دعم مالي لها وللشعب الفلسطيني حتى أواخر (٢٠٠٥م)[٣].

أما بعد انتخاب حماس، اختزلت القضية الفلسطينية في محاولات فرض تنازلات

=Europes et Mondes Musulmans: un dialogue complex, Editions Grip, Bruxelles, 2004, p44.

(١) Roberto Aliboni, « L Europe et la mediterrane: perceptions, interets et politiques », Europes et Mondes Musulmans: un dialogue complex, Editions Grip, Bruxelles, 2004, p44.

(٢) John Zvesper, « Bush and Chirac Agreeably Disagree », Editorial, June 2004 http://www.ashbrook.org/publicat/oped/zvesper/04/bush-chirac.html.

(٣) Nathan J. Brown و Political reform, the United States and the Arab-Israeli conflict, The Carnegie Endowment for International Peace http://www.ndu.edu/inss/symposia/topical 2005/brownpaper.htm.

على الرؤية السياسية لحماس التي فازت في انتخابات ديموقراطية حرة، وانحصر الأمر في مطالبات غربية لحكومة حماس بالاعتراف بإسرائيل بدلًا من العمل على بداية حوار حقيقي حول الصراع ومحاوره الصعبة. وهكذا تحول الصراع العربي الإسرائيلي إلى صراع عربي فلسطيني، وتحول الأخير إلى قضية فرض إصلاحات داخلية على السلطة الفلسطينية التي لم تحصل على مكاسب فعلية في مفاوضاتها لأكثر من عقد مع إسرائيل، ثم ظهر اختزال آخر غربي (أمريكي بالأساس) حولها إلى جدل محتدم حول كيفية التعامل مع حكومة السلطة الفلسطينية، وساد التصنيف الغربي - حماس أم فتح - عند تحديد سبل التعامل معها، واختفت تمامًا أي محاولة لدفع مفاوضات جدية بين إسرائيل والعرب. وهكذا انتهى الصراع إلى أن يكون صراعًا فلسطينيًا - فلسطينيًا من وجهة النظر الأمريكية وأصبحت مشكلتها الرئيسية كيفية دعم طرف فلسطيني على حساب طرف فلسطيني آخر، وكأن القضية صراع فلسطيني - فلسطيني فقط. وهكذا يقدم المسلك الأمريكي تجاه الصراع العربي الإسرائيلي مثالًا واضحًا للاتجاه نحو اختزال القضايا الكبرى في تفصيلات فرعية تتجه - مثلها مثل باقي القضايا - إلى تكريس منطق التجزئة البينية والتفتيت بين قوى الداخل.

من الأهمية بمكان الإشارة إلى أنه على مستوى الصراع العربي الإسرائيلي وتعدد رؤى التسوية، يمكن ملاحظة بروز الأبعاد الأيديولوجية للصراع عن ذي قبل؛ حيث أضحى البعد الإسلامي هو خط الدفاع الرئيسي عن القضية الفلسطينية بعد تواري البعد القومي. وعلى الجانب الآخر (الأمريكي)، تصاعد فكر المحافظين المدافع عن إسرائيل الكبرى ليكرس من انحياز السياسة الخارجية الأمريكية تجاه هذا الملف، وهو الأمر الذي يقلل من القدرة على الخروج بهذا الصراع من مأزقه الحالي.

ويجب عدم إغفال العلاقة بين الصراع العربي الإسرائيلي والمفهوم الأمريكي للإصلاح؛ حيث يرتبط الأخير بتصفية المقاومة بشكل أو بآخر - حتى ولو كانت غير دينية - وهو ما برز بوضوح في سياق مفهوم الشرق الأوسط الجديد، فالضغوط من أجل الإصلاح تشتد على الدول التي تتبنى خطًا مواليًا للقضية الفلسطينية أو مناوئًا للهيمنة الإسرائيلية ومن خلفها الأمريكية. فمرة أخرى، يتم التأكيد على أن الهدف هو

أمن إسرائيل، ويتم توظيف الإصلاح من أجله. فالإصلاح هنا ما زال وسيلة وأداة لأهداف أخرى رئيسية ومهمة للولايات المتحدة والقوى الغربية عامة. ومن أبرز الدلائل على ذلك الموقف الغربي الرافض لدخول حماس الانتخابات، ثم الشجب والحصار المعلن عقب فوزها بعد ذلك، وأخيرًا انتقائية التعامل مع حكومة الوحدة الوطنية.

ومن ناحية أخرى، يتم توظيف الاستبداد أيضًا من أجل تعظيم التنازلات حول القضية الفلسطينية وتدعيم المطالب الإسرائيلية في المنطقة، فكلما ضعفت الديموقراطية داخليًا؛ سهل على الولايات المتحدة التأثير على النظم الحاكمة؛ من أجل تبني سياسة خارجية توافقية مع الأهداف الأمريكية. وفي الوقت ذاته تستخدم النظم الداخلية قضية الصراع العربي الإسرائيلي والتهديد الخارجي لتبرير تأخر الإصلاح.

ويؤثر التفكك العربي الحادث برعاية أمريكية وتقسيم العالم الإسلامي إلى معتدلين ومناوئين سلبيًا على حل الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني. تعمل إدارة بوش على ألا يحدث أي اندماج إقليمي - إن حدث - إلا مع الولايات المتحدة وفي ظل التوافق معها. فلا بد من تجميد العلاقات العربية ومنع التفاعلات من أن تدفع نحو تكوين تكتلات على أسس إقليمية، والتي قد تهدد التوازنات الراهنة في المنطقة وتشجع الفلسطينيين على الاستمرار في المقاومة؛ وبالتالي إضاعة فرصة رئيسية أمام الاستراتيجية الأمريكية في فرض حل إسرائيلي للمشكلة الفلسطينية؛ ومن ثم فتدعيم المصالح القطرية الضيقة بعيدًا عن كل التزام جماعي أو أوهام الانتماء لجماعة أو أمة واحدة - هدف من أهداف الاستراتيجية الجديدة[1].

الخاتمة:

إعادة تشكيل خريطة الشرق الأوسط وفق الرؤية الأمريكية تحتوي على عدة محاور تخاطب الداخل الإسلامي والعلاقات البينية الإقليمية، وتتداخل جميعها من أجل ربط المنطقة بالسياسات الأمريكية.

---

(١) برهان غليون، «السياسة الأمريكية الجديدة في الشرق الأوسط»، (١٧/ ٥/ ٢٠٠٦ م)، http://www.aljazeera.net/NR/exeres/6848F1AD-7848-4EA7-9D7C-3130DC8E755B.htm.

أولًا: رفع شعار الإصلاح السياسي وتوجيهه بشكل انتقائي حسب موقع الدولة المستهدفة من شبكة التحالفات الإقليمية.

ثانيًا: اللعب على وتر الانقسامات الإثنية والمذهبية كسبيل رئيسي لتكريس مناخ الفرقة على المستوى الإقليمي.

ثالثًا: مواجهة أي محاولة من أي أطراف إقليمية لتطوير القدرات الذاتية بشكل يعالج ولو جزئيًا الخلل الكبير في التوازن بين إسرائيل ودول المنطقة.

رابعًا: استخدام الصراع العربي الإسرائيلي كأداة لتحسين الموقف الأمريكي في قضايا أخرى إقليمية تهم الولايات المتحدة؛ حيث يتأرجح الاهتمام والتجاهل بحسب الاحتياجات الأمريكية في كل مرحلة، ومدى الصعوبات التي تواجهها الإدارة الأمريكية على جبهات أخرى.

من الغريب ملاحظة درجة عالية من التقارب بين رؤية الولايات المتحدة ورؤى الحكام العرب تجاه الإصلاح السياسي؛ حيث اجتمعا على الاتفاق على محاور رئيسية جمعت خطابهم حول الديموقراطية في الشرق الأوسط:

أولًا: الإصلاح السياسي مسألة داخلية بالأساس، ولا بد من احترام الخصوصيات الثقافية في كل دولة ومتطلبات البيئة المحلية.

ثانيًا: إنه إصلاح تدريجي ويجب تلافي التداعيات الخطيرة لأي دمقرطة سريعة ومباشرة على استقرار المنطقة.

ثالثًا: لم تتم الإشارة إلى أي تعريف لماهية الإصلاح السياسي المبتغى بشكل محدد وواضح ويرتكن إلى معايير عالمية مقبولة؛ مثل الانتخابات الحرة وتداول السلطة وغيرها من الأعراف الديموقراطية التي وإن بدأت في الغرب إلا أنها حوت قيمًا عالمية تشترك وتلتف حولها جميع الحضارات الإنسانية، بل على العكس قوبلت الحكومات الديموقراطية المنتخبة انتخابًا حرًّا مثل حكومة حماس إما برفض غربي أو تحفظ عربي رسمي.

رابعًا: تركز الاهتمام حول الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للإصلاح مع تجاهل البعد السياسي أو تأجيله.

خامسًا: حازت القضايا الأمنية على الأولوية القصوى في أجندة الاهتمامات الأمريكية والعربية الرسمية، فكلما اتضح تعاون الحكومة العربية مع مؤسسات الأمن الأمريكية؛ وصفت هذه الحكومة بصفات الديموقراطية، أو على الأقل تم التغاضي عن ممارستها غير الديموقراطية.

سادسًا: تحول الخوف من أو التحفظ على الإسلاميين إلى عنصر جامع ومشترك ومحدد لرؤية الإدارة الأمريكية للمسار الديموقراطي في أي دولة، وهو الأمر الذي استثمره الحكام العرب بجدارة. ومن هنا يمكن استنباط خطاب عام أمريكي يسانده آخر عربي رسمي يتحدث بحماسة عن ضرورة الإصلاح السياسي وتطوير الديموقراطية، في حين يغض الطرف عن التباطؤ في تنفيذ أي خطوات إصلاحية جادة أو الارتكان إلى إجراءات غير جادة وشكلية لتحسين الصورة العامة للنظم العربية بدون إحداث تغيير حقيقي وفعلي؛ فنحن أمام خطاب يتحدث عما يجب أن يكون عليه المستقبل في وقت يساند ويدافع بشتى الطرق عن الحاضر وأوضاعه المستمرة منذ عقود طويلة، ويظل هدف تحقيق ديموقراطية مثار التفنيد والتمحيص كأمل سيأتي في المستقبل ربما البعيد أكثر من القريب.

وعند تحليل الأبعاد السياسية لمشروع الشرق الأوسط الكبير ثم الجديد، نجدها تداخلت مع أبعاد ثقافية مهمة على رأسها: مناهضة كل ما يحمل محتوى أو توجه إسلامي، فالعداء المعلن للقاعدة أفرز عداءً آخر غير معلن ومستتر لجميع القوى التي تحمل فكرًا أو رؤية إسلامية، سواء أكانت أحزابًا أم قوى سياسية أم كانت قوى مجتمعية أم مؤسسات مجتمع مدني أم حتى رموزًا فكرية ودينية. وبسبب رفعها للواء المقاومة وضرورة إعادة التدبر في السياسات الأمريكية؛ احتلت هذه الجماعات خانة الأعداء في الإدراك الأمريكي بشكل جعل محاربتها ومحاربة رؤاها هدفًا استراتيجيًّا أمريكيًّا، انعكس هذا العداء في تحركات أمريكية على مستويين رئيسيين:

الأول: مستوى نظم التعليم وإنتاج الثقافة، وفيها تم التدخل بشكل غير مباشر (بالرغم من نفي النظم الحاكمة) في:

أ- تغيير مناهج التعليم في العالم الإسلامي خاصة تلك المواد التي تحوي قيمًا إسلامية مثل الجهاد؛ بل محاربة التعليم الديني بكافة أشكاله.

ب- تبني ونشر المنتج الثقافي الداعي للحضارة الغربية والمترفع على الموروث الإسلامي.

أما الثاني: فهو رفض أي شراكة سياسية أو فتح حوار جاد وبناء مع أي قوى تتبنى مرجعية إسلامية (إلا في أضيق الحدود وعلى نطاق تكتيكي جزئي محدود)؛حيث يسود مناخ التوجس وعدم الثقة حتى إذا ما عملت القوى الأخيرة على طمأنة المخاوف الأمريكية.

يتداخل البعد السياسي الخارجي مع البعد السياسي الداخلي في شكل علاقة تبادلية يتم بمقتضاها التراخي فيما يخص قضايا الإصلاح السياسي الداخلية، بينما تتزايد الضغوط وتتشدد المطالب عندما يتعلق الأمر بقضايا إقليمية تخدم المصالح الأمريكية أو الوجود الإسرائيلي؛ حيث تقوم الإدارة الأمريكية بالتغاضي عن مدى عمق وجدية التغيير الديموقراطي المتحقق داخليًا، بل تستخدم ورقة الإصلاح السياسي كأداة يلوح بها في حالة تعالي أي نبرة استقلالية على صعيد القضايا الخارجية؛ فالإصلاح موجه في الأساس لضرب المقاومة في دول المنطقة ولتدعيم الهيمنة الأمريكية على الشرق الأوسط. وفي حقيقة الأمر، تأتي هذه المقايضة سلسة وسهلة المنال بسبب تحقيق كل من الأطراف الفاعلة: الداخلية والخارجية لأولوياتها: يتدعم موقف النخب الحاكمة على صعيد قضايا السياسة الداخلية بشكل يسمح ببقاء الأوضاع كما هي بدون تغيير حقيقي تاركة الساحة لتغيير شكلي أو جزئي لا يهدد احتكار هذه النخب للسلطة السياسية، أما القوى الخارجية فتتحقق أيضًا مصالحها القومية من خلال الاستجابة شبه الكاملة لتنفيذ رؤى الخارج وسياساته بأدوات يحددها ويحدد توقيت استخدامها هذا الخارج.

من الملاحظ أن إدارة الرئيس بوش استخدمت أداة تشجيع التجزئة والفرقة على طول الخط عند معالجتها لقضايا الشرق الأوسط على اختلافها: ففي العراق كانت ديموقراطية أمريكية مفروضة على أسنة رماح الاحتلال، وترتكن على مبدأ الحصص الطائفية في كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية؛ مؤججة بذلك نيران الفتن المذهبية والإثنية. وإذا ما انتقلنا إلى لبنان - وجدنا سيناريو مماثل يكرس من انقسام ثنائي حاد بين قوى الداخل أيضًا؛ من ناحية هناك قوى الأغلبية المدعومة من الغرب، ومن

ناحية ثانية قوى المعارضة المدعومة من سوريا وإيران، ولا مانع أمريكي من العمل على اللعب على وتيرة الانقسام السني - الشيعي أو المسلم - المسيحي في سياق هذه القضية. وفي فلسطين، حولت الخطابات الغربية -خاصة الأمريكية منها - الصراع العربي الإسرائيلي على شموليته وتشعب مساراته إلى صراع فلسطيني - فلسطيني، يتم في إطاره التركيز على الخلاف بين حماس وفتح (وهي بالمناسبة قوى الداخل ولها امتدادها مع قوى الخارج أيضًا). ولم يختلف النهج الأمريكي حيال السودان، فهو ذات الخطاب ونفس السياسة التي تبلور من الصراعات الداخلية وتختزلها في الاختلافات الإثنية والدينية متغافلة (عن عمد) أيَّ أسباب أخرى اقتصادية أو تنموية، والتي ربما بالانتباه إليها تحل المشكلة من جذورها. وهكذا فقد استخدمت الاستراتيجية الأمريكية أداة رئيسية واحدة للتعامل مع جميع هذه القضايا وهي: زرع ودعم الفرقة بين القوى الداخلية بالأساس؛ من أجل تمكين الخارج وزيادة سطوته، وسادت هذه الفرقة داخليًا بين أبناء الوطن الواحد وإقليميًا بين أبناء الأمة الواحدة.

لا يمكن الجزم بأن مشروع الشرق الأوسط الكبير قد فشل، إلا أن المؤكد أن قوى المقاومة استمرت في التواجد وفي فرض تحديات متجددة على الإدارة الأمريكية، وتظل الملفات مفتوحة والقضايا متداخلة. لكن يظل الصراع قائمًا بين تيارين أساسيين: تيار يتوائم مع مطالب وأهداف الاستراتيجية الأمريكية، وآخر يؤمن بضرورة الوقوف في وجه هذه المطامع وأن للمنطقة مصالح إقليمية ذاتية أحق بالدفاع والرعاية.

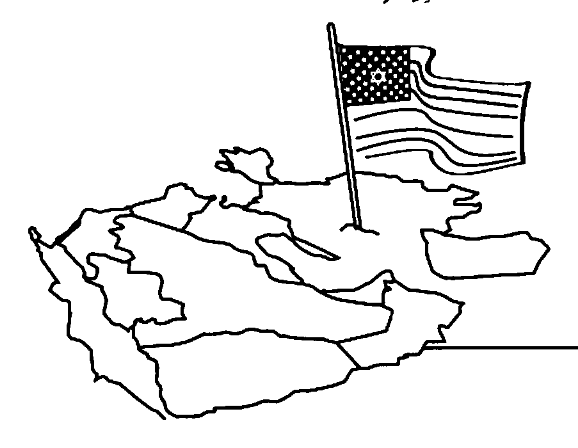
***

قراءة اقتصادية لمشروع الشرق الأوسط الكبير

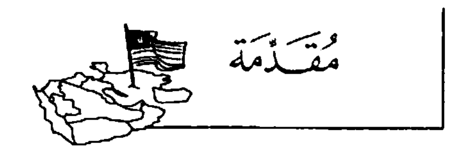
أ. مصطفى دسوقي كسبه

المدير التنفيذي لمركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر

محاضر الاقتصاد والتمويل الإسلامي



مقدمة



أشهر «نابليون بونابرت» ورقته اليهودية التي حاول من خلالها إيقاظ الوعي الأسطوري عند اليهود في حق العودة إلى فلسطين عندما وصلت جيوشه إلى أبواب مدينة عكا بعد استيلائه على القاهرة عام (١٧٩٨م)؛ بهدف تخفيف عبء الهجرة اليهودية المتدفقة على غرب أوروبا من شرقها، وتحويلها إلى فلسطين لتصبح المستعمرات الاستيطانية اليهودية قاعدة لتنفيذ استراتيجية فرنسا الرامية إلى السيطرة على ممتلكات الدولة العثمانية.

واهتمت حكومات بريطانيا المتعاقبة بالمسألة الشرقية وبأهداف نابليون، ووضعت استراتيجية فصل مصر عن سوريا بفتح فلسطين للهجرة اليهودية، وتشجيع إنشاء شبكة من المستوطنات، لتكون عازلًا يمنع لقاءهما في الزاوية الاستراتيجية الحاكمة.

وقد استغلت الخلايا الصهيونية الموجودة في كل من بريطانيا وفرنسا حماس الدولتين فكثفت نشاطها ليمتد إلى أوروبا الشرقية وروسيا، التي مارست ضد اليهود أشد أنواع الاضطهاد؛ فكان أن هاجرت أول مجموعة من طلاب جامعة (خاركوف) عام (١٨٨٢م) لتمثل طلائع الهجرة اليهودية إلى فلسطين.

وأصدرت بريطانيا في عام (١٩١٧م) وعد « بلفور »، بعد أن ضمنت سيطرتها على فلسطين بموجب اتفاقية « سايكس بيكو » عام (١٩١٦م).

واستصدرت بريطانيا بمساعدة فرنسا في عام (١٩٢٢م) - قرارًا من عصبة الأمم المتحدة يخول لها حق الانتداب على كامل الأراضي الفلسطينية، وبموجبه يكون لها حرية التصرف في تهويد فلسطين، وفي المساعدة على بناء المؤسسات الصهيونية التي شكلت نواة الدولة التي تم إعلانها عام (١٩٤٨م).

وأدركت قيادات الصهيونية العالمية أثناء الحرب العالمية الثانية - بوادر التغيرات في موازين القوى التي تمخضت عن سير الحرب؛ فقامت بنقل مكتبها الرئيسي من بريطانيا إلى الولايات المتحدة، التي بدأت تتطلع إلى منطقة الشرق الأوسط بعد أن أصبحت أكثر وعيًا بالقيمة الاستراتيجية للمنطقة.

وتمكنت الصهيونية العالمية في عام (١٩٤٧م)، من توريط القوتين العظميين في إعداد «مشروع تقسيم فلسطين» الذي أقرته الأمم المتحدة في أبريل عام (١٩٤٧م)، وكانت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في مقدمة الدول التي اعترفت بالكيان الصهيوني رغم خلافاتها الأيديولوجية واشتعال نيران الحرب الباردة بين الطرفين والتي اشتد لهيبها أكثر من (٤٥) عامًا.

وكان دخول الولايات المتحدة الأمريكية إلى المنطقة العربية (قلب الأمة الإسلامية) من نفس النافذة الصهيونية التي دخلت منها فرنسا وبريطانيا؛ عندما قررت دعم وتقوية الدولة العبرية لتصبح قاعدة متقدمة في مواجهة الاتحاد السوفيتي، وحاملة طائرات تحمي المصالح الأمريكية في قلب الأمة الإسلامية أو حسب التسمية الغربية منطقة الشرق الأوسط كله.

ولقد أدى تنامي نفوذ الصهيونية العالمية في الولايات المتحدة الأمريكية، وتوسيع دائرة نفوذ المصالح الأمريكية في قلب الأمة الإسلامية إلى أن أصبح من أولويات استراتيجيتها دمج الدولة العبرية في نسيج المنطقة من خلال منظومة علاقات شراكة اقتصادية مع الدول العربية في بادئ الأمر، لتتطور مع تطور الأحداث وتغير موازين القوى إلى شراكة اقتصادية شرق أوسطية، تضم أطرافًا أخرى إلى جانب الدول العربية وإسرائيل ضمن نظام أطلق عليه مصطلح «الشرق أوسطية»، تكون إسرائيل رائدة هذا النظام والمسيطرة عليه اقتصاديًا وتكنولوجيًا وعسكريًا.

فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: أن الإسلام وحد العرب وغير العرب في دائرة انتشاره: ثقافيًا، وسياسيًا، واقتصاديًا واجتماعيًا، وحضاريًا. واستمر ذلك منذ بعثة الرسول ﷺ وحتى بداية الإصلاحات في الدولة العثمانية والتي امتدت من بداية القرن السابع الميلادي وحتى نهاية القرن الثامن عشر الميلادي، وكانت القوى التي تحكم الدائرة العربية والإسلامية من داخل المنطقة.

الفرضية الثانية: أنه منذ نهاية القرن الثامن عشر الميلادي التي واكبت عمليات الإصلاح في الدولة العثمانية وتغلغل القوى الخارجية من خارج المنطقة - ظهر ما عرف

بالمشرق ثم الشرق الأوسط في الأدبيات الغربية الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية اصطلاحًا، واستهداف تلك القوى تغيير هوية دائرة الأمة الإسلامية ثقافيًا وسياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا.

الفرضية الثالثة: أن القوة الخارجية تمكنت من ربط اقتصادياتها باقتصاديات دائرة الأمة الإسلامية وعملت على فتح أسواق المنطقة أمام المنتجات الغربية، وتأمين إمدادات الغرب من أهم مصادر الطاقة في العصر الحديث (البترول)، بالإضافة إلى زرع إسرائيل في المنطقة كقاعدة للقوى الرأسمالية العالمية.

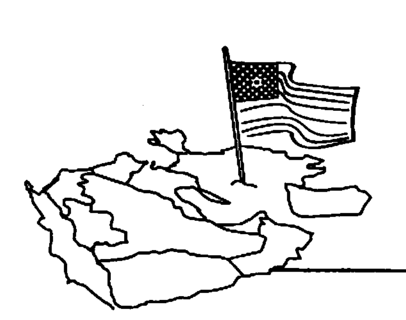
الفرضية الرابعة: أن المشروعات السياسية الاقتصادية الغربية انطلقت من فكرة محورية؛ هي هزيمة العرب والمسلمين منذ نهاية القرن الثامن عشر، وحاولت تتويج هذا الانتصار من وجهة نظرها بتمكين إسرائيل في المنطقة سياسيًا واقتصاديًا؛ إلا أن الغزو الأمريكي لأفغانستان والعراق واجه مقاومة شرسة كان من ثمارها تقهقر القوة العظمى في عالمنا المعاصر ألا وهي الولايات المتحدة، وبدأ مرة أخرى تأثير القوى العربية الإسلامية في تحديد مستقبل دائرة الأمة الإسلامية.

وخطة الدراسة ستكون على النحو التالي:

- الفَصْلُ الأوَّلُ : مشروعات الشرق أوسطية الاقتصادية.
- الفَصْلُ الثَّانِي : ملامح الشرق أوسطية في الفكر الأمريكي والإسرائيلي.
- الفَصْلُ الثَّالِثُ : التغلغل الاقتصادي الإسرائيلي في الاقتصاديات العربية والإسلامية.
- خاتمة الدراسة.
- الملحق الإحصائي.

الفصل الأول

المشاريع الشرق أوسطية الاقتصادية



أولا: خلفية تاريخية للسيطرة الغربية على قلب الأمة الإسلامية:

١- بعد ظهور الإسلام في القرن السابع الميلادي، تم توحيد القبائل العربية ونشر الإسلام خارج الجزيرة العربية وقامت الدول العربية الإسلامية: الأموية ثم العباسية، وإن شملت تلك الدول أجزاءً أخرى تتجاوز المنطقة العربية.

وكان الترك مع غيرهم من العناصر غير العربية، وخاصة الأكراد والتركمان - هم عماد القوى الإقليمية التي تصدت للهجمات الصليبية في المنطقة، الذين انتمى إليهم معظم الحكام وقادة الجيوش في ذلك الوقت، ووصل هذا التصدي ذروته بتوحيد الجيوش الإسلامية واستردادها بيت المقدس عام (١١٨٧م) بقيادة الزعيم الكردي صلاح الدين الأيوبي.

وبعد سقوط بغداد أمام الغزو المغولي في عام (١٢٥٨م) وانهيار الدولة العباسية - بعد فترة طويلة من التفكك - ومنذ أواخر القرن الثالث عشر وحتى القرن التاسع عشر هو بالأساس تاريخ السيطرة العثمانية، خاصة بعد استيلاء العثمانيين على مصر في بداية القرن السادس عشر.

غير أن الهوية العثمانية للمنطقة ما لبثت أن أخذت تهددها طموحات أخرى إقليمية ودولية؛ ففي المنطقة قاد محمد علي مشروعًا مصريًا، عندما امتدت فتوحاته إلى سوريا الكبرى والجزيرة العربية واليمن في الشرق والجنوب الشرقي، وإلى النوبة والسودان، وإلى كريت والمورة شمالًا، وتوغلت القوات المصرية بقيادة إبراهيم باشا في أراضي الدولة العثمانية إلى مسافة مائة وخمسين ميلًا من عاصمتها.

وتحالفت الدول الأوروبية لتحجِّم بسرعة هذا المشروع المصري، ولتؤدي ليس لإعادة العافية إلى الإمبراطورية العثمانية التي كانت تضعف وتتهالك بالفعل؛ وإنما إلى

مزيد من التدخل الأوروبي في أقطار المنطقة قبل أن تتفكك الدولة العثمانية نهائيًا بعد الحرب العالمية الأولى.

٢- منذ نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين كانت هناك فقط « أفكار » بديلة مجسدة في: مظاهر التغلغل والتنسيق الأوروبية الأمريكية، والمخططات اليهودية، ثم « الأحلام » العربية.

ولم تكن هناك قوة إقليمية كبرى تهدد المصالح الأوروبية والأمريكية في المنطقة في بداية القرن العشرين، وكذلك فإن ما كان يشغل هؤلاء بالنسبة للمنطقة في ذلك الحين هو:

أولًا: فتح أسواقها للمنتجات الأوروبية.

ثانيًا: ضمان ألا تشكل المنطقة نقطة ضعف للمخططات العسكرية - الاستراتيجية للدول ذات المصالح الكبيرة في المنطقة، وعلى رأسها بريطانيا.

فكما يخلص « روجرأوين » لعبت القوى الأوروبية الكبرى الدور الأكبر في إعادة تشكيل اقتصاديات بلاد الشرق الأوسط في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين وتم هذا الدور - كما يقول أوين - عبر مراحل ثلاث: **المرحلة الأولى**: تجارية، **المرحلة الثانية**: مالية وتجارية، **المرحلة الثالثة**: سياسية - مالية - تجارية.

وتفصيل ذلك على النحو التالي:

كانت **المرحلة التجارية** نتاجًا للثورة الصناعية الأوروبية وانطوت على توسع للتجارة يصاحبه ضغط سياسي للقضاء على الاحتكارات وعلى العوائق التي تحول دون تدفق السلع.

أما المرحلة الثانية المالية؛ فإن بدايتها تعود - على الأقل بالنسبة لمصر والإمبراطورية العثمانية - إلى الأربعينيات من القرن التاسع عشر؛ حينما كان عجز هذين النظامين عن تمويل الإصلاحات من عائدات الضرائب - يتواكب مع إقامة أول مؤسسات الإقراض الأوروبية التي كانت تستهدف إقراض الحكومات الأجنبية. وقد جعل ذلك كلًا من الإمبراطورية العثمانية والحكومة المصرية تعتمد بشكل متزايد على القروض الأجنبية؛ مما أتاح للحكومات والبنوك الأوروبية أن تضغط عليهم لتقديم مزيد من التنازلات.

أما المرحلة الثالثة؛ فترتبط بتأجج التنافس بين الإمبرياليات الأوروبية في خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر، واستخدام الإفلاس العثماني والمصري لإقامة أنظمة مالية دولية في العاصمتين والضغط السياسي، بل والسيطرة السياسية المباشرة كما حدث في مصر.

٣- تسبب إنشاء دولة إسرائيل على جزء من فلسطين عام (١٩٤٨م) في قيام جامعة الدول العربية بإقرار مقاطعة إسرائيل والشركات المتعاملة معها والشركات التي تتعامل مع هذه الشركات؛ الأمر الذي تسبب في عزل الاقتصاد الإسرائيلي لأكثر من خمسين عامًا عن الأسواق المحيطة به، وحرمانه من منفذ قريب جغرافيًّا لمنتجاته؛ ومن ثم الاستفادة من وفورات الحجم وتطوير الإنتاج وانخفاض تكاليف النقل. وقد قدرت خسائر إسرائيل جراء هذه المقاطعة بنحو (٤٥) مليار دولار خلال الفترة من (١٩٤٨م - ١٩٩٣م)، وهي قيمة مؤهلة للتزايد الكبير لو تم تطويرها وإعادة تقويمها بالأسعار الجارية الحالية.

ثانيًا: مشروع الشرق الأوسط من المنظور الغربي:

جاء أكبر تجسيد لمشروع الشرق الأوسط في حقبة ما بعد الحرب الباردة - متمثلًا في سلسلة « مؤتمرات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا » التي استهدفت صياغة نظام شرق أوسطي للتعاون الاقتصادي. وعقدت هذه المؤتمرات في كل من الدار البيضاء عام (١٩٩٤م)، وعمان عام (١٩٩٥م)، والقاهرة عام (١٩٩٦م)، والدوحة عام (١٩٩٧م).

كما أصدر « شيمون بيريز » رئيس الوزراء الإسرائيلي في ذلك الوقت كتابًا يحمل عنوان « الشرق الأوسط الجديد » رسم فيه ملامح نظام إقليمي جديد للتعاون. وسارعت واشنطن من جانبها باستغلال الفرصة بإقناعها « منتدى دافوس » بالدعوة لعقد مؤتمر للتعاون الاقتصادي الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وبالفعل، أقيم المؤتمر بالدار البيضاء بالمغرب، وصدر عنه « إعلان الدار البيضاء » الذي شدد على أن إرساء أسس مجموعة اقتصادية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا يتطلب تدفق رؤوس الأموال والسلع والعمالة داخل المنطقة، إلى جانب إنشاء مصرف تنموي،

علاوة على ذلك تمخض عن المؤتمر تشكيل « لجنة توجيه وأمانة عامة تنفيذية »، كما تقرر عقد المؤتمر بشكل سنوي. وآخر تلك المؤتمرات عقد في الدوحة، وأعقب ذلك رفض غالبية الدول العربية المضي قدمًا في هذا المسار في أعقاب تولي حكومة « بنيامين نتنياهو » المتشددة السلطة في إسرائيل عام (١٩٩٦م).

إلا أن هذا الوضع تغير في عام (١٩٩٤م) بإعلان الاتحاد الأوروبي عن اقتراح يحمل اسم « الشراكة الأورو - متوسطية » التي استهدفت دعم الاستقرار والأمن وخلق ظروف مواتية للتنمية الاقتصادية والمستديمة بدول حوض البحر المتوسط. وشدد هذا المقترح على بعدين رئيسيين للشراكة:

أولهما: إقامة منطقة أورو - متوسطية للاستقرار والأمن من خلال حوار سياسي بين دول الاتحاد الأوروبي ودول حوض البحر المتوسط يقوم على: مبادئ الديمقراطية، والحكم الصالح، وحكم القانون، وجهود الاتحاد الأوروبي لإقناع دول حوض البحر المتوسط بالتخلي عن الخيارات العسكرية غير التقليدية.

ثانيهما: إقامة منطقة اقتصادية أورو- متوسطية يجري في إطارها الإتجار في جميع السلع المصنعة بحرية.

وفي أكتوبر عام (١٩٩٥م) أصدر الاتحاد الأوروبي بيانًا آخر تناول مقترح الشراكة الأوروبية المتوسطية، ملقيًا الضوء على ثلاثة جوانب رئيسية:

أولًا: الجانب السياسي والأمني.

ثانيًا: الجانب الاقتصادي والمالي.

ثالثًا: الجانب الاجتماعي والإنساني.

وفي أعقاب أحداث سبتمبر عام (٢٠٠١م) تحولت الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية نحو التأكيد على مسألة « التحول الديمقراطي » بالدول العربية.

وفي عام (٢٠٠٧م) أقر الاتحاد الأوروبي «سياسة الجار الصالح الجديد»، وبدا واضحًا أن الاتحاد الأوروبي يتراجع عن الشراكة الأورو - متوسطية متعددة الأبعاد متحولًا باتجاه الاهتمام بصورة أكبر بقضية « إحلال الديمقراطية وربطها بالمساعدات الاقتصادية ».

ثالثًا: المشروعات المطروحة لتحرير التجارة في قلب الأمة الإسلامية:

١- المشروع الأول: (في إطار منظمة التجارة العالمية): تحرير التجارة في إطار عضوية معظم بلدان المنظمة في منظمة التجارة العالمية.

٢- المشروع الثاني: (في إطار جامعة الدول العربية): تحرير التجارة بين البلدان العربية في إطار منظمة التجارة الحرة العربية الكبرى؛ وصولًا إلى السوق العربية المشتركة.

٣- المشروع الثالث: (المشروع الأوروبي): تحرير التجارة في إطار اتفاقيات المشاركة العربية الأوروبية؛ سواء على المستوى الثقافي أو مستوى متعدد الأطراف في عملية برشلونة.

٤- المشروع الرابع: (المشروع الإسرائيلي) : تحرير التجارة بين دول المنظمة في إطار ما يعرف بـ « السوق الشرق أوسطية » التي طرحت عقب إعلان المبادئ الإسرائيلي والفلسطيني، وعقد من أجلها أربعة مؤتمرات إقليمية ثم توقفت بسبب تعثر عملية السلام في الشرق الأوسط.

٥- المشروع الخامس: (المشروع الأمريكي): « مشروع الشرق الأوسط الكبير » هو أحدث النسخ المعدلة لمشروع الشرق الأوسط الجديد الذي طرحه (شيمون بيريز)، مع وجود طرف ثالث ممثل في الولايات المتحدة الأمريكية.

إن عملية تحرير التجارة في إطار عضوية معظم أقطار المنطقة في عضوية منظمة التجارة العالمية، هي عملية لها سماتها الخاصة وتأتي بموجب رغبة حرة من الدول الأعضاء بالمنظمة ولها إجراءات وشروط دولية متعارف عليها ومقننة في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية.

أما عملية تحرير التجارة بين الأقطار العربية؛ فهي تأتي في إطار هدف إقامة تكتل اقتصادي عربي منبثق من داخل المنطقة وبرعاية جامعة الدول العربية.

أما تحرير التجارة في إطار السوق الشرق أوسطية فقد ماتت الفكرة قبل أن ترى النور؛ بسبب ربط هذه المبادرة بعملية السلام في الشرق الأوسط من جانب الأقطار العربية، حيث أدى تعثر عملية السلام إلى موت هذا المشروع.

ويتسم مشروع الشرق الأوسط الكبير ومشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية بما يلي:

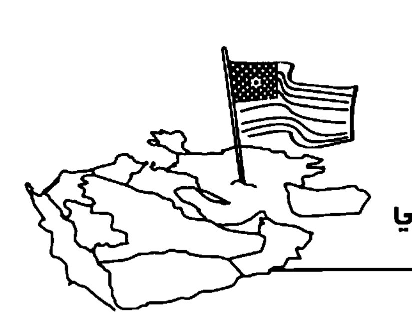
١- أن كلا المشروعين يأتيان من قوى اقتصادية خارج المنظمة، وهما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، والمشروع الأوروبي قطع شوطًا كبيرًا وأرسى أسسًا تشريعية وتنظيمية لتحرير التجارة بين دول المنطقة والاتحاد الأوروبي.

٢- أن إسرائيل طرف في كلا المشروعين، لكن وجود إسرائيل في المشروع الأوروبي ليس بنفس القوة التي توجد في المشروع الأمريكي. وإن كان استهداف دمج إسرائيل في اقتصاد المنطقة هدفًا لكلا المشروعين؛ إلا أن هذا الهدف أخف بكثير من المشروع الأوروبي. أما المشروع الأمريكي فهو صريح لأبعد حد لتحقيق هذا الهدف إن لم يكن هو الهدف الرئيس والأول له؛ والدليل على ذلك أن قواعد المنشأ في المشروع الأمريكي مصممة خصيصًا لتحقيق المصالح الإسرائيلية، وهو يختلف تمامًا عن المشروع الأوروبي.

***

الفصل الثاني

ملامح مشروع السوق الشرق أوسطية الاقتصادي في الفكر الأمريكي والإسرائيلي



أولًا: ملامح الشرق الأوسط الكبير في الفكر الأمريكي:

إن فكرة ربط دول الشرق الأوسط بالولايات المتحدة الأمريكية من خلال إقامة مناطق للتجارة الحرة هي جزء من سياسة عامة تسير عليها الولايات المتحدة الأمريكية من أجل إحكام سيطرتها على العالم.

فمن المعروف أن الولايات المتحدة الأمريكية قد أقامت منطقة تجارة حرة مع كندا والمكسيك (NAFTA). ومن المعروف أنها بصدد توسيع هذه المنطقة لتشمل الأمريكتين أي إقامة منطقة تجارة حرة تجمع بين أمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية. كما سعت أمريكا إلى الدخول مع دول آسيا والمحيط الهادي (الباسفيكي) في تجمع اقتصادي كبير يطلق عليه (APEC).

وثمة تنافس قوي بين القوى الرأسمالية الكبرى في تكوين مناطق نفوذ اقتصادي وسياسي تخدم مصالحها.

وإذا كانت الولايات المتحدة تسعى لإقامة مناطق تجارة حرة مع الأقطار العربية « قلب الأمة الإسلامية »، فإن الاتحاد الأوروبي قد سبقها إلى ذلك من خلال اتفاقات الشراكة مع عدد من أقطار المنطقة، ومما يسترعي الانتباه في هذا الشأن ما أدلى به « خافير سولانا » الممثل السامي للاتحاد الأوروبي لشؤون السياسة الخارجية والأمن والسكرتير العام لمجلس الاتحاد الأوروبي في إحدى جلسات قمة الوفاق والتصالح. فقد اعتبر أن مقترح الرئيس الأمريكي بإقامة منطقة تجارة حرة في الشرق هو « مقترح فائض عن الحاجة » - أي لا لزوم له - لأن مثل هذه المنطقة قد بدأ الاتحاد الأوروبي في إقامتها فعلًا منذ عام (١٩٩٥م).

وعلى أبناء الأمة الإسلامية إدراك أن مناطق التجارة الحرة التي تقيمها الولايات المتحدة أو اتفاقات الشراكة التي يعقدها الاتحاد الأوروبي مع أقطار قلب العالم الإسلامي، ليست مجرد اتفاقات اقتصادية أو تجارية خالصة، بل إنها جزء لا يتجزأ من مشروع « سياسي استراتيجي » لربط أقطار هذه المنطقة بهذه القوة الكبرى أو تلك.

وقد اقترنت هذه الاتفاقات بتنفيذ إصلاحات متنوعة في مجالات: الاقتصاد، الحكم، والتعليم وغيرها، بل أكثر من ذلك المطالبة بتجديد الخطاب الديني الإسلامي، والفكر الإسلامي في إطار المنظور الأمريكي لمسخ الهوية الإسلامية.

ونحن أبناء الأمة الإسلامية نفهم أن توقيت طرح مشروع «منطقة التجارة الحرة الأمريكية الشرق أوسطية» ذو دلالات سياسية مهمة؛ فقد طرح المشروع بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، كما سبق طرح هذا المشروع مشرع آخر ألا وهو مشروع « الشراكة من أجل الديموقراطية في الشرق الأوسط » وتعريف الشرق الأوسط يشير إلى الأقطار العربية « قلب الأمة الإسلامية » وإسرائيل كحد أدنى.

ومن ثم فالمشروع معني ابتداءً بدمج إسرائيل في منطقة الشرق الأوسط، ويهدف إلى تطبيع العلاقات بين إسرائيل والأقطار العربية. ومشروع منطقة التجارة الحرة مشروع استراتيجي في المنظور الأمريكي؛ لأنه يشكل جزءًا لا يتجزأ من الترتيبات الأمريكية الجديدة لقلب الأمة الإسلامية، بما في ذلك إحكام السيطرة الأمريكية على « الثروة النفطية » في منطقة الخليج العربي، والتي هي بدورها جزء لا يتجزأ من المخطط الأمريكي الأكبر الرامي إلى تأكيد الهيمنة الأمريكية على العالم.

يتسم مشروع « منطقة التجارة الحرة بين أمريكا والشرق الأوسط » بسمتين هما:

السمة الأولى: المشروع المطروح هو مشروع لتكريس « ظاهرة العولمة » وإدماج قلب الأمة الإسلامية في النظام الرأسمالي العالمي.

السمة الثانية: أن من أهم أهداف المشروع المطروح هو إدماج إسرائيل في المنطقة العربية.

وتفصيل ذلك على النحو التالي:

السمة الأولى: المشروع المطروح لإدماج قلب الأمة الإسلامية في النظام الرأسمالي وعولمة أسواق المنطقة؛ ومن ثم تكريس تبعية أقطار المنطقة: سياسيًّا، واقتصاديًّا، وتكنولوجيًّا، وعسكريًّا، للولايات المتحدة الأمريكية زعيمة هذا النظام، وبحكم الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة؛ فإنه يمكن القول بأننا إزاء عولمة على أسنة الرماح.

ولكن ما صلة هذا المشروع المطروح بالعولمة؟ الجواب هو أن لهذا المشروع صلة وثيقة بالعولمة، وقد ظهر ذلك من خلال شرطين وضعتهما الولايات المتحدة الأمريكية لتأهيل أقطار قلب الأمة الإسلامية للدخول معها في منطقة تجارة حرة هما:

أ- قيام الدول الراغبة في الانضمام إلى المنطقة بالإصلاحات اللازمة ويأتي على رأس هذه الإصلاحات: تحرير التجارة الخارجية بوجه خاص، وتحرير الاقتصاد بوجه عام؛ أي التحول إلى « اقتصاد السوق الحرة »، وفتح السوق المحلية أمام المنتجات والاستثمارات الأجنبية دون قيود، فضلًا عن قائمة الإصلاحات المطلوبة: إصلاح نظم الحكم والقضاء والتعليم.

ب- انضمام الدولة الراغبة في منطقة التجارة الحرة إلى « منظمة التجارة العالمية » ومن المعروف أن هذه المنظمة تكرس مبادئ حرية التجارة، وأنها مدت نطاق تطبيق قواعد التجارة الحرة إلى: الخدمات، والملكية الفكرية، إلى جانب السلع. فضلًا عن أنه من المعروف أن منظمة التجارة العالمية قد صارت من أبرز رموز العولمة، وأقوى المؤسسات الرامية إلى بسط هذه الظاهرة على دول العالم كافة، بجانب صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي.

السمة الثانية: أن هدفًا رئيسيًّا من أهداف المشروع المطروح هو إدماج إسرائيل في قلب الأمة الإسلامية، ومن ثم خدمة المصالح الإسرائيلية في التوسع والهيمنة على هذه المنطقة، وذلك بحكم تفوقها الاقتصادي والتكنولوجي والعسكري.

وحقيقة الأمر أن المشروع في حقيقته هو إحياء لمشروع « الشرق أوسطية » الذي سعت إسرائيل من قبل (ومعها أمريكا بالطبع) إلى ترويجه وفرضه في المنطقة في أوائل تسعينيات القرن العشرين، والذي بلوره « شيمون بيريز » في كتابه: « الشرق الأوسط الجديد » والذي عقدت حوله أربعة مؤتمرات في: الدار البيضاء، وعمان، والقاهرة،

والدوحة. وقد شاركت إسرائيل في هذه المؤتمرات جميعًا، وقدمت الكثير من المبادرات والمشروعات.

ومن ضمن الشروط التي أعلنت لإقامة منطقة التجارة الحرة بين أمريكا وأي دولة من الدول العربية (قلب الأمة الإسلامية) شرط إلغاء المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل في أي صورة من صورها؛ ومن ثم الانتقال إلى حالة التطبيع الكامل بين إسرائيل والدول العربية.

ومما يلفت النظر أن الإسرائيليين ومعهم فريق من الأمريكيين، يرون أن التطبيع بين الدول العربية وإسرائيل يجب ألا ينتظر التوصل إلى تسوية سياسية للصراع العربي الإسرائيلي.

ومن الأهمية لفت الانتباه إلى الدور المتوقع لإسرائيل في منطقة التجارة الحرة المستهدف إقامتها بين أمريكا وقلب الأمة الإسلامية وإسرائيل:

أ- أن من الأهداف الإسرائيلية الثابتة التي تسعى إلى تحقيقها بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية - فتح أسواق الدول العربية أمام المنتجات الإسرائيلية من جهة، وحصول إسرائيل على نفط وغاز من الدول العربية ومياه عربية بأبخس الأثمان من جهة أخرى.

ب- أن إسرائيل تسعى إلى الاندماج في المنطقة، وتعتبر المشروع الشرق أوسطي - باشتراك الأمريكيين فيه أو بدون اشتراكهم - مشروعًا بديلًا لمشروع التكامل الاقتصادي العربي، فضلًا عن مشروع السوق الإسلامية المشتركة. وهي تسعى إلى تحقيق هذا الاندماج من موقع التفوق والاستعلاء، لا من موقع التكافؤ والندية.

والمعادلة التي تتبناها إسرائيل وأمريكا في هذا الشأن معروفة؛ فقد أوضح « شيمون بيريز » في كتابه: « الشرق الأوسط الجديد » أن للتعاون الشرق أوسطي ثلاثة أسس هي: « العقل الإسرائيلي » أي: « العلم والتكنولوجيا »، و « المال الخليجي »، و « العمالة الرخيصة » من الدول العربية الفقيرة.

جـ- إن الرؤية الأمريكية للوضع المستهدف لإسرائيل في المنطقة لا تختلف كثيرًا عن رؤية بيريز.

وهكذا، يظهر بوضوح الدور المرسوم أو المستهدف لإسرائيل في الشرق الأوسط، وعمومًا فإن الأمريكيين يتحدثون عن رغبتهم في قيام شرق أوسط متحرر اقتصاديًا، وهم لا يعنون بذلك سوى قيام شرق أوسط تحتل فيه إسرائيل مركز القيادة والسيطرة، مع الارتباط بالاقتصاد الأمريكي والسياسة الخارجية الأمريكية، ومع الاندماج في النظام الرأسمالي العالمي بوجه عام.

ثانيًا: مشروع الشرق الأوسط الجديد في الفكر الإسرائيلي:

لم يكن « شيمون بيريز » أول من وضع نظرية « السلام الاقتصادية » في كتابه: « الشرق الأوسط الجديد » الذي صدرت طبعته العربية الأولى في عام (١٩٩٤م) كما زعم البعض، بل إن مشروع الدولة العظمى والتزاوج بين « العقلية الصهيونية » و« الثروات العربية » قد ظهر مع ظهور المشروع الاستيطاني ونادى بها هرتزل. وما جرى ويجري منذ حرب الخليج الثانية ومؤتمر مدريد - ليس سوى خطوات تنفيذية لمشروعات واستراتيجيات لإعادة رسم المنطقة منذ زمن بعيد.

والكتاب يقوم على الفرضيتين التاليتين:

الفرضية الأولى: ضرورة رفع مستوى المعيشة الذي يساعد على محاربة ظاهرة انتشار « الأصولية الإسلامية » في المنطقة، ويرى (بيريز) أن عامل الفقر والإحباط يؤدي إلى استخدام العنف؛ إذ يقول: « وفي أجواء يسودها الإحباط واليأس وجد الكثير من الناس متنفسًا من الغيبيات والعوامل الأخرى رافضين الدولة العصرية ومغرقين أنفسهم في الأصولية الدينية، وهي من أبرز العوامل التي تهدد أمن واستقرار المنطقة وتجذب اهتمام العالم خاصة وأن أكثر من مليار مسلم ينظرون إلى الشرق الأوسط كمصدر للحياة وأساس الإيمان ».

الفرضية الثانية: التي يستند إليها (شيمون بيريز) في الدعوة إلى إقامة الشرق الأوسط الجديد، هي أن التشابك في المصالح سيؤدي إلى خلق مصلحة في استمرار السلام بين العرب وإسرائيل قد يؤدي إلى علاقات قوية بين الأطراف المعنية تكون متكافئة أو شبه متكافئة، أما إذا وجد اختلال كبير في هذه العلاقات فسيؤدي التشابك في المصالح إلى هيمنة الطرف الأقوى على الطرف الأضعف.

وقد يسأل سائل: لماذا هذا التخوف من إسرائيل التي لا يزيد عدد سكانها على خمسة ملايين نسمة بينما يبلغ سكان الوطن العربي ٣١٨ مليونًا؟

والجواب يكمن في:

أ- أن إسرائيل ليست الدولة ذات الملايين الخمسة فحسب؛ وإنما هي امتداد للرأسمالية الغربية والصهيونية.

ب- إن لإسرائيل مشروعها (الصهيوني التوسعي) الذي لم تتخل عنه، فالفقرة الثالثة من « برنامج بيلتمور » الذي تبنته الصهيونية العالمية عام (١٩٤٢م) تدعو إلى « تحقيق القيادة اليهودية لكل الشرق الأوسط في حقلي التنمية والاقتصاد والسيطرة عليه » هذا ما تحاول إسرائيل تحقيقه عبر طرح بيريز للنظام الشرق أوسطي الجديد، وما عجزت عن تحقيقه في الظروف الدولية الراهنة باستخدام السلاح تحاول تحقيقه عن طريق الاقتصاد.

جـ- أن إسرائيل لا تواجه نظامًا عربيًا موحدًا؛ وإنما نظامًا مفككًا تعلو فيه بعض الأصوات من وقت لآخر منادية بخرافة القرية العالمية وساخرة من العروبة والإسلام، في الوقت الذي تجهد فيه إسرائيل نفسها في تعزيز دينها ولغتها وتطالب العرب « قلب الأمة الإسلامية » بتبني هوية شرق أوسطية.

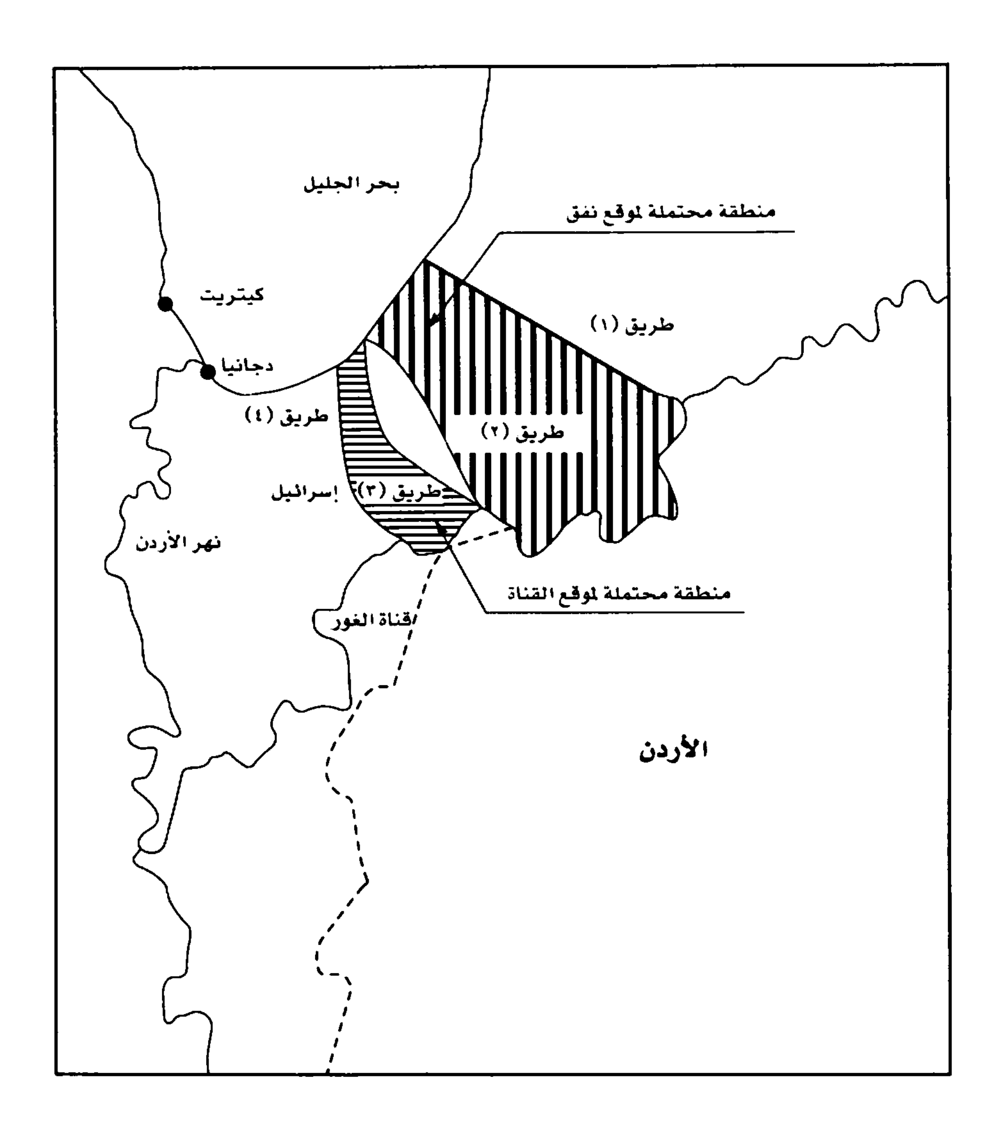
م	التاريخ	صاحب المقترح	موجز المقترح
١	١٩٢٣م	جابونكسي	تقدم بمشروع الفيدرالية يضم فلسطين ويهود شرق الأردن.
٢	الثلاثينيات	ابن جوريون	أعلن تأييد الصهيونية لمشروع الوحدة العربية وانضمام فلسطين - يهودًا وعربًا - إلى الاتحاد.
٣	١٩٤٣م	د. برجمان	وضع مشروع تحول الشرق الأوسط إلى السوق المشتركة، وتحدث حاييم ويزمان أول رئيس للكيان الصهيوني عن صيرورة إسرائيل « سويسرا » الجديدة.

م	التاريخ	صاحب المقترح	موجز المقترح
٤	١٩٦٥م	مشروع السوق المشتركة للشرق الأوسط	إعداد أطلس حدد الجوانب الاقتصادية والاجتماعية لكل دولة عربية، وكلفت « جولدامائير » رئيسة الحكومة، « ديفيد هور » محافظ البنك المركزى بدراسة خرج منها بطرح مشروع السوق المشتركة للشرق الأوسط.
٥	١٩٦٧م	شيمون بيريز	كتب مقالًا في مجلة الأزمنة الحديثة الفرنسية بعنوان « يوم قريب ويوم بعيد » طرح فيه أفكاره ومشاريعه الشرق أوسطية التي شكلت فيما بعد نواة لكتابه الشرق الأوسط الجديد.
٦	١٩٦٨م	التجمع من أجل السلام	أصدر كتابًا عن الشرق الأوسط عام (٢٠٠٠م) تنبأ فيه بأن إسرائيل ستستحوذ على الجزء الأكبر من السوق، وستكون مركز المنطقة وأساس تطورها في كل المجالات.
٧	١٩٧٥م	وزير المواصلات الصهيونى « جاد يعقوب »	اقترح مشروعًا مفصلًا لتطوير نظام المواصلات في الشرق الأوسط تكون إسرائيل مركزه الرئيسي ويربط المشرق بالمغرب عن طريق شبكة من المطارات والموانى والسكك الحديدية.
٨	بعد اتفاقية كامب ديفيد	أرتون حفنون محافظ البنك المركزي الإسرائيلي وأشرك معه د. مصطفى خليل رئيس وزراء مصر	اشتركا في وضع مشروع يشبه إلى حد كبير مشروع الشرق الأوسط عام (٢٠٠٠م)، أو أنه نسخة منه، ويقترح المشروع رصد (٣٠) مليار دولار تدير الولايات المتحدة والدول الأوروبية من خلاله بنك تنمية وإعمار الشرق الأوسط.
٩	١٩٨٩م	صندوق هامر للتعاون الاقتصادي في الشرق الأوسط بجامعة تل أبيب	مول مجموعة من البحوث الاقتصادية وغير الاقتصادية تحت عنوان التعاون الاقتصادي في الشرق الأوسط.

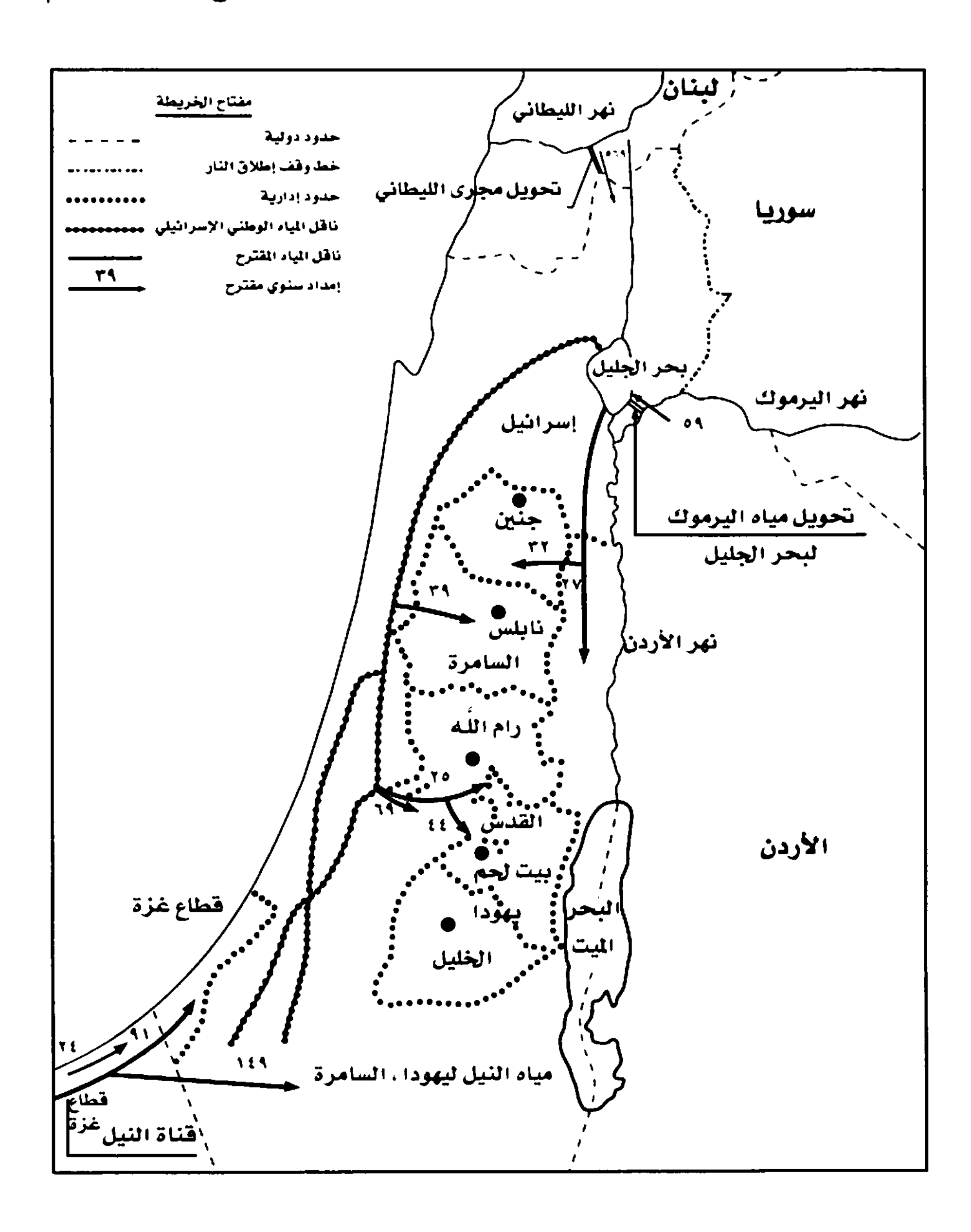
ثالثًا: مشروع صندوق هامر للتعاون الاقتصادي في الشرق الأوسط:

في عام (١٩٨٩م) قامت مجموعة من كبار الأكاديميين الإسرائيليين بدراسة تحت

عنوان « التعاون الاقتصادي وسلام الشرق الأوسط » قام بتمويلها صندوق « هامر » للتعاون الاقتصادي في الشرق الأوسط بجامعة تل أبيب، ويدخل هذا المشروع ضمن مشاريع كثيرة طورت فكرة السوق الشرق أوسطية من « منظور صهيوني » ولا تختلف هذه الدراسة عن سابقتها في شرح المزايا والفرص التي ستتوفر لسكان المنطقة. وقد بدأت الدراسة بتناول تنمية العلاقات الاقتصادية المصرية الإسرائيلية واحتمال دخول شريك ثالث، ثم قدمت مسحًا شاملًا للتوقعات المحتملة في العلاقات الاقتصادية بين دول الشرق الأوسط مع إشارة واقعية إلى اقتصاديات كل دولة وقدمت تمهيدًا لإقامة مشروعات محددة، ثم ركزت على مشروعات البنية الأساسية، ومشروعات المياه والطاقة في كل من إسرائيل والدول العربية مستبعدة من هذا التعاون « سوريا » في مجال المياه والطاقة، ولم تغفل الدراسة التعاون الإقليمي للبنية التحتية مثل: الطرق البرية بين سوريا وإسرائيل والأردن، وإحياء الخط الحديدي بين مصر وإسرائيل وتوسيعه ليشمل الأردن ولبنان. واهتمت الدراسة بمشروعات النقل البحري والجوي على السواء (انظر الخرائط التالية).

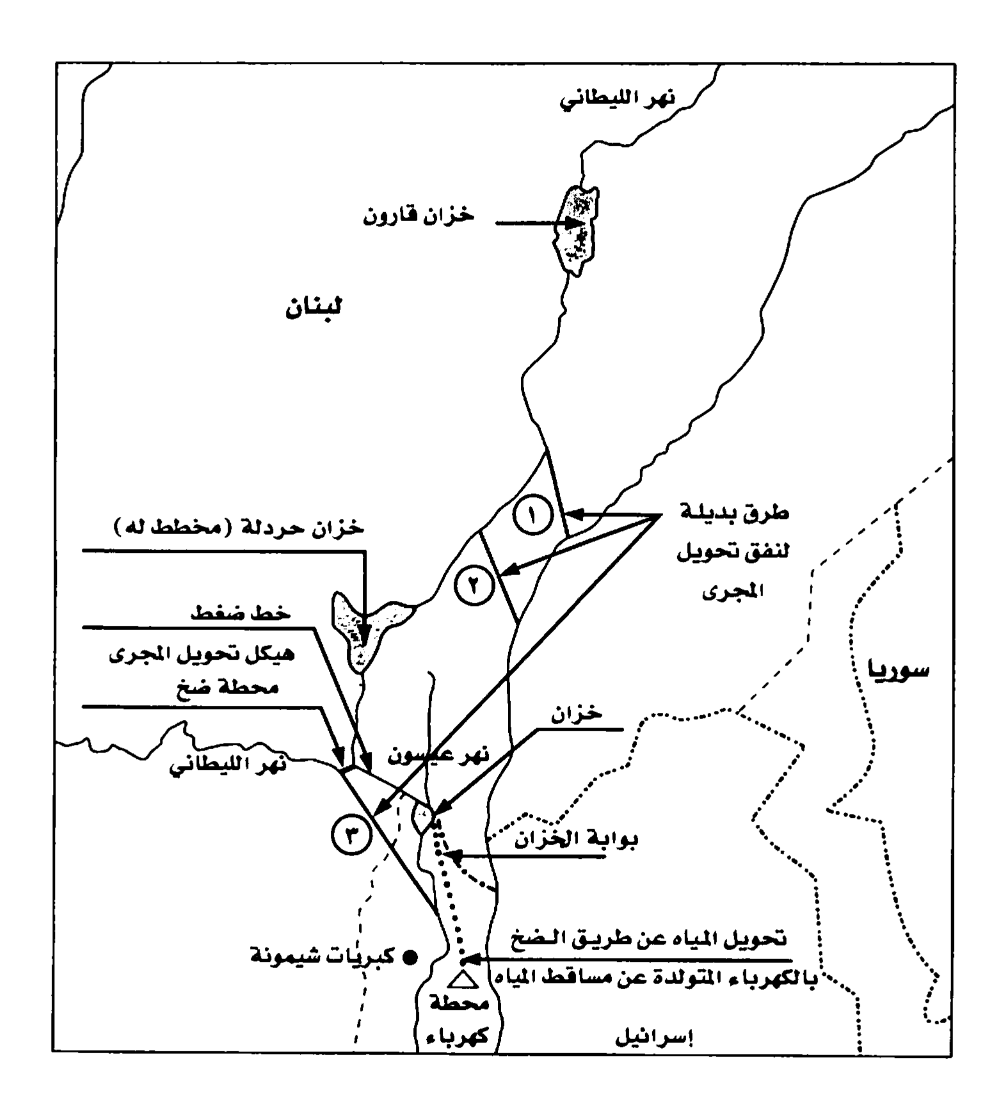


خريطة (١) تحويل مياه اليرموك إلى بحر الجليل

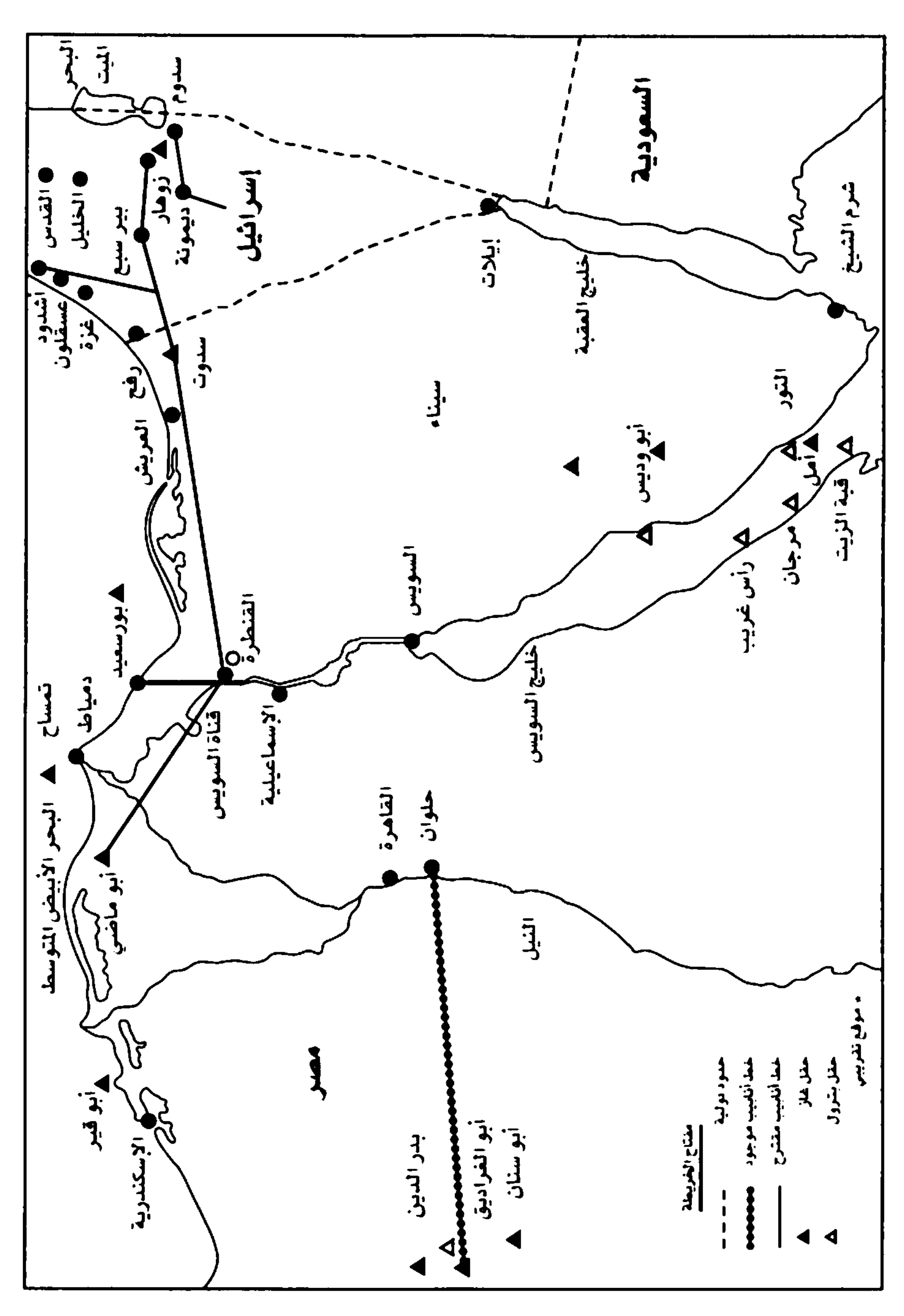


خريطة (٢) إمدادات ممكنة من المياه الخارجية للضفة الغربية وقطاع غزة

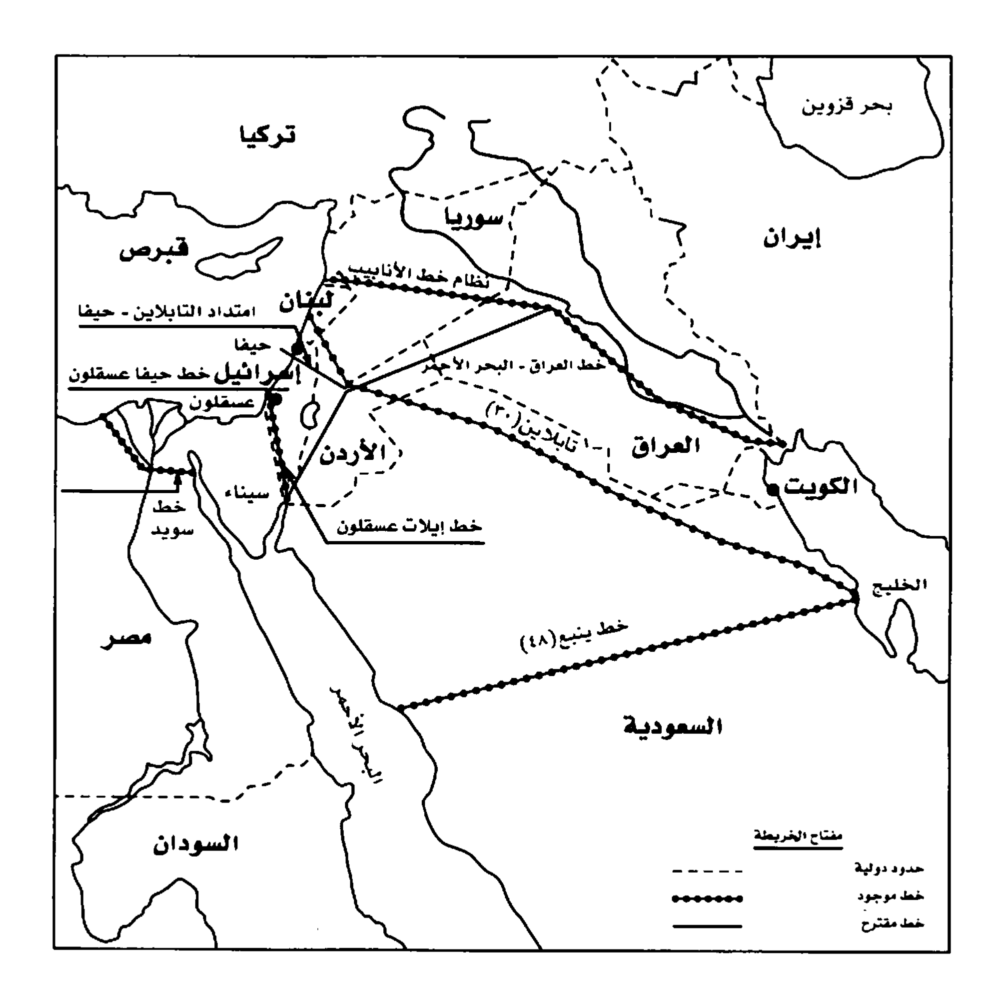
(بديل مصري كامل)



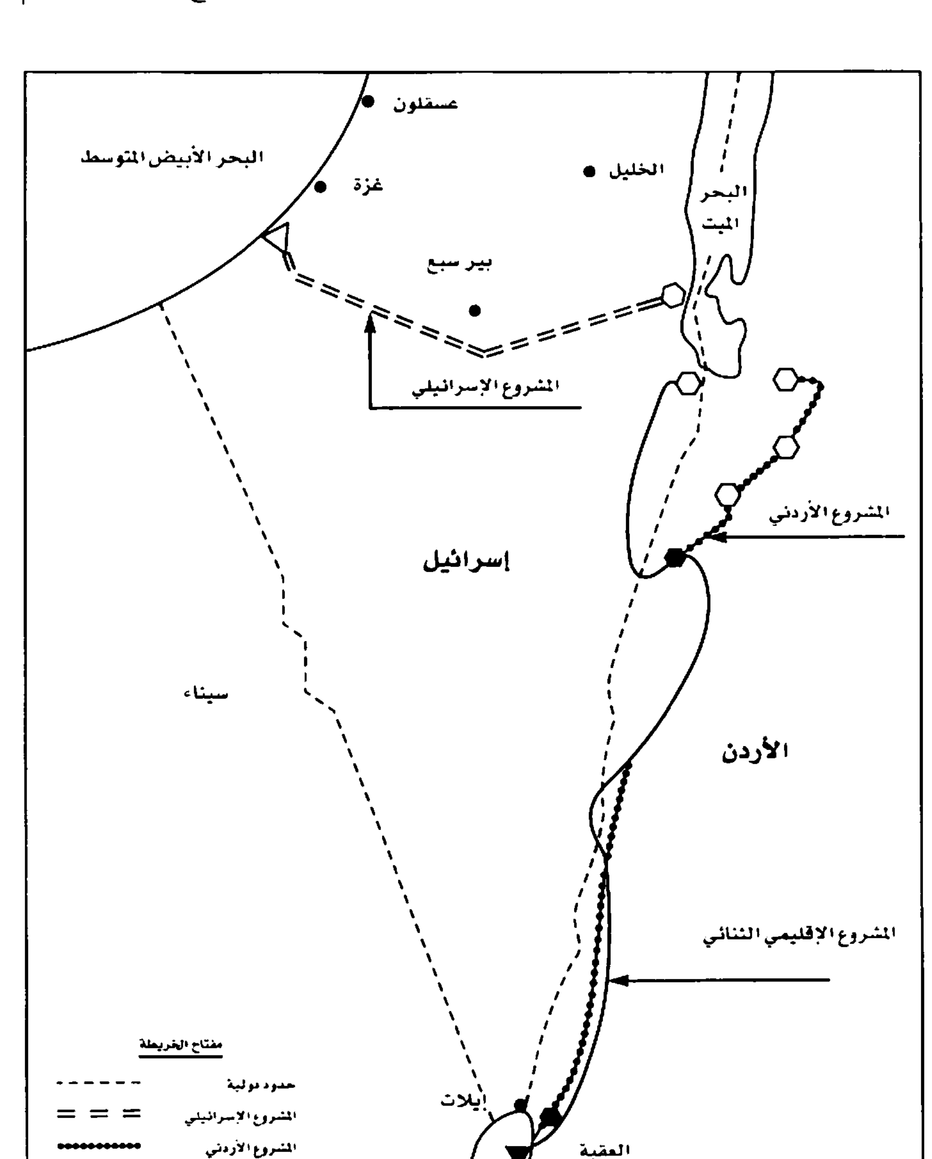
خريطة (٣) تحويل مياه مجرى نهر الليطاني لحوض نهر الأردن



خريطة (٤) خط أنابيب غاز مقترح بين مصر وإسرائيل



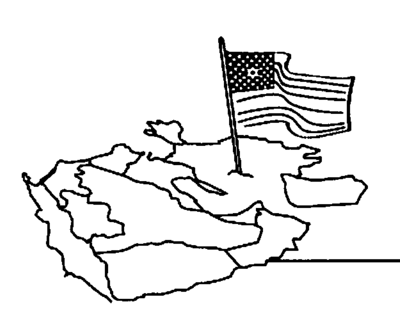
خريطة (٥) خطوط أنابيب البترول في الشرق الأوسط



خريطة (٦) مشروع البحرين مسار البديل الإسرائيلي ومسار البديل الأردني والبديل الثنائي العابر الإقليمي للبلدين

الفصل الثالث

التغلغل الاقتصادي الإسرائيلي في الاقتصادات العربية والإسلامية



أولًا: ملامح تطور الاقتصاد الإسرائيلي:

يميز الخبراء بشؤون الاقتصاد الإسرائيلي بين أربع فترات أساسية مر بها الاقتصاد الإسرائيلي في تطوره وهي:

أولًا: فترة التأسيس (١٩٤٨- ١٩٥٤م):

كان محور الاهتمام في هذه الفترة هو تأسيس جيش قوي وهو ما ترتب عليه اقتصاديًا زيادة الإنفاق العسكري، واستيعاب المهاجرين الجدد، واستكمال إنشاء كل المؤسسات التي تحتاجها الدولة.

ثانيًا: فترة النمو (١٩٥٤-١٩٧٢م):

وقد تميزت هذه الفترة بزيادة تدفق المساعدات الخارجية وبالأخص التعويضات الألمانية والمساعدات اليهودية.

ثالثًا: فترة التضخم (١٩٧٣- ١٩٨٥م):

في هذه الفترة تراجعت معدلات النمو الاقتصادي، وتسببت عوامل عدة في معاناة الاقتصاد الإسرائيلي من تضخم جامح وصل إلى أقصاه عام (١٩٨٤م) حيث بلغ (٤٥٪) وقد اجتمعت ثلاثة عوامل أساسية تسببت في هذا التضخم وهي: حرب أكتوبر عام (١٩٧٣م)، وارتفاع أسعار الطاقة العالمية، والغزو الإسرائيلي للبنان عام (١٩٨٢م)، وهذه العوامل أدت بدورها إلى تزايد بند الإنفاق العسكري في الموازنة الإسرائيلية.

رابعًا: فترة الإصلاح (١٩٨٥ – حتى الآن):

في هذه الفترة بدأت إسرائيل عام (١٩٨٥م) تطبيق أول حزمة من سياسات

الإصلاح الاقتصادي لمحاولة السيطرة على الركود التضخمي التي مر بها الاقتصاد الإسرائيلي خلال الفترة من عام (١٩٧٩م - ١٩٨٤م).

وقد تميز الاقتصاد الإسرائيلي منذ نشأته عام (١٩٤٨م) حتى وقتنا الراهن بعدة سمات:

١- تبني الصهيونية العالمية ومؤسساتها وصناديقها المالية له؛ فمنذ تأسيس إسرائيل في مايو (١٩٤٨م)، وعلى غير العادة في التطور الطبيعي للمجتمعات ولبنيتها المؤسسية - فقد تأسست المؤسسات في البداية ثم تلتها الدولة، فمنذ انعقاد المؤتمر الصهيوني الأول في بازل عام (١٨٩٧م)، وما تلاه من مؤتمرات صهيونية، وإنشاء المؤسسات تتوالى الواحدة تلو الأخرى، ممهدة الطريق لميلاد دولة إسرائيل، وكان من أبرز هذه المؤسسات التي كانت بمثابة العمود الفقري للدولة المرجوة: « الهستدروت » الصندوق اليهودي الاستعماري، الصندوق القومي اليهودي.

٢- صغر وضيق السوق المحلية وفقر موارده الطبيعية، وهو ما أدى لكونه اقتصادًا مفتوحًا تمثل التجارة الخارجية أهمية حياتية ومصيرية له.

٣- اقتصاد حرب حيث خاضت إسرائيل منذ تأسيسها حتى وقتنا الراهن ستة حروب مباشرة (١٩٤٨م، ١٩٥٦م، ١٩٦٧م، ١٩٧٣م، ١٩٨٢م، ٢٠٠٦م) هذا بالإضافة إلى الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام (١٩٨٧م)، والانتفاضة الثانية التي انطلقت عام (٢٠٠٠م)، واعتبرها الإسرائيليون بمثابة إعادة حية للأجواء التي مرت بإسرائيل عام (١٩٤٨م)؛ نتيجة لمساسها أمن الفرد الإسرائيلي داخل إسرائيل ذاتها، وليس ضمن مفاهيم الحدود الآمنة. ونفس الأمر كان في حرب (٢٠٠٦م) ولقنت المقاومة اللبنانية إسرائيل فيها درسًا قاسيًا.

تلك الحروب والانتفاضات أدت إلى ارتفاع قيمة الإنفاق العسكري في إسرائيل؛ حيث بلغت نسبة الإنفاق العسكري الإسرائيلي إلى إجمالي الموازنة حوالي (٣١,٧٪) كمتوسط عن الفترة من (١٩٦٠م) حتى (١٩٨٠م)، وحوالي (٢٣,٥٪) كمتوسط للفترة من (١٩٨٠م - ٢٠٠٠م)، كما بلغت نسبة الإنفاق العسكري بالنسبة للناتج القومي الإسرائيلي حوالي (٨٪) كمتوسط لذات الفترة (١٩٨٠م - ٢٠٠٠م).

٤- الاعتماد على المساعدات والهبات والقروض الخارجية، وبرغم اختلاف الدراسات التي أعدت حول الاقتصاد الإسرائيلي في تقديرها لهذه المساعدات؛ فإنها اتفقت جميعًا في أن إسرائيل هي أكبر دولة تلقت مساعدات خارجية في التاريخ الحديث؛ حيث بلغ إجمالي ما حصلت عليه إسرائيل من مساعدات خارجية وقروض ميسرة السداد خلال الفترة: من عام (١٩٤٩م) إلى نهاية عام (١٩٩٦م) نحو (١٧٩,٤) مليار دولار بالأسعار الجارية، وبما يوازي (٤٥٠) مليار بأسعار عام (١٩٩٦م)، وقد اعتمدت هذه المساعدات على ثلاثة مصادر أساسية هي:

أ- التعويضات الألمانية.

ب- المساعدات الأمريكية.

جـ- الجباية اليهودية.

٥- قصور مستوى الادخار المحلي عن ملاحقة مستويات الإنفاق الاستثماري، وهو ما أظهره بوضوح الارتفاع الكبير في مستوى الإنفاق الاستهلاكي سواء الخاص أو الحكومي في إسرائيل لتأكيد كون الاقتصاد الإسرائيلي اقتصاد الرفاهية عبر منح مواطنيه أعلى مستويات الإنفاق الاستهلاكي.

٦- ارتفاع معدل النمو الاقتصادي، وهو ما كان نتيجة طبيعية للمساعدات الخارجية الضخمة التي تلقاها. وارتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي؛ حيث ارتفع هذا المتوسط من (٤٢٧٠) دولار / للفرد عام (١٩٧٨م) إلى (٩٩٧٠) دولار/ للفرد عام (١٩٨٨م) إلى نحو (١٧٥٠٠) دولار/ للفرد عام (٢٠٠٠م)، وهذا النمو غير مستهدف لذاته بقدر ما هو مستهدف ليعمل كمحفز لاستقدام مهاجرين يهود جدد باستمرار؛ حيث تعتمد إسرائيل على الاستقدام المستمر للمزيد من المهاجرين اليهود الجدد، وقد آتت تجربة استقدام اليهود السوفيت عام (١٩٩٠م) آثارها ومردودها الإيجابي على الاقتصاد الإسرائيلي من خلال حفز النمو المستند إلى زيادة الطلب الاستهلاكي.

ثانيًا: ملامح العلاقات التجارية لإسرائيل مع الأقطار العربية والإسلامية:

تشير الإحصائيات الرسمية الإسرائيلية إلى أن الاقتصاد الإسرائيلي حقق نموًا

اقتصاديًا بلغ ٥٪ في عام (٢٠٠٦م)، مقارنة بنسبة نمو قدرها (٥,٢٪) في عام (٢٠٠٥م). وقد ارتفع الناتج المحلي الإجمالي GDP إلى (١٤٠,٥) مليار دولار في عام (٢٠٠٦م)، مقارنة بـ (١٢٩,٧٥) مليار دولار في عام (٢٠٠٥م).

ووفق التقرير السنوي لبنك إسرائيل المركزي لسنة (٢٠٠٦م)، فقد بلغ معدل دخل الفرد ١٩,٩٠٠ دولار وقد بلغت الصادرات الإسرائيلية لسنة (٢٠٠٦م) ما قيمته (٤٦,٤٩) مليار دولار، مقارنة بقيمة الصادرات في عام (٢٠٠٥م) التي بلغت (٤٢,٧٧) مليار دولار، أي بنسبة زيادة مقدارها (٨,٦٪).

أما الواردات لسنة (٢٠٠٦م) فبلغت (٤٧,٧٥) مليار دولار، مقارنة بنسبة الواردات في عام (٢٠٠٦م) التي بلغت (٤٥,٣٤) مليار دولار، أي بنسبة زيادة مقدارها (٦ ٪).

إجمالي الصادرات والواردات الإسرائيلية

بالمليون دولار (٢٠٠٣ - ٢٠٠٦ م)

السنة	٢٠٠٣م	٢٠٠٤م	٢٠٠٥م	٢٠٠٦م
الصادرات	٣١,٧٨٣,٣	٣٨,٦١٨,٤	٤٢,٧٧٠,٨	٤٦,٤٤٨,٥
الواردات	٣٤,٢١١,٨	٤٠,٩٦٨,٦	٤٥,٠٣٤,٥	٤٧,٧٥١

تعد الولايات المتحدة الأمريكية الشريك التجاري الأول لـ (إسرائيل)؛ ففي سنة (٢٠٠٦م) بلغت الصادرات الإسرائيلية إلى أمريكا (١٧,٨٥) مليار دولار مقارنة بـ (٥,٥١) مليار دولار سنة (٢٠٠٥م). أما الواردات الإسرائيلية من أمريكا سنة (٢٠٠٦ م) فبلغت (٥,٩٢) مليار دولار مقارنة بـ (٦,٤٢) مليار دولار سنة (٢٠٠٥م).

وأبرز الدول المستوردة من إسرائيل هي: بلجيكا (٣,٣٤) مليار دولار، وهونج كونج (٢,٧٢) مليار دولار، وألمانيا (١,٧٥) مليار دولار؛ وبريطانيا (١,٦٢) مليار دولار.

أما أبرز الدول المصدرة إلى إسرائيل فهي: بلجيكا (٣,٩٢) مليار دولار، وألمانيا (٣,٢) مليار دولار، وسويسرا (٢,٨) مليار دولار، وبريطانيا (٢,٤٦) مليار دولار، والصين

(٢,٤٣) مليار دولار، وإيطاليا (١,٨٤) مليار دولار. ومن الواضح أن بلجيكا هي أكبر شركاء (إسرائيل) التجاريين، ويظهر أن السبب مرتبط بتجارة الماس بين البلدين.

وطبقًا للبيانات الرسمية الإسرائيلية فإن صادرات الصناعات الإلكترونية والآليات لسنة (٢٠٠٦م) بلغت قيمتها (٩,٧٤) مليار دولار، وبلغت قيمة صادرات الماس نحو (٩) مليار دولار، وبلغت قيمة صادرات الصناعات الكيماوية (٨,٢٩) مليار دولار، أما صادرات الفواكه والخضروات فبلغت (١,٤٨) مليار دولار.

الصادرات الإسرائيلية حسب المجموعة السلعية لعامي

(٢٠٠٥ - ٢٠٠٦م) بالمليون دولار

السنة	سلع زراعية	سلع صناعية	الماس		أخرى	المجموع
			المصقول	الخام		
٢٠٠٥م	١٠٢٧,١	٢٥٢٧٤,٤	٦٦٥٨,٤	٣٤٩٢,٢	١٥٨,٧	٣٦٦١٠,٨
٢٠٠٦م	١٠٢٩,٣	٢٩٠٥٥,١	٦٣٦٧	٢٦٢٤,١	٢٨٤,١	٣٩٣٥٩,٦

الواردات الإسرائيلية حسب المجموعة السلعية لعامي

(٢٠٠٥ - ٢٠٠٦م) بالمليون دولار

السنة	السلع الاستهلاكية	المواد الخام	السلع الاستثمارية	الوقود	الماس المصقول	أخرى	المجموع
٢٠٠٥م	٥٣٢٩,٥	١٦٨١٨,٥	٦١٩٢,٨	٦٧٦٤,٢	٩١٧٩,٨	١٧١,٩	٤٤٤٥٦,٧
٢٠٠٦م	٥٨٩٨,٩	١٨٥١٦,٩	٦٥٧٣,٨	٧٤٥٤,٤	٨٦٢٥,٧	١٥٨,٥	٤٧٢٢٨,٢

وقد تلقت إسرائيل سنة (٢٠٠٦م) دعمًا أمريكيًا رسميًا بلغت قيمته (٢,٦٣) مليار دولار منها (٢,٢٨) مليار دولار منحة عسكرية. وهو نفس المبلغ المعتمد لدعم إسرائيل سنة (٢٠٠٥م).

ومن الجدير بالذكر، أنه خلال الفترة من عام (١٩٤٩م) وحتى نهاية عام (٢٠٠٦م) بلغ مجموع الدعم الأمريكي الرسمي لإسرائيل (٩٦,٦٧) مليار دولار أمريكي.

وتظهر الإحصائيات الرسمية الإسرائيلية لسنة (٢٠٠٦م) أن الأردن كانت أكبر بلد عربي مستورد من إسرائيل وبلغت قيمة الواردات (١٣٦,٨) مليون دولار، مقابل (١١٦,٢) مليون دولار لسنة (٢٠٠٥م)، تليها مصر التي استوردت ما قيمته (١٢٥,٨) مليون دولار مقابل (٩٣,٨) مليون دولار سنة (٢٠٠٥م).

وبلغت صادرات مصر إلى إسرائيل عام (٢٠٠٦م) ما قيمته (٧٧,١) مليون دولار مقارنة بـ (٤٩,١) مليون دولار سنة (٢٠٠٥م)، أما الأردن فصدرت إلى إسرائيل سنة (٢٠٠٦م) ما قيمته (٣٨,٣) مليون دولار مقابل (٦٠,٩) مليون دولار سنة (٢٠٠٥م).

الصادرات الإسرائيلية إلى بعض الدول العربية

(بالمليون دولار)

البلد / السنة	٢٠٠٦م	٢٠٠٥م	٢٠٠٤م	٢٠٠٣م
الأردن	١٣٦,٨	١١٦,٢	١٣٢,٩	٨٦,٨
مصر	١٢٥,٨	٩٣,٨	٢٩,٤	٢٦,٤
المغرب	١١,١	١١,٨	٩	٦,٧

الواردات الإسرائيلية من بعض الدول العربية

(بالمليون دولار)

البلد / السنة	٢٠٠٦م	٢٠٠٥م	٢٠٠٤م	٢٠٠٣م
الأردن	٣٨,٣	٦٠,٩	٥١,٤	٤٤,٤
مصر	٧٧,١	٤٩,١	٢٩	٢٢,٣
المغرب	١,٧	١,٤	١,٤	١,٢

وقد شكلت منتجات النسيج والملابس والكيماويات الصادرات الأساسية إلى مصر، وبلغ عدد المصدرين الإسرائيليين إلى مصر (٢٥٧) مصدرًا في عام (٢٠٠٦م)، وإلى

الأردن (١٣٢٥) مصدرًا. وهناك (٢٧) مصدرًا إسرائيليًا موجودين في العراق ويقومون بإدخال الموارد الغذائية والأساسية إليه، وعلى الأخص إلى القوات الأمريكية.

واتفق الملك عبد اللّـه وشيمون بيريز على ضرورة البدء بتنفيذ ثلاثة مشاريع بين الأردن وإسرائيل وهي: إقامة مطار دولي في العقبة يخدم البلدين، وفي المقابل ستقوم إسرائيل بإغلاق مطار إيلات.

وشق قناة مائية تربط بين البحر الأحمر والبحر الميت. واستخراج النحاس بشكل مشترك في الجانب الأردني من الحدود. ولقد حمل بيريز معه دراسات وأوراق عمل تم تحضيرها من قبل الوزارات الإسرائيلية ذات الصلة ومن مختصين.

وشارك وفد إماراتي في مؤتمر منتجي الماس الدولي الذي عقد في تل أبيب في ٢٦ يونيو (٢٠٠٦م). وأصبحت بورصة الماس في دبي من الهيئات المنافسة لبورصة الماس الإسرائيلية، ومركزها في مستعمرة (رامات غان) المقامة في أواسط السهل الساحلي الفلسطيني. ولم تعارض إسرائيل اندماج بورصة دبي في اتحاد بورصات الماس العالمي.

ويتبع منظمة المؤتمر الإسلامي مكتب مقاطعة إسرائيل. وقد أشار إعلان المنظمة عن قرب اجتماعه حملة مضادة في الصحافة الإسرائيلية، رد عليها أكمل الدين إحسان أوغلو الأمين العام لمنظمة المؤتمر يستند إلى قرارات أعضائها البالغين (٥٧ دولة إسلامية).

غير أن هناك عددًا من الدول الإسلامية الأعضاء في المنظمة تقيم علاقات سياسية واقتصادية مع إسرائيل. وتظل حالة العداء الشعبي المتحكم لإسرائيل والمعادية التطبيع في معظم بلدان العالم الإسلامي - هي العائق الأساس لتطوير أية علاقات دبلوماسية أو تجارية مع إسرائيل.

أما أكبر شريك تجاري لإسرائيل في العالم الإسلامي فهو تركيا، التي استوردت من إسرائيل ما قيمته (٨٥٩,٣) مليون دولار سنة (٢٠٠٦م) مقارنة بـ (٩٠٣,٢) مليون دولار سنة (٢٠٠٥م)، وصدرت تركيا إلى إسرائيل ما قيمته (١٢٧٢,٧) مليون جنيه سنة (٢٠٠٦م)، مقابل ١٢٢١,١ مليون دولار سنة (٢٠٠٥م).

ولإسرائيل علاقات تجارية لا بأس بها مع: نيجيريا، وماليزيا، وإندونيسيا، وكازاخستان،

وأذربيجان، فضلًا عن عدد من الأقطار العربية. والجدول التالي يوضح حجم التجارة الإسرائيلية مع عدد من البلدان الإسلامية (غير العربية) حسب المصادر الإسرائيلية.

الصادرات الإسرائيلية إلى عدد من الأقطار الإسلامية (غير العربية)

(٢٠٠٣ م - ٢٠٠٦ م) بالمليون دولار

السنة / البلد	٢٠٠٦ م	٢٠٠٥ م	٢٠٠٤ م	٢٠٠٣ م
تركيا	٨٥٩,٣	٩٠٣,٢	٨١٣,٥	٤٧٠,٣
نيجيريا	٧٧,٢	٤٧,٤	٤٣	٢٨,٤
ماليزيا	٦٧,٨	١٣٠,٧	٢٠٣,٧	٢٧٦,٨
كازخستان	٦٤,١	٤٧,٩	٣٨,٥	٢٨,٥
أذربيجان	٢٧,٣	٥,٤	٥,٣	٢,٩
الكاميرون	١٣,٥	٥,٧	٤	٢,٨
إندونيسيا	١٢,٨	١٤,١	١١,٣	١٠
أوزبكستان	١٢	٦,٢	٩,٩	٦,٣
ساحل العاج	٨,٨	٩	١٠,٥	٨,٤
السنغال	٥,٧	٤,٥	٤,٥	٢,٢
الجابون	١,٤	٠,٨	صفر	٠,١
تركمانستان	٠,١	٢,٦	٩	٦,٨

الواردات الإسرائيلية من عدد من الأقطار الإسلامية (غير العربية)

(٢٠٠٣ م - ٢٠٠٦ م) بالمليون دولار

السنة / البلد	٢٠٠٦ م	٢٠٠٥ م	٢٠٠٤ م	٢٠٠٣ م
تركيا	١٢٧٢,٧	١٢٢,١	١١٦٦,٩	٩٥١,٥
نيجيريا	٠,٣	٠,٧	٠,٨	٥,١

ماليزيا	٥٣,٨	٤١	٣٢,٦	٢٦
كازخستان	٢,٣	٣,٦	٠,٥	١,١
أذربيجان	٠,٧	٠,٤	٠,١	٠,٥
الكاميرون	٥	--	--	--
إندونيسيا	٨٦,١	٤٣,٦	٢٧,٤	٣٢,٦
أوزبكستان	١,٣	١,٣	١,٢	١,٨
ساحل العاج	٢,٢	٥,٥	٤,١	٢,٩
السنغال	صفر	٠,١	صفر	صفر
الجابون	١,٥	١,٤	١,٨	٢,٧
تركمانستان	١	١,٧	١,٦	١

وتعد تركيا نفسها لتكون ممرًّا للنفط والغاز الطبيعي من أكثر من مصدر من: روسيا، وحوض بحر قزوين، وإيران، والعراق إلى أوروبا وإسرائيل وغيرهما. وفي هذا المجال كان عام (٢٠٠٦م) عام توقيع اتفاقية لمد خط أنابيب من ميناء جيهان التركي على البحر الأبيض المتوسط إلى إسرائيل لنقل النفط والغاز. وقد وقع وزيرا طاقة البلدين الاتفاق في ١٥ ديسمبر (٢٠٠٦م)، ويهدف إلى نقل الغاز الطبيعي والنفط في المرحلة الأولى إلى ميناء عسقلان ومنه عبر خط أنابيب قائم إلى إيلات، ومن ثم إلى أسواق الهند وشرق آسيا.

ثالثًا: مناطق الكويز وإدماج إسرائيل في الاقتصادات العربية:

تعد اتفاقية الكويز مدخلًا لتوفير مصالح تجارية لحلفاء أمريكا فيما يسميه الغرب منطقة الشرق الأوسط وعلى رأسهم إسرائيل، وقد ظهر هذا التوجه مع توقيع أمريكا وإسرائيل على اتفاقية التجارة الحرة في عام (١٩٨٥م). وقد منح الكونجرس الأمريكي صلاحيات للرئيس في إصدار قرارات تتعلق بالإعفاءات الجمركية وتشكيل المناطق الصناعية.

وقد صدر البيان الخاص بمناطق الكويز الصناعية لمناطق الحكم الذاتي الفلسطيني وإسرائيل ومصر والأردن في تاريخ ٢١ نوفمبر عام (١٩٩٦م). وتقرر في عام (١٩٩٧م) توسيع مناطق الكويز بحيث لم تعد تنحصر بين إسرائيل وجيرانها.

١- بروتوكول الكويز مع الأردن:

يرجع بدء فكرة مناطق الكويز إلى عام (١٩٨٥م)، ويمكن الحديث عن خمس مراحل منذ إنشائها وحتى الآن، وهي المراحل التي تم فيها الإطار القانوني للاتفاقية، وهي:

الأولى: اتفاقية التجارة الحرة الأمريكية - الإسرائيلية واللائحة التنفيذية لها: وقعت اتفاقية التجارة الحرة بين أمريكا وإسرائيل في (٢٢/ ٤/ ١٩٨٥م) وصدق عليها الكونجرس الأمريكي، في تاريخ (١١/ ٦/ ١٩٨٥م)، بدأ تنفيذ هذه الاتفاقية تحت قانون حمل اسم « المجال التجاري الحر بين أمريكا وإسرائيل ». هذا القانون يسمح للمنتجات الصادرة من مناطق في إسرائيل وبشرط أن يكون المكون الإسرائيلي بنسبة (٣٥٪)- بدخول السوق الأمريكية بدون جمارك.

الثانية: التعديلات التي أدخلت على القانون عام (١٩٩٦م): لقد أدخلت تعديلات مهمة على القانون الخاص باتفاقية التجارة الحرة في ٣٠ يناير (١٩٩٦م)، بحيث تم وصف وتعريف مناطق الكويز الصناعية.

فضلًا عن تعديل آخر تم في ٢ أكتوبر عام (١٩٩٦م) أعطى للرئيس الأمريكي صلاحية ضم منتجات مناطق الكويز بقطاع غزة والضفة الغربية لقائمة الإعفاءات والخروج من نظام الحصص المقيدة عند دخولها إلى السوق الأمريكية، وبشرط أن تكون مكوناتها الإسرائيلية بنسبة (٣٥٪)، وقد جاء هذا التعديل بالقانون تحت عنوان « صلاحية الإضافة » وقد صدق عليه الكونجرس.

الثالثة: إعلان الرئيس الأمريكي الخاص بمناطق الكويز في غزة والضفة الغربية: استنادًا للتعديل القانوني الذي أعطى صلاحية للرئيس الأمريكي، أعلن في ١٤ديسمبر عام (١٩٩٦م) أن المنتجات الصادرة من مناطق الكويز بقطاع غزة والضفة الغربية ستعامل بنظام الإعفاءات الأمريكية، وستعتبر كأنها صادرة مباشرة من إسرائيل في حال تصديرها من مناطق الكويز.

كما ورد في الإعلان أن صلاحية الرئيس في تحديد مناطق الكويز قد نقلت إلى

« المستشارية التجارية الأمريكية » (Ustr)، وأن هذه الصلاحية تبدأ في العمل بموجب نشر القرارات في الجريدة الرسمية الأمريكية.

الرابعة: اتفاقية الكويز الأردنية - الإسرائيلية ولوائحها: في أعقاب صدور اللائحة التنفيذية للقانون المذكور وقعت كلٌّ من إسرائيل والأردن على اتفاقية تتعلق بمناطق الكويز.

وفي إطار هذه الاتفاقية الثنائية تم الاتفاق على جعل منطقة « أربد الصناعية » منطقة الكويز في تاريخ ١٦ نوفمبر (١٩٩٧م). وفي تاريخ ٢٣ نوفمبر (١٩٩٨م) وقع بروتوكول إضافي للاتفاقية يرمي إلى توسيع نطاق مناطق الكويز في الأردن.

الخامسة: إعلان مناطق الكويز من قبل الطرف الأمريكي؛ استنادًا للصلاحية المنقولة من الرئيس الأمريكي للمستشارية التجارية الأمريكية (المفوضية) أعلنت مناطق الكويز في الجريدة الرسمية، وأن الدول الطرف مع إسرائيل سيكون عليها الاتصال بالمستشارية التجارية الأمريكية؛ لكي يمكن تحديد وإعلان مناطق الكويز على أراضيها.

٢- بروتوكول الكويز مع مصر:

ظلت الحكومة المصرية لسنوات طويلة تتفاوض مع الولايات المتحدة من أجل التوصل لاتفاق لتحرير التجارة بين الطرفين، على غرار اتفاقية المشاركة المصرية - الأوروبية الذي يعطي للسلع الصناعية المصرية حق الدخول الحر للسوق الأوروبية بشكل فوري، ويحدد سقفًا مرتفعًا للصادرات الزراعية المصرية المعفاة من الجمارك، ويحدد مستويات مرتفعة من التحرير والتسهيلات للسلع الغذائية المصنعة، وبالمقابل فإن مصر تقوم بتحرير وارداتها الصناعية من الاتحاد الأوروبي على مدى (١٧) عامًا؛ مما يتيح لها إعادة تأهيل صناعاتها التي ستتلقى دعمًا أوروبيًا لهذا الغرض.

لكن المساعي المصرية للتوصل إلى مثل هذا الاتفاق لتحرير التجارة مع الولايات المتحدة بشكل ينطوي على درجة معقولة من التوازن، ومن مراعاة لفارق التطور بين اقتصادَي البلدين - اصطدمت برفض أمريكي؛ نظرًا لأن الولايات المتحدة الأمريكية لديها تصور مغاير للعلاقات الاقتصادية بينها وبين مصر، يتضمن إدخال إسرائيل في علاقات ثلاثية، تنطوي ضمنًا على إدماج جزئي للاقتصاد الإسرائيلي في علاقات

اقتصادية تفضيلية مع قسم من الاقتصاد المصري؛ طبقًا للنموذج الذي قدمه « شيمون بيريز » في كتابه: « الشرق الأوسط الجديد »، الذي قدمه في إطار مؤتمرات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي عقدت في: الدار البيضاء عام (١٩٩٤م)، وعمان عام (١٩٩٥م)، والقاهرة عام (١٩٩٦م)، والدوحة عام (١٩٩٧م)، تحت رعاية « منتدى دافوس »، والتي لم تنجح في وضع أسس السوق الشرق أوسطية التي أرادتها الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل؛ سواء بسبب الاعتبارات السياسية والأمنية والوطنية، أو بسبب الاعتبارات الخاصة بتقسيم العمل المحتمل في مثل هذه السوق؛ إذ تخوفت البلدان العربية الرئيسية من النزوع الإسرائيلي المدعوم من الشركات الدولية الكبرى للاستحواذ على الصناعات عالية التقنية. وكانت الدولة العربية التي قبلت بتطبيق هذا النموذج هي الأردن التي بدأت فعليًا في تطبيق اتفاقية الكويز الخاصة بها في عام (١٩٩٦م).

لكن الحكومة المصرية التي رفضت أن تقيم مناطق صناعية وتجارية حرة مع إسرائيل وتكون منتجاتها معفاة من الجمارك لدى دخولها السوق الأمريكية؛ برغم الإلحاح الأمريكي على ذلك لمدة ثماني سنوات في ظل رؤية الحكومة المصرية بضرورة أن يأتي أي تطبيع اقتصادي فعال مع إسرائيل بعد التسوية السياسية الشاملة - هذه الحكومة في عهد الدكتور نظيف تراجعت عن إصرارها على عقد اتفاقية شاملة للتجارة الحرة مع الولايات المتحدة، وقبلت باتفاقية « الكويز » بعد طول رفض لها؛ وذلك على الرغم مما تعرضت له من إحراج بسبب قيام الولايات المتحدة بعقد اتفاقية لتحرير التجارة مع المغرب والبحرين برغم أن أهميتهما وأهمية اقتصادهما تقل كثيرًا عن أهمية مصر واقتصادها.

ينص الاتفاق أو « البروتوكول » الخاص بالمناطق الصناعية المؤهلة « للكويز » على إقامة مناطق صناعية مؤهلة، تكون السلع التي تنتجها الشركات المدرجة فيها مؤهلة للدخول الحر إلى السوق الأمريكية؛ بشرط أن تتضمن هذه السلع مكونات محلية مصرية نسبتها (٣٥٪)، منها مكونات إسرائيلية بنسبة (١١,٧٪) على أن يتم استيفاء النسبة الباقية من المكونات من: مصر، أو إسرائيل، أو الولايات المتحدة الأمريكية، أو من مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية. وتكون حركة السلع من وإلى المناطق في الدول الثلاث: مصر، وإسرائيل، والولايات المتحدة، محررة تمامًا.

هذا الاتفاق خصص بالأساس لقطاع المنسوجات والملابس الجاهزة؛ حيث رفضت الولايات المتحدة أن تدرج اللحوم والدواجن والمنتجات الزراعية المصنعة ضمن الاتفاق، رغم امتلاك مصر لميزة نسبية في هذه السلع هي كيفية الاستخدام لعنصر العمل.

كما يشمل الاتفاق أيضًا مواد البناء والأثاث والجلود التي سيتم إدخالها فعليًا في المرحلة التالية من تنفيذ هذا البروتوكول.

- أما المناطق التي تم فيها تطبيق اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة، فهي ثلاث مناطق:

الأولى: هي منطقة القاهرة الكبرى، وتضم: مدينة العاشر من رمضان وبها (٨٨) مصنعًا، وشبرا الخيمة وبها (٢١) مصنعًا، ومدينة نصر وبها (١٩) مصنعًا، وجنوب الجيزة والبدراشين ومدينة ١٥مايو وحلوان وبها (٣) مصانع، ولا تشمل هذه المنطقة مدينة السادس من أكتوبر برغم العدد الكبير من مصانع الملابس الجاهزة بها.

الثانية: هي منطقة الإسكندرية الكبرى، وتشمل: محافظة الإسكندرية وبرج العرب، والعامرية الجديدة، والداخلة.

الثالثة: هي المنطقة الصناعية في بور سعيد.

أما بالنسبة لرأس مال الشركات التي سيتم إنشاؤها في المناطق الصناعيه المؤهلة؛ فإنه لم يرد في الإعلانات الرسمية المصرية عن الاتفاقية أو البروتوكول أي ذكر لطبيعة التكوين المحتمل لرؤوس أموال المشروعات التي سيتم تأسيسها في تلك المناطق.

وجدير بالذكر أن مصر وإسرائيل تتمتعان بعضوية منظمة التجارة العالمية، وقد وقعتا اتفاقية تحرير الخدمات المالية والمصرفية والتأمينية التي تم توقيعها في عام (١٩٩٧م) كملحق لاتفاق الجات.

وطبقًا لاتفاقية تحرير الخدمات المالية والتأمينية المشار إليها؛ فإن كل دولة عضو في المنظمة تسمح بملكية أجنبية لمشروعات كاملة داخل أراضيها؛ ولذلك نجد أن هناك الكثير من المشروعات المملوكة للدولة قد تم بيعها بالكامل للأجانب، فضلًا عما يمكنهم تأسيسه من مشروعات جديدة مملوكة لهم بشكل كامل، ولم يكن هناك ما يعرقل قيام إسرائيل ومستثمريها بالشيء نفسه سوى الاعتبارات السياسية والأمنية. وبما أن بروتوكول

المناطق الصناعية المؤهلة تجاوز كل هذه الاعتبارات السياسية والأمنية دفعة واحدة وبلا مقدمات؛ فإنه ليس هناك ما يمنع نظريًا من ملكية إسرائيلية كاملة للمشروعات في المناطق الصناعية المؤهلة المعروفة اختصارًا بالكويز. ومن البدهي أن العمالة التي سيتم تشغيلها في الشركات القائمة أو التي سيتم إنشاؤها في مناطق الكويز - سوف تكون عمالة مصرية بالأساس، بالإضافة لعمالة إسرائيلية سيتم استقدامها، ومن المرجح أن تتركز العمالة الإسرائيلية في الوظائف الفنية الأعلى أجرًا، والتي تحتل المواقع القيادية في سلم العمالة.

رابعًا: أهم الفروق بين اتفاقيتي الكويز ومنطقة التجارة الحرة:

أ- الإعفاءات الجمركية المباشرة.

ب- عدم وجود حدود للكميات المصدرة من منتجات الكويز.

جـ- وتتميز الكويز عن اتفاقية التجارة الحرة، بأنها من طرف واحد، وإذا كانت اتفاقات التجارة الحرة تستند لنظام التبادل بين الطرفين؛ فإن الكويز ليست على هذا الحال، وإنما هي بمثابة اتفاقات منفردة وضد المصالح الأمريكية. لكن الأمر الجدير بالتوضيح هنا أن المصالح الأمريكية السياسية البعيدة المدى التي ستتحقق عبر الكويز لا يمكن أن تقاس بالتنازلات الاقتصادية المقدمة للدولة العبرية.

وجه المقارنة	المناطق الصناعية المؤهلة	منطقة التجارة الحرة
القطاعات التي تحظى بمعاملة تفضيلية.	- القطاعات الصناعية فقط.	- كافة القطاعات السلعية.
قواعد المنشأ.	- (٣٥٪) مكون محلي على أن يتضمن (١١,٧) مكون إسرائيلي.	- وفقًا لما يتم الاتفاق عليه.
المناطق التي تخضع للاتفاقية.	- مناطق محددة يتم الاتفاق عليها.	- كافة مناطق الدولة طرف الاتفاقية.
طبيعة المعاملة التفضيلية.	- من طرف واحد، حيث تتمتع مصر بمعاملة تفضيلية في الأسواق الأمريكية دون التزام بمنح ذات المعاملة للمنتجات الأمريكية في السوق المصرية.	- التزامات متبادلة بين الطرفين.

خاتمة الدراسة

أولًا: ليست للدول العربية أي مصلحة في قيام منطقة التجارة الحرة الأمريكية الشرق أوسطية؛ وذلك لعدة أسباب من أهمها:

أ- أن منطقة التجارة الحرة تخلق لأمريكا منطقة نفوذ في النواة الصلبة للعالم الإسلامي أو ما يسمى « الشرق الأوسط »، وتكرس هيمنتها ليس فقط على المنطقة العربية؛ بل وعلى الصعيد العالمي أيضًا كقوة إمبريالية كبرى. وانسياق الدول العربية وراء هذا المشروع يعني أن الدول العربية تسخر لخدمة المصالح الأمريكية وتشارك في تنفيذ المخططات الاستراتيجية لأمريكا، سواء أكان ذلك عن وعي أم عن غير وعي.

ب- أن الشراكة التي تجسدها « منطقة التجارة الحرة الأمريكية » مع دول المنطقة هي بالضرورة شراكة « غير متكافئة »، وذلك بالنظر إلى التفاوت الكبير في مستوى التطور الاقتصادي بين الدول العربية من جهة، وإسرائيل وأمريكا من جهة أخرى. ومن ثم فالنتيجة الطبيعية لها أن يفوز الطرف الأقوى فيها أي (أمريكا وإسرائيل) بالقدر الأكبر من مكاسب هذه الشراكة، وأن يحصل الطرف الأضعف فيها أي (الدول العربية) على الفتات الذي يتساقط من على مائدة الطرف الأقوى، أو لا يفوز بشيء بل ويصيبه الضرر. والحق أن الضرر هو الاحتمال الأرجح في ضوء ضعف القدرة التنافسية للأقطار العربية، وفي ضوء تمسك الولايات المتحدة وسائر الدول المتقدمة بفرض قيود متعددة تحد من تدفق صادرات دول المنطقة إليها، بما في ذلك القيود المتعلقة بالعمالة والبيئة وحماية الملكية الفكرية، وهذا الاحتمال هو ما تؤكده - أيضًا - تجارب الشراكة بين دول غير متكافئة في « القدرة الاقتصادية » و « القوة التنافسية »، بما في ذلك الشراكة الأوروبية مع الدول النامية، ومنطقة التجارة الحرة بين أمريكا وكندا والمكسيك (النافتا) التي تسعى أمريكا لتوسيع نطاقها لتصبح منطقة التجارة الحرة للأمريكتين.

فلم تسفر إقامة هذه المنطقة سوى عن ارتفاع نسبة الفقراء وازدياد التفاوت في توزيع الدخول في المكسيك، فضلًا عن العصف بالتشريعات العمالية الرامية إلى حماية حقوق العمال، والإطاحة بالتشريعات الهادفة إلى صيانة البيئة؛ وذلك بدعوى أن إعفاء المستثمرين في المناطق الحرة من هذه التشريعات يشجعهم على توسع نشاطاتهم فيها.

جـ- إن شروط قيام منطقة التجارة الحرة الأمريكية الشرق أوسطية تكرس منهجًا خاطئًا في السعي لتحقيق « التنمية الشاملة » في الأمة الإسلامية، ألا وهو منهج تحرير الاقتصاد، والاعتماد على قوى السوق، وتفكيك القطاع العام، وانسحاب الدولة من النشاط الإنتاجي، والاندماج في النظام الرأسمالي العالمي.

فقد ثبت أن هذا المنهج لم ينجح في تحقيق أي « تنمية جادة » في بلادنا، بل إنه ألحق أضرارًا مؤكدة بالصناعات الوطنية؛ من جراء تعريضها لمنافسة شرسة من جانب المنتجات الأجنبية، وذلك قبل أن تتمكن من إعادة ترتيب أوضاعها وتنمية قدراتها التنافسية.

بالإضافة إلى ذلك، فإن هذا المنهج يستند إلى افتراضات غير واقعية، مثل:

١- افتراض وجود سوق قادرة على العمل بكفاءة.

٢- افتراض وجود قطاع خاص نشيط مستعد لتحمل المخاطر وقادر على ارتياد المجالات الجديدة التي تتطلبها التنمية الحقيقية.

٣- افتراض أن الاستثمار الأجنبي مستعد للإسهام في التنمية في قلب الأمة الإسلامية لو أزيلت من أمامه البيروقراطية.

ويؤدي رفض هذا المنهج التنموي بالضرورة إلى رفض مشروعات مثل منطقة التجارة الحرة بين أمريكا ودول الشرق الأوسط.

٤- أن مشروع منطقة التجارة الحرة الأمريكية يستهدف ضرب مشروع التكامل العربي، وضرب أي مشروع للتنسيق والتعاون والتكامل بين أقطار الأمة الإسلامية. إنه مشروع ينحاز لإسرائيل عند التوصل إلى حل للصراع العربي الإسرائيلي، بما يعني إضاعة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

ومن جهة أخرى، إنه مشروع لإذابة الهوية العربية الإسلامية لقلب الأمة الإسلامية ونواتها الصلبة - ضمن كيان هلامي يدعى « الشرق الأوسط »؛ بهدف أساسي هو تكريس التفوق الإسرائيلي في المنطقة.

وضمان قيام مندوب دائم لأمريكا في المنطقة يمكن الوثوق به والاعتماد عليه وهو إسرائيل.

أي أن الأمة الإسلامية أمام مشروع بناء شرق أوسط جديد بقوة السلاح الأمريكي وفي ظل الغطرسة الإسرائيلية، وهذا كله ليس في صالح العرب والمسلمين ولا في صالح الأمة الإسلامية.

ثانيًا: اتفاقات الكويز مع الدول العربية:

تمثل اتفاقات الكويز بالنسبة إلى الأمريكيين خطوة رئيسية لمشروع الرئيس بوش الابن المسمى « الشرق الأوسط الكبير ومنطقة التجارة الحرة بالشرق الأوسط ». وهناك اليوم نحو ٤ دول وقَّعت على اتفاقية التجارة الحرة في منطقة الشرق الأوسط هي: إسرائيل والأردن والمغرب والبحرين، فضلًا عن توقيع ثماني دول عربية من بينهم: اليمن والجزائر على اتفاقات متنوعة لتوفير تسهيلات تجارية مع أمريكا.

كل تلك الاتفاقات تشكل القاعدة والأساس لمشروع منطقة التجارة الحرة في الشرق الأوسط الذي تسعى إليه أمريكا منذ فترة، الذي أعلن عنه الرئيس الأمريكي صراحة في عام (٢٠٠٣م) لتكوين منطقة تجارة حرة تشتمل على: الأقطار العربية (قلب الأمة الإسلامية)، وإسرائيل.

كما أعرب بوش الابن عن وجود فكرة لديه تتعلق بامتداد المنطقة من المغرب وحتى إيران للدخول في اتفاقية التجارة الحرة. وتأمل أمريكا تحقيق ذلك في عام (٢٠١٣م).

في أعقاب الزيارة التي قام بها (إيريل شارون) رئيس وزراء إسرائيل لأمريكا في (٧/ ٥/ ٢٠٠٥م) تناقلت وسائل الإعلام أخبارًا عن وجود وثيقة قدمت لبوش تحمل عنوان: « اتحاد دول الشرق الأوسط » وهذه الوثيقة تحتوي على خطة ترمي إلى تفكيك « جامعة الدول العربية »، وأن يكون لكل من: تركيا وإسرائيل دور الريادة، وأمريكا دور المراقب في مشروع « اتحاد الشرق الأوسط ». وأن هذا المشروع ينقسم إلى ثلاث مراحل على النحو التالي:

المرحلة الأولى: يتم فيها تصفية القوى المسلحة بالعراق وفلسطين ولبنان لمصلحة أمن إسرائيل، وعزل سوريا، وتقوية العلاقات الاقتصادية مع الأردن ومصر والمغرب.

المرحلة الثانية: تشكيل ثلاث هيئات: اقتصادية، وسياسية، وعلمية، تكون الدول المشكلة لاتحاد دول الشرق الأوسط أعضاء فيه وتجتمع مرة في السنة.

المرحلة الثالثة: في عام (٢٠٢٠م) تكتمل الخطة بسيطرة كاملة لإسرائيل على المنطقة.

على الرغم من أن اتفاقية الكويز تبدو ذات مفهوم ومعنى اقتصادي، إلا أنها عبارة عن اتفاق ثلاثي يرمي لتحقيق أهداف ونتائج سياسية وإقامة تعاون بعيد المدى.

وإذا كان الهدف المعلن من وراء اتفاقات الكويز هو خدمة مرحلة السلام في منطقة الشرق الأوسط وتنمية أوضاع التجارة؛ لكن الحقيقة هي أن أمريكا تسعى لتمكين حليفتها إسرائيل من أن تكون قوية عبر التكامل الاقتصادي مع الدول العربية (قلب الأمة الإسلامية)؛ ومن ثم يمكن البحث عن مجموعة من الأهداف المستترة وراء الكويز على النحو التالي:

إن الكويز عبارة عن جزء من مشروعات أمريكية تتعلق بمنطقة الشرق الأوسط، ويحق للرئيس الأمريكي من طرف واحد إلغاء هذه الاتفاقات مثلما يقوم هو بتحديد وإعلان مناطق الكويز.

ومن ثم يكون واضحًا أن الكويز موجهة نحو أهداف سياسية. هذا فضلًا عن أن الكويز أظهرت كيف أن الإدارة الأمريكية تستخدمها كورقة ضغط على دول المنطقة كما حدث مع رفض البرلمان التركي في الأول من مارس عام (٢٠٠٣م) المشاركة في الحرب على العراق.

تسعى كل من أمريكا وإسرائيل من خلال اتفاقية الكويز للمناطق الصناعية المؤهلة - للاستفادة من القوى العاملة الرخيصة في الأقطار العربية؛ خاصة وأن متوسط أجر العامل الإسرائيلي (١٣٠٠) دولار شهريًّا، بينما ينخفض هذا الرقم إلى (١٢٠) دولار شهريًّا في الأردن، و (٥٠) دولار شهريًّا في مصر تقريبًا.

لقد أوضحت اتفاقية الكويز الحق في مشاركة دولة ثالثة، ولكن بالنظر للنموذج الأردني نجد أن تأثير الكويز على اقتصاد الأردن يعادل نسبة (١٠٪) بينما يصل إلى نسبة (٦٠٪) لأمريكا، وتحتل إسرائيل المرتبة الثانية بعد أمريكا.

- وبالرغم من نص اتفاقيات الكويز على دولة ثالثة، إلا أن التطبيق العملي يوضح أن إسرائيل هي الدولة الثالثة فقط (الأردن + أمريكا + إسرائيل)؛ مما يعني أن أي دولة من دول المنطقة تريد التصدير لأمريكا مجبرة على التفاهم والتفاوض مع إسرائيل.

- إن منتجات الكويز لن تصدر فقط لأمريكا وأوروبا بل ستتجه للداخل، وهذا يعني تمزيق اتفاقية المقاطعة العربية لإسرائيل.

- إن المنافع والمميزات التي تحصل عليها إسرائيل من وراء الكويز تذكر بالامتيازات التي قدمتها الدولة العثمانية لفرنسا.

ثالثًا: مستقبل مشروع الشرق الأوسط الكبير:

يعد ضعف التكامل الاقتصادي العربي وبطء خطوات الدول العربية في مجال التعاون الاقتصادي عامة - أحد أهم نقاط الضعف الاقتصادي في الإقليم العربي في عالم تتزايد فيه قوة التكتلات الاقتصادية بالذات على الشاطئ الآخر من البحر المتوسط في القارة الأوروبية.

وبرغم وصول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى للتحرير الكامل للتجارة العربية البينية في بداية عام (٢٠٠٥م) قبل الموعد المحدد لذلك بعامين، بما يعنيه هذا من التعجيل من إدراك قوى للتحديات التي تواجه الاندماج الاقتصادي العربي في ظل محاولات الاستقطاب الفردية لدول المنطقة للدخول في تكتلات تجارية مع أوروبا أو الولايات المتحدة الأمريكية؛ إلا أن استمرار الكثير من الثغرات في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وبالذات ما يتعلق بـ: قواعد المنشأة والسلع المستثناة تحت أي مبرر من التحرير، والرزنامة الزراعية - هي أمور معوقة لانطلاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بصورة فعالة.

- كما أن عدم تنسيق الاستثمارات الجديدة في الأقطار العربية يساهم في استمرار تشابه هياكل الإنتاج والصادرات العربية ويقلل فرص زيادة التجارة فيما بين الأقطار العربية.

- إن ضعف حركة الاستثمارات المحلية والبينية يجعل الأموال العربية بعيدة عن أن تقوم بدورها في تنويع هياكل الإنتاج والصادرات العربية كشرط ضروري لتحقيق نقلة نوعية في التجارة العربية البينية.

وبرغم أن التجارة البينية العربية تدور حول مستوى (٨٪) من قيمة التجارة الخارجية، فإنه لو استبعدنا النفط كسلعة أولية ناضبة من التجارة الخارجية العربية؛ فإن التجارة البينية ترتفع لما يتراوح بين خُمس ورُبع التجارة الخارجية العربية.

ومقابل التحرك العربي لتسريع حركة تحرير التجارة بين البلدان العربية - قامت الولايات المتحدة بعقد اتفاقيات للتجارة الحرة مع بعض البلدان العربية وتسببت في أزمة كبرى في مجلس التعاون الخليجي بعد عقدها لاتفاقية لتحرير التجارة مع البحرين، وعقدها اتفاقية منفردة مماثلة مع عمان، خلافًا للاتفاق الذي كانت دول المجلس قد توافقت عليه حول ضرورة عقد اتفاق جماعي لتحرير التجارة وليس اتفاقات فردية.

كما قامت الولايات المتحدة بهجوم مضاد للمقاطعة العربية الإسرائيلية من خلال رعاية اتفاق المناطق الصناعية المؤهلة « الكويز » بين الحكومتين المصرية والإسرائيلية لتدشين علاقات تجارية تفضيلية بين إسرائيل وأكبر دولة عربية؛ لإدماج إسرائيل في اقتصادات المنطقة، ولوضع الإطار الشرق أوسطي كإطار للعلاقات التجارية الإقليمية كبديل للإطار العربي، وهو ما يتطلب تعزيز المقاطعة الشعبية العربية ووضع كل المتعاملين مع إسرائيل في مناطق الكويز أو خارجها ضمن قوائم المقاطعة كعقاب شعبي لهم على التطبيع الاقتصادي مع إسرائيل.

وقد تزايدت الضغوط الأمريكية من أجل تحقيق مشروعها الشرق أوسطي على حساب مشروع التكامل العربي بعد احتلالها الاستعماري للعراق إلا أن المقاومة العراقية كان لها فضل كبير في تعطيل المشروع الشرق أوسطي الأمريكي جنبًا إلى جنب مع الدول العربية المتمسكة بالخيار الإقليمي العربي.

كما أن تعطيل المقاومة الوطنية العراقية للمشروع الأمريكي للسيطرة على قطاع النفط العراقي العملاق وتوظيفه لتحقيق مصالحها الاستراتيجية في سوق النفط - قد أسقط الاستراتيجية النفطية الأمريكية القائمة على السيطرة على قطاع النفط العراقي كآلية للتحكم في سوق النفط العالمية.

رابعًا: البحث والتطوير مفتاح القوة للاقتصادات العربية:

تعاني الأقطار العربية تخلفًا علميًا وتقنيًا بالغ الخطورة، وهو التخلف الذي تتعاظم أسبابه في ظل تراجع القيمة الاجتماعية للعلم، وأيضًا في ظل الفجوة الكبيرة بين مؤسسات البحث العلمي ومؤسسات الإنتاج.

وبالرغم من حقيقة أن البحث والتطوير العلميين يسهمان في تحقيق التقدم العلمي

والتقني والاقتصادي وفي رفع القدرة التنافسية لأي اقتصاد من خلال تقليل تكلفة الإنتاج وتحسين جودة المنتجات؛ إلا أن السلوك العملي في الأقطار العربية يتعامل مع البحث والتطوير باعتبارهما ترفًا ونشاطًا هامشيًّا يجري إنفاق بعض الأموال عليه من أجل الوجاهة الاجتماعية الإقليمية والدولية، وليس من أجل تحقيق إنجازات علمية وتقنية حقيقية.

ولقد أنفقت الأقطار العربية مجتمعة - أقل من (٠,٢٪) من ناتجها المحلي الإجمالي على البحث والتطوير العلميين، مقارنة بنحو (٢,٣٦٪) على مستوى العالم خلال الفترة من عام (١٩٩٦م) إلى (٢٠٠٢م)، ونحو (٥,١٪) في إسرائيل خلال نفس الفترة كما هو موضح بالجدول رقم (٣)؛ أي أن إسرائيل تنفق على البحث والتطوير العلميين أكثر مما تنفقه الدول العربية مجتمعة، برغم أن عدد سكان إسرائيل يبلغ نحو (٢٪) فقط بالمقارنة مع عدد سكان العالم العربي، كما أن الناتج المحلي الإجمالي الإسرائيلي يقل عن واحد على ثمانية من الناتج المحلي الإجمالي للأقطار العربية إذا تم احتساب كليهما على أساس أسعار الصرف السائدة، ويقل عن عشر الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية إذا تم احتساب كليهما بناء على تعادل القوة الشرائية مع الدولار.

لذا، كان أمرًا منطقيًّا أن تبلغ قيمة الصادرات الإسرائيلية عالية التقنية نحو (٥٣٢) مليون دولار عام (٢٠٠٣م)، أي قرابة خمسة أضعاف الصادرات العربية الإجمالية من السلع عالية التقنية التي بلغت قيمتها نحو (١٠٧,٧) مليون دولار في نفس العام. وتعود غالبية الصادرات العربية عالية التقنية للمغرب وتونس اللتين أصبحتا منخرطتين في محيط تكنولوجي متقدم بعد تطبيق اتفاقات المشاركة مع الاتحاد الأوروبي.

والأقطار العربية في وضع سيئ فيما يتعلق بالبحث والتطوير العلميين، سواء فيما يتعلق بالإنفاق على البحث والتطوير العلميين كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، أو عدد العلماء والمهندسين والفنيين في البحث والتطوير من كل مليون نسمة، أو عدد المقالات العلمية المنشورة للباحثين العلميين العرب في دوريات علمية محكمة علميًّا، أو قيمة الصادرات عالية التقنية، أو عائد حقوق الملكية الفكرية؛ وذلك بالمقارنة مع العالم عامة ومع دول متفاوتة في مستويات تطورها العلمي والتقني.

الملحق الإحصائي

جدول (١)

عدد السكان والناتج القومي
ونصيب الفرد منه في البلدان العربية
مقارنة بالمتوسط العالمي(*)

(*) المصدر: هذا الجدول مركب من مصدرين:

الأول: هو الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد يوليو (٢٠٠٦ م)، (ص ٢٦٠).

والثاني:

World Bank, World Development Report 2007, table 1,P. 288,289, table 6, P. 298,299.

الدولة	عدد السكان بالمليون نسمة عام (٢٠٠٥ م)	الناتج القومي الإجمالي بالمليار دولار (طبقًا لسعر الصرف السائد) عام (٢٠٠٥ م)
مصر	٧٤	٩٢,٩
الجزائر	٣٢,٨	١٠٢,٥
الأردن	٥,٤	١٢,٩
الكويت	٢,٨	٨٠,٨
لبنان	٣,٩	٢٢,١
موريتانيا	٣,١	١,٦
المغرب	٣١,١	٥٢
عمان	٢,٥	٢٩,٧
السعودية	٢٣,١	٣٠٧,٤
السودان	٣٤,٣	٢٨,٥
سورية	١٨,١	٢٥,١
الصومال	١٠,١	٠٠
تونس	١٠	٢٨,٨
اليمن	٢١,٥	١٦,٣
الضفة وغزة	٤	٣,٨
البحرين	٠,٧	١٣,٨
جيبوتي	٠,٨	٠,٧
العراق	٢٨	٣١,٧(*)
ليبيا	٦,٦	٤١,٦
قطر	٠,٧	٣٤,٢(*)
الإمارات	٤,٧	١٣٣,٦
إجمالي الدول العربية	٣١٨,٢	١٠٦٠
العالم	٦٤٣٨	٤٤٩٨٣
نسبة العرب من العالم	٤,٩٪	٢,٤٪

متوسط نصيب الفرد منه عام (٢٠٠٥م)	الناتج القومي الإجمالي بالمليار دولار (طبقًا لتعادل القوى الشرائية مع الدولار) عام (٢٠٠٥م)	متوسط نصيب الفرد منه عام (٢٠٠٥م)
١٢٥٥	٣٢٩	٤٤٤٠
٣١٢٥	٢٢٢	٦٧٧٠
٢٣٨٩	٢٩	٥٢٨٠
٢٨٨٥٧	٨٠,٨	٢٤٠١٠
٥٦٦٧	٢١	٥٧٤٠
٤٤٤	٧	٢١٥٠
١٦٧٢	١٣٢	٤٣٦٠
١١٨٨٠	٣٧	١٤٦٨٠
١٣٣٠٧	٣٦٢	١٤٧٤٠
٨٣١	٧٢	٢٠٠٠
١٣٨٧	٧١	٣٧٤٠
٠٠	٠٠	٠٠
٢٨٨٠	٧٩	٧٩٠٠
٧٥٨	١٩	٩٢٠
٩٥٠	٠٠	٠٠
١٩٧١٤	١٥,٥	٢١٢٩٠
٨٧٥	١,٨	٢٢٤٠
١١٣٢(*)	٣١,٧	٠٠
٦٣٠٣	٤١,٦	٠٠
٤٨٨٥٧(*)	٣٤,٢	٠٠
٢٨٤٢٦	١٣٣,٦	٢٤٠,٩٠
٣٣٣١	١٧١٩,٢	٥٤٠٣
٦٩٨٧	٦٠٦٤٤	٩٤٢٠
٪٤٧,٧	٪٢,٨	٪٥٧,٤

دول الدخل المنخفض هي التي يقل نصيب الفرد فيها من الدخل عن ٨٢٥ دولارًا في العام، ودول الدخل المتوسط المنخفض هي التي يزيد متوسط نصيب الفرد فيها من الدخل على (٨٢٥) دولارًا ويقل عن (٣٢٥٥) دولارًا في العام، ودول الدخل المتوسط المرتفع هي التي يزيد متوسط نصيب الفرد فيها من الدخل على(٣٢٥٥) دولارًا ويقل عن (١٠٠٦٦) دولارًا في العام، ودول الدخل المرتفع هي التي يزيد متوسط نصيب الفرد فيها من الدخل على (١٠٠٦٦) دولارًا في العام.

* تمت إضافة قيمة الناتج القومي الإجمالي بالدولار وفقًا لسعر الصرف السائد للدول التي لا تتوافر فيها بيانات الناتج القومي الإجمالي وفقًا لتعادل القوى الشرائية بين عملتها والدولار.

الملحق الإحصائي

جدول (٢)

إنتاج دارسي العلوم الطبيعية والعلماء والمهندسين
من المقالات العلمية والإنفاق على البحث والتطوير العلميين
في إيران ومصر وتركيا، مقارنة بالدول العربية وبدول مختارة وبالمتوسط العالمي(*)

(*) المصدر: World Bank, Development Indicators 1995, table 5.12 & 2001, table 5.11.

الدولة	عدد العلماء والمهندسين فى البحث والتطوير لكل مليون من السكان فى الفترة من عام (١٩٩٦م-٢٠٠٢م)	عدد الفنيين فى البحث والتطوير لكل مليون من السكان من عام (١٩٩٦م-٢٠٠٢م)	نسبة دارسي العلوم والهندسة من الطلبة فى المرحلة ما بعد الثانوية من عام (١٩٨٧م-١٩٩٧م)
مصر	٤٩٣	٣٦٦	٪١٢
الجزائر	٠٠	٠٠	٪٥٨
العراق	٠٠	٠٠	٪٤١
الأردن	٩٤	١٠	٪٢٦
الكويت	٧٣	١٨٠	٪٢٩
لبنان	٠٠	٠٠	٪٣٠
ليبيا	٣٦١	٤٩٣	٠٠
موريتانيا	٠٠	٠٠	٪٤١
المغرب	٠٠	٠٠	٪٤١
عمان	٤	صفر	٪١٣
السعودية	٠٠	٠٠	٪١٧
السودان	٠٠	٠٠	٪١٦
سورية	٢٩	٢٤	٪٢٣
الإمارات	٠٠	٠٠	٪٢٤
تونس	١٠١٣	٣٤	٪٣٣
اليمن	٠٠	٠٠	٪٥
الولايات المتحدة	٤٥٢٦	٠٠	٪١٩
اليابان	٥٠٨٥	٦٦٧	٪٢١
ألمانيا	٣٢٢٢	١٤٣٥	٪٤٧
كوريا الجنوبية	٢٩٧٩	٥٦٤	٪٣٢
الصين	٦٣٣	٠٠	٪٤٣
إسرائيل	١٥٧٠	٥١٨	٪٤٩
العالم	٠٠	٠٠	٪٣٥

عدد المقالات العلمية والتقنية عام (٢٠٠١م)	الإنفاق على البحث والتطوير العلميين كنسبة من الدخل القومي الإجمالي من عام (١٩٩٦م - ٢٠٠٢م)	الصادرات عالية التكنولوجيا بالمليون دولار عام (٢٠٠٣م)	عائد حقوق الملكية وتراخيص الإنتاج بالمليون دولار عام (٢٠٠٣م)
١٥٤٨	٠,١٩٪	٩	١٢١
٢٢٥	٠٠	١٢	٠٠
٢١	٠٠	٠٠	٠٠
٢٤٠	٠,٢٦٪	٢٨	٠٠
٢٥٧	٠,٢٪	١١	٠٠
٢٠٢	٠٠	١٧	٠٠
١٩	٠٠	٠٠	٠٠
٢	٠٠	٠٠	٠٠
٤٦٩	٠٠	٦٨٠	٢٦
٩٦	٠٠	٢٦	٠٠
٥٨٠	٠٠	٢٤	صفر
٤٣	٠٠	٤	صفر
٥٥	٠,١٨٪	٥	٠٠
١١٨	٠٠	٧	٠٠
٣٤٤	٠,٦٣٪	٢٤٤	١٨
١٠	٠٠	٠٠	٠٠
٢٠٠٨٧٠	٢,٦٦٪	١٦٠٢؛٢	٤٨٢٢٧
٥٧٤٢٠	٣,١٢٪	١٠٥٤٥٤	١٢٢٧١
٤٣٦٢٣	٢,٥٣٪	١٠٢٨٦٩	٤٢٦٢
١١٠٣٧	٢,٥٣٪	٥٧١٦١	١٣٢٥
٢٠٩٧٨	١,٢٣٪	١٠٧٥٤٣	١٠٧
٦٤٨٧	٥,٠٨٪	٥٣٢٢	٤٢٥
٦٤٨٥٠٠	٢,٣٦٪	١٠٤٣٢٢٢	٩٢١١٦

قائمة المراجع

أولًا: الكتب:

- أميمة عبد اللطيف، المحافظون الجدد: قراءة في خرائط الفكر والحركة، الطبعة الأولى، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، (١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٥م).

- حاييم بن شاحار وآخرون، التعاون الاقتصادي والسلام في الشرق الأوسط، إشراف: مائير مرحاب، كتب مترجمة (٨١٧)، الهيئة العامة للاستعلامات المصرية.

- د. سعيد اللاوندي، عملية برشلونة الأورومتوسطية: الدوافع - الآفاق - التحديات، سلسلة قضايا، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، العدد (١٣) - السنة الثانية، يناير (٢٠٠٦م).

- سلامة أحمد سلامة (محرر)، الشرق أوسطية: هل هي الخيار الوحيد؟، مركز الأهرام للترجمة والنشر، (١٩٩٥م).

- شيمون بيريز، الشرق الأوسط الجديد، ترجمة: محمد عبد الحافظ، عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، (١٩٩٤م).

- د. محمد علي حوات، مفهوم الشرق أوسطية وتأثيرها على الأمن القومي العربي، القاهرة، مكتبة مدبولي، (٢٠٠١م).

- ناعوم تشومسكي، أوهام الشرق الأوسط، تعريب شيرين فهمي، الطبعة الثانية، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، (١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م).

ثانيًا: البحوث:

- د. أسامة الغزالي حرب، الشرق أوسطية: أصولها وتطوراتها، الشرق أوسطية هل هي الخيار الوحيد؟ (ص ٢٣ - ٥٧).

- حسن شيخ الإسلام، مشروع تكامل أم هيمنة، الشرق أوسطية هل هي الخيار الوحيد؟ (ص ١٠٥ - ١١٢).

- سلامة أحمد سلامة، الشرق أوسطية بين الفرض والرفض! « ندوة الشرق أوسطية هل هي الخيار الوحيد؟ » مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط١، (ص ٧ - ١٩).

- عبد الفتاح الجبالي، الآثار الاقتصادية للتسوية السياسية بين العرب وإسرائيل، بحث مقدم إلى المؤتمر الاستراتيجي العربي الرابع، القاهرة، (١٩٩٦م).

- د. عبد المنعم المشاط، الخليج العربي في الاستراتيجية العالمية، السياسة الدولية - الأهرام - العدد (١٧١) يناير (٢٠٠٨م).

- د. عبد المنعم المشاط، قمة الدار البيضاء الاقتصادية، السياسة الدولية - العدد (١١٩)، القاهرة، يناير (١٩٩٥م).

- د. عماد الدين شاهين، الشرق الأوسط الكبير: أصداء الرؤى الغربية، أمتي في العالم، الجزء الأول، القاهرة، مركز الحضارة للدراسات السياسية، (١٤٣٦هـ / ٢٠٠٥م)، (ص ٢٠٩ - ٢٢١).

- د. فؤاد مرسي، أطماع التوسع الاقتصادي الإسرائيلي، المنار العدد (١٨)، القاهرة - يونيو (١٩٨٦م).

- د. محمود عبد الفضيل، مشاريع الترتيبات الاقتصادية الشرق أوسطية، المحاذير وأشكال المواجهة، المستقبل العربي، العدد (١٧٩)، بيروت، يناير (١٩٩٤م).

- مصطفى أغليلي، اتفاقية الكويز وتكامل الاقتصاد الإسرائيلي، مجلة شؤون الأوسط - مركز الدراسات الاستراتيجية - العدد (١٢٢) ربيع (٢٠٠٦م)، (ص٢٧ - ٦٤).

- مصطفى دسوقي كسبه، الإمكانات الاقتصادية للعالم الإسلامي بين خصائص الواقع ومتطلبات الاقتصاد الإسلامي، الأمة في قرن (عدد خاص من أمتي في العالم) حولية قضايا العالم (١٤٢٠-١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠ - ٢٠٠١ م)، (ص ٤٩٢ - ٥٠٥).

- مصطفى دسوقي كسبه، المستقبل الاقتصادي للعالم الإسلامي في ظل العولمة، المؤتمر العام الخامس عشر للمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، مستقبل الأمة الإسلامية، (ص ٣٥١- ٤٠٥).

- مصطفى عبد الرازق، الجذور الاستشراقية لمشروع الشرق الأوسط الكبير في فكر بانارد لويس، أمتي في العالم، (ص ٢٢٣ - ٢٤٢).

- د. نادية مصطفى، د. سيف عبد الفتاح، مقدمة أمتي في العالم، الجزء الأول،

القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، (١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥ م)، (ص ١٧-٤٠).

ثالثًا: الندوات:

- ندوة: « الأبعاد الاقتصادية والسياسية لبروتوكول الكويز المصري وخبرة التجربة الأردنية »، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، مارس (٢٠٠٥ م).

- ندوة: « العلاقات الاقتصادية المصرية الفلسطينية المشتركة »، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، يوليو (٢٠٠٥ م).

رابعًا: التقارير:

- تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية (٢٠٠٤م)، الأهرام، الاقتصاد الإسرائيلي: تراجع حدة الأزمة بعد الغزو الأمريكي للعراق واحتلاله، (ص ٦٥ - ٧٣).

- تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية، (٢٠٠٤م)، الأهرام، الغزو الأمريكي البريطاني للعراق واحتلاله والفجوة التكنولوجية العربية، (ص ٢٣١ - ٤٣١).

- تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية (٢٠٠٤م)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية - الأهرام، مشروع منطقة التجارة الحرة الأمريكية - الشرق أوسطية، (ص ٣٧ - ٤٤).

- تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية، (٢٠٠٥م)، الأهرام، اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة « الكويز » بين مبررات القابلين بها والرافضين لها، (ص ٣٤١ - ٣٥١).

- تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية (٢٠٠٧م)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية - الأهرام، أداء الاقتصادات العربية والتحديات التي تجابهها وآليات مواجهتها، (ص ١٢٧- ١٤٩).

- تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية (٢٠٠٧ م)، المساعدات العربية للاقتصاد الفلسطيني خلال سنوات العدوان الإسرائيلي (٢٠٠٠ - ٢٠٠٦ م)، البواعث والغايات منظور استراتيجي، (ص ١٧١- ١٩٢).

- التقرير الاستراتيجي العربي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية - الأهرام (١٩٩٣م).

- د. عماد جاد (محرر)، الاتحاد الأوروبي والشرق الأوسط؛ الواقع والاحتمالات، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية - الأهرام - القاهرة، (٢٠٠١م)، (ص٢٥-٢٩).

- د. محسن محمد صالح، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني، (٢٠٠٦م)، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت، (ص ١٦٢ - ١٦٥)، (ص ١٧٦ - ١٨٤).

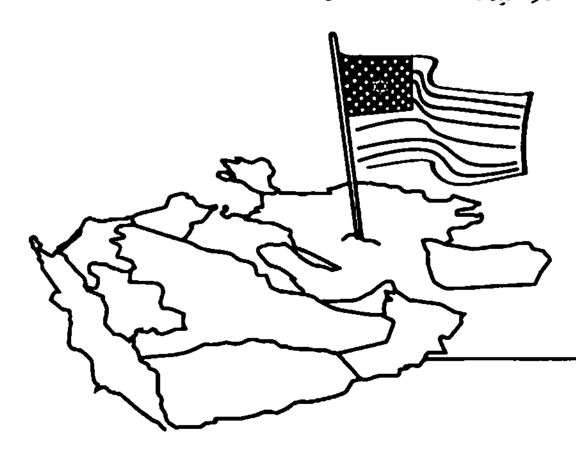
- النشرة الاقتصادية - البنك الأهلي - المجلد الستون - العدد الثاني (٢٠٠٧ م)، (ص ٥١ - ٧٢).

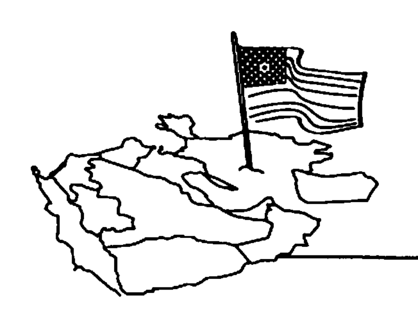
* * *

كليات التربية وتحديات الشرق الأوسط الكبير

ورقة عمل مقدمة إلى الندوة السنوية الخامسة لقسم أصول التربية
كلية التربية بطنطا بعنوان: « كليات التربية: الواقع والمستقبل »
الثلاثاء الموافق ١٨ أبريل (٢٠٠٦ م)

أ. د. عبد الرحمن عبد الرحمن النقيب
أستاذ أصول التربية بجامعة المنصورة





كليات التربية
وتحديات الشرق الأوسط الكبير

أيها الإخوة والأخوات زملاء المهنة: السلام عليكم ورحمة اللّـه وبركاته وبعد: أستأذنكم أن تسمحوا لي أن أقدم شكري للقائمين على هذا المؤتمر الذي اختاروا له هذا العنوان: كليات التربية: الواقع والمستقبل إدراكًا منهم بالدور الخطير الذي يمكن أن تقوم به كليات التربية لفهم الواقع وبناء المستقبل؛ ولعل كليات التربية بالفعل هي أقدر الكليات على فهم واقع الأمة والوطن، ومحاولة تغيير هذا الواقع وبناء مستقبل جديد من خلال إخراج جيل جديد من معلمي الأمة يستطيع أن يربي أجيال الغد المنشود. واتساقًا مع هذا الهدف الكبير كان اختياري لهذا الموضوع؛ موضوع « الشرق الأوسط الكبير » الذي أرى أنه أكبر واقع فرضته القوة العظمى في العالم على أمتنا العربية والإسلامية، وأرادت له أن يكون هو الحاضر والمستقبل بالنسبة لأمتنا وشعوبنا العربية والإسلامية. ولخطورة هذا المشروع على حاضرنا ومستقبلنا رأيت أن أشارككم جميعًا التفكير فيه، وحظ التربية من هذا المشروع، وواجب كليات التربية في التصدي له ولكل تداعياته التربوية والثقافية.

وبإيجاز فإن أعتى قوة في العالم تريد أن تعيد تشكيل عالمنا الإسلامي بالكامل، وتحوله من أمة عربية واحدة كنواة لأمة إسلامية واحدة - إلى شيء هلامي اسمه « الشرق الأوسط الكبير »[1] يتسع جغرافيًا ليشمل إسرائيل وغير إسرائيل مما تريده القوة الباغية، ويتحول ثقافيًا من ثقافة العروبة والإسلام إلى ثقافة عالمية تعطى شهادة حسن سير وسلوك أمريكية أوروبية إسرائيلية.

---

(١) في الدلالات الشعورية والعقائدية لمفهوم الأمة الإسلامية والتي تريد الولايات المتحدة تعتيمه وطمسه، انظر: منى أبو الفضل: الأمة القطب، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، (١٩٩٦م).

وليس هذا مكان الحديث عن نشأة « مشروع الشرق الأوسط الكبير » كجزء من الاستراتيجية الأمنية الأمريكية National Security Strategy of the U.S.A التي أصدرتها إدارة بوش في سبتمبر (٢٠٠٢م) وهو مشروع يتفق مع رؤى مسؤولين إسرائيليين مثل (شيمون بيريز) في كتابه « الشرق الأوسط الجديد »، (وبنيامين نتنياهو) في كتابه « مكان تحت الشمس » الذين ركزوا على ما يمكن أن تساهم به إسرائيل كقوة ديموقراطية وعلمية وصناعية متقدمة؛ في سبيل ازدهار المنطقة بعد إعادة تشكيلها ثقافيًا، ونزع روح المقاومة لديها، والرضاء بدمج إسرائيل بل وزعامتها الحضارية للمنطقة.

ويستهدف المشروع بالدرجة الأولى الهيمنة المطلقة على الوطن العربي موقعًا وموارداً وأسواقًا وقدرات بشرية من خلال إعادة صياغة قيم العرب والمسلمين وأفكارهم وأنماط سلوكهم بما يوفر إشاعة شروط الاستسلام الطوعي لمخططات الهيمنة الأمريكية - الصهيونية وكأنها القدر الذي لا يرد. ولقد طور هذا « المشروع الشرق أوسطي الكبير» وأخذ مشروعيته الأوروبية من خلال قمة الدول الصناعية الثمانية في (سي أيلاند) بولاية (جورجيا) الأمريكية ما بين ٨ -١٠ حزيران/ يونيه (٢٠٠٤م) والتي حملت عنوان « مبادرة مجموعة الثمانية للشرق الأوسط الكبير» والذي يضم الأمة العربية ووسط آسيا الإسلامي؛ بحيث يمكن إعادة تشكيل العقل والثقافة داخل تلك المنطقة ويمكن إدخالها - طوعًا ودون أدنى مقاومة - ببيت الطاعة الأمريكي الإسرائيلي الأوروبي[١].

لقد استغلت الولايات المتحدة الأمريكية أحداث الحادي عشر من سبتمبر والتي شارك فيها - حسب المزاعم الأمريكية - خمسة عشر مواطنًا سعوديًا من أصل المنفذين التسعة عشر - الحليف والصديق لواشنطن - لكي تقود حملة واسعة ضد الإسلام، وضد المدارس الدينية في جميع أنحاء العالم الإسلامي واتهمت تلك المدارس بخلق روح العداء ضد أمريكا والغرب وإسرائيل، وأعلنت على لسان الكثير من مسؤوليها

---

(١) عوني فرسخ: « الإصلاح بين الطموحات الأمريكية والطموحات العربية » في أمتي في عام (٢٠٠٣/ ٢٠٠٤م)، مركز الحضارة للدراسات السياسية، القاهرة، (٢٠٠٥م)، (١/ ٢٤٣ - ٢٤٦).

ضرورة تغيير المناهج في تلك المنطقة خاصة مناهج التاريخ والدين واللغة العربية[١] وبدلًا من أن تدرك أمريكا سجلها المتحيز لإسرائيل وظلمها السياسي والاقتصادي والعسكري الواقع على العرب والمسلمين وتحاول تغيير ذلك - إذا بها تزداد غطرسة واستعلاء؛ من ذلك احتلالها لثلاث دول إسلامية وهي أفغانستان والعراق وفلسطين من خلال مساعدة العدو الصهيوني ومساندته في استمرار هذا الاحتلال خاصة من خلال المساعدات السياسية والاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية التي قدمتها وتقدمها الحكومات الأمريكية المتعاقبة لإسرائيل بالإضافة إلى إقامة الكثير من القواعد العسكرية على أراضينا العربية والإسلامية لكي تهدد أمتنا واستقرارنا وتقضي على أية محاولة لوحدتنا ونهضتنا، بالإضافة إلى استخدامها في تهديد القوى العالمية الأخرى المناهضة لها أو التي يمكن أن تناهضها مستقبلًا.

ومن الناحية الاقتصادية؛ فإن الولايات المتحدة الأمريكية تحكم قبضتها من خلال الشركات عابرة القارات وصندوق النقد الدولي على اقتصاديات عالم المسلمين، ومن خلال محاولاتها المستمرة لدمج إسرائيل اقتصاديًّا؛ بل وسيطرتها بالتحالف مع أمريكا على اقتصاديات العالم العربي والإسلامي. ولقد عقدت العديد من المؤتمرات والمفاوضات المتعددة الأطراف بغرض تحقيق هذا الهدف؛ من ذلك: مؤتمر الدار البيضاء (١٩٩٤م)، ومؤتمر عمان (١٩٩٥م)، ومؤتمر القاهرة (١٩٩٦م)، ومؤتمر الدوحة (١٩٩٧م) وفي أحد المؤتمرات تقدمت إسرائيل بـ (١٥٠) مشروعًا للاستثمار وتم توقيع بعض الاتفاقيات الثنائية بين إسرائيل وأطراف عربية مثل قطر ومصر والأردن كان آخرها اتفاقية الكويز (٢٠٠٥م) والبقية تأتي[٢].

وعلى الصعيد الثقافي؛ فقد وضعت الولايات المتحدة الأمريكية مخططًا كاملًا واستراتيجية متعددة الأبعاد لإعادة تأهيل العالم الإسلامي ثقافيًّا وتربويًّا وعلميًّا،

---

(١) للاطلاع على تفاصيل ذلك انظر تقرير مجموعة (١٩) من الخبراء الأمريكيين المرفوع للرئيس الأمريكي جورج بوش وبه التوصيات الضرورية لتنفيذ ذلك في عبد الرحمن النقيب: كيف نعلم أولادنا الإسلام بطريقة صحيحة، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة (٢٠٠٥م)، (ص٢٠٠ - ٢١٠).

(٢) عماد الدين شاهين: «الشرق الأوسط الكبير.. أصداء الرؤى الغربية» في أمتي في عام (٢٠٠٣/ ٢٠٠٤م)، مرجع سابق (١/ ٢١٣).

وكل دولة إسلامية تحاول الانطلاق من مقوماتها الذاتية وتعمل على استكناه أسرار التقنية - وتحديدًا تكنولوجيا السلاح - فإنها تدرج في خانة الدول المتمردة، وبالتالي هناك كم هائل من القوانين لمعاقبتها بدءًا بالمقاطعة الاقتصادية وانتهاء بالاحتلال[١].

إن مشروع الشرق الأوسط الكبير له جوانبه السياسية والاقتصادية والثقافية والتربوية؛ مما يقتضي أن يتصدى له علماء الأمة في شتى التخصصات حتى يوضحوا حقيقة تلك الأبعاد. والذي يهمنا هنا هو الجانب الثقافي والتربوي من هذا المشروع؛ ذلك أنه بسقوط الاتحاد السوفيتي الذي كان يمثل قوة مادية وفكرة عقائدية - فقد زال الخطر العقائدي الشيوعي والخطر المادي السوفيتي، وظل الإسلام محتفظًا بقوته العقائدية وإن كان لايملك القوة المادية الكافية؛ مما يمكن أن يمثل خطرًا إذا استطاع أن يوحد أجزاءه المترامية، وأن يمتلك وسائل القوة المادية. ومن ثم فإن هذا الخطر العقائدي لا بد أن يزول بإعادة تفسير الإسلام تفسيرًا يلائم مشروع القرن الأمريكي الجديد Project for anew American Century والمعروف اختصارًا PNAC.وأيضًا فإن الشرق الأوسط الكبير لا بد أن يحال بينه وبين أي صورة من صور الوحدة بين أجزائه، وأن يشغل بحروب إقليمية تستنزف كل موارده، وأن تقام فيه حكومات أكثر ولاء واستجابة للأوامر الأمريكية والصهيونية كما حدث في أفغانستان والعراق وفلسطين كنماذج لما ينبغي أن تكون عليه نظم الحكم في ظل هذا المشروع الشرق أوسطي الكبير.

لقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تغيير المناهج والعقائد والأفكار الدينية الإسلامية التي تغذي حالة العداء للولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، وطالبت بحذف النصوص الدينية في الكتاب والسنة والتي توظف في معاداة الصهيونية والأطماع الأمريكية؛ بحيث لا يكون هناك حديث عن الجهاد ولا تحرير الأوطان ولا حتى خطاب السيادة التقليدي ولا استقلال الهوية الحضارية لشعوب عالم المسلمين، كما طالبت بقطع المساعدات والهبات التي تقدمها بلدان العالم الإسلامي - خاصة بلدان الوفرة - إلى الجمعيات الخيرية والمعاهد والمؤسسات التربوية، لا سيما فلسطين المحتلة ودول الأقليات المسلمة؛ وهي السياسة التي أطلق عليها تجفيف المنابع[٢].

---

(١) المرجع نفسه (ص ١٨).

(٢) عوني فرسخ: مرجع سابق (ص ٢٥٢، ٢٥٣).

ولتحقيق هذا المخطط فقد أعد مجموعة من الخبراء السياسيين الأمريكيين البارزين الذين أطلق عليهم مجموعة (الـ ١٩) تقريرًا مهمًا تم رفعه إلى جهاز الأمن القومي الأمريكي؛ تضمن إعداد دراسة مهمة حول ما أسموه « الجوانب النفسية للإرهاب الإسلامي » وقد انتهت هذه المجموعة من إعداد دراستها شاملةً توصياتٍ متعددةً تم رفعها إلى الرئيس الأمريكي جورج بوش الذي وافق عليها. أكدت الدراسة التي انفردت « الأسبوع » بنشر ملخص لها - على أهمية الجانب النفسي للأفعال الإرهابية للعرب خاصة وللمسلمين عامة. وحذرت الدراسة من أن انطباع الصور السلبية عن الولايات المتحدة والعلاقة بينها وبين « إسرائيل » هو الذي شكل البذرة الأولى للأفعال الإرهابية العربية والإسلامية. وقالت الدراسة: إنه بات من الضروري الآن إيجاد صيغة ملزمة للتعاون بين الدول العربية والولايات المتحدة الأمريكية في تغيير مناهج التعليم والسياسة الإعلامية والقبول بأدوار مشتركة بين الطرفين.

وترى الدراسة أن الناحية الأهم من وجهة النظر الأمريكية تتمثل في تغيير المناهج التعليمية التي تحض على كراهية اليهود والعالم الغربي تحديدًا؛ خاصة أن هذه المناهج تدعو صراحة إلى القيام بأفعال إرهابية من خلال تدريس مواد تحض على مفهومٍ يدعى « الجهاد ». وتقول الدراسة: إن هذا المفهوم - الجهاد - يحرض المسلمين على قتل أنفسهم في مقابل تدمير وإرهاب كل من هو غير مسلم من اليهود والمسيحيين؛ وأن هذا المفهوم هو الذي يعكس الواقع في « إسرائيل »؛ لأن الإرهابيين الفلسطينيين - على حد وصف الدراسة - يتعلمون في معتقداتهم أن من يقتل على هذا النحو ينال رضا اللّٰه ويوفر له مكانًا آمنًا بعد موته.

وترى الدراسة أن القضاء على الآثار السلبية النفسية للإرهاب العربي لا بد وأن يبدأ من المراحل الأولى من التعليم الأساسي؛ وإلا فإن الحملة الدولية التي نقودها الآن ضد الإرهاب لن تكون سوى مسكن وقتي للقضاء على الإرهابيين لمدة ٥ أو ١٠ سنوات قادمة، ولكن ستظهر حقبة جديدة بعد ذلك يكون فيها الإرهابيون العرب أكثر شراسة وعنفًا من الجيل الحالي. وتشير الدراسة إلى القول: إنه من واقع الدراسات والإحصاءات فإنه كل (١٥) عامًا تظهر مجموعات جديدة من الإرهابيين تحمل

خصائص أكثر عنفًا ودموية من المجموعات التي تسبقها، وأن هذه الدورة الدموية زادت وضوحًا منذ عقد السبعينيات ولكنها تواجدت فعليًا منذ التسعينيات.

وتقول الدراسة: إن مصر تعد المورد الرئيس للأفكار الإرهابية العملية وتشكيل الخلايا الإرهابية، وإنه من خلال مصر تتوزع هذه الخلايا لتنتشر أولًا في البلدان العربية ثم يعقبها القيام بأفعال إرهابية ضد المصالح الغربية. وتشير الدراسة إلى أن هذه الدورة الزمنية كل (١٥) عامًا تخضع بالأساس لعوامل نفسية متعددة يأتي في مقدمتها الكتاب المقدس للمسلمين «القرآن»، ويتضح أن هناك صعوبات عملية في مطالبة الحكومات العربية بتغيير القرآن، ولكن هناك العديد من المرجعيات الدينية يمكن أن تقوم بتفسير القرآن تفسيرًا مختلًا يساعد على تنفيذ المطالب الأمريكية.

وترى الدراسة أن التأثير الأكبر في الدول العربية والإسلامية ينبع من مصر والسعودية تحديدًا؛ في حين أن أدوار الدول العربية والإسلامية الأخرى هامشية وفرعية، وأن السعودية يمكنها أن تلعب الدور الرئيس من خلال ثقلها الديني في المنطقة ووجود الأماكن المقدسة للمسلمين بها؛ في حين أن مصر ستلعب الدور الأساس من خلال أنها بلد الأزهر وأكبر دولة عربية تموج فيها صراعات من الأفكار الدينية بين عدة مجموعات مختلفة. كما أن المصريين يميلون إلى التدين بطبعهم. تقول الدراسة: نحن لن نستطيع أن نغير من فحوى القرآن، ولكن علينا التدخل لإفراغه من مضمونه. وتطرح المذكرة عدة توصيات تطلب من الإدارة الأمريكية وضعها موضع التنفيذ وأبرزها:

١- ضرورة إلزام أصحاب المراجع والمسؤوليات الدينية بالتركيز على الفروع المتعلقة بالطقوس الدينية والعبادات، والعمل على أن يظل دور الدين محصورًا في العلاقة بين الفرد وربه دون أن يتطرق الأمر إلى أكثر من ذلك، مع السعي إلى إبعاد المسلمين عن أي دور حضاري أو سياسي أو نضالي.

٢- ضرورة أن يكون هناك تدرج في تغيير المناهج التعليمية بمصر والبلدان العربية وأن يشمل هذا التدرج:

أ- مرحلة التعليم الابتدائي: بحيث يتم تغيير محتوى المادة الدينية ليطلق عليها

« الثقافة الدينية »؛ والهدف هو إعطاء صورة إيجابية عن الفضائل الأساسية للديانات اليهودية والمسيحية والإسلام، والتأكيد على دور كل الأديان في بناء الحضارة الإنسانية؛ على أن يمتد التغيير والتبديل إلى مناهج اللغة العربية خاصة فيما يتعلق بموضوعات المطالعة والنصوص الأدبية بعد أن لوحظ أن هذه النصوص تحض على كراهية الآخرين، وتصور العربي بصورة المقاتل الشرس، وتحض الأطفال على تذكر تاريخهم الدموي في الحروب ضد الآخرين؛ مما يدفع هؤلاء الأطفال إلى عدم التعاون مع من يسمونهم أعداء. وتقول الدراسة في هذا الصدد: إننا سنوافق على بعض موضوعات المطالعة عن حب البلد والوطن ولكنه بالشكل الجمالي الذي يرسم الطبيعة العامة لبلادهم، وسوف نحذف كل ما يثار من موضوعات أو نصوص أدبية وتاريخية هدفها بث الكراهية تجاه الغرب وكل ما هو أمريكي وأوروبي أو حتى ما يخص دول الجوار، « والأمر مفهوم هنا فالمقصود هو إسرائيل ».

وترى الدراسة: ضرورة تغيير مناهج التاريخ وأن أفضل ما يتم التركيز عليه هو تاريخ الثورات العلمية في العالم، وكيف انتقل تطور الإنسان من مرحلة إلى أخرى والعادات والتقاليد التي كانت سائدة في المراحل الأولى لحياة الإنسان ومدى تطور هذه العادات والتقاليد؛ دون التطرق إلى ما سمي بمراحل الاستعمار، أو تقديم القتلة على أنهم أبطال وشهداء؛ بل يجب ترسيخ إيجابيات الحضارة الغربية ودورها الرائد لدى الشعوب العربية والإسلامية. وهذه المفاهيم يجب أن تمتد إلى المدرسين والرواد المسؤولين عن التعليم بحيث يجري استقطابهم وحل مشاكلهم وإتاحة الفرصة أمام بعضهم لزيارة الولايات المتحدة؛ حتى يمكن محو آثار العداء النفسي لهم تجاه السياسة الأمريكية، بحيث يستطيعون التأقلم مع المفاهيم الجديدة حتى يتمكنوا من تربية التلاميذ تربية سليمة بعيدة عن لغة العداء والرؤى التاريخية غير الصحيحة لطبيعة العلاقات بين الغرب والعرب والمسلمين.

ب- أما بالنسبة لمرحلة التعليم الإعدادي: فالدراسة ترى أن تتواصل مراحل التطوير والتغيير الذي تم البدء به في المرحلة الابتدائية ولكن في هذه المرحلة سيتم التركيز على المحتوى العلمي واكتساب المعارف والمهارات العالمية الجديدة، وإلقاء

الضوء على أبرز الإنجازات العالمية التي تحققت. أما بالنسبة لمحتوى المناهج الدينية في هذه المرحلة فسيطلق عليها « حوار وتفاهم حضارات العالم »، وحول هذا المفهوم ستكون الدراسة في هذه المرحلة؛ حيث سيجري التركيز على أن حضارات العالم هي صاحبة رؤية مشتركة في بناء الإنسان وأنه لا بد من التزام الإنسان بالأخلاقيات القائمة في كل حضارات العالم. ويجب أيضًا التركيز في هذه المناهج الدينية الجديدة على إلغاء ما يتعلق بمفهوم « سلم أولويات الحضارات » أي: لا يجب أن تدعي حضارة تفوقها على حضارة أخرى؛ فكل الحضارات يجب أن يكون واضحًا أنها متساوية في نفعها للبشرية وأن المعيار الأساس لتميز حضارة ما عن أخرى هو مدى قدمها وحداثتها وأن الحضارات القديمة هي التي شكلت البنيان الأولي للحضارات الحديثة.

وفي هذه المرحلة تقول المذكرة: يجب أن تكون اللغة الدينية مبنية على العقل والمنطق لا على النقل والتبعية للكتاب المقدس بدون تفكير وهذا في حد ذاته سيمثل إسهامًا كبيرًا في منع هؤلاء الصبية من الانخراط في التيارات الإرهابية الشاردة.

وتقول الدراسة الأمريكية: إن القوة التي اكتسبتها الجماعات الإرهابية في مصر والسعودية والجزائر - هي نجاحها في غرس مفهوم النقل والتبعية للكتاب المقدس والأحاديث الشريفة، وألغت تمامًا مفهوم العقل والمنطق. وتقول الدراسة: إن الإنسان يتعرض في هذه المرحلة الإعدادية لجملة من المتغيرات الفسيولوجية الكبرى، وهذه المتغيرات: إما أن تكون لصالح بناء إنسان متعاون تختفي لديه النزعات العدوانية تجاه الآخر، وإما أن تكون ضده في زيادة هذه النزعات بحيث يتحول الأمر إلى مشروع إنسان إرهابي قابل للانفجار؛ ولذلك فإن تدخلنا القوي في هذه المرحلة سيولد المزيد من النجاحات المهمة للقضاء على الأساس النفسي للإرهاب.

جـ- أما عن المرحلة الثانوية: فيعترف المشروع الأمريكي أن هذه المرحلة ستكون الأولى من نوعها التي تدرس فيها موضوعات دينية خاصة بكل أصحاب ديانة على حدة؛ ففي الصف الأول سيتعلم الطالب المفاهيم الأساسية لديانتهم خاصة من ناحية العبادات وكيفية أدائها وشروط أدائها وفائدة هذه العبادات، وفي السنة الثانية يدرس الطلاب بعض القصص التاريخية عن الأنبياء، وفي المرحلة الثالثة تكون هناك نظرة

فاحصة وإعادة تقييم عقلانية لبعض الأخطاء الدينية الشائعة حول عدوانية الدين الإسلامي والعلاقات مع الأمم والشعوب الأخرى والتآخي بين أصحاب الحضارات ونفس المفاهيم يجب أن تمتد إلى كتب التاريخ والمناهج الأخرى؛ بحيث يتم دراسة ما يتعلق بآثار الحربين العالميتين الأولى والثانية على البشرية، وكذلك تدريس الرؤية المستقبلية للتعاون بين الأمم والأفراد المتباينتين في اتجاهاتهم وانتماءاتهم الدينية.

ولم تخل الدراسة من الإشارة إلى المناهج الجامعية والتأكيد على أن المناهج الدينية لا وجود ولا أثر لها في الجامعات. مع الإشارة إلى ضرورة أن تتشكل مجموعات طلابية للتعارف والتعاون مع مجموعات طلابية من دول العالم الأخرى وفي المقدمة الولايات المتحدة الأمريكية؛ حيث سيطلق على هذا البرنامج « برنامج التعاون الجامعي ». وفي هذه المرحلة تقول الدراسة: يجب ترسيخ النمط الاستهلاكي الأمريكي والاطلاع بنوع من الرؤية على أفضل النماذج العربية التي تحاكي النموذج الأمريكي وإعطاء أفضلية لهذا النموذج وإمداده بما يحتاج إليه ماديًا ومعنويًا.

وتركز الدراسة الأمريكية أيضًا على ضرورة الاعتماد على فكرة التأويل واستحداث لغة دينية جديدة في كل مبادئ وأساسيات الدين الإسلامي في التعامل مع العالم الغربي خاصة الولايات المتحدة، والتأويل هو نمط من التفكير سائد لدى العديد من المجتمعات العربية ويهدف إلى إعطاء تفسير أو معنى محدد لأنواع عديدة من المسائل التي لا تتصل بالعبادات؛ وإنما التي تحض على الكراهية والعنف والانتقام، وأن التفسيرات الدينية التي سيعتمد عليها في هذه التأويلات لا بد وأن تكون إيجابية حتى يتم تعميمها بالقدر الذي تختفي معه كل الأفكار السلبية الأخرى. وتشير الدراسة إلى أن الأفكار الأمريكية المطروحة لا بد أن تتم في إطار العلاقات الاستراتيجية الأساسية بين الولايات المتحدة والدول العربية، وأن هذا المحتوى لا بد وأن يتم التأكيد عليه في إطار مكافحة الإرهاب الدولي؛ بل ولا بد أن يمتد هذا الأساس إلى عقد اتفاقات ثنائية مع دول عربية أخرى إذا لم يكن هناك التزامات استراتيجية مشتركة؛ ولذلك يجب رفض أية احتجاجات من قبل البعض على هذه السياسة الأمريكية الجديدة بادعاء أن ذلك يمثل تدخلًا في مسائل السيادة الوطنية لهذه الدول.

وأخيرًا تدعو الدراسة إلى ضرورة مقاومة ورفض قيام الدولة الدينية في الشرق الأوسط؛ لأنها تمثل مرتعًا أساسيًّا لنمو الجماعات والتيارات الإرهابية، كما أن هذه الدولة ستقوم بتركيز مناهجها التعليمية على الدين الإسلامي ومن خلال القرآن والأحاديث الشريفة؛ ولذلك تبقى إيران والسودان من الدول التي يجب إسقاط أنظمتها كما يجب التدخل بشدة لإجبار السعوديين على التخلي عن تطبيق الشريعة الإسلامية في البلاد. وهكذا رفعت الدراسة إلى الرئيس الأمريكي بوش فصدق عليها، لكنه قرر تأجيل إبلاغ الدول العربية بها وإلزامها بالتنفيذ إلى ما بعد ضرب العراق وتغيير نظام الحكم؛ حتى تجد الأنظمة العربية نفسها مرغمة على القبول بتنفيذ التوصيات كاملة، أو أن المتغيرات التي ستلحق دولًا عديدة في المنطقة بعد إسقاط الحكم في العراق من شأنها أن تدفع بتنفيذ المخطط بأكمله منه خلال عناصر تدين بالولاء للسياسة الأمريكية [(١)].

وأمام غطرسة القوة الأمريكية؛ فإن الكثير من دول العالم الإسلامي قد رضخت بدرجات متفاوتة لهذه التهديدات الظالمة أو الإغراءات السافرة، من ذلك على سبيل المثال تقديم دعم لباكستان مقداره (١٠٠) مليون دولار لبناء بنك معلومات عن طلاب المدارس القرآنية؛ بهدف تأمين معلومات أساسية عن كل طالب ومدرس في هذه المدارس، ولفرض الرقابة على منشورات هذه المدارس ودور النشر التابعة لها، ومحاولة إيجاد برامج دراسية جديدة في هذه المدارس لم تكن تدرس سابقًا، وسيفرض على المدرسين الموافقة على الخضوع لدورات تدريبية لمتابعة البرامج الجديدة، وسيفقد وظيفته من يعارض ذلك. وفي الجزائر والسعودية واليمن ومصر وغيرها استجابت وزارات التربية لمثل تلك التهديدات والإغراءات؛ بحجة أن مناهج التعليم الديني تعمل على تفريخ الإرهاب[(٢)].

---

(١) لمزيد من الاطلاع على أبعاد تلك المخططات انظر: د. السيد عمر: «الخريطة الإدراكية الراهنة للتعليم الديني السعودي المصري في أمتي في العالم». مركز الحضارة والدراسات السياسية، عام (٢٠٠٢م). سليمان إبراهيم العسكري: «بيان المثقفين الأمريكيين: دعوة للحوار أم الحرب». مجلة العربي، يونيو (٢٠٠٢م). مصطفى بكري: «خطة واشنطن لتغيير المناهج التعليمية في مصر والعالم العربي»، جريدة الأسبوع، القاهرة (٢/ ١٢/ ٢٠٠٢ م)، (ص ٢٠٥).

(٢) محمود عبده أحمد فرج: تعليم الدين الإسلامي للناطقين لغير العربية: رؤية مستقبلية، مؤسسة الإخلاص للطباعة والنشر، بنها، مصر، (٢٠٠٣م)، (ص ٨٤ ، ٨٥).

ولم تكتف الولايات المتحدة بالتهديد والإغراء؛ بل إنها مارست بنفسها من خلال مؤسساتها العديدة تغيير تلك المناهج، من ذلك ما ذكرته وكالة الأنباء مؤخرًا أن مؤسسة « راند » الأمريكية قد أبرمت عقدًا مع إحدى دول مجلس التعاون الخليجي من المتوقع أن تصل قيمته إلى مليارات الدولارات، تلتزم بموجبه بعملية تطوير وتحديث المناهج والكتب المدرسية في الدولة المتعاقد معها. كما ذكر أن المؤسسة الأمريكية سوف تعهد لأكاديميين وتربويين عرب ومسلمين بتنفيذ القسط الأكبر من العملية، وأنه من المتفق عليه أن يعمم استخدام المنهج النهائي للعملية في عدد من الأقطار العربية. وتستهدف تلك العملية بالدرجة الأولى تنقيح تلك المناهج والكتب من المفاهيم والنصوص التي تدعو إلى وحدة الأمة أو مقاومة الاحتلال في فلسطين والعراق وأفغانستان(١).

وأمام هذا المشروع الاستعماري الأمريكي الذي لا يرضى بأقل من زوال مفهوم الأمة العربية كنواة لبعث الأمة الإسلامية، وتكريس الوجود الصهيوني، وتمييع ثقافتنا العربية والإسلامية - فإن التربويين العرب مدعوون بشدة لضرورة التأكيد على وجود الأمة العربية كحقيقة مؤكدة تؤكدها وحدة اللغة والتاريخ والكفاح المشترك، وكذلك وجود الأمة الإسلامية التي توحدها القبلة الواحدة، والكتاب الواحد، والرسول الواحد، إننا مدعوون للوقوف ضد مصطلح الشرق الأوسط الكبير والإصرار على استخدام مصطلح الأمة العربية، والأمة الإسلامية بدلًا من ذلك؛ مع إدراك ما يتطلبه المصطلح الأخير من واجبات ومسؤوليات. وأيضًا نحن مطالبون بفضح جميع الدعاوى الأمريكية في خلق « ثقافة سلام »؛ لأن تاريخ أمريكا منذ بداية نشأتها وحتى الآن يمثل أقبح صور الوحشية والتآمر والاستكبار العالمي. وحتى ادعاءاتها الزائفة بنشر الديموقراطية أو التغيير الديموقراطي في العالم يكذبه مؤامراتها العديدة ضد نظم شعبية، والسوابق كثيرة منها: الانقلاب ضد محمد مصدق في إيران، تشجيع الانقلابات العسكرية في كثير من الدول العربية والإسلامية ودعم النظم التسلطية بها - موقفها من إلغاء الانتخابات التشريعية في الجزائر (١٩٩٢م)، مقاطعة وإهانة

---

(١) عمرو عبد الكريم: « التهديدات الأمريكية المتوالية لعالم المسلمين وفلسفة انتظار الدور: إيران نموذجًا » في أمتي في عام (٢٠٠٣/ ٢٠٠٤م)، (٢/ ٧٣٦).

ياسر عرفات الرئيس الفلسطيني المنتخب - رحمه اللّه - وغير ذلك كثير مما يكشف عن زيف تلك الادعاءات الكاذبة[١].

وأخيرًا فهناك كثير من مشاريع الإصلاح التربوي في مصر سواء على مستوى وزارة التربية والتعليم أم وزارة التعليم العالي - تمول بقروض أجنبية تدفعها مصر، ومعظم تلك المشاريع يشارك عدد كبير مِنَّا في صياغتها وتنفيذها. ولقد آن الأوان للوقوف أمام جميع تلك المشروعات بالدراسة لمعرفة مدى أهميتها، وما هي أولوياتها الحقيقية؛ وهل هي بالفعل أداة للتقدم والنهوض أم وسيلة لمزيد من التخلف والتبعية؛ وهل هي جميعًا تقع في خانة خدمة الشرق الأوسط الكبير أم في خدمة الأمة العربية الواحدة والأمة الإسلامية الواحدة؟

إن علماء الأمة ومفكريها مطالبون علمًـا وشرعًا بالتصدي لهذا المخطط الأمريكي الصهيوني المتسلح بجميع وسائل القوة المادية والعلمية والتكنولوجية كل في مجال تخصصه، ويأتي في مقدمة هؤلاء رجال التربية الذين عليهم مسؤولية مواجهة هذا التحدي في جانبه التربوي بتقديم الإسلام للعالم كله كدين العدل والحق والمساواة، وتدعيم دعائم الأمة العربية لغةً وتاريخًا وثقافةً وحضارةً، وتأكيد هوية الأمة الإسلامية ذات العقيدة الواحدة في مواجهة الاستكبار الأمريكي والغطرسة الإسرائيلية[٢].

ولعلي أنقل لكم هنا ما أورده حامد عمار عن مخطط أمريكي إسرائيلي يتضمن التوصل إلى برنامج تعليم موحد للشرق الأوسط بالكامل بواسطة الكمبيوتر تحت الإشراف الإسرائيلي الأمريكي، ويحذر العالم التربوي الكبير من خطورة هذا الاختراق الثقافي قائلًا: « إن الكمبيوتر ليس مجرد جهاز وإنما هو في الوقت نفسه برامج تحمل مضامين معرفية في مجال الاقتصاد والسياسة والاجتماع والقيم والتوجهات والرؤى نحو الحاضر والمستقبل. ويا ويلنا لو تم اختراق هذه الجهة »[٣].

---

(١) عماد الدين شاهين: مرجع سابق (ص ٢١٨).

(٢) لمزيد من توضيح دور التربويين في مواجهة هذا المشروع انظر: عبد الرحمن النقيب: « التربية الإسلامية المعاصرة في مواجهة النظام العالمي الجديد »، دار الفكر العربي، القاهرة، (١٩٩٧م)، (ص ٩ - ٥٨).

(٣) حامد عمار: « الحادي عشر من سبتمبر (٢٠٠١ م) وتداعياته التربوية والثقافية في الوطن العربي »، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، (٢٠٠٤ م)، (ص ٩٠ ، ٩١).

وينشر حامد عمار المذكرة التنفيذية التفصيلية لمبادرة (كولن باول) لإصلاح الشرق الأوسط الكبير تحت عنوان يدعو للتأمل « إصلاح التعليم من أجل أمركة العقول »، والملخصة في تقرير رئيس التحرير لصحيفة (الأسبوع) بتاريخ (٢٣/ ١٢/ ٢٠٠٢ م) فيقول[١]: وفي الوقت الذي نقول فيه بملء أفواهنا وعزائم أقلامنا: (إلا التعليم يا أمريكا!!) - تؤكد (المذكرة التفصيلية)المشار إليها، كما هو الشأن فيما سبقها من تقارير « ... بل التدخل في التعليم أولًا... » وتستند مزاعم هذه (المذكرة) كغيرها إلى أن أوضاع النظم العربية هي مركز تربية الإرهاب، حيث إن (٨٢٪) من الإرهابيين ينتمون إلى الدول العربية، ومنهم نسبة كبيرة من المتعلمين تعليمًا عاليًا؛ ومن ثم إذًا التعليم هو البيئة الرئيسية لتوليد الإرهاب؛ حيث اكتسبوا من خلال تلك البيئة قيمهم ومهاراتهم التي دفعت بهم إلى ارتكاب تلك الجرائم الدولية. وقد لعبت المناهج والمؤسسات التعليمية دورًا كبيرًا في زيادة مخاطر التيارات والجماعات الإرهابية.

وتأسيسًا على ذلك الزعم؛ فإن برنامج التدخل في التعليم يحتل أولوية متقدمة حتى يمكن « إنشاء أجيال عربية جديدة تؤمن بالحوار الديموقراطي كوسيلة أساسية لتسوية أي خلاف سواء في نظم حكمها أو مع خارج هذه النظم ». وتقرر (المذكرة التفصيلية) أن الضرورة تقتضي « وضع برامج تنفيذية محددة بأهداف معينة مع جداول مخططة للتنفيذ »، وأن هذه الإصلاحات التعليمية هي جزء لا يتجزأ من برامج المشاركة التي ترسمها مبادرة (كولن باول) لتدعيم الإصلاحات الديموقراطية والاقتصادية في المجتمعات العربية؛ حيث إن إصلاح التعليم هو « الدعامة الأولى لوأد الإرهاب في الشرق الأوسط ».

وتصنف (المذكرة) النظم العربية إلى أربع مجموعات، يتم التدخل فيها لتطبيق البرامج التعليمية والديموقراطية، في ضوء علاقاتها الراهنة مع الولايات المتحدة، وأنه قد يكون من الضروري فرض الإصلاحات المرسومة بالقوة العسكرية في بعض منها. ولما كان البرنامج التربوي هو الذي يعنينا في المقام الأول.. فلن نتعرض للتفاصيل التنفيذية في المجالات الأخرى للمبادرة. وبصرف النظر عن تصنيف النظم العربية

---

(١) المرجع السابق، (ص ١٠٦ - ١١٤).

وأساليب المشاركة والتدخل الأمريكي لتنفيذ مختلف الإصلاحات التربوية؛ فإن (هناك عددًا من المسائل الأساسية التي لا بد من الوفاء بها من قبل هذه النظم بلا استثناء).

المسائل الأساسية المفروضة:

لقد جرى تحديد هذه اللزوميات القطعية، والتي أذكرها مقتطفًا ومختصرًا بتصرف لما ورد في صحيفة (الأسبوع) بتاريخ (٢٣/ ١٢/ ٢٠٠٢م) كما يلي:

١ - إنشاء مدارس أمريكية في مختلف البلدان العربية لكل مراحل التعليم العام الابتدائي والإعدادي والثانوي، وأن تكون هذه المدارس مؤهلة للالتحاق بالجامعات الأمريكية.

٢ - الاعتماد في المراحل الأولى على الخبراء والأكاديميين الأمريكيين في إدارة هذه المدارس، مع تطعيمها بأكبر عدد من خبراء التعليم في الدول العربية.

٣- تنظيم عدد كبير من الدورات التدريبية والتأهيلية المشتركة للمدرسين والمدرسات والموظفين المعنيين بالعملية التعليمية في هذه المدارس. وتعقد هذه الدورات سواء في داخل البلاد العربية أو في الأراضي الأمريكية، كما تتضمن بعض البرامج المتخصصة في العلوم السياسية والاقتصادية والتربوية والاجتماعية، بما يؤكد الصورة الأمريكية المثلى في الديمقراطية ونظم الحكم.

٤ - يجب ألا تكون تكاليف الالتحاق بهذه المدارس عالية؛ لتشجيع أكبر عدد ممكن من التلاميذ العرب للانخراط في هذا التعلم الذي يماثل المناهج التعليمية الأمريكية.

٥- سوف لا تقتصر المناهج على المقررات الدراسية، وإنما سيتم تخصيص جزء كبير منها لتشجيع المشاركة السياسية والديمقراطية وأسلوب اتخاذ القرارات السليمة، فضلًا عن الاهتمام بالعملية الانتخابية من حيث إدارتها أو المشاركة فيها.

٦- سيتم في داخل المدرسة إنشاء نوادٍ يطلق عليها (نوادي الحرية الأمريكية). ومن خلالها ستجري ممارسة التطبيقات الديموقراطية وأسلوب الحياة الأمريكية الأمثل، بعيدًا عن العنف والإرهاب، كما تحرص على نشر ثقافات تتعلق بقبول الآخرين. وتعمل هذه الأندية على تشجيع البنات في مجال اتخاذ القرار، بعيدًا عن التعصب الديني أو المفاهيم الخاطئة المنتشرة في دول المنطقة.

٧- وكظهير لمنظومة التعليم الأمريكي المنشود - يتم دعم إنشاء المدارس من خلال سلسلة من المصالح والمشروعات والمؤسسات الاقتصادية الأمريكية، تؤسس في داخل الدول العربية. وهذه المشروعات ستؤدي إلى توسع الاقتصاد الأمريكي، فضلًا عن أنها ستضمن فرص عمل لخريجي المدارس والجامعات الأمريكية، برواتب مغرية مما يؤدي إلى زيادة الإقبال عليها.

٨- إن مشروع إنشاء المدارس الأمريكية يجب أن يلقى دعمًا ماليًا كبيرًا من قبل الإدارة الأمريكية، وينبغي أن تكون له موازنات مالية مستقلة.

٩- تخصص (المذكرة) فقرات حول تشجيع تعليم البنات، وتشجع المرأة بصورة عامة على ممارسة دور مباشر في الحياة السياسية والاقتصادية. وهناك خطة جاهزة لتدريب المرأة العربية في أوائل هذا العام، يسبقها تحضير لبعض الفتيات العربيات لقيادة حركة تطوير المرأة؛ من أجل أن يكون لها حضور قوي في البرلمانات العربية، وأن تتشكل داخل هذه البرلمانات لجان لها الحق في مخاطبة الجهات الدولية - وبخاصة الأمريكية - في حال استمرار العوائق التي تحد من دورها. ومن الضروري توفير موارد مالية منفصلة لأداء هذه اللجان لدورها بفاعلية.

١٠- من المتعين أن يتم البدء في طرح هذا المشروع التعليمي بدءًا من عام (٢٠٠٣م)، وتستمر عمليات التنفيذ والإنشاء حتى عام (٢٠٠٥م)، حين تبدأ الدراسة الفعلية في هذا العام، وهذا يقتضي الإسراع في إعداد الدورات التدريبية والبرامج المشتركة مع حكومات المنطقة للإعداد والتأهيل.

١١- دعم وتقوية اللامركزية السياسية وبرامج الحكم المحلي، وبخاصة في مجالات التعليم؛ مما يساعد على الوفاء بالمتطلب الديموقراطي.

١٢- تنظيم برامج بالاشتراك مع الجامعات والمؤسسات في هذه الدول، سواء الحكومية أو غير الحكومية - حول الوعي السياسي والمشاركة في الحملات الانتخابية.

١٣- وكظهير ثقافي عام تشير (المذكرة) إلى أهمية اعتماد برنامج منفصل للترجمة إلى العربية، من خلال مئات الكتب الأمريكية التي تعالج مجالات السياسة والاقتصاد

والتربية وشؤون البرلمانات والحكم المحلي؛ لتكون مراجع توزع على المؤسسات الدستورية والمؤسسات الاقتصادية الخاصة والجامعات.

ويتوازى مع هذا النوع من برامج الترجمة - برنامج آخر يهدف إلى ترجمة كتب أمريكية مبسطة حول الأنماط المثلى للحياة الأمريكية في جوانبها المختلفة مع قصص رمزية ترسخ أهدافًا وقيمًا معينة. ويتم توزيع كتب هذا البرنامج على طلبة المدارس في المراحل التعليمية المختلفة، وإدخالها في صلب المناهج التعليمية للمدارس الحكومية في هذه الدول. ويشرف على حركة الترجمة وزارة الخارجية الأمريكية التي تعين لذلك خبراء أمريكيين على صلة مباشرة بكبار المسؤولين المعنيين بتنفيذ البرنامج.

ومبلغ القول:

١ - أننا نجد أنفسنا أمام نمط أمريكي جديد ضمن أنماط التعليم المختلفة السائدة في الأقطار العربية، وله برنامج تفصيلي متكامل محكم لخطوات التنفيذ؛ إنشاءً ومضمونًا وتوقيتًا. وتشرف عليه الهيئات الأمريكية بما فيها وزارة الخارجية وتموله الحكومة الأمريكية تمويلًا مباشرًا. وتحقيق هذا البرنامج التفصيلي يضاف إلى ما ورد في تقرير لجنة الـ (١٩) التي سوف تعمل على إدخال التغييرات في المناهج الدراسية الحكومية والخاصة فيما يتعلق بمناهج التربية الدينية واللغة العربية والتاريخ، مما أشرنا إليه في مقالنا السابق في (الأسبوع). ويهيأ لتنفيذ هذا البرنامج الأمريكي وتكامله بدورات الإعداد والتدريب والتأهيل للمشتغلين بالعملية التعليمية في مدارس البنين والبنات، وتوفير مجالات للأنشطة الثقافية والتربية السياسية، وتدريبات خاصة لبعض الفتيات العربيات للريادة والقيادة في تحديث وتطوير أوضاع المرأة العربية.

٢ - ومن خلال ذلك.. كله فإن البرنامج التعليمي يتجه حسب تعبير (المذكرة) إلى « ربط أبناء الدول العربية بأنماط الثقافات الأمريكية » كما أن من تميز من خريجي هذه المدارس والجامعات الأمريكية « لا بد أن يدخلوا دائرة الضوء والمناصب السياسية في بلادهم » ومن خلال إنتاج الصفوة من هذا التعليم الأمريكي ترى (المذكرة) في ذلك ضمانًا في « ارتباطهم العاطفي وترتيب أفكارهم مع الولايات المتحدة الأمريكية، وتأييد السياسات الأمريكية وتلافي خطر الإرهاب وخطورته ». وبكل وضوح صراحة يسعى

البرنامج إلى تنشئة أجيال عربية جديدة متأمركة؛ عقلًا، ووجدانًا، وسلوكًا، وقيمًا، واستلابًا، واغتصابًا لكل ما هو وطني أو قومي أو إسلامي، في مقومات مواطنتهم العربية وخصوصياتهم الحضارية.

٣- تتم محاصرة نظم التربية العربية الحكومية والخاصة من خلال هذه البرامج الأمريكية لتنميط العقل العربي في اتجاه المصالح الأمريكية، واصطناع (الصورة الأمريكية المثلى في الديمقراطية ونظام الحكم) وبذلك تتهيأ كل الإمكانات للسيطرة على مواردنا وعقولنا، بعدما أغرقت أسواقنا بالكوكلة شرابًا، والمكرنة طعامًا، والجكسنة غناءً، والكحولة لباسًا، والنولنة أعيادًا، إلى غير ذلك مما أخذ يشيع من مظاهر الحياة المادية والاجتماعية الأمريكية في ثقافتنا.

٤- أن برنامج التطبيع الأمريكي للعقل العربي يتصل بصورة مباشرة - وإن تخفى تحت عبارات عامة من قبيل فهم الغير ودول - الجوار - بقضية الصلح مع إسرائيل؛ بصرف النظر عن شروط هذا الصلح، وعن قلب معادلة الضحية والمعتدي. والحاصل هو الرغبة في برمجة العقل العربي وتربية النخبة السياسية المنشودة المؤازرة للمصالح الأمريكية، وفتح قنوات الاتصال بين هيئات المجتمع المدني وإنشاء مكتب الآليات التي تستطيع الاتصال والشكوى عن طريق الهيئات الدولية وبخاصة الأمريكية فيها. وسوف تؤدي كل هذه الإجراءات إلى توفير الظروف الحاكمة لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي، ووأد نزعات العنف والإرهاب في منطقة الشرق الأوسط، حسب مزاعم التقارير الأمريكية.

٥- تطرح المبادرة بما فيها البرنامج التعليمي تحت شعار (المشاركة)، لكنها في الوقت ذاته واجبة التنفيذ، « ولا بد من الوفاء بها من الأنظمة العربية، بلا استثناء » وهو مبدأ ورد قبلًا في تقرير لجنة الـ (١٩). وفي حالة مصر - والتي تحاول المذكرة أن تتعامل معها بقليل من الاستحياء، في مقابل التعامل من خلال القهر، بل والتدخل العسكري في حالة دول عربية أخرى - يُطلبُ منها أن تقوم من تلقاء نفسها بتنفيذ الإصلاحات السياسية والتنموية والتعليمية المفروضة. بيد أن هذا النهج غير مطلق؛ فعليها أن تقدم ورقة عمل حول أساليب وتوقيت التنفيذ، بدءًا من عام (٢٠٠٣م) وأن تنتهي المرحلة

الأولى عام (٢٠٠٦م)، مع الالتزام بخطة المبادرة. ثم أليس غريبًا أن يوضع برنامج الترجمة للإشراف المباشر لوزارة الخارجية؟

٦- ومع ذلك الاستحياء الأمريكي في حالة مصر من حيث التنفيذ للبرنامج الأمريكي لتقوم به بنفسها، إلا أن الجانب الأمريكي يظل (مترقبًا للنتائج)، وفي بداية التحليل وليس في نهايته - دلالة لا تخفى - حتى على غير اللبيب - للهيمنة على وسائط الثقافة العربية وقيمها، وقولبتها في ضوء (الأنماط المثلى للحياة الأمريكية) كما تزعم (المذكرة). فأين المشاركة في إنشاء المدارس الأمريكية وتغيير المناهج العربية وإعداد برامج التدريب ما دامت جميعها في القبضة الأمريكية، توجهًا وتمويلًا وتنفيذًا وإشرافًا، خلال تنفيذ تلك الإصلاحات؛ ثم بعد تقييمها سوف يكون هناك تشاور (وتدخل أمريكي في بعض البرامج المطروحة) وفي حالة عدم قبولها؛ فإنه لا بد أن تقدم الهيئات المصرية البديل المناسب من تلقاء نفسها، ثم إن هذا البديل (سيخضع بدوره للتقييم والمشاورات مع الجانب الأمريكي، في ضوء تحقيق الأغراض والأهداف التي يسعى البرنامج الأصلي المطروح إلى تحقيقها)، أي الهيمنة على نظام التعليم هيمنة كاملة بطريقة دبلوماسية.

٧- وحين يقولون: إن المبادرة تقوم على أساس المشاركة - نتساءل: أي مشاركة بين طرف يملي ويحدد ويشترط دون استثناء، وطرف تخضع كل مبادراته أو بدائل توجهاته إلى المراجعة والتقييم، في ضوء التوجهات الأمريكية نحو إرساء الديموقراطية، والقضاء على الإرهاب. وتخضع لهذا الأسلوب المراوغ في المشاركة كافة الإصلاحات السياسية والديموقراطية والتنموية بما فيها البرنامج التعليمي، ومع ذلك فإن هذا الأسلوب بالنسبة لمصر قد لا يتبع مع دول أخرى يلجأ لتنفيذ براجه إلى الضغوط السياسية والاقتصادية، أو إلى العمل العسكري في حالة كل من العراق وسوريا وليبيا وإيران.

٨- ومما يستدعي الالتفات ما أغفلته (المذكرة) في خطة برامجها للإصلاحات التعليمية قضية التعليم العلمي والتكنولوجي، وتوظيف وسائطه الإلكترونية المختلفة سواء في داخل المدارس والجامعات أو في الإفادة منها في التعليم عن بعد. وربما كان مجال المشاركة في هذه المجالات أجدى في تطوير حقيقي للتعليم ونقلته النوعية؛ من

إنشاء نظام للمدارس الأمريكية في الأقطار العربية، وهذه مجالات يسعى التعليم العربي إلى الإفادة منها ومن الخبرات الأمريكية، ويحتل هذا الاهتمام موقعًا متقدمًا في مصر، حيث تبذل جهود لتوفير آليات تعليم المستقبل في مدارسها وجامعاتها.

٩- قد يقال: إن المبادرة ومذكرتها التفصيلية اتجاهات مشابهة لما تقوم بها مصر وغيرها من الدول العربية في سبيل تطوير نظمها التعليمية، منها على سبيل المثال: تحسين نوعية التعليم ليركز على مقومات التفكير العلمي والحوار والنقاش، والاهتمام بالأنشطة التعليمية، وتطوير المناهج، والتوسع في المشاركة في صنع القرار التربوي، وفي السعي إلى فاعلية - لا مركزية - الإدارة.

قد تلتقي الجهود المصرية مع بعض تلك الأشكال الواردة في التقارير الأمريكية، بيد أن الفارق رهيب بين أن نكون نحن أصحاب القرار في وضع الأهداف ورسم السياسات، وأن نقوم نحن بالعمل على تنفيذه ورصد نتائجه وتقويمه، وبين أن تملى علينا شروط ومشروعات من الخارج، لها أهدافها ومراميها الظاهرة والمستترة. فالتعليم قطاع سيادي وجبهة من جبهات الأمن القومي؛ كما يؤكد السيد رئيس الجمهورية والقيادات في التعليم ما قبل الجامعي وفي التعليم الجامعي والعالي.

ومن الواضح كما أسلفنا أن البرنامج الأمريكي كما يعلن بوضوح أن هدفه تكوين ناشئة عربية، تستلب هويتها وانتماءاتها الوطنية والقومية كي تؤمن بنموذج الحياة الأمريكي، وتدعم مصالحه وأساليب هيمنته، فهل نحن لذلك مستسلمون؟!

ثم إن الخطورة ليست في مجرد الالتقاء مع البرنامج الأمريكي في شعاراته الديموقراطية واهتماماته بالمرأة؛ وإنما تكمن في تجسيد برامج ومؤسسات تعليمية عديدة، تمثل نظامًا تعليميًا متكاملًا مستقلًا ومغريًا، مما لم يحدث حتى في فترات الاحتلال البريطاني في مصر. ومنظومتنا التعليمية الحكومية والخاصة والأزهرية مع ما بينها من تباينات.. إلا أنها تظل ملتزمة بمناهجنا في إطار ثقافتنا بمكوناتها الوطنية والقومية والدينية. والجامعات الأجنبية - كالجامعة الأمريكية، وما يستجد من جامعات بريطانية وفرنسية وألمانية - يتم إنشاؤها وتنظيمها بالاتفاق مع الحكومة المصرية. أما المدارس الأمريكية المنتظرة فسوف تكون خارج أي تدخل مصري، والعكس صحيح

كما تقول التقارير، فإن من حق السلطات الأمريكية إلزام مناهج تعليمنا بالتغيير من أجل تفريغها من كل ما يرسخ مقومات الوطنية والهوية الذاتية؛ نظرًا لأن أوضاعها الحالية - كما تزعم التقارير - تمثل البيئة الأساسية لتوليد كراهية الغرب، وبروز تيارات التطرف والإرهاب.

أما بعد:

لقد كان المقصد من متابعة الوثائق التي وردت في التقرير الأسبوعي الذي يلخصها رئيس التحرير المقتدر الأستاذ مصطفى بكري - هو دق ناقوس الإنذار مجلجلًا لينذر بالمخاطر، التي تحيق بتكوين الإنسان العربي ومحاولات أمركته، وهو أعلى ما تمتلكه مصر وأمتها العربية من ثروة متحددة للتقدم والنماء. ولن نتمكن من تحقيق بناء الإنسان العربي بطاقاته وقدراته الصانعة للثروة والنماء إلا إذا قمنا نحن بزراعته في أرضنا وتعهدناه بالنمو والازدهار والإثمار.

علينا أن نمارس من خلال الجهد القومي وتقويمه بكل ما يتعرض له من مد وجزر - استخلاص الخبرات التي تكفل مزيدًا من النمو لطاقتنا البشرية وقدراتها التنافسية. ولن ينجم عن فرض نماذج أمريكية أو أجنبية إلا إحداث شروخ وتناقضات متزايدة في صرح ثقافتنا التي نتابع تجديدها وإكسابها الحيوية، بفعلنا الدؤوب وعقلنا المنفتح. وفي هذا الإطار لن نتردد في الاستعانة والاختيار الملائم من خبرات وآليات الثقافات الأخرى، بكل انفتاح رشيد، ودون عقد أو تعصب.

وتأسيسًا على ذلك كله فإننا معشر التربويين مطالبون في تلك اللحظة التاريخية المصيرية بضرورة أن نجتمع سويًا لمناقشة ماذا يمكن أن نفعل في مواجهة هذا المشروع الخطير الذي يهدد أمتنا ويهدد أوطاننا العربية. ونحن كعلماء تربية لا نملك إلا مجالنا التربوي العلمي على الأقل لنتحرك فيه وندع التحرك من خلال الأحزاب والنقابات وكل القوى الشعبية للقادرين على ذلك من بيننا. ولكن باسم الأمانة العلمية التي حملناها على أكتافنا كعلماء تربية، وباسم الولاء لهذا الوطن وتلك الأمة التي ننتمي إليها؛ فنحن مطالبون بضرورة عقد لقاء مشترك لجميع أساتذة التربية في مصر، أو على الأقل الغيورين على هذا الوطن؛ لمناقشة كل الأبعاد التربوية والثقافية لهذا المشروع

الشرق أوسطي الكبير ووضع خطة عربية قومية لمواجهة هذا الخطر. إننا من خلال ندوات ومؤتمرات متتالية تعقد من أجل هذا الغرض، ومن خلال توجيه كل دراساتنا وبحوثنا لطلاب الماجستير والدكتوراه؛ بل وبحوث الترقية والإنتاج العلمي لدراسة أبعاد هذا المشروع، وكل آثاره التربوية على ثقافتنا وعروبتنا وإسلامنا؛ بل والاتصال بعد فترة من إعداد الدراسات، وعقد المؤتمرات والندوات، وجمع المعلومات - الاتصال بكل مسؤول تربوي وإعلامي وثقافي على أرض مصر والوطن العربي لوضع جميع تلك المعلومات تحت يده.

أيها الإخوة والأخوات.. زملاء المهنة، هل تسمح إدارة هذا المؤتمر الموقر أن تكون من حضور هذا المؤتمر « لجنة تأسيسية » لمتابعة هذا الموضوع، والدعوة إلى ورشة عمل يدعى إليها المخلصون التربويون من أبناء هذا الوطن لمناقشة هذا الموضوع، ووضع خطط العمل اللازمة لمواجهته بالأسلوب العلمي؛ حتى لا تمر مدة وجيزة إلا وقد تم الوعي الكامل داخل كليات التربية بأبعاد هذا المشروع الخطير، وتم الاتفاق على الخطوات العلمية التي ينبغي اتخاذها لمواجهة هذا المخطط... وإبراز الخطط البديلة لإصلاح التعليم وفق رؤيتنا العربية والإسلامية؛ بما يحفظ علينا هويتنا وعروبتنا وإسلامنا، وما يمكننا من مواجهة جميع تحديات الداخل والخارج. إن أساتذة التربية هم أكثر الفئات القادرة على مثل هذا التحرك الوطني العلمي التربوي، وإذا لم يفعلوا ذلك فهم مقصرون في حق العلم الذي تعلموه وفي حق الأجيال القادمة التي شاركوا في تركها في مهب الرياح بدون حماية أو حسن إعداد. اللهم قد بلغت، اللهم فاشهد.

***

منظور إسلامي لتربية الطفل

في ظل تحديات الشرق الأوسط الكبير

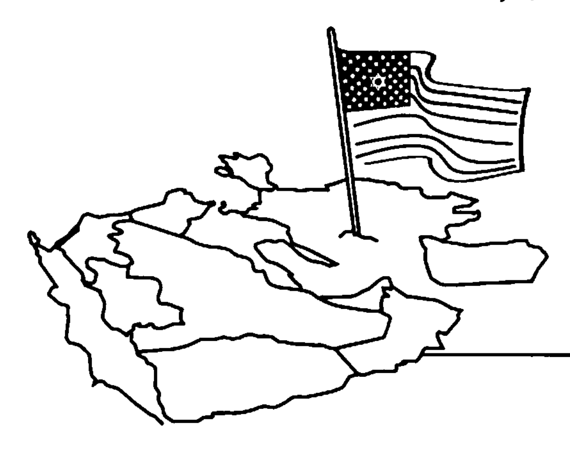
ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي الثامن لكلية التربية جامعة المنيا

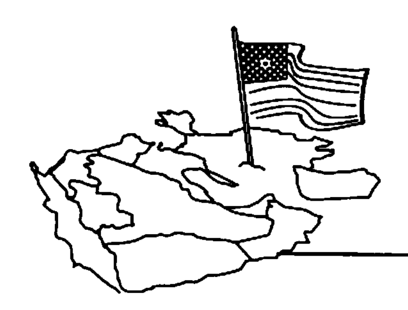
بعنوان: « الطفل والطفولة في مطلع الألفية الثالثة »

(٢٥ - ٢٦/ ٤/ ٢٠٠٦ م)

أ. د. عبد الرحمن عبد الرحمن النقيب

أستاذ أصول التربية بجامعة المنصورة





منظور إسلامي لتربية الطفل
في ظل تحديات الشرق الأوسط الكبير

مقدمة:

يمر العالم ونحن معه بالكثير من المتغيرات التي تترك آثارها علينا، ولعل الأوراق المقدمة في المؤتمر ستركز على تلك المتغيرات العديدة وآثارها الآنية والمستقبلية. أما تلك الورقة فسوف تركز على أهم متغير يتصل مباشرة بوطننا العربي وأمتنا الإسلامية وهو ما يطلق عليه مشروع الشرق الأوسط الكبير، وتداعيات هذا المشروع علينا من الناحية التربوية مع التركيز على تربية الطفل بالذات، وكيف يمكن مواجهة تداعيات هذا المشروع على تربية طفلنا العربي والإسلامي؛ كل ذلك من منظور إسلامي حضاري معاصر.

ومشروع الشرق الأوسط الكبير يعد بحق أكبر واقع فرضته القوة العظمى في العالم على أمتنا العربية والإسلامية، وأرادت له أن يكون هو الحاضر والمستقبل بالنسبة لأمتنا وشعوبنا العربية والإسلامية. ولخطورة هذا المشروع على حاضرنا ومستقبلنا رأيت أن أشارككم جميعًا التفكير فيه، وحظ التربية من هذا المشروع، وواجب كليات التربية في التصدي له ولكل تداعياته التربوية والثقافية.

وبإيجاز فإن أعتى قوة في العالم تريد أن تعيد تشكيل عالمنا الإسلامي بالكامل، وتحوله من أمة عربية واحدة كنواة لأمة إسلامية واحدة - إلى شيء هلامي اسمه «الشرق الأوسط الكبير»[1] يتسع جغرافيًا ليشمل إسرائيل وغير إسرائيل مما تريده القوة الباغية، ويتحول ثقافيًا من ثقافة العروبة والإسلام إلى ثقافة عالمية تعطى شهادة حسن سير وسلوك أمريكية أوروبية إسرائيلية.

(١) في الدلالات الشعورية والعقائدية لمفهوم الأمة الإسلامية والتي تريد الولايات المتحدة تعتيمه وطمسه، انظر: منى أبو الفضل: الأمة القطب، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، (١٩٩٦م).

وليس هذا مكان الحديث عن نشأة « مشروع الشرق الأوسط الكبير » كجزء من الاستراتيجية الأمنية الأمريكية National Security Strategy of the U.S.A التي أصدرتها إدارة بوش في سبتمبر (٢٠٠٢ م) وهو مشروع يتفق مع رؤى مسؤولين إسرائيليين مثل: (شيمون بيريز) في كتابه « الشرق الأوسط الجديد » و (بنيامين نتنياهو) في كتابه « مكان تحت الشمس » الذين ركزوا على ما يمكن أن تساهم به إسرائيل كقوة ديمقراطية وعلمية وصناعية متقدمة في سبيل ازدهار المنطقة بعد إعادة تشكيلها ثقافيًا ونزع روح المقاومة لديها والرضاء بدمج إسرائيل بل وزعامتها الحضارية للمنطقة.

ويستهدف المشروع بالدرجة الأولى الهيمنة المطلقة على الوطن العربي موقعًا وموارِدًا وأسواقًا وقدرات بشرية من خلال إعادة صياغة قيم العرب والمسلمين وأفكارهم وأنماط سلوكهم بما يوفر إشاعة شروط الاستسلام الطوعي لمخططات الهيمنة الأمريكية - الصهيونية وكأنها القدر الذي لا يرد. ولقد طور هذا « المشروع الشرق أوسطي الكبير » وأخذ مشروعيته الأوروبية من خلال قمة الدول الصناعية الثمانية في (سي أيلاند) بولاية (جورجيا) الأمريكية ما بين ٨ - ١٠ حزيران/ يونيه (٢٠٠٤ م) والتي حملت عنوان « مبادرة مجموعة الثمانية للشرق الأوسط الكبير » والذي يضم الأمة العربية ووسط آسيا الإسلامي بحيث يمكن إعادة تشكيل العقل والثقافة داخل تلك المنطقة ويمكن إدخالها - طوعًا ودون أدنى مقاومة - ببيت الطاعة الأمريكي الإسرائيلي الأوروبي[١].

لقد استغلت الولايات المتحدة الأمريكية أحداث الحادي عشر من سبتمبر والتي شارك فيها - حسب المزاعم الأمريكية - خمسة عشر مواطنًا سعوديًا من أصل المنفذين التسعة عشر - الحليف والصديق لواشنطن - لكي تقود حملة واسعة ضد الإسلام، وضد المدارس الدينية في جميع أنحاء العالم الإسلامي واتهمت تلك المدارس بخلق روح العداء ضد أمريكا والغرب وإسرائيل، وأعلنت على لسان الكثير من مسؤوليها ضرورة تغيير المناهج في تلك المنطقة خاصة مناهج التاريخ والدين واللغة العربية[٢]

---

(١) عوني فرسخ: « الإصلاح بين الطموحات الأمريكية والطموحات العربية » في أمتي في عام (٢٠٠٣/ ٢٠٠٤م)، مركز الحضارة للدراسات السياسية، القاهرة، (٢٠٠٥م)، (١/ ٢٤٣ - ٢٤٦).

(٢) للاطلاع على تفاصيل ذلك انظر تقرير مجموعة (١٩) من الخبراء الأمريكيين المرفوع للرئيس=

وبدلًا من أن تدرك أمريكا سجلها المتحيز لإسرائيل وظلمها السياسي والاقتصادي والعسكري الواقع على العرب والمسلمين وتحاول تغيير ذلك إذا بها تزداد غطرسة واستعلاء؛ من ذلك احتلالها لثلاث دول إسلامية؛ وهي أفغانستان والعراق وفلسطين من خلال مساعدة العدو الصهيوني ومساندته في استمرار هذا الاحتلال خاصة من خلال المساعدات السياسية والاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية التي قدمتها وتقدمها الحكومات الأمريكية المتعاقبة لإسرائيل بالإضافة إلى إقامة الكثير من القواعد العسكرية على أراضينا العربية والإسلامية لكي تهدد أمتنا واستقرارنا وتقضي على أية محاولة لوحدتنا ونهضتنا، بالإضافة إلى استخدامها في تهديد القوى العالمية الأخرى المناهضة لها أو التي يمكن أن تناهضها مستقبلًا.

ولقد أحصى الأستاذ الجامعي والباحث (إلياس تشومسكي) في كتابه الذي صدر أوائل عام (٢٠٠٣م) بعنوان القوة والإرهاب - مائتي تدخل عسكري أمريكي مباشر أو غير مباشر لتحقيق المصالح الأمريكية؛ كما حدث في فيتنام ونيكاراجوا وكوريا الجنوبية وموزمبيق وأفغانستان وإيران والعراق..إلخ. ونخص بالذكر طائرات الأباتشي التي تنفرد أمريكا بصنعها والتي شاركت وتشارك في التدمير والاغتيال على أرض فلسطين، هذا فضلًا عن دعمها الدبلوماسي على امتداد مختلف رؤسائها في إبطال كل محاولة للمجتمع الدولي في مجلس الأمن وفي الجمعية العمومية للأمم المتحدة من أجل الوصول إلى حل سلمي للقضية الفلسطينية خلال ربع قرن [1].

ومن الناحية الاقتصادية فإن الولايات المتحدة الأمريكية تحكم قبضتها من خلال الشركات عابرة القارات وصندوق النقد الدولي على اقتصاديات عالم المسلمين ومن خلال محاولاتها المستمرة لدمج إسرائيل اقتصاديًا بل وسيطرتها بالتحالف مع أمريكا على اقتصاديات العالم العربي والإسلامي. ولقد عقدت العديد من المؤتمرات والمفاوضات المتعددة الأطراف بغرض تحقيق هذا الهدف؛ من ذلك (مؤتمر الدار البيضاء ١٩٩٤م،

=الأمريكي جورج بوش وبه التوصيات الضرورية لتنفيذ ذلك في: عبد الرحمن النقيب: كيف نعلم أولادنا الإسلام بطريقة صحيحة، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة (٢٠٠٥م)، (٢٠٠ - ٢١٠).

(١) راجع في ذلك: حامد عمار: الحادي عشر من سبتمبر (٢٠٠١ م) وتداعياته التربوية والثقافية في الوطن العربي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، (٢٠٠٤ م)، (ص ٢٩ - ٣٥).

ومؤتمر عمان ١٩٩٥م، ومؤتمر القاهرة ١٩٩٦م، ومؤتمر الدوحة ١٩٩٧م) وفي أحد المؤتمرات تقدمت إسرائيل بـ (١٥٠) مشروعًا للاستثمار وتم توقيع بعض الاتفاقيات الثنائية بين إسرائيل وأطراف عربية مثل قطر ومصر والأردن كان آخرها اتفاقية الكويز (٢٠٠٥م) والبقية تأتي[1].

وعلى الصعيد الثقافي فقد وضعت الولايات المتحدة الأمريكية مخططًا كاملًا واستراتيجية متعددة الأبعاد لإعادة تأهيل العالم الإسلامي؛ ثقافيًا وتربويًا وعلميًا، وكل دولة إسلامية تحاول الانطلاق من مقوماتها الذاتية وتعمل على استكناه أسرار التقنية - وتحديدًا تكنولوجيا السلاح - فإنها تدرج في خانة الدول المتمردة، وبالتالي هناك كمٌّ هائل من القوانين لمعاقبتها بدءًا بالمقاطعة الاقتصادية وانتهاءً بالاحتلال [2].

إن مشروع الشرق الأوسط الكبير له جوانبه السياسية والاقتصادية والثقافية والتربوية مما يقتضي أن يتصدى له علماء الأمة في شتى التخصصات حتى يوضحوا حقيقة تلك الأبعاد والذي يهمنا هنا هو الجانب الثقافي والتربوي من هذا المشروع. ذلك أنه بسقوط الاتحاد السوفيتي الذي كان يمثل قوة مادية وفكرة عقائدية، فقد زال الخطر العقائدي الشيوعي والخطر المادي السوفيتي وظل الإسلام محتفظًا بقوته العقائدية وإن كان لايملك القوة المادية الكافية. مما يمكن أن يمثل خطرًا إذا استطاع أن يوحد أجزاءه المترامية وأن يمتلك وسائل القوة المادية. ومن ثم فإن هذا الخطر العقائدي لا بد أن يزول بإعادة تفسير الإسلام تفسيرًا يلائم مشروع القرن الأمريكي الجديد Project for anew American Century والمعروف اختصارًا PNAC وأيضًا فإن الشرق الأوسط الكبير لا بد أن يحال بينه وبين أي صورة من صور الوحدة بين أجزائه، وأن يشغل بحروب إقليمية تستنزف كل موارده، وأن تقام فيه حكومات أكثر ولاء واستجابة للأوامر الأمريكية والصهيونية كما حدث في أفغانستان والعراق وفلسطين كنماذج لما ينبغي أن تكون عليه نظم الحكم في ظل هذا المشروع الشرق أوسطي الكبير.

لقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تغيير المناهج والعقائد والأفكار الدينية

---

(١) عماد الدين شاهين: «الشرق الأوسط الكبير.. أصداء الرؤى الغربية» في أمتي في عام (٢٠٠٣/ ٢٠٠٤م)، مرجع سابق (١/ ٢١٣).

(٢) المرجع نفسه (ص ١٨).

الإسلامية التي تغذي حالة العداء للولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، وطالبت بحذف النصوص الدينية في الكتاب والسنة والتي توظف في معاداة الصهيونية والأطماع الأمريكية بحيث لا يكون هناك حديث عن الجهاد ولا تحرير الأوطان ولا حتى خطاب السيادة التقليدي ولا استقلال الهوية الحضارية لشعوب عالم المسلمين كما طالبت بقطع المساعدات والهبات التي تقدمها بلدان العالم الإسلامي - خاصة بلدان الوفرة- إلى الجمعيات الخيرية والمعاهد والمؤسسات التربوية لا سيما فلسطين المحتلة ودول الأقليات المسلمة وهي السياسة التي أطلق عليها تجفيف المنابع[١].

وأمام غطرسة القوة الأمريكية فإن الكثير من دول العالم الإسلامي قد رضخت بدرجات متفاوتة لهذه التهديدات الظالمة أو الإغراءات السافرة من ذلك على سبيل المثال تقديم دعم لباكستان مقداره (١٠٠) مليون دولار لبناء بنك معلومات عن طلاب المدارس القرآنية بهدف تأمين معلومات أساسية عن كل طالب ومدرس في هذه المدارس ولفرض الرقابة على منشورات هذه المدارس ودور النشر التابعة لها ومحاولة إيجاد برامج دراسية جديدة في هذه المدارس لم تكن تدرس سابقًا وسيفرض على المدرسين الموافقة على الخضوع لدورات تدريبية لمتابعة البرامج الجديدة وسيفقد وظيفته من يعارض ذلك. وفي الجزائر والسعودية واليمن ومصر وغيرها استجابت وزارات التربية لمثل تلك التهديدات والإغراءات بحجة أن مناهج التعلم الديني تعمل على تفريخ الإرهاب[٢].

ولم تكتف الولايات المتحدة بالتهديد والإغراء بل إنها مارست بنفسها من خلال مؤسساتها العديدة تغيير تلك المناهج من ذلك ما ذكرته وكالة الأنباء مؤخرًا أن مؤسسة « راند » الأمريكية قد أبرمت عقدًا مع إحدى دول مجلس التعاون الخليجي من المتوقع أن تصل قيمته إلى مليارات الدولارات تلتزم بموجبه بعملية تطوير وتحديث المناهج والكتب المدرسية في الدولة المتعاقد معها. كما ذكر أن المؤسسة الأمريكية سوف تعهد لأكاديميين وتربويين عرب ومسلمين بتنفيذ القسط الأكبر من العملية، وأنه من المتفق

---

(١) عوني فرسخ: مرجع سابق (ص ٢٥٢، ٢٥٣).

(٢) محمود عبده أحمد فرج: « تعليم الدين الإسلامي للناطقين لغير العربية: رؤية مستقبلية »، مؤسسة الإخلاص للطباعة والنشر، بنها، مصر، (٢٠٠٣م)، (ص ٨٤، ٨٥).

عليه أن يعمم استخدام المنهج النهائي للعملية في عدد من الأقطار العربية. وتستهدف تلك العملية بالدرجة الأولى تنقيح تلك المناهج والكتب من المفاهيم والنصوص التي تدعو إلى وحدة الأمة أو مقاومة الاحتلال في فلسطين والعراق وأفغانستان[١].

وأمام هذا المشروع الاستعماري الأمريكي الذي لا يرضى بأقل من زوال مفهوم الأمة العربية كنواة لبعث الأمة الإسلامية، وتكريس الوجود الصهيوني، وتمييع ثقافتنا العربية والإسلامية فإن التربويين العرب مدعوون بشدة لضرورة التأكيد على وجود الأمة العربية كحقيقة مؤكدة تؤكدها وحدة اللغة والتاريخ والكفاح المشترك، وكذلك وجود الأمة الإسلامية التي توحدها القبلة الواحدة، والكتاب الواحد، والرسول الواحد، إننا مدعوون للوقوف ضد مصطلح الشرق الأوسط الكبير والإصرار على استخدام مصطلح الأمة العربية، والأمة الإسلامية بدلًا من ذلك مع إدراك ما يتطلبه المصطلح الأخير من واجبات ومسؤوليات. وأيضًا نحن مطالبون بفضح جميع الدعاوى الأمريكية في خلق « ثقافة سلام » لأن تاريخ أمريكا منذ بداية نشأتها وحتى الآن يمثل أقبح صور الوحشية والتآمر والاستكبار العالمي. وحتى ادعاءاتها الزائفة بنشر الديمقراطية أو التغيير الديمقراطي في العالم يكذبه مؤامراتها العديدة ضد نظم شعبية والسوابق كثيرة منها: الانقلاب ضد محمد مصدق في إيران / تشجيع الانقلابات العسكرية في كثير من الدول العربية والإسلامية ودعم النظم التسلطية بها / موقفها من إلغاء الانتخابات التشريعية في الجزائر (١٩٩٢م) / مقاطعة وإهانة ياسر عرفات الرئيس الفلسطيني المنتخب - رحمه اللّه - وكذلك محاولة تحدي حماس في تولي الحكومة الفلسطينية بعد فوزها في الانتخابات الأخيرة متحدية بذلك إرادة الشعب الفلسطيني في اختيار من يحكمه وغير ذلك كثير مما يكشف عن زيف تلك الادعاءات الكاذبة[٢].

وأخيرًا فهناك كثير من مشاريع الإصلاح التربوي في مصر سواء على مستوى وزارة التربية والتعليم أم وزارة التعليم العالي تمول بقروض أجنبية تدفعها مصر، ومعظم

---

(١) عمرو عبد الكريم: « التهديدات الأمريكية المتوالية لعالم المسلمين وفلسفة انتظار الدور: إيران نموذجًا » في أمتي في عام (٢٠٠٣/ ٢٠٠٤م)، (٢/ ٧٣٦).

(٢) عماد الدين شاهين: مرجع سابق (ص ٢١٨).

تلك المشاريع يشارك عدد كبير منا في صياغتها وتنفيذها. ولقد آن الأوان للوقوف أمام جميع تلك المشروعات بالدراسة لمعرفة مدى أهميتها، وما هي أولوياتها الحقيقية، وهل هي بالفعل أداة للتقدم والنهوض أم وسيلة لمزيد من التخلف والتبعية، وهل هي جميعًا تقع في خانة خدمة الشرق الأوسط الكبير أم في خدمة الأمة العربية الواحدة، والأمة الإسلامية الواحدة؟

إن علماء الأمة ومفكريها مطالبون علمًا وشرعًا بالتصدي لهذا المخطط الأمريكي الصهيوني المتسلح بجميع وسائل القوة المادية والعلمية والتكنولوجية كل في مجال تخصصه، ويأتي في مقدمة هؤلاء رجال التربية الذين عليهم مسؤولية مواجهة هذا التحدي في جانبه التربوي بتقديم الإسلام للعالم كله كدين العدل والحق والمساواة، وتدعيم دعائم الأمة العربية لغةً وتاريخًا وثقافةً وحضارةً، وتأكيد هوية الأمة الإسلامية ذات العقيدة الواحدة، في مواجهة الاستكبار الأمريكي والغطرسة الإسرائيلية[١].

ولعلي أنقل لكم هنا ما أورده حامد عمار عن مخطط أمريكي إسرائيلي يتضمن التوصل إلى برنامج تعليم موحد للشرق الأوسط بالكامل بواسطة الكمبيوتر تحت الإشراف الإسرائيلي الأمريكي، ويحذر العالم التربوي الكبير من خطورة هذا الاختراق الثقافي قائلا: « إن الكمبيوتر ليس مجرد جهاز وإنما هو في الوقت نفسه برامج تحمل مضامين معرفية في مجال الاقتصاد والسياسة والاجتماع والقيم والتوجهات والرؤى نحو الحاضر والمستقبل. ويا ويلنا لو تم اختراق هذه الجهة[٢].

وينشر حامد عمار المذكرة التنفيذية التفصيلية لمبادرة (كولن باول) لإصلاح الشرق الأوسط الكبير تحت عنوان يدعو للتأمل « إصلاح التعليم من أجل أمركة العقول »، والملخصة في تقرير رئيس التحرير لصحيفة (الأسبوع) بتاريخ (٢٣/ ١٢/ ٢٠٠٢م) فيقول[٣]: وفي الوقت الذي نقول فيه بملء أفواهنا وعزائم أقلامنا (إلا التعليم

(١) لمزيد من توضيح دور التربويين في مواجهة هذا المشروع، انظر: عبد الرحمن النقيب: « التربية الإسلامية المعاصرة في مواجهة النظام العالمي الجديد »، دار الفكر العربي، القاهرة، (١٩٩٧م)، (ص ٩ - ٥٨).

(٢) حامد عمار: « الحادي عشر من سبتمبر (٢٠٠١ م) وتداعياته التربوية والثقافية في الوطن العربي »، مرجع سابق، القاهرة، (٢٠٠٤ م)، (ص ٩٠، ٩١).

(٣) المرجع السابق، (ص ١٠٦ - ١١٤).

يا أمريكا!!) تؤكد (المذكرة التفصيلية) المشار إليها، كما هو الشأن فيما سبقها من تقارير « ... بل التدخل في التعليم أولًا ...» وتستند مزاعم هذه (المذكرة) كغيرها إلى أن أوضاع النظم العربية هي مركز تربية الإرهاب، حيث إن (٨٢٪) من الإرهابيين ينتمون إلى الدول العربية، ومنهم نسبة كبيرة من المتعلمين تعليمًا عاليًا. ومن ثم إذا التعليم هو البيئة الرئيسية لتوليد الإرهاب، حيث اكتسبوا من خلال تلك البيئة قيمهم ومهاراتهم التي دفعت بهم إلى ارتكاب تلك الجرائم الدولية. وقد لعبت المناهج والمؤسسات التعليمية دورًا كبيرًا في زيادة مخاطر التيارات والجماعات الإرهابية.

وتأسيسًا على ذلك الزعم.. فإن برنامج التدخل في التعليم يحتل أولوية متقدمة حتى يمكن « إنشاء أجيال عربية جديدة تؤمن بالحوار الديمقراطي كوسيلة أساسية لتسوية أي خلاف سواء في نظم حكمها أو مع خارج هذه النظم ». وتقرر « المذكرة التفصيلية » أن الضرورة تقتضي « وضع برامج تنفيذية محددة بأهداف معينة، مع جداول مخططة للتنفيذ » وأن هذه الإصلاحات التعليمية هي جزء لا يتجزأ من برامج المشاركة التي ترسمها مبادرة (كولن باول) لتدعيم الإصلاحات الديمقراطية والاقتصادية في المجتمعات العربية، حيث إن إصلاح التعليم هو « الدعامة الأولى لوأد الإرهاب في الشرق الأوسط ».

وتصنف (المذكرة) النظم العربية إلى أربع مجموعات، يتم التدخل فيها لتطبيق البرامج التعليمية والديمقراطية، في ضوء علاقاتها الراهنة مع الولايات المتحدة، وأنه قد يكون من الضروري فرض الإصلاحات المرسومة بالقوة العسكرية في بعض منها. ولما كان البرنامج التربوي هو الذي يعنينا في المقام الأول.. فلن نتعرض للتفاصيل التنفيذية في المجالات الأخرى للمبادرة. وبصرف النظر عن تصنيف النظم العربية وأساليب المشاركة والتدخل الأمريكي لتنفيذ مختلف الإصلاحات التربوية، فإن « هناك عددًا من المسائل الأساسية التي لا بد من الوفاء بها من قبل هذه النظم بلا استثناء ».

المسائل الأساسية المفروضة:

لقد جرى تحديد هذه اللزوميات القطعية، والتي أذكرها مقتطفًا ومختصرًا بتصوف لما ورد في صحيفة (الأسبوع) بتاريخ (٢٣/ ١٢/ ٢٠٠٢ م) كما يلي:

١- إنشاء مدارس أمريكية في مختلف البلدان العربية لكل مراحل التعليم العام الابتدائي والإعدادي والثانوي، وأن تكون هذه المدارس مؤهّلة للالتحاق بالجامعات الأمريكية.

٢- الاعتماد في المراحل الأولى على الخبراء والأكاديميين الأمريكيين في إدارة هذه المدارس، مع تطعيمها بأكبر عدد من خبراء التعليم في الدول العربية.

٣- تنظيم عدد كبير من الدورات التدريبية والتأهيلية المشتركة للمدرسين والمدرسات والموظفين المعنيين بالعملية التعليمية في هذه المدارس. وتعقد هذه الدورات سواء في داخل البلاد العربية أو في الأراضي الأمريكية، كما تتضمن بعض البرامج المتخصصة في العلوم السياسية والاقتصادية والتربوية والاجتماعية، بما يؤكد الصورة الأمريكية المثلى في الديمقراطية ونظم الحكم.

٤- يجب ألا تكون تكاليف الالتحاق بهذه المدارس عالية؛ لتشجيع أكبر عدد ممكن من التلاميذ العرب للانخراط في هذا التعلم الذي يماثل المناهج التعليمية الأمريكية.

٥- سوف لا تقتصر المناهج على المقررات الدراسية، وإنما سيتم تخصيص جزء كبير منها لتشجيع المشاركة السياسية والديمقراطية وأسلوب اتخاذ القرارات السليمة، فضلًا عن الاهتمام بالعملية الانتخابية من حيث إدارتها أو المشاركة فيها.

٦- سيتم في داخل المدرسة إنشاء نوادٍ يطلق عليها (نوادي الحرية الأمريكية). ومن خلالها ستجرى ممارسة التطبيقات الديمقراطية وأسلوب الحياة الأمريكية الأمثل، بعيدًا عن العنف والإرهاب، كما تحرص على نشر ثقافات تتعلق بقبول الآخرين. وتعمل هذه الأندية على تشجيع البنات في مجال اتخاذ القرار، بعيدًا عن التعصب الديني أو المفاهيم الخاطئة المنتشرة في دول المنطقة.

٧- وكظهير لمنظومة التعليم الأمريكي المنشود، يتم دعم إنشاء المدارس من خلال سلسلة من المصالح والمشروعات والمؤسسات الاقتصادية الأمريكية، تؤسس في داخل الدول العربية. وهذه المشروعات ستؤدي إلى توسع الاقتصاد الأمريكي، فضلًا عن أنها ستضمن فرص عمل لخريجي المدارس والجامعات الأمريكية، برواتب مغرية مما يؤدي إلى زيادة الإقبال عليها.

٨- إن مشروع إنشاء المدارس الأمريكية يجب أن يلقى دعمًا ماليًا كبيرًا من قبل الإدارة الأمريكية، وينبغي أن تكون له موازنات مالية مستقلة.

٩- تخصص (المذكرة) فقرات حول تشجيع تعليم البنات، وتشجع المرأة بصورة عامة على ممارسة دور مباشر في الحياة السياسية والاقتصادية. وهناك خطة جاهزة لتدريب المرأة العربية في أوائل هذا العام، يسبقها تحضير لبعض الفتيات العربيات لقيادة حركة تطوير المرأة، من أجل أن يكون لها حضور قوي في البرلمانات العربية، وأن تتشكل داخل هذه البرلمانات لجان لها الحق في مخاطبة الجهات الدولية، وبخاصة الأمريكية، في حال استمرار العوائق التي تحد من دورها. ومن الضروري توفير موارد مالية منفصلة لأداء هذه اللجان لدورها بفاعلية.

١٠- من المتعين أن يتم البدء في طرح هذا المشروع التعليمي بدءًا من عام (٢٠٠٣م)، وتستمر عمليات التنفيذ والإنشاء حتى عام (٢٠٠٥م)، حين تبدأ الدراسة الفعلية في هذا العام، وهذا يقتضي الإسراع في إعداد الدورات التدريبية والبرامج المشتركة مع حكومات المنطقة للإعداد والتأهيل.

١١- دعم وتقوية اللامركزية السياسية وبرامج الحكم المحلي، وبخاصة في مجالات التعليم، مما يساعد على الوفاء بالمتطلب الديمقراطي.

١٢- تنظيم برامج بالاشتراك مع الجامعات والمؤسسات في هذه الدول، سواء الحكومية أو غير الحكومية، حول الوعي السياسي والمشاركة في الحملات الانتخابية.

١٣- وكظهير ثقافي عام تشير (المذكرة) إلى أهمية اعتماد برنامج منفصل للترجمة إلى العربية، من خلال مئات الكتب الأمريكية التي تعالج مجالات السياسة والاقتصاد والتربية وشؤون البرلمانات والحكم المحلي، لتكون مراجع توزع على المؤسسات الدستورية والمؤسسات الاقتصادية الخاصة والجامعات.

ويتوازى مع هذا النوع من برامج الترجمة، برنامج آخر يهدف إلى ترجمة كتب أمريكية مبسطة حول الأنماط المثلى للحياة الأمريكية في جوانبها المختلفة مع قصص رمزية ترسخ أهدافًا وقيمًا معينة. ويتم توزيع كتب هذا البرنامج على طلبة المدارس

في المراحل التعليمية المختلفة، وإدخالها في صلب المناهج التعليمية للمدارس الحكومية في هذه الدول. ويشرف على حركة الترجمة وزارة الخارجية الأمريكية التي تعين لذلك خبراء أمريكيين على صلة مباشرة بكبار المسؤولين المعنيين بتنفيذ البرنامج.

ومبلغ القول:

١- أننا نجد أنفسنا أمام نمط أمريكي جديد ضمن أنماط التعليم المختلفة السائدة في الأقطار العربية، وله برنامج تفصيلي متكامل محكم لخطوات التنفيذ، إنشاء ومضمونًا وتوقيتًا. وتشرف عليه الهيئات الأمريكية بما فيها وزارة الخارجية وتموله الحكومة الأمريكية تمويلًا مباشرًا. وتحقيق هذا البرنامج التفصيلي يضاف إلى ما ورد في تقرير لجنة (١٩) التي سوف تعمل على إدخال التغييرات في المناهج الدراسية الحكومية والخاصة فيما يتعلق بمناهج التربية الدينية واللغة العربية، والتاريخ، مما أشرنا إليه في مقالنا السابق في (الأسبوع). ويهيأ لتنفيذ هذا البرنامج الأمريكي وتكامله بدورات الإعداد والتدريب والتأهيل للمشتغلين بالعملية التعليمية في مدارس البنين والبنات، وتوفير مجالات للأنشطة الثقافية والتربية السياسية، وتدريبات خاصة لبعض الفتيات العربيات للريادة والقيادة في تحديث وتطوير أوضاع المرأة العربية.

٢- ومن خلال ذلك.. كله فإن البرنامج التعليمي يتجه حسب تعبير (المذكرة) إلى « ربط أبناء الدول العربية بأنماط الثقافات الأمريكية » كما أن من تميز من خريجي هذه المدارس والجامعات الأمريكية « لا بد أن يدخلوا دائرة الضوء والمناصب السياسية في بلادهم » ومن خلال إنتاج الصفوة من هذا التعليم الأمريكي ترى (المذكرة) في ذلك ضمانًا في « ارتباطهم العاطفي وترتيب أفكارهم مع الولايات المتحدة الأمريكية، وتأييد السياسات الأمريكية وتلافي خطر الإرهاب وخطورته». وبكل وضوح وصراحة يسعى البرنامج إلى تنشئة أجيال عربية جديدة متأمركة، عقلًا ووجدانًا وسلوكًا، وقيمًا، واستلابًا، واغتصابًا لكل ما هو وطني أو قومي أو إسلامي، في مقومات مواطنتهم العربية وخصوصياتهم الحضارية.

٣- تتم محاصرة نظم التربية العربية الحكومية والخاصة من خلال هذه البرامج الأمريكية لتنميط العقل العربي في اتجاه المصالح الأمريكية، واصطناع (الصورة

الأمريكية المثلى في الديمقراطية ونظام الحكم) وبذلك تتهيأ كل الإمكانات للسيطرة على مواردنا وعقولنا، بعدما أغرقت أسواقنا بالكوكلة شرابًا والمكرنة طعامًا، والجكسنة غناءً، والكحولة لباسًا، والنولنة أعيادًا، إلى غير ذلك مما أخذ يشيع من مظاهر الحياة المادية والاجتماعية الأمريكية في ثقافتنا.

٤- أن برنامج التطبيع الأمريكي للعقل العربي يتصل بصورة مباشرة - وإن تخفى تحت عبارات عامة من قبيل فهم الغير ودول الجوار - بقضية الصلح مع إسرائيل، بصرف النظر عن شروط هذا الصلح، وعن قلب معادلة الضحية والمعتدي. والحاصل هو الرغبة في برمجة العقل العربي وتربية النخبة السياسية المنشودة المؤازرة للمصالح الأمريكية، وفتح قنوات الاتصال بين هيئات المجتمع المدني وإنشاء مكتب الآليات التي تستطيع الاتصال والشكوى عن طريق الهيئات الدولية وبخاصة الأمريكية فيها. وسوف تؤدي كل هذه الإجراءات إلى توفير الظروف الحاكمة لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي، ووأد نزعات العنف والإرهاب في منطقة الشرق الأوسط، حسب مزاعم التقارير الأمريكية.

٥- تطرح المبادرة بما فيها البرنامج التعليمي تحت شعار (المشاركة)، لكنها في الوقت ذاته واجبة التنفيذ، « ولا بد من الوفاء بها من الأنظمة العربية، بلا استثناء » وهو مبدأ ورد قبلًا في تقرير لجنة (١٩). وفي حالة مصر - والتي تحاول المذكرة أن تتعامل معها بقليل من الاستحياء، في مقابل التعامل من خلال القهر، بل والتدخل العسكري في حالة دول عربية أخرى - يطلب منها أن تقوم من تلقاء نفسها بتنفيذ الإصلاحات السياسية والتنموية والتعليمية المفروضة. بيد أن هذا النهج غير مطلق، فعليها أن تقدم ورقة عمل حول أساليب وتوقيت التنفيذ، بدءًا من عام (٢٠٠٣م) وأن تنتهي المرحلة الأولى عام (٢٠٠٦ م)، مع الالتزام بخطة المبادرة. ثم أليس غريبا أن يوضع برنامج الترجمة للإشراف المباشر لوزارة الخارجية؟

٦- ومع ذلك الاستحياء الأمريكي في حالة مصر من حيث التنفيذ للبرنامج الأمريكي لتقوم به بنفسها، إلا أن الجانب الأمريكي يظل (مترقبًا للنتائج) وفي بداية التحليل وليس في نهايته، دلالة لا تخفى - حتى على غير اللبيب - للهيمنة على وسائط

الثقافة العربية وقيمها، وقولبتها في ضوء « الأنماط المثلى للحياة الأمريكية » كما تزعم (المذكرة). فأين المشاركة في إنشاء المدارس الأمريكية وتغيير المناهج العربية وإعداد برامج التدريب ما دامت جميعها في القبضة الأمريكية، توجهًا وتمويلًا وتنفيذًا وإشرافًا، خلال تنفيذ تلك الإصلاحات. ثم بعد تقييمها سوف يكون هناك تشاور (وتدخل أمريكي في بعض البرامج المطروحة) وفي حالة عدم قبولها. فإنه لا بد أن تقدم الهيئات المصرية البديل المناسب من تلقاء نفسها، ثم إن هذا البديل « سيخضع بدوره للتقييم والمشاورات مع الجانب الأمريكي، في ضوء تحقيق الأغراض والأهداف التي يسعى البرنامج الأصلي المطروح إلى تحقيقها »، أي: الهيمنة على نظام التعليم هيمنة كاملة بطريقة دبلوماسية.

٧- وحين يقولون: إن المبادرة تقوم على أساس المشاركة نتساءل أي مشاركة بين طرف يملي ويحدد ويشترط دون استثناء، وطرف تخضع كل مبادراته أو بدائل توجهاته إلى المراجعة والتقييم، في ضوء التوجهات الأمريكية نحو إرساء الديمقراطية، والقضاء على الإرهاب. وتخضع لهذا الأسلوب المراوغ في المشاركة كافة الإصلاحات السياسية والديموقراطية والتنموية بما فيها البرنامج التعليمي. ومع ذلك فإن هذا الأسلوب بالنسبة لمصر قد لا يتبع مع دول أخرى يلجأ لتنفيذ برامجه إلى الضغوط السياسية والاقتصادية، أو إلى العمل العسكري في حالة كل من العراق وسوريا وليبيا، وإيران.

٨- ومما يستدعي الالتفات ما أغفلته (المذكرة) في خطة برامجها للإصلاحات التعليمية قضية التعليم العلمي والتكنولوجي، وتوظيف وسائطه الإلكترونية المختلفة سواء في داخل المدارس والجامعات أو في الإفادة منها في التعليم عن بُعْد. وربما كان مجال المشاركة في هذه المجالات أجدى في تطوير حقيقي للتعليم ونقلته النوعية، من إنشاء نظام للمدارس الأمريكية في الأقطار العربية. وهذه مجالات يسعى التعليم العربي إلى الإفادة منها ومن الخبرات الأمريكية، ويحتل هذا الاهتمام موقعًا متقدمًا في مصر، حيث تبذل جهود لتوفير آليات تعليم المستقبل في مدارسها وجامعاتها.

٩- قد يقال: إن المبادرة ومذكرتها التفصيلية اتجاهات مشابهة لما تقوم بها مصر وغيرها من الدول العربية في سبيل تطوير نظمها التعليمية، منها على سبيل المثال:

تحسين نوعية التعليم ليركز على مقومات التفكير العلمي والحوار والنقاش، والاهتمام بالأنشطة التعليمية، وتطوير المناهج، والتوسع في المشاركة في صنع القرار التربوي، وفي السعي إلى فاعلية - لا مركزية - الإدارة.

قد تلتقي الجهود المصرية مع بعض تلك الأشكال الواردة في التقارير الأمريكية، بيد أن الفارق رهيب بين أن نكون نحن أصحاب القرار في وضع الأهداف ورسم السياسات، وأن نقوم نحن بالعمل على تنفيذه ورصد نتائجه وتقويمه، وبين أن تملى علينا شروط ومشروعات من الخارج، لها أهدافها ومراميها الظاهرة والمستترة، فالتعليم قطاع سيادي، وجبهة من جبهات الأمن القومي، كما يؤكد السيد رئيس الجمهورية والقيادات في التعليم ما قبل الجامعي وفي التعليم الجامعي والعالي.

ومن الواضح كما أسلفنا أن البرنامج الأمريكي كما يعلن بوضوح أن هدفه تكوين ناشئة عربية، تستلب هويتها وانتماءاتها الوطنية والقومية كي تؤمن بنموذج الحياة الأمريكي، وتدعم مصالحه وأساليب هيمنته، فهل نحن لذلك مستسلمون؟!

ثم إن الخطورة ليست في مجرد الالتقاء مع البرنامج الأمريكي في شعاراته الديمقراطية واهتماماته بالمرأة، وإنما تكمن في تجسيد برامج ومؤسسات تعليمية عديدة، تمثل نظامًا تعليميًا متكاملًا مستقلًا ومغريًا، مما لم يحدث حتى في فترات الاحتلال البريطاني في مصر. ومنظومتنا التعليمية الحكومية والخاصة والأزهرية مع ما بينها من تباينات.. إلا أنها تظل ملتزمة بمناهجنا في إطار ثقافتنا بمكوناتها الوطنية والقومية والدينية. والجامعات الأجنبية كالجامعة الأمريكية، وما يستجد من جامعات بريطانية وفرنسية وألمانية يتم إنشاؤها وتنظيمها بالاتفاق مع الحكومة المصرية. أما المدارس الأمريكية المنتظرة فسوف تكون خارج أي تدخل مصري، والعكس صحيح كما تقول التقارير، فإن من حق السلطات الأمريكية إلزام مناهج تعليمنا بالتغيير من أجل تفريغها من كل ما يرسخ مقومات الوطنية والهوية الذاتية؛ نظرًا لأن أوضاعها الحالية - كما تزعم التقارير - تمثل البيئة الأساسية لتوليد كراهية الغرب، وبروز تيارات التطرف والإرهاب.

أما بعد:

لقد كان المقصد من متابعة الوثائق التي وردت في التقرير الأسبوعي الذي يلخصها

رئيس التحرير المقتدر الأستاذ مصطفى بكري، هو دق ناقوس الإنذار مجلجلًا لينذر بالمخاطر، التي تحيق بتكوين الإنسان العربي ومحاولات أمركته، وهو أعلى ما تمتلكه مصر وأمتها العربية من ثروة متحددة للتقدم والنماء. ولن نتمكن من تحقيق بناء الإنسان العربي بطاقاته وقدراته الصانعة للثروة والنماء إلا إذا قمنا نحن بزراعته في أرضنا وتعهدناه بالنمو والازدهار والإثمار.

علينا أن نمارس من خلال الجهد القومي وتقويمه بكل ما يتعرض له من مد وجزر، استخلاص الخبرات التي تكفل مزيدًا من النمو لطاقتنا البشرية وقدراتها التنافسية. ولن ينجم عن فرض نماذج أمريكية أو أجنبية إلا إحداث شروخ وتناقضات متزايدة في صرح ثقافتنا التي نتابع تجديدها وإكسابها الحيوية، بفعلنا الدؤوب وعقلنا المنفتح. وفي هذا الإطار لن نتردد في الاستعانة والاختيار الملائم من خبرات وآليات الثقافات الأخرى، بكل انفتاح رشيد، ودون عقد أو تعصب.

وتأسيسًا على ذلك كله فإننا معشر التربويين مطالبون في تلك اللحظة التاريخية المصيرية بضرورة أن نجتمع سويًا لمناقشة ماذا يمكن أن نفعل في مواجهة هذا المشروع الخطير الذي يهدد أمتنا ويهدد أوطاننا العربية. ونحن كعلماء تربية لا نملك إلا مجالنا التربوي العلمي على الأقل لنتحرك فيه وندع التحرك من خلال الأحزاب والنقابات وكل القوى الشعبية للقادرين على ذلك من بيننا. ولكن باسم الأمانة العلمية التي حملناها على أكتافنا كعلماء تربية، وباسم الولاء لهذا الوطن وتلك الأمة التي ننتمي إليها فنحن مطالبون بضرورة عقد لقاء مشترك لجميع أساتذة التربية في مصر أو على الأقل الغيوريين على هذا الوطن لمناقشة كل الأبعاد التربوية والثقافية لهذا المشروع الشرق أوسطي الكبير ووضع خطة عربية قومية لمواجهة هذا الخطر. إننا من خلال ندوات ومؤتمرات متتالية تعقد من أجل هذا الغرض، ومن خلال توجيه كل دراساتنا وبحوثنا لطلاب الماجستير والدكتوراه بل وبحوث الترقية والإنتاج العلمي لدراسة أبعاد هذا المشروع، وكل آثاره التربوية على ثقافتنا وعروبتنا وإسلامنا، بل والاتصال بعد فترة من إعداد الدراسات، وعقد المؤتمرات والندوات، وجمع المعلومات - الاتصال بكل مسؤول تربوي وإعلامي وثقافي على أرض مصر والوطن العربي لوضع جميع تلك المعلومات تحت يده.

أيها الإخوة والأخوات ... زملاء المهنة، بعد هذا العرض العام لمشروع الشرق الأوسط الكبير وتداعياته التربوية ماذا عن تربية طفلنا العربي والإسلامي؟ وكيف أعددنا لمواجهة هذا التحدي الخطير في تاريخ أمتنا هل أمددناه بالتربية الدينية الإسلامية التي تحصنه من كل تفريط في هويته العربية والإسلامية التي يراد له أن يفقدها؟ وهل أهلناه علميًّا وتكنولوجيًّا لكي يرتفع إلى مستوى هذا التحدي الذي يمتلك آخر ما وصل إليه العصر من علم وتكنولوجيا؟ نظرة سريعة إلى حظ طفلنا العربي من تلك التربية الإسلامية والتربية العلمية والتكنولوجية - تظهر أن الاهتمام بالتربية الدينية الإسلامية أقل من الاهتمام بالمواد الأخرى داخل مؤسسات التعليم. ففي مصر مثلًا نجد أن « حصص مادة اللغة الإنجليزية تبلغ ثلاثة أمثال حصص التربية الدينية، وحصص المواد الاجتماعية ضعف عدد حصصها، وكذلك بالنسبة لحصص مادة العلوم ومادة الرياضيات »[1].

وحتى في الدول التي اهتمت بالتربية الدينية من حيث عدد الحصص كالسعودية حيث شكل التعليم الديني فيها (٣٢,٥٪) من منهج التعليم العام بالمرحلة المتوسطة[2]، وهي أعلى نسبة في العالم العربي الإسلامي، إلا أن المطالعة الأولية لموضوعات الكتب الدينية تظهر بوضوح عدم ملاءمة الموضوعات لقدرات التلاميذ ومراحل نموهم في كل صف دراسي، كما ابتعدت تلك الموضوعات عن معالجة القضايا المعاصرة التي تهم التلاميذ بالإضافة إلى أسلوبها الصعب الذي كتبت به في غير مستوى الطالب[3].

ولا يقتصر الأمر عند قلة الحصص المخصصة للتربية الإسلامية أو صعوبة الكتب المقررة وعدم حداثتها ومناسبتها لأحداث العصر، بل يتعدى ذلك إلى استخدام طرق التدريس التقليدية والتي تقوم على الحفظ والتلقين دون المناقشة والبحث والحوار،

(١، ٢) عبد الله حامد الدسوقي: « دراسة مقارنة لمناهج التربية الإسلامية في المرحلة الإعدادية بكل من جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية »، رسالة ماجستير على الآلة الكاتبة، كلية التربية - جامعة عين شمس، (١٩٨٠م)، (ص ١٥٧).

(٣) علي بن سعيد بن فقار الزهراني: « تقويم كتاب العلوم الدينية للصف السادس الابتدائي ». رسالة ماجستير على الآلة الكاتبة، كلية التربية - جامعة أم القرى، (١٤٠٧هـ)، وما يذكره الباحث عن كتاب الصف السادس ينسحب في الواقع على معظم كتب التربية الدينية بشتى المراحل.

واختفاء المناخ المدرسي المشبع بالقيم الإسلامية، وبالقدوة الصالحة التي تتمثل تعاليم الإسلام وتطبقه في سلوكيات تمتد جذورها في نفوس التلاميذ[١].

وإذا كان هذا هو حظ أطفالنا من التربية الإسلامية في مؤسسات التعليم العام، فإن الصورة أكثر قتامة إذا ذكرنا وسائل الإعلام من إذاعة وصحافة وتليفزيون وكتب ومجلات أطفال. فمع القدر القليل من الاهتمام الذي يناله الطفل العربي من تلك الوسائل، إلا أن هذا القدر يحمل في الغالب مفاهيم وقيم وأسلوب تربية، تختلف إلى حد ما عن المفاهيم والقيم وأساليب التربية الإسلامية[٢].

ولعل حظ طفلنا العربي من التربية العلمية لا يقل سوءًا عن حظه من التربية الإسلامية الفعالة؛ ذلك أن كمية ونوع ما يحصل عليه الطفل العربي من العلوم يدعو للأسف لعدم كفايته، وواضح أنه أقل كمًّا وكيفًا مما يمكن أو يجب تدريسه إذا كان في نيتنا أن ندخل عصر العلم والتكنولوجيا المدخل الصحيح؛ إذ يفتقر الطفل العربي بكل المعايير إلى مصادر التربية العلمية من مجلات وكتب علمية وحزم تعليمية باللغة العربية. ويوجز لنا أحد الباحثين ذلك بقوله: « إن أي مقارنة عشوائية بين الكتب العربية المقررة لتدريس العلوم في كل مراحل التعليم مع مثيلاتها من الكتب المستعملة في الدول المتقدمة لتظهر لنا بونًا شاسعًا في أسلوب ومنطق العرض والتصميم النظري للمادة ومستوى الطباعة والرسوم... فإذا انتقلنا إلى مكتبة المدرسة العلمية لوجدنا أن هناك القليل من المصادر العلمية المكتوبة بالعربية والتي يمكن للطالب أو المدرس الاستعانة بها. وهناك أقل من القليل من المجالات العلمية الجادة التي تساعد في تنمية الثقافة والشغف العلمي وزرع الهوايات والأفكار الجديدة »[٣].

---

(١) وداد أحمد عبد الكريم الظهار: « القيم الأخلاقية في برامج التربية الدينية بالمرحلة الابتدائية بالمملكة العربية السعودية »، رسالة ماجستير على الآلة الكاتبة، كلية التربية - جامعة أم القرى، (١٤٠٣هـ)، (ص ١٥٩ - ١٧٢).

(٢) انظر مثلًا: بحوث مختلفة في: ماذا يريد التربويون من الإعلاميين، ندوة عقدها مكتب التربية العربي بالرياض، من ٢٩ مايو - ١ يونيو (١٩٨٢م)، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض، (١٩٨٢م)، (١/ ٢٨٥ - ٣٩٨)، (٢/ ٧ - ١٠٧).

- حازم النعيمي: « مجلات الأطفال العربية ودورها في تكوين المفاهيم » في المستقبل العربي، بيروت: العدد السابع (١٩٧٩م)، (ص ١٢٥ - ١٤٣).

(٣) عصام النقيب: « دور المعلم في التنمية والتغيير في الوطن العربي: أفكار أولية »، ندوة تهيئة الإنسان =

كذلك فإن أساليب التدريس المتبعة في مدارسنا ما زالت تقوم في معظمها على تقديم المعارف العلمية في صورة مجردة دون الاهتمام بالربط بينها وبين مشكلات يحس التلاميذ بأهميتها؛ فهي تهتم بالتلقين والحفظ دون الفهم والتطبيق، ولا تعتني بالتجريب وتشجيع المتعلمين على الكشف عن الحقائق بأنفسهم، ومن شأن مثل هذه الأساليب أن تقلل من ميل التلاميذ نحو الدراسة العلمية[١].

ومن المعروف أن « قصر الاهتمام على الجانب الأكاديمي العقلي للمعلم - لا يتماشى مع الصورة الحديثة للعلم التي تجمع في وحدة واحدة بين العلم وتطبيقاته، كما أن النقل المعرفي غير كاف لتحقيق أهداف التربية العلمية التي تتضمن إنماء التفكير العلمي والنظرة العلمية الشاملة والاتجاهات والميول وأنماط السلوك وغيرها من جوانب الشخصية اللازمة للحياة في المجتمع العلمي الحديث والنهوض به »[٢].

يضاف إلى هذا كله عجز مدارسنا العربية في معظمها عن توفير المناخ العلمي المناسب داخل المدرسة. ولعل من أهم عناصر هذا المناخ العلمي النشاط الذي يمكن أن يمارسه التلاميذ من خلال: النوادي العلمية، والرحلات، والزيارات إلى المؤسسات العلمية ومواقع الإنتاج والمتاحف والمعارض، والاستماع إلى المحاضرات والندوات العلمية المبسطة، ومشاهدة الأفلام العلمية، وتشجيع الطلاب على القراءات العلمية وتكوين مكتبة علمية مناسبة، إلى غير ذلك من أوجه النشاط غير الصفي الذي يساعد على نمو الاتجاهات والميول العلمية لدى الأطفال[٣].

وفي دراسة عن الإنتاج الفكري المطبوع للطفل في المملكة العربية السعودية - وهي من الدول البترولية ذات الدخل المرتفع - تؤكد الدراسة على أنه لم تصدر للطفل في المملكة دوريات متخصصة في أي مجال علمي أو ديني، كذلك فإن موضوعات العلوم

=العربي للعطاء العلمي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ديسمبر (١٩٨٥م)، (ص ٨٥).

(١) رشدي لبيب: التغيير في الميول العلمية بين جيلين من التلاميذ. الأنجلو المصرية، القاهرة، (١٩٧٤م)، (ص ١٣٠).

(٢) رشدي لبيب: « معلم العلوم: مسؤولياته، أساليب عمله، إعداده، نموه العلمي والمهني »، الأنجلو المصرية، القاهرة، (١٩٧٦م)، (ص ١١، ١٢).

(٣) المرجع السابق (ص ٢٣١ - ٢٥٦).

والزراعة والصناعة والطب لا يوجد لها أي أثر في مجالات التأليف للطفل؛ بحيث لم تجد الباحثة كتابًا واحدًا ينتمي إلى تلك الموضوعات. وعليه فقد دعت كتَّاب الأطفال أن يوجهوا كتاباتهم إلى موضوعات علمية مثل: موضوعات العلوم البحتة والتطبيقية؛ كعلوم الفيزياء والكيمياء والفلك، والعلوم الطبيعية؛ كعلم الحيوان والنبات، والعلوم الرياضية كالهندسة وكتب الاختراعات[1].

وفي مقابل هذا التجاهل الواضح للتأليف العلمي للطفل العربي تذكر الدراسة ما يناله الطفل الغربي من رعاية علمية؛ إذ تصدر له السلاسل العلمية الأنيقة، بل والدوريات المتخصصة، ومن أشهرها مجلة Ranger Rick Odyssey وهي أول مجلة أطفال مصممة ومخططة لمعالجة الفلك والفضاء الخارجي من خلال الواقعية[2]؛ ولذلك تقترح الباحثة في نهاية الدراسة ضرورة ترجمة الملفات الأجنبية الخاصة بالأطفال، وخاصة المؤلفات التي تتناول علوم الطبيعة والرياضيات والصحة، على أن تكون محققة للهدف منها وبأسلوب سهل يفهمه الطفل[3].

مما سبق يتضح أن الطفل العربي لا تتوفر له الظروف المناسبة لإعداده الإعداد العلمي والإسلامي المناسب. ومن هموم تلك الدراسة أن تكشف خطورة استمرار ذلك الوضع التربوي المتردي؛ إذ بدون إعداد الطفل العربي إعدادًا إسلاميًا وعلميًا فإنه لن يستطيع أن يواجه التحدي المفروض عليه مستقبلًا من قبل قوى عالمية شرسة تسعى إلى التسلط والسيطرة وفرض الوصايا على كل مقدرات الحياة في العالم العربي والإسلامي[4].

وعندما تركز الدراسة الحالية على « الثقافة الإسلامية » للطفل العربي؛ فإنها تراعي في ذلك العامل الديموغرافي، الذي يتمثل في كون الأغلبية الساحقة من الأطفال العرب مسلمين؛ إذ تزيد نسبتهم حسب إحصاء (١٩٨٥م) عن (٩٠٪)

---

(١) هدى محمد أحمد باطويل: « الإنتاج الفكري المطبوع للطفل في المملكة العربية السعودية »، دراسة تحليلية، رسالة ماجستير على الآلة الكاتبة، قسم المكتبات والمعلومات، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، (١٩٨٦م)، (ص ٣٠٤، ٤٠٥).

(٢) نفس المرجع السابق، (ص ١٢٦). (٣) نفس المرجع السابق، (ص ٤١٤).

(٤) جميل عبد الله محمد المصري: « حاضر العالم الإسلامي وقضاياه المعاصرة »، « جزءان » مكتبة الحلبي، المدينة المنورة، (١٩٨٦م)، (٢/ ٦٤٥ - ٦٤٨)، ولمزيد من التفصيل، انظر نفس المرجع، (ص ١٢٥، ٦٤٨).

وترتفع في بعض الدول - كدول الخليج مثلًا - إلى (١٠٠٪) بينما تصل إلى حوالي (٦٠٪) في كلٍّ من لبنان وفلسطين المحتلة[1]، وطبيعي ونحن نخطط لحاجات الطفل العربي الثقافية أن نأخذ بعين الاعتبار ثقافة الأغلبية المسلمة.

يضاف إلى ذلك العامل الديموغرافي - العامل الأيديولوجي الذي يتميز به الإسلام كقوة قادرة على تعبئة الأطفال، وتنظيم استعداداتهم بأسلوب عقائدي يستنهض الهمم ويستثير العقول النائمة، ويضيء جماهير الأطفال العربية المسلمة كي يساهموا جميعًا في إقامة نمط جديد من المجتمع المسلم القادر على البناء داخليًّا، ومواجهة التآمر العالمي الرأسمالي والشيوعي والصهيوني، وهي مواجهة لن يستطيع العرب أن ينتصروا فيها إلا باستخدام « الأسلوب العقائدي » في تعبئة القوى البشرية اللازمة لإدارة تلك المواجهة الطويلة الضارية[2].

أما لفت النظر إلى أهمية البعد العلمي في ثقافة الطفل العربي، وهو البعد الغائب بصورة واضحة في تكوين الشخصية العربية، فهو استجابة للتطورات الدولية التي أدت إلى ازدياد الاهتمام بالعلوم، والإيمان المتزايد بأن تقدم الإنسان في عصرنا الحديث مرتبط إلى حد كبير بتقدم العلوم وتطور القوى المنتجة[3]؛ مما يستلزم ضرورة تسليح الطفل العربي بالعقلية العلمية حتى يستطيع الاستفادة من معطيات العلم الحديث، وتمكينه مستقبلًا من المساهمة في الإنتاج العلمي العالمي أخذًا وعطاءً، تمثلًا وابتكارًا، دون أن يحمله ذلك على التنكر لتراثه الإسلامي وذاتيته الثقافية الخاصة به.

---

(١) نفس المرجع، (ص ١٥ - ١٧).

(٢) في قدرة الإسلام على المواجهة، انظر: تركي رابح: « التعليم القومي والشخصية الجزائرية »، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، (١٩٨١م)، (ص ١٩٧ - ٢٤٥).

- إسماعيل الفاروقي: إسلامية المعرفة، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، واشنطن، (١٩٨٦)، (ص٢٣ - ١١٧).

(٣) ماري شكلز: « تكوين مدركات الأطفال العلمية: خبرات في الصخور والتربة والهواء والماء »، ترجمة: محمد صابر سليم، وتقديم: محمد السيد روحه، مؤسسة فرنكلين، القاهرة، (١٩٦٦م)، (ص ٩).

- وايدجارفور وآخرون: « تعلم لتكون »، ترجمة: حنفي بن عيسى، اليونسكو، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، (١٩٧٦م)، (ص ١٤٦).

ولا ينازع أحد على أن الأخذ بالعلم في أعلى مستوياته العالمية هو سبيلنا الأكيد لمواجهة التحديات التي فرضت علينا. وأن صراع الوجود أو العدم بين أمتنا العربية والإسلامية وبين أعدائها - إنما هو بالدرجة الأولى صراع علمي، تقرر نتائجه العقول العلمية القادرة على إدارة الصراع بكفاءة ونجاح. وعليه فينبغي للعلم والثقافة أن يصبحا من المقومات الأساسية لكل مشروع تربوي وثقافي يخصص للأطفال والشبان والراشدين؛ من أجل مساعدة الفرد على التحكم في الثروات الطبيعية والطاقات المنتجة[١]، وحفز القوى الكامنة في المجتمع للنهوض والمشاركة في التنمية الثقافية والعلمية الملائمة لاحتياجات الأمة.

وعليه فإن هدف الطفل العربي في تلك المرحلة ينبغي أن يكون: تنمية الوعي الإسلامي لدى الأطفال، وغرس المبادئ الإسلامية في نفوسهم، وتلقينهم قيم الحضارة الإسلامية والحب والولاء للأمة العربية الإسلامية، وبجوار هذا الهدف الأيديولوجي الإسلامي ومعه في نفس الوقت، وبنفس القدر من الأهمية - تأتي ضرورة تكوين المدركات العلمية المناسبة لدى الأطفال، وغرس الاهتمام بالعلوم الحديثة وتشجيع الميول والاتجاهات العلمية الأساسية اللازمة مثل: « حب الاستطلاع والتخيل والملاحظة وما شاكل ذلك - تلك الاتجاهات التي تعين الطفل على أن يصير إنسانًا مبدعًا واعيًا »[٢].

إن حصر ثقافة الطفل العربي في الجانب الديني أو القومي لن يجعل منا أمة عصرية أو مسلمة؛ لأننا في مثل تلك الحالة سوف نضطر إلى استيراد الخبرة الأجنبية في كثير من شؤون حياتنا كما هو حادث حاليًّا، وهذا فضلًا على أنه يجعلنا أمة غير عصرية وغير مستقلة - فهو في نفس الوقت يجعلنا أمة غير كاملة الإسلام؛ إذ يدعونا الإسلام إلى الدراسة والبحث والتعرف على السنن الإلهية في الكون المادي وفي الحياة البشرية. إن الجانب العقائدي يدفع المسلم إلى مزيد من العلم لفهم آيات اللـه ومظاهر قدرته[٣]، وبذلك يزل عنده

---

(١) المرجع السابق (ص ١٤٧).

(٢) ماريان بيسر: « التنشئة العلمية »، ترجمة: أحمد محمود سليمان، الدار المصرية للتأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ب.ت، (ص ٦).

(٣) انظر في ذلك: جودت سعيد: « حتى يغيروا ما بأنفسهم »، مطبعة زيد بن ثابت الأنصاري، دمشق، (١٩٨٤م) - ومحمد المبارك: الإسلام والفكر العلمي، دار الفكر، بيروت، (١٩٧٨م).

هذا التقسيم غير الصحيح بين العلوم الدقيقة والطبيعية من جهة، والعلوم الإنسانية والاجتماعية من جهة، وهو تقسيم في وضعه الحالي مناقض لروح الإسلام، الذي يجعل علم الإنسان علمًا واحدًا يشمل معرفته باللَّه وسننه في الكون المادي والحيوي.

عناصر ثقافة الطفل الإسلامية:

تمثل الثقافة الإسلامية العمود الفقري لشخصية الطفل العربي المسلم وأداة التوحيد الثقافي والتماسك الأيديولوجي القادر على مواجهة تحديات العصر؛ وعليه فإن تعميم حد أدنى من الثقافة الإسلامية بين الأطفال العرب - لا يعتبر واجبًا إسلاميًّا فقط؛ بل هو واجب قومي وحضاري، فضلًا عن أنه ضرورة حياة. إن غياب الثقافة الإسلامية الصحيحة وعدم توفرها بالقدر اللازم يعتبر شرخًا خطيرًا في شخصية الطفل العربي المسلم.

وعلى النقيض تمامًا من عدم توفير ثقافة إسلامية فعالة للطفل العربي - نجد أن الطفل الإسرائيلى ينال حظًا مناسبًا وكافيًا من الثقافة العبرية التي تسهم في تكوين شخصيته مهما كان تخصصه في المستقبل. يقول مايربار إيلان:

« إن روح التلمود ومعرفة عامة بشرائعه وآدابه يجب أن يكون جزءًا من دراسة كل يهودي متعلم، ولو لم يكن سيجعل من حقل الدراسة هذا مجالًا للعمل. والأمر شبيه بتعلم الفيزياء والرياضيات. فمع أنه ليس كل تلميذ يتخصص فيهما ولا يستخدم جميع ما يتعلمه منهما في حياته العلمية إلا أنهما ضروريان له، كذلك بالنسبة للتلمود يجب أن يحفظ كل تلميذ مقاطع معينة منه وأن يتشرب روحها »[1].

وإذا كان هذا حظ التلمود وروحه من العناية في تربية الطفل الإسرائيلي؛ فإن القرآن بما يحتويه من روح الوحدة والقوة والتميز الإسلامي - أحق أن ينال مثل تلك العناية في تربية الطفل العربي المسلم.

وهنا تؤكد الدراسة على أهمية إيجاد « الروح الإسلامي الفعال » وعدم الاكتفاء بوجود روحانية خاملة داخل مؤسساتنا التعليمية. إن مجرد المناهج الباردة، والأنشطة التشكلية،

---

(١) عارف توفيق عطاري: « التربية اليهودية في فلسطين المحتلة والدياسبورا »، مؤسسة الرسالة، بيروت، (١٩٧٧م)، (ص ٧٠).

والمعلم غير المعد وغير القدوة، وطرح موضوعات بعيدة عن قضايانا ومشكلاتنا المعاصرة - لن تقدم للأطفال ما يريدون من حلول إسلامية لمشكلاتهم المعاصرة. يقول أحد الباحثين: « إن الناظر إلى أحوال العالم الإسلامي عامة وإلى الدراسات الدينية لأبناء المسلمين في مراحل التعليم المختلفة - يلمس أن هناك فرقًا كبيرًا بين جوهرها الذي يبعث على الإشراق والأمل وبين واقعها الممل الجاف الذي يشعر أبناؤها من خلاله أنهم يدرسون موادًّا بعيدة كل البعد عن واقع حياتهم المتحرك. والحقيقة أن الخطط والمناهج الدراسية وطريقة إعداد المعلم الذي يدرس المواد الدينية تحتاج كلها إلى إصلاح »[1].

كذلك تحظى اللغة العربية والتاريخ العبري عبر العصور، بما في ذلك التاريخ المعاصر - بأهمية بالغة في التربية الإسرائيلية، ويدخل في ذلك الاهتمام بدراسة الأقليات اليهودية في العالم، دراسة تشمل تركيبها الاجتماعي والاقتصادي ومركزها السياسي والقانوني ومنظماتها وثقافاتها وعاداتها وارتباطاتها مع إسرائيل. والهدف من ذلك ربط الأجيال الإسرائيلية بيهود العالم، حتى لا ينسى الطفل الإسرائيلي شعوره بالانتماء للأمة اليهودية الواحدة داخل إسرائيل، أو خارج إسرائيل[2]. وقد آن الأوان بالفعل أن يرتبط الطفل العربي شعوريًّا وعمليًّا بكل زملائه في العالم الإسلامي وخارجه - الأقليات المسلمة في العالم - واستثمار تلك المشاعر الإسلامية في التعاون على إيجاد حلول مناسبة لمشكلاتنا المعاصرة.

وبإيجاز؛ فعند محاولة وضع حد أدنى للثقافة الإسلامية المناسبة للطفل العربي، فإن الدراسة توصي بضرورة إلمام الطفل العربي بمفاهيم إسلامية صحيحة عن الله والرسول والإسلام، وحفظ قدر مناسب من القرآن والحديث الشريف، وتوفير قراءات مناسبة لهذا السن في العقائد والأخلاق والفقه الإسلامي، كذلك فإن الطفل في تلك المرحلة لا بد أن يكون المدركات العقلية والعواطف والاتجاهات المناسبة نحو أهم القضايا والمشكلات الإسلامية المعاصرة كقضية فلسطين، والوحدة الإسلامية،

---

(١) محمد أحمد طاحون: « الاتجاه الديني لدى تلاميذ المرحلة الثانوية في مدارس التعليم العام »، رسالة ماجستير على الآلة الكاتبة، كلية التربية - جامعة الأزهر، (١٩٨٨م)، (ص١٣٢، ١٣٣).

(٢) عارف توفيق عطاري: « التربية اليهودية في فلسطين المحتلة والدياسبورا »، مرجع سابق، (ص ٧٣ - ٧٥).

ومشكلات الحكم والاقتصاد والاجتماع وحلولها الإسلامية، وقضايا المسلمين في الفلبين والهند وكشمير وأريتريا وغيرها. وحجم التحديات والمؤامرات التي تواجه الإسلام والمسلمين في كل مكان؛ كتحدي ومؤامرات الصهيونية والشيوعية والماسونية وجميع مظاهر التبعية الثقافية والسياسية والاقتصادية والعسكرية، وأن يلم بأحوال الأقليات المسلمة في العالم، ويتعاطف مع تلك الأقليات ويعيش همومها. يضاف إلى ذلك وضع كتب مبسطة في الخط والإملاء والنحو العربي، وإيجاد قواميس اللغة المصورة والمبسطة والمناسبة لهذا السن[1].

إن تعميم هذه الثقافة الإسلامية بين الأطفال العرب والتوسعة التدريجية والتصعيد المستمر لهذه الثقافة فضلًا على أنه سبيلنا الأكيد للوحدة والتوحد - فهو أيضًا طريقنا المناسب لإيجاد الأجيال الجديدة القادرة أيديولوجيًا وفكريًا على إدراك حجم التحدي الذي تواجهه أمتنا العربية والإسلامية، كذلك فإن بلوغ البعد الأقصى وبالتدريج في تلك الثقافة الإسلامية هو الذي سيوجد لنا أجيال الانتصار والتحرر. وطبيعي أن يتم ذلك كله وفق خطة تربوية ملائمة تستعين بجميع ألوان التعبير الممكنة، الشفوي والكتابي والصورة الصامتة، فضلًا عن الوسائل السمعية والبصرية المتعددة[2].

عناصر ثقافة الطفل العلمية:

لم يعد العلم هذه الحرفة المقدسة التي يمارسها طائفة خاصة من الإنسان الأسمى وهم العلماء. ورغم أن العلماء ينبغي أن يحتلوا المكان اللائق بهم كركن جوهري من أركان ثقافتنا المعاصرة، إلا أن وجود هذه الطائفة يعتمد إلى حد كبير على وجود الإطار

---

(١) سعيد حوى: «جند الله ثقافة وأخلاقًا»، مكتبة وهبة، القاهرة، (١٩٨٠م)، (ص ٤٥ - ١٤١).

- عبد الحميد سليمان: «دليل مكتبة الأسرة المسلمة»، المعهد العالمي للفكر الإسلامي. واشنطن. (ب. ت).

- عبد الله ناصح علوان: «تربية الأولاد في الإسلام»، دار السلام للطباعة والنشر، بيروت، (١٩٨١م)، (٢/ ١٠٦٣ - ١٠٨٢)، حيث يقترح أصحابها أسماء مؤلفات عديدة ينصح بقراءتها لتغطية هذا النقص في ثقافة المسلم في تلك المجالات المشار إليها في الدراسة الحالية إجمالًا.

(٢) حسين حمدي الطوبجي: وسائل الاتصال والتكنولوجيا في التعليم، دار القلم، الكويت، (١٩٧٨م).

Vernon S. Gerlach Donald P. Ely Rob Melnick. Teaching and Media A systematic Approach Prentice - Hall Inc. Englewooe Cliff New Jersey U.S.A 1980.

الثقافي العام الذي يشجع على البحث ويحترم حرية الفكر، أي أن وجود العالم يعتمد على البيئة الثقافية التى تحيط به. إن العالم لا يصبح عالمًا بالوراثة؛ بل نتيجة تنشئة علمية مناسبة تبدأ منذ طفولته وتستمر معه طوال مراحل تكوينه العلمي، وتشارك فيها مؤسسات المجتمع المتعددة[١].

من أجل ذلك فقد حرصت دول العالم على توفير البيئة العلمية المناسبة لنمو المواهب العلمية لدى أطفالها؛ وتوفير الوسائل والأدوات المتعددة لشحذ تلك المواهب، فبجوار الكتب العلمية الطريفة المصورة ذات المعلومات الحديثة عن الإنسان والكون والطبيعة، وبجوار الموسوعات العلمية المتعددة المستويات، والقواميس العلمية الملونة صممت العديد من اللعب وصناديق العينات العلمية بجوار العديد من المعارض والمتاحف العلمية[٢]، والقباب السماوية (البلانتزيومات)[٣]، والنوادي... إلخ.

والذي يتابع التنشئة العلمية للطفل لدى الدول المتقدمة يلاحظ مدى حرص تلك الدول على توفير ثقافة علمية حية للطفل، وربط تعليم العلوم بالبيئة وبحياة الأطفال وما يحيط بهم من أرض وجو وهواء وكهرباء وآلات مختلفة؛ بحيث يساعدون الأطفال على تكوين المدركات العلمية الصحيحة عما يحيط بهم من عناصر[٤]، مع الاهتمام

---

(١) انظر في ذلك: ماريا بيسر: التنشئة العلمية، مرجع سابق.
- أسامة أمين الخولي وآخرون: تهيئة الإنسان العربي للعطاء العلمي، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع مؤسسة عبد المجيد شومان، مرجع سابق (ص ١٦٧- ٤٤٠).
(٢) لعل مما يدلنا على مقدار حرمان طفلنا العربي من فرص التنشئة والتثقيف المناسب أنه يوجد بأمريكا على سبيل المثال ما يزيد على مائتي معرض علمي للأطفال.
- ماريان بيسر: « التنشئة العلمية »، مرجع سابق (ص ٣٠٦).
- حتى إسرائيل تحرص على توفير ذلك لأطفالها، انظر مثلًا:
- عارف توفيق عطاري: « التربية اليهودية في فلسطين المحتلة والدياسبورا » مرجع سابق (ص ٩ - ٧٨).
(٣) « البلانتزيومات » أماكن ذات سقوف منحنية دائرية ملتحمة على جدران دائرية تعرض فيها أفلام للأجرام السماوية حيث تشاهد الكواكب والنجوم كأنك تتطلع إلى السماء الصافية ليلا.
- نقلًا عن: ماريان بيسر: التنشئة العلمية، مرجع سابق، (ص ٢٤).
(٤) من الدراسات العربية التي لفتت النظر إلى ضرورة دراسة نمو المفاهيم العلمية الصحيحة لدى الطلاب، دراستا: رشدي لبيب: « نمو المفاهيم العلمية »، الأنجلو المصرية، القاهرة، (١٩٧٤م). و « التغير في الميول العلمية بين جيلين من التلاميذ » مرجع سابق.

بأصحاب الميول العلمية ورعايتهم وتشجيعهم على الاستمرار في دراسات العلوم والتكنولوجيا، وعدم الانصراف عنها أو اختيار ميادين تخصص أخرى[١]، وتوفير المناخ العلمي المناسب لذلك كله داخل وخارج المدرسة.

ولعل طفلنا العربي ما زال يفتقد الحد الأدنى من الثقافة العلمية اللازمة لهذه السن، دع عنك التعمق والتوسع في الأمور العلمية المتصلة بالضوء والطاقة والحرارة والصوت والجاذبية والكهرباء والآلات والنبات والحيوان وجسم الإنسان وسطح الأرض والماء والهواء والطقس والفضاء[٢]، وليس هذا النقص في تكوينه العلمي عيبًا فيه أو قصورًا منه بل هو حصاد ظروف أسرية قاسية تتمثل في ظروف اقتصادية متدنية وانتشار الأمية بين الآباء والأمهات[٣]. ويضاف إلى ذلك نظام تعليمي كسيح لا يرعى موهبة علمية ولا يضرم شرارة العلم في ظل موهوب.[٤] إن هذا الجدب العلمي الذي يعيشه طفلنا العربي هو المسؤول عن ندرة المخترعين والعلماء البارزين عالميًا في أمتنا العربية والإسلامية؛ قياسًا على الدول الأخرى المتقدمة بل حتى قياسًا على إسرائيل نفسها[٥]. ومهما قيل عن التسهيلات العلمية والمادية التي تحصل عليها تلك الدولة من

---

(١) ماري شكلز: « تكوين مدركات الأطفال العلمية: خبرات في الصخور والتربة والهواء »، مرجع سابق (ص ١١).

(٢) استفادت الدراسة في تحديد تلك العناصر العلمية بالرجوع إلى: - Pater C. Gega: Science in Elementary Education Jhon Wiley & Sons Inc. New York 1982 Jean Harlan: Science Expericnce for the Early Years CharLes Merrill publishing company & Abell Hawell Company London 1980 Edwood Victor: Science for Elementary school Macmillan publishing Co , Inc New York 1980.

(٣) حسين عبد العال: أصول تربية الطفل في الإسلام، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة طنطا، (١٩٨٠م)، (ص ٤٢٤ - ٤٢٦)، الاتحاد العام لنساء العراق، سكرتارية الدراسات والبحوث، التخطيط لاحتياجات الطفولة في الخليج العربي، مرجع سابق، (ص ٢٩ - ٤٥).

(٤) خليل محشى: « التربية المدرسية والعطاء العلمي في البلاد العربية »، في أسامة الخولي وآخرين: تهيئة الإنسان العربي للعطاء العلمي، مرجع سابق، (ص ٢١٩ - ٢٤٠).

(٥) للمقارنة بين الواقع العلمي في إسرائيل والوطن العربي. انظر: أنطوان زحلان: « العلم والتكنولوجيا في الصراع العربي الإسرائيلي »، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت (١٩٨١م).

- أنطوان زحلان: « العلم والسياسة العلمية في الوطن العربي »، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، (١٩٨١م).

الخارج، وهو ما لا يتيسر لنا كأمة عربية إسلامية؛ فإنه لا يغير حقيقة أن صراعنا مع هذا العدو سيبقى صراعًا أيديولوجيًا وعلميًا في نفس الوقت[١]، وأنه لا خيار لنا سوى تكوين جيل قادر عقائديًا وعلميًا على خوض هذا الصراع.

ويعني ذلك أنه لم يعد أمامنا إزاء التفوق العلمي والتكنولوجي الذي يملكه الغرب ويمنحه إسرائيل، وأمام التحدي العلمي والحضاري والتقني المعاصر - إلا أن نبدأ مع الإنسان العربي منذ الطفولة؛ فنحيطه في جميع مراحل نموه في المنزل والمدرسة بنماذج علمية وألعاب تقنية، ونفسح المجال أمامه لكي يقضي وقتًا مع هذه النماذج والألعاب ليتدرب عليها ويلتصق بها [٢]. يقول شمعون بيريز: « إن لعب الأطفال هي المدخل الصحيح للإلكترونيات ورحلات الفضاء، والمدرسة هي المكان الذي يبدأ منه كشف أسرار الذرة وتحطيم النواة، وعلى إسرائيل أن تبدأ مسيرتها من هذا المنطق »[٣].

كذلك علينا أن نسارع بتطوير مناهج العلوم وطرق تدريسها بالمدارس العربية، مع الاهتمام بإعداد معلم العلوم، وإيجاد الأنشطة العلمية المختلفة داخل المدارس، وإنشاء نوادي العلوم، وتوفير الكتب والمجلات العلمية المناسبة، وبذل جهد مضاعف لبناء أجهزة متمكنة متخصصة في العناية بتربية الطفل تربية علمية مناسبة تمكننا من اجتياز هذا المأزق العلمي والتقني. لقد أثبتت التجربة الواقعية « أن تطبيع التقنية وتحديثها لا يمكن أن يتم بأيدٍ مستوردة، ولا بأفكار وتصورات وقيم غربية، ولا بمهارات فنية وإدارية واقتصادية أجنبية، وأن كل حالة تم فيها ذلك كانت فرصة طيبة لتدريب أبناء المسلمين ولكنها أهدرت وإلى الأبد »[٤].

---

(١) انظر: عبد اللّه عبد الدايم وآخرين: « الأبعاد التربوية للصراع العربي الإسرائيلي »، وقائع المؤتمر العلمي الذي نظمته كلية التربية جامعة الكويت، مركز دراسات الوحدة العربية، (١٩٨٦م).

(٢) محمود محمد سفر: « دراسة في البناء الحضاري »، محنة المسلم مع حضارة عصره، سلسلة كتاب الأمة رقم ٢١، مركز البحث والمعلومات برئاسة المحاكم الشرعية والشؤون الدينية في دولة قطر، (١٤٠٩هـ)، (ص ٩٩، ١٠٠).

(٣) عارف عطاري: « التربية اليهودية في فلسطين المحتلة والدياسبورا »، مرجع سابق (ص ٧٨).

(٤) زغلول راغب النجار: « قضية التخلف العلمي والتقني في العالم الإسلامي المعاصر »، سلسلة كتاب الأمة رقم ٢٠، مركز البحث والمعلومات برئاسة المحاكم الشرعية والدينية في دولة قطر، (١٤٠٩هـ)، (ص ٨٧).

ونحن في عالمنا العربي في حاجة إلى تربية علمية تبدأ منذ الطفولة لتكوين العقلية العلمية التي تعمل وهي مؤمنة بنفسها، وبقدرتها على ملاحقة العصر العلمي، وإذا كانت إسرائيل واليابان وغيرهما قد استطاعتا بنجاح تجاوز تلك الأزمة العلمية والتكنولوجية؛ فليس أمامنا إلا النجاح في هذا المجال أو الكارثة.

الحاجة إلى منظمة إسلامية للطفل العربي:

لقد تردد الحديث عن ضرورة إنشاء منظمة عربية للطفل العربي خلال السنوات القريبة الماضية[1]، وشكلت بالفعل « لجنة علمية لثقافة الطفل المسلم بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية »[2]عام (١٤٠٨هـ) كما تأسس « المجلس العربي للطفولة والتنمية » عقب اجتماع عقد لهذا الغرض في عمان في (٣/ ٨/ ١٤٠٧هـ)[3]، ولكن يلاحظ أن تلك المحاولات قد أخذت الطابع الجزئي لا الكلي الشامل؛ إذ تركز بعضها على البعد الإسلامي، بينما تركز الآخر على البعد القومي، رغم أن التحدي الذي تواجهه أمتنا العربية الإسلامية في صميمه تحدٍّ أيديولوجي عقائدي من ناحية، وتحد علمي في نفس الوقت؛ ولذلك فإن الاهتمام بالبعد القومي بعيدًا عن الإسلام، أو بالبعد الإسلامي بعيدًا عن العلم - هو الاهتمام بالجزء دون الكل، فضلًا عن أنه تجاهل لطبيعة الصراع وأبعاده الحقيقية.

إن الطفل العربي ما زال بحاجة ماسة إلى منظمة إسلامية لتثقيفه إسلاميًّا وعلميًّا على الوجه الذي سبق تحديده، وتثقيف الطفل كما نعلم عملية تربوية متشعبة الأبعاد والجذور تشترك فيها مؤسسات عديدة منها: الأسرة، ودار الحضانة، والمدرسة، والمسجد، والمادة المطبوعة، والإذاعة المسموعة والمرئية، والصور المتحركة والثابتة،

---

(١) الاتحاد العام لنساء العراق، سكرتارية الدراسات والبحوث: « التخطيط لاحتياجات الطفولة في الخليج العربي »، مرجع سابق، (ص ٥٠، ٥١).

(٢) أرسل رئيس اللجنة للباحث رسالة في (٢٢/ ٧/ ١٤٠٧هـ) بتشكيل تلك اللجنة. وطلب من الباحث إرسال ما يوجد لديه من دراسات وتقارير وتصورات حول الموضوع. وقد كان التقرير الذي أرسله الباحث لرئيس اللجنة، هو النواة الأولى لتلك الدراسة.

(٣) جريدة الاتحاد، الإمارات العربية المتحدة، (١٣/ ٤/ ١٩٨٧م).

وأندية تثقيف الطفل؛ بل والظروف الحضارية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي يعيشها الطفل في عالمنا العربي[١]. ومن ثم تأتي أهمية وخطورة وصعوبة عمل المنظمة الإسلامية للطفل العربي المقترحة.

إن عمل تلك المنظمة يتركز في دراسة ثقافة الطفل العربي المسلم كما هي في الواقع، ثم وضع الخطط الملائمة لتطوير تلك الثقافة للوصول بها إلى المستوى الإسلامي والعلمي المطلوب. ويتطلب مثل هذا العمل تجنيد عدد مناسب من علماء الدين والنفس والتربية وعلماء اللغة والأدباء والعلماء والباحثين؛ حتى يأتي العمل متكاملًا ومبرمجًا بطريقة علمية سليمة وشاملة[٢]، كما ينبغي أن يتوافر لهذا العدد الإرادة القوية والالتزام الكامل بأهداف تلك المنظمة، مع توفر الإمكانيات المادية والتكنولوجية اللازمة لتحقيق هذا الهدف.

وطبيعي أن تتعدد الأنشطة التي ستقوم بها تلك المنظمة، وتختلف نوعيتها بما يناسب الظروف المتاحة وصولًا إلى البعد الأقصى الذي يتمثل في إيجاد أجيال جديدة تجمع بين الإسلامية والعلمية الحديثة. ويمكن أن يسير عمل تلك المنظمة على النحو التالي أو قريبًا منه - إذا توفرت لها القيادة والكوادر العلمية والإسلامية المناسبة:

١- جمع ما ورد في القرآن وكتب السنة الصحاح وكتب التراث الإسلامي حول الطفل وتربيته وتأديبه وتثقيفه، يضاف إلى ذلك ما صدر عن المنظمات والمؤتمرات القومية والعالمية بهذا الشأن، مع رصد تجارب الدول المتقدمة في هذا الميدان (تثقيف الطفل) وخاصة الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة وإنجلترا واليابان وفرنسا وألمانيا وكذلك إسرائيل، والاستعانة بذلك كله في وضع استراتيجية ملائمة لتثقيف الطفل العربي إسلاميًّا وعلميًّا.

٢- إجراء دراسات شاملة لكل ما يقدم للطفل العربي حاليًّا من مواد ثقافية وعلمية؛ سواء داخل دور الحضانة والمدارس الابتدائية والإعدادية، أو خارج تلك

---

(١) فاروق عبد الحميد اللقاني: « تثقيف الطفل وفلسفته وأهدافه ومصادره ووسائله »، منشأة المعارف، القاهرة، (١٩٧٦م)، (ص ٤٧ - ١٨٨).

(٢) في أهمية العمل الشمولي لتخطيط ثقافة الطفل، انظر: ذكاء الحر: « الطفل العربي وثقافة المجتمع »، مرجع سابق، (ص ١٥٠، ١٥١).

المؤسسات النظامية التي تثقف الطفل مثل: المجلات والقصص والأفلام والبرامج الإذاعية والتليفزيونية... إلخ لمعرفة مدى إسلاميتها وحداثة معلوماتها العلمية، وذلك تمهيدًا لوضع تصور علمي لما ينبغي أن تكون عليه تلك المواد إسلاميًّا وعلميًّا.

٣- محاولة إيجاد البدائل الإسلامية « النموذج »: دور الحضانة النموذجية إسلاميًّا وعلميًّا، المدرسة الإسلامية النموذج، مجلة الأطفال، الأفلام والبرامج الإذاعية والتلفزيونية، الموسوعات والمعاجم ومفكرات الطفل المسلم، ومكتبة الطفل المسلم، النادي العلمي، المتحف العلمي... إلخ، على أن يتوفر لتلك البدائل التجريبية كل إمكانات التطور التربوي والعلمي الحديث.

٤- إجراء دراسات مستمرة على تلك البدائل الإسلامية من أجل تطويرها وجعلها أكثر مناسبة وملاءمة لجميع الأعمال والبيئات الإسلامية المتعددة، مع وضع خطة تسويق خلاقة لتلك البدائل تكفل شيوعها وانتشارها والإقبال عليها في البلدان العربية؛ وذلك حفاظًا على استمرار وتكثيف الزخم الإسلامي والعلمي الذي تستهدفه تلك البدائل، مع استخدام جميع الوسائل التكنولوجية الممكنة لتحقيق هذا الهدف.

٥- متابعة ما يقدم للطفل المسلم داخل المؤسسات التعليمية وخارجها من مواد ثقافية وعلمية وتقويم تلك المواد بصفة مستمرة. وتقديم هذا التقويم لمن يهمه الأمر من سلطات رسمية وقوى شعبية ضاغطة، مع ضرورة نشر هذا التقويم بين جماهير الشعب المسلم في محاولة لإيجاد وعي تربوي يحرص على تربية أبنائه تربية إسلامية وعلمية مناسبة للعصر وتحدياته.

٦- تقديم الخبرة والمشورة والنصح للجهات الحكومية والشعبية التي ترغب في إقامة مؤسسات تتصل بتثقيف الطفل العربي مثل: إقامة نواد علمية للطفل، رياض أطفال، متاحف علمية، أفلام تعليمية، دوائر معارف[1]، ألعاب ونماذج وعينات علمية، مدن أطفال... إلخ.

---

(١) ظهرت في السنوات الأخيرة محاولات جادة لتقديم موسوعة علمية للطفل العربي لعل من أهمها: «بهجة المعرفة»، موسوعة علمية مصورة، إشراف الصادق الفيهوم، دار المختار للطباعة والنشر، جنيف، سويسرا، (١٩٧٦م).

- زهير الكومي، محمد سعيد صباريني، سهام العقاد العارف: الأطلس العلمي، دار الكتاب اللبناني، بيروت، (١٩٨٢م). وهذه الموسوعة وإن كانت ذات أسعار عالية لا يقدر عليها جمهور الأطفال العرب، إلا أنها تعد خطوة على الطريق.

٧- التمكن مستقبلًا من إيجاد « المنظمة الإسلامية العالمية للطفل » والتي تحقق الأهداف السابقة على مستوى العالم الإسلامي كله باختلاف شعوبه ودوله، مع امتلاك القدرة المادية والفنية على مساعدة أطفال الأقليات المسلمة في جميع أنحاء العالم، وإمدادهم بالمواد والمؤسسات الثقافية والعلمية التي تمكنهم من مواجهة محاولات محو هويتهم الإسلامية داخل ثقافة الأغلبية غير الإسلامية[١].

خاتمة الدراسة:

من كل ما سبق يتضح أن ثقافة الطفل العربي الإسلامية والعلمية هي دون المستوى المطلوب لجيل فرض عليه أن يواجه التحدي من قبل قوى عالمية شرسة تحاول أن تفرض عليه الوصاية والاستسلام. ومن المؤكد أن مستقبلنا العربي والإسلامي لن يكون أفضل من حاضرنا لو تركنا أطفالنا بدون تلك التربية الإسلامية والعلمية المناسبة. وهذا يفرض علينا تعميم مستوى ثقافي إسلامي وعلمي معين؛ على أن نتوسع في هذا المستوى ونصعد فيه بالتدريج حتى نبلغ المستوى الأعلى من الناحية الإسلامية والعلمية، وستكون من مسؤوليتنا أن نحافظ على هذا الزخم الإسلامي والعلمي لأطفالنا؛ حتى يمكنهم الحياة في ظل ظروف أفضل من ظروف جيلنا المجروح[٢].

وإذا كان الطفل العربي فريسة ظروف غير مساعدة سواء داخل المدرسة أو خارجها؛ مما يحول دون حصوله على ثقافة إسلامية وعلمية ملائمة - فقد أكدت الدراسة على

---

(١) يراجع كنموذج لمحاولة محو الأمية الإسلامية داخل ثقافة الأغلبية: عبد الرحمن عبد الرحمن النقيب: «أثر الثقافة السوفيتية على الأقلية المسلمة بالاتحاد السوفيتي - دراسة حالة »، من أبحاث المؤتمر العالمي السادس للندوة العالمية للشباب الإسلامي المنعقد بالرياض، الفترة من ١٢-١٧ جمادى الأولى (١٤٠٦هـ). عبد الرحمن النقيب: دار الفكر العربي، القاهرة، (١٩٨٧م)، (ص ٦٥ - ٨٨).

(٢) ينبغي الإشارة هنا إلى ضرورة الاستفادة بكل ما صدر من المؤتمرات العالمية الخمسة للتربية الإسلامية من بحوث ودراسات وتوصيات في هذا الشأن وهي: المؤتمر العالمي الأول الذي عقد بمكة المكرمة في أبريل ١٩٧٧م، والثاني: في إسلام أباد بباكستان، مارس (١٩٨٠م)، والثالث: في داكا ببنجلاديش في مارس (١٩٨٠م)، والرابع: في جاكارتا بإندونيسيا، أغسطس (١٩٨٢م)، والخامس: في القاهرة مارس (١٩٨٧م).

ضرورة وأهمية « إيجاد منظمة إسلامية للطفل العربي »، تتوافر لها القيادة الملتزمة والإرادة القوية اللازمة لوضع الخطط والأنشطة والإجراءات العلمية؛ لإيجاد ثقافة الطفل العربي الإسلامية والعلمية المرجوة، على أن يكون لتلك المنظمة من الكوادر البشرية والإمكانات المادية والتكنولوجية ما يمكنها من أداء تلك المهمة.

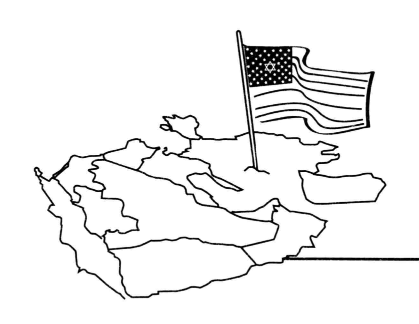
وهذا عمل مهما كانت صعوبته الحالية، فسيظل مطلبًا ملحًّا من مطالب التغيير؛ والانتقال بعالمنا العربي الإسلامي من التفتت إلى الوحدة ومن الضعف إلى القوة العقائدية والعلمية والتكنولوجية. وبهذا وحده يمكننا تربية الأجيال الجديدة القادرة على مواجهة تحديات الألفية الثالثة وعلى رأسها مشروع الشرق الأوسط الكبير.

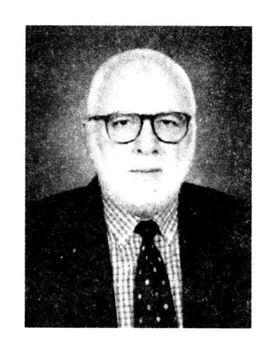
أيها الإخوة والأخوات.. زملاء المهنة، هل آن الأوان ألَّا تعقد المؤتمرات ثم تنفض مكتفية بمجرد إلقاء الدراسات والبحوث، وألَّا نكتفي بتوصية غيرنا أن يفعل أو انتظار مقترحاتنا أن ينفذها الآخرون؟ هل نظل ننتظر الدولة أن تفعل أو المنظمة العربية الإسلامية للطفل العربي أن تظهر إلى الوجود بفعل فاعل من غيرنا أم إننا مطالبون أن تنتهي مؤتمراتنا التربوية دائمًا بخطوة إلى الأمام نقوم بها نحن من أجل أطفالنا ومن أجل مصرنا وعالمنا العربي الحبيب؟ وعلى ضوء ذلك هل تسمح إدارة هذا المؤتمر الموقر أن تكون من حضور هذا المؤتمر « لجنة تأسيسية » لمتابعة هذا الموضوع، والدعوة إلى ورشة عمل يدعى إليها المخلصون التربويون من أبناء هذا الوطن لمناقشة هذا الموضوع، ووضع خطط العمل اللازمة لمواجهته بالأسلوب العلمي؛ حتى لا تمر مدة وجيزة إلا وقد تم الوعي الكامل داخل كليات التربية بأبعاد هذا المشروع الخطير، وتم الاتفاق على الخطوات العلمية التي ينبغي اتخاذها لمواجهة هذا المخطط... وإبراز الخطط البديلة لإصلاح التعليم وفق رؤيتنا العربية والإسلامية بما يحفظ علينا هويتنا وعروبتنا وإسلامنا، وما يمكننا من مواجهة جميع تحديات الداخل والخارج. إن أساتذة التربية هم أكثر الفئات القادرة على مثل هذا

التحرك الوطني العلمي التربوي، وإذا لم يفعلوا ذلك فهم مقصرون في حق العلم الذي تعلموه وفي حق الأجيال القادمة التي شاركوا في تركها في مهب الرياح بدون حماية أو حسن إعداد. اللهم قد بلغت؛ اللهم فاشهد.

* * *

السيرة الذاتية للأستاذ الدكتور
عبد الرحمن عبد الرحمن النقيب





الاسم: عبد الرحمن عبد الرحمن النقيب.

تاريخ، وجهة الميلاد: ٢١/ ٨/ ١٩٤٢م - الدقهلية - مصر.

المؤهلات العلمية:

- ليسانس آداب، جامعة القاهرة، عام (١٩٦٢م).

- ماجستير فلسفة التربية، عنوان الرسالة: الآراء التربوية في كتابات ابن سينا، جامعة عين شمس (١٩٧٠م).

- دكتوراه فلسفة التربية، عنوان الرسالة: الإصلاح التربوي في الأزهر (١٨٧٢- ١٩٧٢م) كلية التربية - جامعة إكستر، إنجلترا، (١٩٨٠م).

The Education Reform of Al - Azhar (1872) Exeter University England (1980).

الوظيفة: أستاذ بقسم أصول التربية- جامعة المنصورة (١٩٩٠م) حتى الآن.

النشاط العلمي:

- شارك في العديد من المؤتمرات العلمية القومية والعالمية.

- أشرف وناقش العديد من الرسائل العلمية (ماجستير ودكتوراه).

الكتب والمؤلفات المنشورة:

- التربية العلمية: أسسها النظرية وتطبيقاتها، بالاشتراك مع نخبة من أعضاء هيئة التدريس، كلية التربية - جامعة المنصورة، مكتبة الأنجلو المصرية، (١٩٨٢م).

- بحوث التربية الإسلامية، ثلاثة أجزاء، دار الفكر العربي، القاهرة، (١٩٨٣م، ١٩٨٤م، ١٩٨٧م).

- مقياس الالتزام الديني لدى الشباب المسلم، بالاشتراك مع د. محمد لبيب النجيحي، د. إسماعيل محمد دياب، الأنجلو المصرية (١٩٨٣م).

- بعض القوى والعوامل المؤثرة على التدين الإسلامي لدى الشباب الجامعي، دراسة ميدانية، بالاشتراك مع د. إسماعيل محمد دياب، دار الفكر العربي (١٩٨٣م).

- التأهيل التربوي في مصر، دراسة تقويمية لإحدى الدورات بالاشتراك مع د. إسماعيل محمد دياب، دار الفكر العربي (١٩٨٣م).

- الإعداد التربوي والمهني للطبيب عند المسلمين، دار الفكر العربي (١٩٨٤م).

- مقدمة في التربية وعلم النفس، بالاشتراك مع الدكتور صلاح أحمد مراد، المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، الرباط (١٩٨٧م).

- التربية الإسلامية: رسالة ومسيرة، دار الفكر العربي (١٩٩٠م).

- دليل مستخلصات الرسائل الجامعية في التربية الإسلامية بالجامعات المصرية والسعودية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، فرع عمان، الأردن (١٩٩٣م).

- التربية الإسلامية في مواجهة النظام العالمي الجديد، دار الفكر العربي، (١٩٩٧م).

- أولوية الإصلاح التربوي، الكتاب رقم (١) من سلسلة: نحو وعي تربوي مغاير، دار النشر للجامعات، القاهرة (١٩٩٧م).

- نحو تأصيل إسلامي للبحث التربوي، الكتاب رقم (٢)، من سلسلة: نحو وعي تربوي مغاير، بالاشتراك مع د. منى علي السالوس، دار النشر للجامعات (١٩٩٩م).

- المنهجية الإسلامية في البحث: التربية نموذجًا، النظرية والتطبيق، دار الفكر العربي (٢٠٠٣م).

***